



This is a digital copy of a book that was preserved for generations on library shelves before it was carefully scanned by Google as part of a project to make the world's books discoverable online.

It has survived long enough for the copyright to expire and the book to enter the public domain. A public domain book is one that was never subject to copyright or whose legal copyright term has expired. Whether a book is in the public domain may vary country to country. Public domain books are our gateways to the past, representing a wealth of history, culture and knowledge that's often difficult to discover.

Marks, notations and other marginalia present in the original volume will appear in this file - a reminder of this book's long journey from the publisher to a library and finally to you.

Usage guidelines

Google is proud to partner with libraries to digitize public domain materials and make them widely accessible. Public domain books belong to the public and we are merely their custodians. Nevertheless, this work is expensive, so in order to keep providing this resource, we have taken steps to prevent abuse by commercial parties, including placing technical restrictions on automated querying.

We also ask that you:

- + *Make non-commercial use of the files* We designed Google Book Search for use by individuals, and we request that you use these files for personal, non-commercial purposes.
- + *Refrain from automated querying* Do not send automated queries of any sort to Google's system: If you are conducting research on machine translation, optical character recognition or other areas where access to a large amount of text is helpful, please contact us. We encourage the use of public domain materials for these purposes and may be able to help.
- + *Maintain attribution* The Google "watermark" you see on each file is essential for informing people about this project and helping them find additional materials through Google Book Search. Please do not remove it.
- + *Keep it legal* Whatever your use, remember that you are responsible for ensuring that what you are doing is legal. Do not assume that just because we believe a book is in the public domain for users in the United States, that the work is also in the public domain for users in other countries. Whether a book is still in copyright varies from country to country, and we can't offer guidance on whether any specific use of any specific book is allowed. Please do not assume that a book's appearance in Google Book Search means it can be used in any manner anywhere in the world. Copyright infringement liability can be quite severe.

About Google Book Search

Google's mission is to organize the world's information and to make it universally accessible and useful. Google Book Search helps readers discover the world's books while helping authors and publishers reach new audiences. You can search through the full text of this book on the web at <http://books.google.com/>

IBN HISHAM

SHARH SHUDHUR
AL-DHAHAB





شرح شذور الذهب

A. X. Almalady

Ibn Hishām Jamāl al-Dīn 'Abdullāh

Sharḥ Shudhūr
al-dhahab
(كتاب)

شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب
للإمام ابن هشام الأنصاري تفعده
الله تعالى برحمته وأسكنه
فسيح جنته
آمين

وبهامشه حاشية العلامة الأمير على الشرح المذكور

﴿الطبعة الأولى﴾

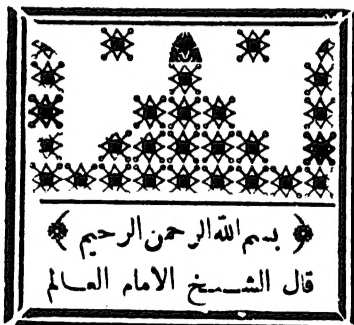
بالمطبعة الخيرية

لما لكهاومديرها السيد عمر حسين الحشاش

سنة ١٣٢٣

هجريه

بسم الله الرحمن الرحيم ﴿ حذر فيع الجلال أصل لشذور النعم وشكر ذي الأفضال ينصب لواء الأقبال ويجلو الغم وصلاة وسلامن خفض الضلالات وعلى آله وصحبه أولى الكرامات ﴾ (وبعد) فيقول محمد الأمير حامله الله بلطفه الخطير هذه عجالة على شرح ابن هشام لنته شذور الذهب اجتبت فيها ما اشتهر واضطرب ورمت به الاسن من كل حذب فاقول مستعينا بالله تعالى (قوله بسم الله الخ) الباء حرف جر أصلى أوزائد فلى الاول هي الاستعانة (واعترض) بأنها هي التي للآلة فيلزم جعل اسم الله تعالى آلة غيره وهو اساءة أدب (قلنا) للآلة جهتان تخجير وهي انها غير مقصودة لذاتها بل للفعل وتعظيم وهي أن الفعل انما يؤجـدها فكذا هنا التأليف على الوجه الاكمل شرعا انما يكون باسم الله تعالى فلاحظ الثاني لا الاول الذي لاحظه المعترض ثم هي متعلقة بعام أو خاص والمعنى أولف أو أبدى مستعينا بالله فاعترض بأنها حينئذ متعلقة بمستعينا لا بالعام ولا بالخاص وأجيب باننا ننتظر للظاهر (قلت) السؤال من أصله مبنى على أن تدير مستعينا ليكون متعلقا وانت خير بانه لو كان هذا ما كانت الباء للاستعانة اذ ركنه لا تخفى بل هو توضيح لمعنى الباء كما تقول معنى قطعت بالسكين قطعت مستعينا بالسكين وهذا لا ينافي ان الباء متعلقة بأو أف وقطعت قامل منصفوا على الثاني فالمعنى اسم الله مبدوء به بداءة قوية واخذنا القوة من الباء الزائدة فان الحرف الزائد يدل على التأكيد كذا ذكره الرضى والالكان عبثا لا يقع من العرب ومعنى قوة البداء كونها بحسن نية واخلاص وحضور قلب وتعظيم وقولهم الزائد لا يدل على معنى أى من معانى حروف الجر المشهورة كالا بداء والانهاء (فائدة) قولهم حرف جر شبه بالزائد أى وبالاصلى فهو من باب الا كفاء على حد تقيكم الحر أى والبر دولنا فيه كلام آخر في كتابة الازهرية وهو انه جعل من الاشرف وهو الاصل غاية الامر انه شبه بالزائد ثم يقال ما المانع من أن لعل فى لعل ابى المغوار منك قريب أصلية ولا يقدح في ذلك عدم تعلقها الا ترى حروف الاستثناء وبقية الحروف التى لا تتعلق بفعل المانع ككون مدخولها مبتدأ ضرورة ان قريب خبر عنه أى والحرف الاصل لم يعمد ان مدخوله مبتدأ لكن قد يقال لا مانع من التزام هذا بخصوصه أى لفظ لعل بل لا مانع من أن يقال بان هذا لا يتجر لعل الاسم وترفع الخبر كما قيل في اللغة المشهورة تصب الاسم وترفع الخبر (فائدة أخرى) جملة البسملة لا محل



لها من الاعراب لانها ابتدائية وليس مرادنا بجملة البسملة بسم الله الرحمن الرحيم فان هذه وان لم يكن لها محل لان المحل انما هو للجار والمجرور بل للمجرور وحده على التحقيق فنم يظهر النصب فيه عند نزاع الخافض لكن لا يقال لها جملة اذا الجملة ما تضمنت اسناد الشان فيه الفائدة وان لم ينفذ بالفعل كجملة الشرط فان أفادت بالفعل كانت كلاما أيضا وهذا فرق سهل لم أره صريحا بل مرادنا بالجملة أولف المحذوف وفاعله ان قلت حينئذ البسملة حارجة عنه فقولاك جملة البسملة من اضافة المصاحب قلت بل من اضافة الكل للجزء فان فضلات الجملة منها فنم يقال للرابط الفصلة انه من الجملة نحو زيد عمر وضرب رجلا معه (قوله قال الخ)

العلامة

هو من وضع الطلبة وكان الواجب تقديمه على البسملة لانها مقولة له أيضا لكنهم حملوه على صنيع المؤلفين في

تاخيرهم يقول العبد الخ قصد التحقيق لا بداء الحقيقي بالبسملة (فائدة) يقولون القول ينصب الجمل وما فيه معنى الجملة كقصيدة أو ما يريد به لفظه كقلت زيدا (وأقول) الاسهل ان يقال القول انما يعمل في اللفظ كان جملة أو غير هافقت جاء زيد معناه قلت هذا الكلام فاقول منصب على اللفظ فان انصب على المعنى كان معناه الاعتقاد كقلت بان النية واجبة وان كان اللفظ مسما لفظ انصب على الدال والمدلول كقلت قصيدة يتحمل قلت هذا اللفظ أو قلت معناه وهو اللفظ المنظوم ومن هنا يظهر أن اسم الفعل ليس موضوعا لفظ الفعل والاصح قلت صه على معنى قلت اسكت نعم لا تقول قلت ديز ابل لفظته أو نطقت به لان القول خاص بالمستعمل وما يرد على كلامهم لا علينا قلت كلمة أو لفظا تريد بهما لفظا رجل مثلا نامل وأصل قال قول قلت الو أو ألفتا تحر كما بعد فتحة ان قلت ما الدليل على تخصيص الو أو بالفتح قلت لان مضموم العين لازم ومكسور هاء مضارع به فتحتها فكان المضارع يقال كخاف وأصله يخوف يعلم نقل وقلب واذا اسند الى الضمير ضم قافه دلالة على أن العين واو وقدموا فى خفت الدلالة على هيئة العين وحر كنها على الدلالة على ذاتها ولم يفعلوا ذلك في قلت لان القاف مفتوحة أصالة فلم تفهم الدلالة وكذا سرت وسمت فليتدبر (قوله الشيخ) يتحمل أن أصله شيخ بتشديد الباء نخفف كبيت وميت أو شيخ فنقلت حركة العين للفاء خذفت الهمزة كما يقال خير فى أخير أو أنه مصدر شاخ فهو من باب زيد عدل يطلق في الاصل على كبير السن ثم تعورف في كبير القدر ولو صغيرا اما استعارة بجامع العظمة أو مرسل لا لطلاق ثم التقييد أو الملازمة بحسب ما ينبغي حصوله فهو والإمام والعالم متعاربان والخطب محل اطناب لانها لا تخرج عن تناء أو دعاء أو ذكر سبب التأليف والكل

يقضي البسط

(قوله العلامة) ينبغي أن يقال التاء فيه لتأكيد المبالغة ولا يقال للمبالغة لأنها حاصل بصيغة فعال (أقول) وردت هذه التاء في غير صيغ المبالغة كرواية أي كثير الرواية كافي الاسموني في التأنيت فالأحسن أن يقال أنها للمبالغة إذا التأت كيد اتفاق من جماعة الصيغة لا بحسب الوضع على أنه يحسن القول بأنها للمبالغة وهي مقولة بالتشكيك فالفرد الحاصل بها غير الحاصل بالصيغة أي أنها مبالغة على مبالغة ولعل هذا هو المراد بالتوكيد ثم اشتهر أن العلامة من حاز المعقول والمنقول فأت له من قولهم الشيء إذا أطلق انصرف لا كله والافعالامة كثير العلم ولو بفن واحد وقولهم انصرف لا كله أي ظهوراً وقديتقوي بقرائن كقيام المدح والافالحقق أقل فرد وأما دعوي أن العلامة حقيقة لم يثبت الا للقطب الشيرازي في محل نظر (قوله الجامع لاشتات الفضائل الخ) قال اليساوي في قوله تعالى يومئذ يصدر الناس أشتاتاً أي متفرقين بحسب أعمالهم يقول الفضائل المتفرقة في الناس جمعها ففيه الطباق وهو الجمع بين المتضادين لأن الجمع يقابل الشتات واشتهر أن الفضائل الصفات القاصرة أي التي تتحقق ولو لم تعدد كالعلم والفواضل التي لاتعمل الامتعية كالجود ولعله اصطلاح والافالفاضل جمع فاضلة والفضائل جمع فضيلة كخوائض وصحائف وكلاهما من الفضل بمعنى الزيادة فيشملان كل صفة زائدة على محلها لكن الاستعمال شيء آخر فليفهم (قوله وحيد دهره) يحتمل وحيد في دهره ويحتمل أن نفس دهره وحيد عن الدهور لوجوده فيه على حد حسن الوجه وهو أبلغ (قوله صدر المحققين) أي المتصدر للامور منهم لم يكونه رئيسهم أو شبه بصدر الانسان الذي هو محل القلب فهو أشرف البدن واشتهر أن التحقيق ذكر الشيء على الوجه الحق أو بديل والتدقيق اثبات الدليل بدليل قلت لعله اصطلاح والافالديق لغة الخي فن ثم يقال مسألة دقيقة للاخفية المحتاجة لشدة التأمل ويقال لشدة التأمل تدقيق (قوله جمال الدين) أي مجله ومزينه ان قيل يجب تأخير القلب عن الاسم فلم يقدمه هنا قلنا قالوا ان اشتهر القلب جاز تقديمه نحو قانون عيسى انما المسيح عيسى لكن لا ينبغي أن المصنف انما هو مشهور بآبى هاشم وكثيراً ما يجد القابل مشتهر تقدم فعلهم يقولون فيه شهرة دعائية ولو قيل اذا كان القلب مشهوراً بمدح وكان المقام مقام مدح جاز تقديمه كان وجبها (قوله ابن هشام) قال السيوطي هم جماعة الاول عبد الملك بن هشام صاحب السيرة والثاني محمد بن يحيى ابن هشام الحضراوي والثالث محمد بن أحمد بن هشام اللخمي والرابع مؤلفنا (قوله الانصاري) ٣ نسبة لانصار رسول الله صلى الله

عليه وسلم أي للخزرج منهم واتمالم ينسب لمفردة ناصر كاهو قاعدة الجمع لمشايبته المفرد حيث صار اسماً للجماعة المألومة كاسماء القبائل وفي

العلامة العامل الجامع لاشتات الفضائل وحيد دهره وفريد عصره صدر المحققين وبركة المسلمين جمال الدين أبو محمد عبد الله بن الشيخ جمال الدين يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الانصاري تقدمه الله برحمته وأسكنه فسيح جنته أول ما أقول اني أحمد الله العلي الاكرم الذي علم بالقلم علم الانسان ما لم يعلم ثم أتبع ذلك بالصلاة والتسليم على المرسل ورحمة للعالمين واماماً للمؤمنين وقُدوة للعالمين محمد النبي الامي والرسول العربي وعلى آله الهادين وصحبه الرافعين لقواعد الدين ﴿أما بعد﴾ فهذا كتاب شرحت

الشمى على معنى المصنف انه ولد في القاهرة سنة ثمان وسبعمائة وتوفي في ذي القعدة سنة احدى وستين وسبعمائة فعمره ثلاث وخمسون سنة وترك ولدين محب الدين وعبد الرحمن ولم يأخذ عن أبي حيان نعم سمع منه ديوان زهير (قوله أول ما أقول اني أحمد الله الخ) يحتمل أنه مبتدأ وخبر ويحتمل أن أول منصوب على الظرفية لاحد وعلى كل حال فالقصد من اني أحمد الله انشاء التثناء فهو بكسر ان كان قوله ثم أتبع ذلك الخ القصد منه انشاء الصلاة والسلام كانه قال اللهم اني أطلب منك بعد ذلك الصلاة والتسليم وأتياه بالتسليم مصدر أتبع الآيات ولم يأت به في الصلاة لايهامه الاحراق مع أن العرب لم تطلق هنا ولا في الصلاة الشرعية تصلية يوم ماوان وقت في كلام بعضهم فلا يعابه كانه نص عليه الخطاب على الشيخ خليل واتمالم يجعل قوله ثم أتبع الخ ناقباً على حقيقته من الاخبار لانه يتوقف على أنه أتى بصلاة بعد ذلك في اللفظ ولم يكتبها وهو بعيد لادليل عليه ولا يصح أنه اخبار عن نفسه فلتفهم وقوله ما لم يعلم أي لم يكن يعلمه قبل التعليم لان ام اني المضي ولا ينبغي حسن الحمد على التعظيم خصوصاً لما لم في طاعة التأليف (قوله قدوة) بالضم من يقتدي به على حد ضحكة بضم فسكون لما يضحك منه أما بفتح الحاء فكثير الضحك (قوله وعلى آله الهادين) أي الدالين للخير ولو الايمان لان الاحسن في الدعاء التعظيم ولك أن تقول الدعاء بالصلاة فيه تعظيم فتأخذ بمقام المدح فيرد بالآل فيه صلحاء الامة والهداية هنا بمعنى الدلالة على حدوداً مأمود فهدايتهم أما بمعنى التوصل فيهم لله وحده انك لا تهدي من أحيت وهم استعملان واراد ان الاول مذهب أهل السنة والثاني مذهب المعتزلة كإقبال (قوله الرافعين لقواعد الدين) في ذكر الرافع براعة استعمل واللام للتقوية لضعف الوصف عن الفعل بالفرعية وهي ليست زائدة محضة كحقيقة المصنف في المخفي والدين الاحكام الشرعية وقواعده اما الاركان الخمسة المألومة أو كل حكم تفرع عنه أحكام كحرمة المسكر المترتب عليه حرمة بيعه وهبته والشكاح به الخ أو انه من اضافة المشبه به للمشبه أو انه شبه الدين ببيت ذي دعائم مجامع الرجوع لكل والثواء فيه واثبات الدعائم تخيل والرافعين ترشيح (قوله أما بعد) الايتانها أولى من وبمد لانها الواقعة منه صلى الله عليه وسلم ومن يأتي بالواو يرى أن المدار على بعد فيختصر وهي في بعض النسخ أيضاً وان أردت الكلام النفس في وبعد فعلك بما كتبناه على الازهرية (قوله فهذا كتاب)

أصله مصدر كتب ثم صار حقيقة هرفية في المكتوب ثم جعل اسماً للمؤلف فهو على التحقيق اسم للالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة (قوله المسمى بشذور الذهب) شذور جمع شذرة وهي القطعة واشتهر أن التحقيق أن أسماء الكتب من قبيل علم الجنس وأسماء العلوم من قبيل علم شخص واعترضه بعض بأمان مررنا على قول أهل السنة الشيء لا يتعدد بتعدد عمله فهم علم شخص والافهما علم جنس والفرق تحكم ويؤيد ذلك أن ما في الكتاب قطعة من الفن (قوله في معرفة كلام العرب) الظرفية مجازية لأن المقصود منه لما كان لا يخرج عن المعرفة المذكورة كان كانه مظهر في المعرفة فشبّه التباس الشيء بشمرته بالتباسه بظرفه بجامع شدة الارتباط والمراد معرفته بوجه مخصوص وهو الحاصل بعلم النحو وإن أردت تعرضه وجدته وغايته وذكريته علوم العربية فعليك بما كتبناه على الازهرية (قوله تمت به شواهد) أي فإذا أنشدت شطربيت تمته ويحتمل أن المراد أنه ناقص بعض شواهد أثبت بها والشاهد جزئي مثبت للقاعدة واعترض بأنه من جزئيات القاعدة فيثبت بثبوتها فيلزم اثبات الشيء بنفسه قلت الشواهد المحتج بها ثابتة بنفسها فيثبت بها الكلية من حيث أنها كلية ليقاس حكمها بما يأتي من الجزئيات فهو من الاستقراء ولا دور فيه قتامل (قوله وجمعت فيه شوارده) استمار الشارذة للمسئلة البعيدة الفهم وجمعها التسهيلها (قوله ومكنت من اقتناص النخ) الاقتناص الصيد والواابد الحيوانات المتوحشة والرائد الطالب وهو مفعول مكنت (قوله ذكرت اعرابه) أي تطبيقه على القواعد العربية كافي الفيشي ونص عليه الدمامي على المعنى ومواد الازهرية * ومن فساد الزمان اني قررت حال اقرائي الشيخ خالد على التجرومية سنة أربع وسبعين بعد المائة والاني أن اعراب يطلق على التطبيق المذكور وانه هو المراد في نحو اعراب جاء زيد فينصب على المركب ليس الا قسمه بعض أهل الازهر فاستغربه وشد على التكثير فيه وصار يحدث به في المجلس حتى بلغني وأعجب منه أن بعض كبار المشايخ الرؤساء في الازهر أنكروا أيضاً حين عرضت عليه الواقعة فأنالته وأنا اليه واجعون ثم لما ٤ عرضت المسئلة على غير واحد من العارفين واقفى فله الحمد (قوله الكلمة قول مفرد) أل في

الكلمة للحقيقة والمأهية كإها القاعدة في كل محدود وقوله قول مفرد خبر عن الكلمة صورة وليس القصد الاخبار لما تقرر أن الحد مع المحدود لا حكم فيه لانه انما جيء بالحد للتفسير لا لان يحكم به كيف والثني قبل حده مجهول

به مختصر المسمى بشذور الذهب في معرفة كلام العرب تمت به شواهد وجمعت فيه شوارده ومكنت من اقتناص أوابده رائده قصدت فيه الى ايضاح العبارة لا الى اخفاء الاشارة وعمدت فيه الى لف المباني والاقسام لا الى نشر القواعد والاحكام والتزمت فيه أنني كلما مررت بيت من شواهد الاصل ذكرت اعرابه وكلما أثبت على لفظ مستغرب أردفته بما يزيل استغرابه وكلما أنهيت مسألة حتمتها بآية تتعلق بها من آي التنزيل وأتبعتها بما تحتاج اليه من اعراب وتفسير وتاويل وقصدي بذلك تدريب الطالب وتدريبه السلوك الى أمثال هذه المطالب والله تعالى أسأل أن ينفعني وإياكم بذلك انه قريب مجيب وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه أئيب * ثم قلت (الكلمة قول مفرد) وأقول في الكلمة ثلاث لغات ولها معنيان أما لغاتها فكلمة على وزن نبتة وهي الفصحى ولغة أهل الحجاز وبها

والتصديق فرع عن التصور فقولك الانسان حيوان ناطق في قوة الانسان أي الحيوان الناطق وليس القصد أنك متصور جاء الانسان بوجه ما فيحكم لك عاياه بأنه حيوان ناطق والاصح قولهم القبول الشارح يفيد التصور ثم قوله قول قال الفاكهي في شرح هذا المتن هو كالجنس قلت هو معنى على قول بعضهم الامور الاصطلاحية اعتبارية لا تعلم حقيقتها في الواقع فتعاريفها رسمية لجواز انها غير ذاتياتها أي والجنس حقيقة انما هو في الذاتيات لكن أوضحنا ذلك في كتابنا الازهرية بما قال القطب الرازي في شرح الشمسية انه ليس حقيقة الامور الاصطلاحية الا ما عينها أهل الاصطلاح واعتبروها بازاها كما أنه ليس حقيقة الانسان الا ما وضعه الواضع فهي حدود جز ما لاقول جنس حقيقة والمفرد فصل على أن الجزم بالرسمية لا يتجه عدم العلم بالحقيقة لجواز أنه الحقيقة ثم انه لم يقل قوله ليطابق كلمة لان شرط موافقة الخبر للمبتدأ أن يكون مشتقا أو مؤولا به افاض الضمير المبتدأ يستوي فيه المذكر والمؤنث وقول هذا جامد وليس مؤولا بالمشتق لانه صار عندهم اسما للفظ المستعمل كأن رجلا اسم لذكر من بني آدم ولا يقصدون انه مؤول بالمقول بمعنى ذات وقع عليها القول وان كان هذا هو المعنى الاصل وكذا المفرد صار عندهم اسما للمناة المعلوم فلم يبق على مضاهي الوضي سلمنا ذلك فالمصدر ولواول بوصف بخبر به عن المذكر والمؤنث الواحد والمتعدد فهو ما يستوي فيه المذكر والمؤنث محو رجل صوم وامرأة صوم فنمذ كقول وتبعه مفرد في التذكير (قوله ثلاث لغات) جمع لغة قالوا هي الالفاظ الموضوعات للمعاني المخصوصة (وأقول) الاحسن انها استعمال الالفاظ ليظهر في قولهم كاهنا في كذا ثلاث لغات أي استعمالا ولغة تميم اهمال ما على كلامهم لا يظهر هذا الا بكلف بان يقال في كذا ثلاث لغات أي في هذه المسألة موضوع لهذا المعنى ثلاثة ألفاظ موضوع كل لفظ منها بيئة مخصوصة ولغة تميم اهمال ما ليظهر الموضوع عندهم ما المهملة أو يقولون ان اللغة تطلق أيضا على الاستعمال كاتطلق على الالفاظ وكلاهما لا حاجة له ويقوي ما قلناه ان اللغة في الاصل مصدر لني الرجل اذا لهج في كلامه واطلاق المصدر على الاستعمال أنسب من اطلاقه على الالفاظ ان قلت

قولهم كتب اللغة يؤيد ما قالوه قلت من أين بل المعنى الكتب التي تين استعمال الالفاظ في ما فيها وبها آتها المخصوصة ثم اللغة تطلق على الاستعمال
ملقاف يقال في هذه الكلمة ثلاث لغات أي ثلاثة استعمالات ولو كانت شائعة عند العرب لا يختص استعمالها بطائفة وتطلق وهو الغالب على
الاستعمال طالحا طاس بطائفة لا يتعداها غير هاسواء اقتضت تلك الطائفة عايه كقولهم لغة تميم اعمال ما أو تعدته الى غير ذلك هنا فان هذه اللغات كلها التميم
وأما أهل الحجاز فيقتصرون على الاولى (قوله وجمعهما كلم) اعلم أن ما يفرق بينه وبين واحدته بالتاء فيه خلاف قبل جمع قلة وقيل جمع كثرة وقيل اسم
جنس جمعي قال الرضى وفيه تناف لان اسم الجنس ما وضع للماهية من حيث هي يقطع النظر عن الافراد جمعا أو غيره وأجاب بان المراد اسم جنس وضعا
جمعي استعمالا وحق اسم الجنس أن يصدق على القليل والكثير كما وتراب قلت والذي على حقه هو اسم الجنس الافرادى نسبوه للافراد تميزا
بينه وبين الاول وان كان يستعمل في الجمع أيضا ثم لا توهم من كلام الرضى السابق أن اسم الجنس الجمعي مجاز دائما لمخالفته للوضع لان استعمال
العام في أفرادة حقيقة من حيث تحققه فيها أو مطلقا عند المتقدمين على ما بينته في رسالى على البسمة لافرق بين الافراد القليلة والكثيرة ثم فهم مما
سبق أنه لا يصح استعمال الجنس الجمعي في القليل لانه مخالف لاستعمال العرب اللهم إلا أن يعتبر مجازا متفرعا على الكثير من استعمال اسم الكل في
البعض لان سماع نوع العلاقة يكفي ولا يشترط سماع شخصها ثم قولهم اسم الجنس جمعي وافرادى ليس معناه أنه لا يخلو بل المراد أنه قد وقد
لا يكون واحدا منهما كما سد فانه قاصر على القليل أى الواحد فلا يصدق عليه افرادى لانه لا يصدق على الاقل والاكثر ولا جمعي لانه

ما احتص بالجماعة ثم اهتم
صروح بان الجمع يدل على
آحاده دلالة التكرار
بحرف العطف فهو من باب
الكلية واسم الجمع يدل
عليها دلالة الكل على أجزائه
فهو من باب الكل وهو
الحكم على الهيئة المجتمعة
ولم أر نصا في اسم الجنس
الجمعي والظاهر أنه كاسم
الجمع ويكون الفرق بينهما
ما قالوه أن اسم الجنس
الجمعي يفرق بينه وبين
واحدته بالتاء في المفرد غالبا

جاء التنزيل وجمعهما كلم كنبق وكلمة على وزن سدره وكلمة على وزن تمرة وهما لغتان تميم وجمع الاولى كلم
كسدر والثانية كلم كتمر وكذلك كل ما كان على وزن فعل نحو كبذ وكتف فانه يجوز فيه اللغات
الثلاث فان كان الوسط حرف حلقى جاز فيه لغة رابعة وهى اتباع الاول للثاني في الكسر نحو نخذ
وشهد * وأما مضيها فاحدها اصطلاحى وهو ما ذكرت والمراد بالقول اللفظ الدال على معنى كرجل
وفرس بخلاف الخط مثلا فانه وان دل على معنى ولكنه ليس بلفظ وبخلاف المهمل نحو ديز مقلوب
زيد فانه وان كان لفظا ~~اصح~~ لا يدل على معنى فلا يسمى شئ من ذلك ونحوه قولنا والمراد بالمفرد
ما لا يدل جزؤه على جزء معناه كما مثلنا من قولنا رجل وفرس ألا ترى أن أجزاء كل منهما وهى حروفه
اتلاتة اذا انفرد شئ منها لا يدل على شئ مما دلت عليه جماعته بخلاف قولنا غلام زيد فانه مركب لان
كلا من جزأيه وهما غلام وزيد دال على جزء المعنى الذى دلت عليه جملة غلام زيد * والمعنى الثانى
انغوى وهو الجمل المفيدة قال الله تعالى كلا انها كلمة هو قائماها اشارة الى قول القائل رب ارجعون لعل
أعمل صالحا فيما تركت وكلا فى العربية على ثلاثة أوجه حرف ردع وزجر وبمعنى حقا وبمعنى أي
فالاول كما فى هذه الآية أى انه عن هذه المقالة فلا سبيل لك الى الرجوع والثانى نحو كلا ان الانسان
إبطى أى حقا اذ لم تقدم على ذلك ما يزرعنه كذا قال قوم وقد اعترض على ذلك بان حقا تفتح أن بعدها

وقد تكو في الجمع نحو كماؤكم وقد يفرق بينهما بالياء كرومى وروم وزنجى وزنجى وتركى وترك وصرى وعرى ثم الظاهر ان روم وماعه ليس اسم
جنس جمعا يطلق على ثلاثة ففرق بل هو اسم للجيل المعلوم من الناس بتمامه وان اطلاقه على بعضه ولو مائة مجاز والرومى بياء النسبة اليه لكونه بعضه
فهو من باب تميم للقبيلة المألومة وتميمى للواحد منها وليس مما نحن فيه وأما القول بان اسم الجمع مدلوله لفظ الجمع كاسم الفحل فستبعد كالقول
بذلك في اسم المصدر (قوله على وزن فعل) يطلق الوزن على هيئة حركات الكلمة فقط كقولهم زنة مفاعيل لما يشمل قناديل ويطلق عليه مع
مراعاة أصول الحروف وزيادتها وهو المراد فى الصرف عند الاطلاق وقناديل بهذا الوزن فما ليل (قوله اللغات الثلاث) فتح أوله مع سكون
ثانيه أو مع كسره وكسر أوله مع سكون ثانيه (قوله اتباع الاول لثانى) لا غرابة فيه ألا ترى قراءة الحمد لله بكسر الدال اتباعا للام (قوله الثانى
لغوى) نسبة للغة من حيث كثرة فيها لانه حقيقة لغوية اذ حقيقة الكلام واحدة الكلم واطلاقها على الجمل من تسمية الكل بالجزء واستعارة
بجامع شدة الارتباط (قوله حرف ردع الخ) الظاهر أنه معمول المحذوف توضيح لقوله ثلاثة أوجه والتقدير تاتي حرف ردع ويصح أنه يدل على
تقدير وجه حرف ردع وأنه تجريد مقترن بملئ فليتأمل ثم لا مانع من انها اسم فعل بمعنى اتته والظاهر انها بسيطة لانه الاصل ودعوى التركيب
لا دليل عليها وقد قلت فيما كتبته على المعنى الظاهر أنها دال على لا لزجروا ليس بل لازم ذكر المزجور معه في الكلام اذ يكتفى علم المخاطب به كاحوال
الكفار ويصح توجيه الزجر بها المؤمنين لان الصالح زجر ليدوم على صلاحه ويرتقى للاكمل منه

(قوله وكذلك ألا التي بمعنى) أقول لعل الصواب وكذلك أما التي بمعناها قال في المنفى ألا بفتح الهزة والتخفيف تستعمل على خمسة أوجه ولم يمد منها أنها تكون بمعنى حقانهم ذكر فيه أن أما بالفتح والتخفيف تأتي بمعنى حقوا وان همزة أن فتحت بعدها كما فتحت بعد حقا (قوله وتبعه جماعة) في بعض النسخ بعد هذا ولها معنى رابع تكون فيه بمعنى ألا* وأقول يعني ألا الاستفتاحية كما ذكره في المنفى وهو حينئذ بمعنى قوله سابقا والاحسن أن يفسر بمعنى ألا التي يستفتح بها الكلام فالاحسن نسخة حذف الزيادة (قوله من يعتد به) خلافا لمن زاد ارباعا وهو اسم الفعل وسماها خالفة لانه خلف عن الفعل (قوله قالوا ودليل الحصر) يحتمل أن قصده مجرد النسبة ويحتمل أنه أراد التبري أما لكون ما ذكر اصطلاحا لا مشاحة فيه فلا يحتاج لدليل وأما لأن هذا الدليل مناقض فيه باننا لنسلم أن المعاني ثلاثة بل هناك معنى رابع هو لفظ الفعل الموضوع له اسم الفعل عند الجمهور فمن ثم جعله الخالف رابعا ولا نسلم أن الاسم موضوع للذات كيف والمصادر أسماء للأحداث ولا نسلم أن الحروف رابطة بين الحدث والذات بل تكون رابطة بين ذاتين محوزتين في الدار على ما صرح به بعضهم وأن أمكن أن يقال في هذا أن هنا حدها باعتبار المتعلق وأما أنا فقول حروف كثيرة ليست رابطة أصلا كقد وسوف وهمزة الاستفهام وحروف التأكيد والثني والعرض وإدعاء الرابطة فيها تعسف نعم حروف الجر ورباط (قوله) قال اسم ما دل على معنى في نفسه) يحتمل أن الضمير لما في سببية على حده دخلت امرأة النار في هرة أي الاسم لفظ دل بنفسه على معنى بخلاف الحرف فأنما يدل بشرط متعلقه ومجروره أو للمعنى أي دل على معنى في نفسه أي أنه مستقل بنفسه وبالمفهومية لا يتوقف على شيء بخلاف معنى الحرف فإن معناه نسبة جزئية غير مستقلة ٦ بالمفهومية أن قلت بعض الأسماء معناه نسبة تتوقف على الطرفين كالأبوة والبنوة وهل فرق

بين لفظ الابتداء ولفظ من مع أن كلامهم ما يتوقف على مبتدأ ومبتدأ منه قلت قالوا أن الأسماء معانيها تتوقف على أمور كلية معلومة لكل أحد فكانها مستقلة فلفظ ابتداء معناه مطلق ابتداء شيء من شيء وشيء ما يبره كل أحد بخلاف من فإن معناها خصوص ابتداء السير من خصوص البصرة فيتوقف على أمرين مخصوصين

وتلك ألا التي بمعناها هكذا ينبغي في كلا والاولي أن تفسر كلا في الآية بمعنى ألا التي يستفتح بها الكلام وتلك تكسر بعدها ان نحو ألا أن أولياء الله لا خوف عليهم والثالث قبل القسم نحو كلا والقمر معناه أي والقمر كذا قال التضر بن شميل وتبعه جماعة منهم ابن مالك ولها معنى رابع تكون بمعنى ألا وان حرف تأكيد ينصب الاسم بالاتفاق ويرفع الخبر خلافا للكوفيين والضمير اسمها وهو راجع إلى المقالة وكلمة خبرها وهو قائمها جملة من مبتدأ وخبر في موضع رفع على أنها صفة لكلمة وكذا شأن الجمل الخبرية بعد التكرار وأما بعد المعارف فهي أحوال كجاء زيد يضحك* ثم قلت (وهي اسم وفعل وحرف) وأقول الكلمة جنس تحته هذه الأنواع الثلاثة لا غير أجمع على ذلك من يعتد بقوله قالوا ودليل الحصر أن المعاني ثلاثة ذات وحدث ورابطة للحدث بالذات فالذات الاسم والحدث الفعل والرابطة الحرف وان الكلمة ان دلت على معنى في غيرها فهي الحرف وان دلت على معنى في نفسها فان دلت على زمان محصل فهي الفعل والا فهي الاسم قال ابن الجباز ولا يختص انحصار الكلمة في الأنواع الثلاثة بلغة العرب لأن الدليل الذي دل على الانحصار في الثلاثة على الأمور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات انتهى ولكل من هذه الثلاثة معنى في الاصطلاح ومعنى في اللغة فالاسم في الاصطلاح ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الأزمنة الثلاثة

لا يعلمان إلا بالتصريح باسمهما وإن شئت فقل المعنى أن لو حظ في ذاته كان مستقلا وعبر عنه بالاسم كالأبوة والبنوة وفي وان لو حظ حالة بين أمرين كان ذي مستقل وعبر عنه بالحرف كسرت من البصرة وهـ ذاك كله بناء على قول الجمهور أن الحرف موضوع للأجزئيات مستحضرة بكلية ولكن غير هافقولهـ م الواو لمطابق الجمع ول الاضرب معناه الجمع المطابق المخصوص والاضرب المخصوص وقس الباقي وقال السعد الحرف مستقل وضعوا له موضوع الامر الكلي المطابق وعدم استلزامه في الاستعمال من حيث أنه لا يستعمل إلا في جزئي فمن ثم حكم بحرفيته وأيضاً وله علامة الحرفية والاصطلاح لا مشاحة فيه كما وضحت في كتابة الأزهري وذهب السيد إلى أن الحرف لا معنى له أصلاً لانه يقول ان ابتداء السير من البصرة في سرت من البصرة مأخوذ من التركيب بتمامه ولفظ من وحدها لا معنى لها كأن الذات المعلومة تهـ تفاد من زيد والزاي وحدها لا معنى لها وقد زينت هذا المقام في كتابة الأزهري بتحقيقات نفيسة ذكرنا بعضها فليكن بها أن كنت من أهالها (قوله غير مقترن باحد الأزمنة) يدخل فيه لفظ من ومساء وصباح لأن مدلوله غير مقترن بالزمان لانه نفس الزمان والاقتران يقتضي شيئاً آخر يقترن به وبهذا تعلم أن الأفعال الناقصة ككان ليست لمجرد الزمن والا كانت أسماء بل تدل على الأحداث أيضاً لكن ناقصة كالكون كذا والامساء كذا الاتمام أعني مطلق الكون كاهو عند استعمالها تامه ور بما اشتبه حينئذ الفرق بينها وبين الحروف فمن ثم جعلها المنطقيون رابطة فليتامل والمراد غير مقترن بالوضع الاول ولا يضر اقترانه بالزوم فدخل اسم الفاعل وقوله انه حقيقة في الحال لا من حيث وضعه لانه من الحال بل لانه موضوع لذات وحدث ولا يكون الحدث حاصل حقيقة إلا في الزمن الحال بل هو بالزوم لا بالوضع كما أوضحته في الكتابة المذكورة وخرج أفعال الانشاء كنعم وأفعال المقاربة فانها موضوع

بالوضع الاصل الذي هو حق جميع الافعال للزمن ونجرت عنه ان قلت احملها على انها لا لزمن الحال قلت ليس القصد من نعم زيد المدح في الحال بل المدح مطلقا من غير نظر لزمن مخصوص ان قلت حينئذ يخرج العلم المنقول من فعل كاحد فانه مترن في الوضع الاصل قلت لما انتسيت آثار الفعلية بالمرء كانه لم تكن بخلاف نحو نعم وعسى فانهما يرمان الفاعل وتلحقهما تاء التانيث ان قلت حينئذ يخرج اسم الفعل فانه مترن بالزمن قلت قال ابن عبد الحق هو طارئ وأصل وضعها للمصادر كرويد فانه استعمل مصدر او هيئات وان لم يستعمل مصدر افهو على زنة المصدر كقوفاة مصدر قوي اذا صوت قلت وهو لا يظهر في عليك بمعنى الزم فلا حسن أن يقال معنى اسم الفعل عند الجمهور لفظ الفعل فلا زمن من مسماه فهو من باب من حرف جر من كل لفظ مسماه لفظ وأما على غير مذهب الجمهور فالفرق في العلامات الآتية (قوله وفي اللغة سمة الشيء) ميل لقول الكوفيين أصله وسم وقال البصريون من السمو فاصله سمو والتصرف عليه كسميت واسمى وسمى ولو كان محذوف الفاء لقبل وسمت وأوسام ووسيم وادعاء القلب بعيد (قوله الذي يحدثه الفاعل) يدل على ما قلت في رسالة البسملة ان الفعل حقيقة في المعنى الحاصل بالمصدر لا المصدر أي اليجاد والتأثير وان كان خلاف ما قيل تأمل (قوله بمعنى ناس) ينبغي أنه رفع السين أي ومن ٧ الناس ناس فمضى من متعدد وأفر د نظرا

لفظ كما قال أولا ولا يضبط ناس كقاض لانه ليس مفرد الناس ولئلا يقتضي أن معنى من واحد فيضارب ما قدمه والناس يطلق على الجماعة القليلة والكثيرة تأمل (قوله فالاسم ما يقبل ال الخ) أو مجرد المقابلة لان الاقسام قد تفرد لامانة جمع ألا ترى جاء الرجل فانه اجتمع فيه ال والاسناد وكذا ال والتداء في لفظ الجلالة ومحكي الجمل نحو بالمنطلق زيد نعم لا يجتمع نداء واسناد بل يقبلهما الاسم على البدل ولا مانعة خلولان أسماء الفعل لا تقبل واحدا من هذه أسماء تقبل التنوين

في اللغة سمة الشيء أي علامته وهو بهذا الاعتبار يشمل الكلمات الثلاث فان كل اسمها علامة على معناه والفعل في الاصطلاح مادل على معنى في نفسه مقترنا باحد الازمنة الثلاثة وفي اللغة نفس الحدث الذي يحدثه الفاعل من قيام أو قعود أو نحوهما والحرف في الاصطلاح مادل على معنى في غيره وفي اللغة طرف الشيء كحرف الجبل وفي التنزيل ومن الناس من يعبد الله على حرف الآية أي طرف وجانب من الدين أي لا يدخل فيه على ثبات وتمكن فهو ان أصابه خير من صحة وكثرة مال ونحوها اطمان به وان أصابته فتنة أي شر من مرض أو فقر أو نحوها اقلب على وجهه عنه والواو عاطفة ومن جارة معناها التبعية والناس مجرور بها واللام فيه لتعريف الجنس ومن مبتدأ تقدم خبره في الجار والمجرور وبعد فعل مضارع مرفوع لخلوه من الناصب والجازم والفاعل مستتر عائدا على من باعتبار افظها والله نصب بالفعل والجملة صلة لمن ان قدرت من معرفة بمعنى الذي وصفه ان قدرت نكرة بمعنى ناس وعلى الاول فلا موضع لها وكذا كل جملة وقعت صلة وعلى الثاني موضعها رفع وكذا كل صفة فانها تتبع موصوفها وعلى حرف جار ومجرور في موضع نصب على الحال أي متطرقا مستوفزا فان الفاء عاطفة وان حرف شرط أصابه فعل ماض في موضع جزم لانه فعل الشرط والهاء مفعول وخير فاعل واطمان فعل ماض والفاعل مستتر به جار ومجرور متعلق باطمأن وقس على هذا بقية الآية وفيها قراءة غريبة وهي خسر الدنيا والآخرة بخفض الآخرة وتوجيهها أن خسر ليس فعلا مبذيا على الفتح بل هو وصف معرب بمنزلة فهم ووطن وهو منصوب على الحال ونظيره قراءة الاعرج خسر الدنيا والآخرة الا أن هذا اسم فاعل فلا يلبس بالفعل وذلك صفة مشبهة على وزر الفعل فيلبس به * ثم قلت (فالاسم ما يقبل ال أو النداء أو الاسناد اليه) وأقول ذكرت الاسم ثلاث علامات يتميز بها عن قسميه * احداها ال وهذه العبارة أولى من عبارة من يقول ال اسم واللام لانه لا يقال في هل الهاء واللام ولا في بل والباء واللام وذلك كالرجل والكتاب والدار وقول أبي الطيب

الحيل والليل والبيداء تعرفني * والسيف والرحم والقرطاس والقلم

وهذا تعلم أن قول المصنف فيما يأتي الاسناد نفع العلامات يعارض بالتنوين فانه ينفرد عنه في أسماء الافعال ولعله رأى ما انمر فيه الاسنادا أكثر جميع المبنيات ثم قوله ما يقبل ال إشارة إلى أن العلامة القبول لا الدخول بالفعل والالزام عدم اسمية رجل هكذا موقوفان قلت يلزم اسمية على حرف جر لانها قابلة لدخول من نحو زلت من على الدابة قلت هي حال كونها حرف جر للتعدية على وجه الاستعلاء وهي اذ ذاك لا تنبل من انما تقبلها اذا كانت ظرف مكان بمعنى فوق (قوله أو النداء) أورد عليه الشارح باليت قومي ومثله في حذف المنادى أو التنبيه قولهم يا ما أحلى بنى البحر وأحلى فعل تعجب وهرته قطع (قوله أو الاسناد اليه) أورد المصنف فيما سيأتي تسمع بالمعيدي وأجاب بحذف أن وأجاب غيره بأن الفعل هنا ريد به مدلوله اتصفي المستقبل وهو الحدث فصار الفعل اسما بمنزلة المصدر يعامل معاملة الاسماء وفيه اشكال نظير لادما بني أوضحته في كتابة الازهرية مع أشياء أخرى ذكرت في المثال نخر بجاسه لأم آره وهو ان خبر خبر لخذف أي وسماعك خبر ويكون تسمع جملة مستقلة (قوله وقول أبي الطيب) هو أحمد بن الحسين المتنبى ادعى النبوة بإدعية وتبسمه خلق كثير من بنى كلب وغيرهم نخرج اليه أمير حمص فقاتله وأمره وحبسه بالشام حتى تاب ورجع والقرطاس بفتح القاف وكسر هاو يقال له كأغد بالهال والطاء المهملة والبيداء المفازة تيد أي تهلك من بهاو السيف من صاف اذا هلك لانه يهلك به

(قوله الفرزدق) هو همام بن غالب التميمي البصري لقي الامام عليا و باهريه و روى عنهما وعن الحسن بن علي وابن عمر و الفرزدق قطع المجين لقبه و لان وجهه كان شديبا بهما من أثر الجدي و الجدل شدة الخصومة * و سبب انشاده البيت انه كان جالسا مع جرير و الاخطل عند عبد الملك بن مروان فاقى اعرابي من بني عذرة فقال له عبد الملك هذا فلان و فلان و فلان فاشد الاعرابي يقول خيا لاله يا حزره * و أرغم أنفك يا أخطل و وجه الفرزدق اتسم به * ردى خياشيمه الجدل فقال الفرزدق يا أرغم الله أنفك أنت حامله * يا ذا الحيا و مقال الزور و الخطل ما أنت بالحكم الترضي حكومته * و لا الاصيل و لا ذى الراى و الجدل ان الخصومة ليست في أيك و لا * في معشر أنت منهم أيها الجبل (قوله الاخيرة) اشارة الى أن خيرا أصله أخير بدليل قوله من الله و قتل حركة الماء للقاء الساكنة فاستغنى عن همزة الوصل (قوله لان ذلك يوجب نصب كيد) أي و رفعه خبرا بناء على القيد من بقاء العمل لا يصح لدخول ما هنا على الفعل (قوله ما قبل ثاء التأنيث الساكنة) يراد أنها تدخل في ٨ ربت و ثمت لتأنيث الكلمة و أوجب بان المراد التاء التي هي تأنيث الفاعل و رد بخروج ليست

هنا فاقامة و عست و نعت و بشت فان هذا ليست فاعل التثني و الترجي و المدح و الذم و أقول المراد الفاعل الاصطلاحي و لا يخفى أن اسم الناسخ يطلق عليه فاعل مجازا كما يطلق على خبره مفعول (قوله وهو ما دل على طلب) أقول بهذا يظهر أن قولهم ان الفعل تمام معناه حدث و زمان و نسبة لا يظهر في فعل الامر لانه يزيد طلب ذلك الحدث ان قلت بدل قول المراد بالحدث بالنسبة لفعل الامر هو الطالب نفسه قلت أما و لا فقالوا ان الحدث مدلول المادة و الطالب في الامر انما يستفاد من هيئته و صيغته

فإنه الكامات السبع أسماء لدخول أل عليها (فان قلت) فكيف دخلت على الفعل المضارع في قول الفرزدق ما أنت بالحكم الترضي حكومته * و لا الاصيل و لا ذى الراى و الجدل (قلت) ذلك ضرورة قيحة حتى قال الجرجاني ما معناه ان استعمال مثل ذلك في النثر خطأ باجماع أي أنه لا يقاس عليه و أل في ذلك اسم موصول بمعنى الذي * الثانية التداء نحو يا أيها النبي يا نوح اهبط يا لوط انا رسول ربك يا هود ما جئت بسنة يا صالح اثنتا عشرة أصولك فكل من هذه الالفاظ التي دخلت عليها اسم و هكذا كل منادي (فان قلت) فما تصنع في قراءة الكسائي الأيا سجد والله فانه يقف على الأيا ويتدنى بالسجود بالامر و قوله تعالى باليتنارد و قوله عليه الصلاة و السلام يا رب كاسية في الدنيا طارية يوم القيامة فدخل حرف التداء فيمن على ما ليس باسم (قلت) اختلف في ذلك و نحوه على مذهبين أحدهما أن المنادى محذوف أي يا هؤلاء اسجدوا و يا قوم ليتنا نردو يا قوم رب كاسية في الدنيا و الثاني أن يافين للتبعية لا للتداء * الثالثة الاسناد اليه وهو أن يسند اليه ماتم به الفائدة سواء كان ذلك المسند فعلا أو اسما أو جملة فالفعل كقام زيد فقام فعل مسند و زيد اسم مسند اليه و الاسم نحو زيد أخوك فالأخ مسند و زيد اسم مسند اليه و الجملة نحو أنا قلت فقام فعل مسند الى التاء و قام و التاء جملة مسند الى أنا فان قلت فما تصنع في اسنادهم خير الى تسمع في قولهم تسمع بالمعيدي خير من أن تراء مع أن تسمع فعل بالاتفاق قلت تسمع على اضمار أن المعنى ان تسمع و الذي حسن حذف أن الاولى ثبوت أن الثانية و قد روى أن تسمع بثبوت أن على الأصل و أن والفعل في تأويل مصدر رأي سماعك فلاخبار في الحقيقة انما هو عن الاسم و هذه العلامة هي أنفع علامات الاسم و بها تعرف اسمية ما في قوله تعالى قل ما عند الله خير من اللهو و من التجارة ما عندكم ينفد و ما عند الله باق ألا ترى أنهما قد أسندا اليها الاخيرة في الآية الاولى و الثانية و البقاء في الثالثة فلهذا حكم بأنهما فيهن اسم موصول بمعنى الذي وكذلك ما في قوله تعالى ان ما صنعوا كيد ساحر و هي موصولة بمعنى الذي و صنعوا أصالة و العائد محذوف أي ان الذي صنعوه و كيد خبر و يجوز أن تقدرها موصولا حرفا فتكون هي و صلتها في تأويل المصدر و لا تحتاج حينئذ الى تقدير عائد و ليس لك أن تقدرها حرفا كافا مثله في قوله تعالى انما الله له واحد لان ذلك يوجب نصب كيد على أنه مفعول صنعوا * ثم قلت (و الفعل اماما مضى و هو ماقبل تاء التأنيث

الساكنة

و ثانيا ما رادهم الحدث المنسوب لفاعل و ليس هو الطالب بل المطلوب كالضرب ان قلت قد قلت ان الامر يدل على النسبة فيقتضى أن الانشاء نسبة قلت نعم كلامية على أن في كلام بهض ما يدل على أنه له خارج لكن لا تقصد المطابقة له و قد أوضحت ذلك فيما كتبت على المعوذتين ختم الازهرية فبين ان اضرب يدل على الضرب و علي نسبتة لاه مخاطب و علي طلبه أي طلب الضرب المنسوب لاه مخاطب ثم لا يخفى أن الطالب في الحال و الحدث المطلوب انما يحصل في المستقبل بد من التكلم فيصح أن الامر للحال نظر الاول و الاستقبال نظر الثاني و تبين أحدهما يحتاج لوجه و لو قبل انه دال على الاستقبال و الحال معاص في اضرب أطاب في الحال ضربك في المستقبل و من قال انه يقتضي الحال في المطلوب فقد تسمع بجعل المستقبل الفوري المتصل بالحال حالا به فيمكن أنه لا يدل على زمن أصلا انما يدل على طلب الفعل و العقل يفهم الزمن من خارج لانه لازم للفعل و ذلك أن الزمن يستفاد من الهيئة و لا ظن أن عتلك يقول صيغة الامر يدل على الزمن كما يدل صيغة الماضي على الزمن الماضي

(قوله أو مضارع) أقول لمشابهة الاسم في سماعه مع ما ونحن أسراء السمع فلا تسكلف وجه المشابهة الذي يرد عليه اعتراضات كما هو مشهور ومنه أن يقال شابه الاسم في احتمال الحال والاستقبال ولا يحسن مع ما سبق أن الاسم لا يقتزن بزمان وأيضا سبق أن الأمر يحتمل الحال والاستقبال (وافتتاحه) مبتدأ وقوله بحرف خبر وقوله مضموم صفة لحرف (قوله ألت) أي أتت وأقبلت وقوله فحث أي سلمت بالتحية ويحتمل جعلني حيا بجيشها فيكون في مقابلة قوله * فلما تولت كادت النفس تزهرق * ولا يذهب لذو الاجتماع الألف الفراق وبالعكس وفيه إشارة إلى أن الألف الكامل إنما هو بعد التولي لا عند الدواع وهو مشاهد (قوله الجنة) البستان يحسن أي يستراهله ٩ والجنين يحنون في الرحم أي مستور فيه

وجن عقله استتر وخفي
والاماني والماني واحد والمنة
المنة (قوله أما المتحركة
نخاسة بالاسماء) يعني ان
كانت حركتها اصراها
والا وجدت في الثلاث نحو
لاحول ولا قوة وربت ونمت
على فتحه وتضرب هند
(قوله اذا قلت هاتي الخ)
هذا اليت لامرئ القيس
وهاتي فعل امر مبني على
حذف النون كما هو قاعدة
فعل الامر انسند للمخاطبة
حمله على مضارع ولو
تقدير اكما هنا اذ هات
لامضارع له والياء الاولي
التي يبنى على حذفها عند
اسناده للواحد حذف هنا
لالتقاء ساكنة مع ياء
المخاطبة كارجي وكذا
تقول في تعالى وهاتي
كضارب أمر وتعالى
كتضارب أمر تأمل وقوله
هضم الكشح أي رقيق
الخصر وهو يتنازع هاتي
ونولين وقوله تمنايات

الساكنة كقامت وقعدت ومنه نعم وبش وعسي وليس أو أمر وهو ما دل على الطلب مع قبول ياء المخاطبة كقومي ومنه هات وتعال أو مضارع وهو ما يقبل لم كلف لم يفتح واقتتاحه بحرف من نابت مضموم ان كان الماضي رباعيا كاد حرج وأجيب ومفتوح في غيره كأضرب وأستخرج) وأقول أنواع الفعل ثلاثة ماض وأمر ومضارع ولكل منها علامة تدل عليه فعلا ماضي أن يقبل تاء التأنيث الساكنة كقامت وقعدت ومنه قول الشاعر
ألت فحث ثم قامت فودعت * فلما تولت كادت لتنفس تزهرق

وبذلك استدلى على أن عسي وليس لبساحرفين كما قال ابن السراج وتعلب في عسي وكما قال الفارسي في ليس وعلى أن نعم وبش ليستا اسمين كما يقول الفراء ومن وافقه بل هي أفعال ماضية لاتصال التاء المذكورة بها وذلك كقولك ليست هند ظالمة فمست أن تفلح وقوله عليه الصلاة والسلام من تواضعا يوم الجمعة فيها ونمت وقول الشاعر

نمت جزاء المتقين الجنة * دار الاماني والماني والمنه

واحتزرت بالساكنة عن المتحركة أما المتحركة فانها خاصة بالاسماء كقامت وقاعدة وعلامة الامر مجموع شيئين لا بد منهما أحدهما أن يدل على الطلب والثاني أن يقبل ياء المخاطبة كقوله تعالى فكلني واشربي وقرى عينا ومنه هات بكسر التاء وتعال بفتح اللام خلافا لآخر مخشري في زعمه أنهم من أسماء الافعال ولنا أنهم ما يدلان على الطلب ويقبلان الياء تقول هاتي بكسر التاء وتعال بفتح اللام قال الشاعر

اذا قلت هاتي نولين تمنايات * على هضم الكشح ربا الخلل

والعامة تقول تعالى بكسر اللام وعليه قول بعض المحدثين * تعالى أقاسمك الهموم تعالى * والصواب الفتح كما يقال أخشى واسمي فلو لم تدل الكلمة على الطلب وقبلت ياء المخاطبة نحو تقومين وتقدمين أو دلت على الطلب ولم تقبل ياء المخاطبة نحو ترال يا هند بمعنى انزلي فليست بفعل أمر وعلاهة المضارع أن يقبل دخول لم كقولك لم يقوم ولم يقعد ولا بد من كونه مفتوحا بحرف من أحرف قولك نأيت نحو تقوم وأقوم ويقوم زيد وتقوم يا زيد ويجب فتح هذه الأحرف ان كان الماضي غير رباعي سواء نقص عنها كما مثلنا أو زاد عليها نحو ينطلق ويستخرج وضمها ان كان رباعيا سواء كان كله أصولا نحو حرج أو واحدا من أحرفه زائد نحو أجاب ويحب وذلك لان أجاب وزنه أفعول وكذا كل كلمة وجدت أحرفها أربعة لا غير وأول تلك الأربعة همزة فاحكم بانها زائدة نحو أحمد واصبع وأتمد ومن أمثلة المضارع قوله تبارك وتعالى لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد لم حرف جزم لني المضارع وقلبه ماضيا تقول يقوم زيد فيكون الفعل رفوعا علوه عن الناصب والجازم ومحملا للحال والاستقبال فاذا دخلت عليه لم جزمته وقلبه إلى معنى الماضي وفي الفعل الاول ضمير مستتر رفوع على الفاعلية وفي الثاني ضمير مستتر رفوع لنيابته متاب الفاعل ولا ضمير في الثالث لانه قد رفع الظاهر وهو أحد فانه اسم

(٢ - شذور) اعتراض والري من الرواء بالضم هو البهجة والحسن والخلل الساق محل الخلخال (قوله المحدثين) هم

الشعراء المتأخرون كالابلايين وهو بصفة اسم المفعول الرباعي كالمولدين للمتولد من العرب وغيرهم واليت لابي نواس بضم النون وفتح الواو بلا همز هو الحسن بن هاني البصري لقب بذلك لذو ابنتين كانتا توسان على طاقه أي تعبر كان أمر بالروم فسمع حماسة تتوح جنبه فانشد يقول أقول وقد ناحت بقرني حماسة * أيا جارا ناهل تلمين بحالي أيا جارا ناهل نصف الدهر يبتنا * تعالى أقاسمك الهموم تعالى وأقاسمك جزم في جواب تعالى والضمير في يبتنا الهموم والياء فيه حذف العاطف والمطوف

(قوله لمية الخ) اليت لكثير غرة ومية اسم امرأة وموحشاً لأنيس هو الطلل بفتح المهملة واللام ما شخص أي ارتفع من آثار الديار ويلوح يلمع
 وخال بكسر المعجمة جمع خلة بالكسر بطة منقوشة بالذهب يغطي بها السيوف وسيور تلبس ظهور القسي وموحش حال من طلال بناء على قول
 سيويه بالحال من المبتدأ والافن ضمير الخبر (قوله ما يدخل على الاسماء والافعال كهل) ولكن هي بالافعال أولى قيل لان أصلها قد فن ثم يرب
 زيد في هل زيد قام فاعلاما يفسره المذكور لا مبتدأ مفرد (قوله بين ياء مفتوحة) أما إذا كانت مضمومة كيوعد من أوعد فلا تحذف كراهة
 الاتقال من ضم الى كسر خصوصاً والضم على الياء ثقیل فتبقى الواو ليحمل الضم لمناسبتها وأيضاً التنافر بين الياء والواو يجنب بضم الياء (قوله
 والكلام قول) يحتمل أنه عطف على الكلمة قول مفرد ويحتمل أنه استئناف وسبق أن القول لفظ وضع لمعنى واستعمل فيه فقد تضمن ذكر القول
 ذكر الوضع بناء على التحقيق أن المركب موضوع بالوضع التوحي فكل فعل مع فاعله وضع للدلالة على ثبوت الفعل للفاعل فالوضع للنوع الكلي
 لا التركيب مخصوص والقول بأنه مفيد بالعقل ١٠ بعدمعنى فوضع مفرداته الشخصي مردود ثم اثبات الوضع التوحي وحياه ان قلنا الواضع

يكن وكفو أخبرها وجوزوا أن يكون حالاً على أنه في الأصل صفة لا حد ولت النكرة إذا تقدم عليها انتصب على
 الحال كقوله
 لمية موحشاً طلل * يلوح كأنه خلل
 أصله لمية طلل موحش وعلى هذا فالحجر الجار والمجرور والظاهر الأول وعليه العمل في الآية دليل على جواز
 الفصل بين كان ومعمولها بمعمول معمولها إذا كان ذلك المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً نحو كان في الدار زيد
 جالساً وكان عندك عمرو جالساً وهذا لا خلاف فيه * ثم قلت (والحرف ما عدا ذلك كهل وفي ولم) وأقول
 يعرف الحرف بان لا يقبل شيئاً من العلامات المذكورة للاسم والفعل وهو على ثلاثة أنواع ما يدخل على الاسماء
 والافعال كهل مثال دخولها على الاسم قوله تعالى فهل أنتم شاكرون ومثال دخولها على الفعل قوله تعالى
 وهل أتاك نبأ الخصم وما يختص بالاسماء كفي في قوله تعالى وفي السماء رزقكم وما تعدون وما يختص بالافعال
 كالم في قوله تعالى لم يلد ولم يولد * (ثم اعلم) * أن المنفي بهاتارة يكون انتفاؤه منقطعاً وتارة يكون متصلاً
 بالحال وتارة يكون مستمراً أبداً فالأول نحو قوله تعالى لم يكن شيئاً مذكوراً أي لم يكن شيئاً مذكوراً في الماضي
 أكن بدعائك رب شقياً والثالث نحو لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد (وهنا تنبيه) وهو أن القاعدة أن الواو
 إذا وقعت بين ياء مقترحة وكسرة حذفت كقوله في وعديم وفي وزن يزن وبهذا تعلم لا شيء حذفت في يلد
 وثبتت في يولد * ثم قلت (والكلام قول مفيد مقصود) وأقول للكلام معنيين اصطلاحياً ولغوياً فاما معناه في
 الاصطلاح فهو القول المفيد وقدم في تفسير القول وأما المفيد فهو الدال على معنى بحسن السكوت عليه نحو زيد
 قائم وقام أخوك بخلاف نحو زيد ونحو غلام زيد ونحو الذي قام أبوه فلا يسمى شيء منها مفيداً لأنه لا يحسن السكوت
 عليه فلا يسمى كلاماً أو مامناً في اللغة فانه يطلق على ثلاثة أمور أحدها الحدث الذي هو التكليم تقول أعجبتني
 كلامك زيد أي تكليمك إياه وإذا استعمل بهذا المعنى عمل عمل الافعال كفي هذا المثال وكقوله
 قالوا اكلامك هندا وهي مصفية * يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا

غير الله لانه لا يحيط بجميع
 جزئيات المركب أما ان قلنا
 الواضع هو الله فلا مانع من
 أنه وضع جزئياً جزئياً ثم
 ألهمناه معناه (قوله مفيد)
 يستلزم التركيب وقول ابن
 طلحة ان نعم كلام مفرد
 مفيد مردود انما هي دليل
 على كلام محذوف بعدها
 (قوله مقصود) خرج
 جملة الخبر نحو زيد قام أبوه
 فان قام أبوه وان كانت في
 ذاتها تفيد كنهها غير
 مقصودة بالافادة لان
 القصد الاخبار بان زيدا
 قام أبوه لابان أبازيد قام
 وان تلازما الا أن المبحث
 المعلوم في الاول زيد وفي
 الثاني الاب وكذا خرج
 جملة الصلة نحو جاء الذي

قام أبوه فان القصد الاخبار بمجي من علمت قيام أبيه لا الاخبار بان أباه قام كما خرجت جملة الشرط بقوله مفيد اذ هي
 وحدها غير مفيدة وكذا جملة القسم بقى أنه هل الكلام مجموع الشرط والجواب والقسم وجوابه أو الكلام انما هو الجواب والشرط انما ذكر
 للتقيد والقسم للتأكيد اختار السيد القسم الثاني واختار أن جملة الشرط والجواب هي الكلام لان الفائدة المقصودة وهي تعليق هذا على هذا انما
 تؤخذ منهما وهل يشترط تجدد الفائدة أو لا خلاف اختار بعض المحققين أن الشرط انما هو أن يكون الشأن تجدد الفائدة ولو كانت حاصلة عند
 المخاطب لوجود ثمرة لازم الفائدة وهي علم المخاطب بأن المتكلم عالم أيضاً بخلاف ما إذا كان الشأن حصول الفائدة لكل أحد كالسماة فوقنا لانتفاء
 مجدد لازم الفائدة حينئذ إذا المخاطب يعلم من قبل أن المتكلم عالم وأنا أقول الظاهر انه كلام مطلقاً لان النحاة انما يحتجون عن اللفظ فكل مركب وافق
 را كيب العربية في الدلالة على المعاني كالابتداء وخبره المرفوعين والشرط وجوابه فهو كلام عندهم ولا نظر لتجدد المعنى ولا عدمه (قوله يطلق على
 ثلاثة أمور) له معنى رابع هو كل ما نطق به ولو لم يفد كزيد فبين أنك ان نطق به كان كلاماً لغة وان رسمته فلا لانه حينئذ ليس قولاً ولا مفيداً
 والكلام لغة عبارة عن القول أو ما أفاد وقوله يطلق يشمل الحقيقة والمجاز والظاهر أنه في المفيد غير اللفظ كالإشارة مجاز وعن الأشعرى أنه مشترك بين

لفظ النفس الذي تستحضره النفس دال على المعنى كاللفظ (قوله الاخطل) هو غياث ابن الفيث التغلبي وقيل غويث بن غوث سكان نصرانيا لقب بالاخطلي لكبر اذنيه وقيل لبذاءه لسانه من الخطل والخطبة من الخطب وهو الامر العظيم لان مادتهم يأتون بهافيه (قوله أحد اللسانين) أي واللسان به الكلام فاستج المراد (قوله الارمزا) أي والاصل في الاستثناء الاتصال (قوله نصيب) بالتصغير (قوله فعا جواباً) انتقموا منك والحقائب جمع حقبة ما احتملوه منه من النعم (قوله وان اقتربنا فهو الانشاء) هذا يشمل اضرب فان معناه طلب الضرب وهو مقارن والشارح التفت لذات الضرب فالحق أنهم اقربان (قوله قصة قد انقضت) هي قصة المقرين وهذه قصة أصحاب اليمين فالاحسن أنه راجع لحور مفهومي من فرش لانهم يجلسون معهن عليها كما قال (قوله يجلبه العامل) أقول في يجلبه تجوز أي تجلبه العرب عنده وكذا في العامل أي

أي تكلمك هذا فكلامك مبتدأ ومضاف اليه وهذا مفعول وقوله وهي مصغية جملة اسمية في موضع نصب على الحال ويشفيك جملة فعلية في موضع رفع على أنها خبر والثاني ما في النفس مما يعبر عنه باللفظ المفيد وذلك كان يقوم بنفسك معنى قام زيداً وقدمه وروى نحو ذلك فيسمى ذلك الذي تجلبه كلاما قالا الاخطلي لا يجنبك من خطيب خطبة * حتى يكون مع الكلام أصيلاً ان الكلام في الفؤاد وانما * جعل اللسان على الفؤاد دليلاً والثالث ما تحصل به الفائدة سواء كان لفظاً أو خطأ أو إشارة أو ما نطق به لسان الحال والدليل على ذلك في الخط قول العرب القلم أحد اللسانين وتسميتهم ما بين دفتي المصحف كلام الله والدليل عليه في الإشارة قوله تعالى آيتك ألا تكلم الناس ثلاثة أيام الا رمزا فاستثنى الرمز من الكلام والاصل في الاستثناء الاتصال وأما قوله أشارت بطرف العين خيفة أهلها * إشارة محزون ولم تسكلم فاقنت أن الطرف قد قال مرحباً * وأهلاً وسهلاً بالحبيب التيم فاعنا نفسي الكلام اللفظي لا مطلق الكلام ولو أراد بقوله ولم تسكلم نفسي غير الكلام اللفظي لا تنقض بقوله فاقنت أن الطرف قد قال مرحباً لأنه أثبت للطرف قولاً بعد أن نفى الكلام والمراد نفسي الكلام اللفظي وأثبت الكلام اللغوي والدليل عليه فيما نطق به لسان الحال قول نصيب فعا جواباً فاقنوا بالنبي أنت أهله * ولو سكتوا أثنت عليك الحقائق وقال الله تعالى قالتا أيننا طائفتين فزعم قوم من العلماء أنهم ما تكلمتا حقيقة وقال آخرون أنهم لما انتقادا لأمراة عز وجل نزل ذلك منزلة القول وفي الآية شاهدان علي اعطاء صفة ما لا يعقل حكم صفة من يعقل اذا نسب اليه ما ينسب الي العقل لا ترى ان طائفاً قد جمع بالياء والتون لما نسب لوصوفه القول وشاهد ثالث على ان النسب في محو جاء زيد ركضاً على الحال وتأويل ركضاً ركضاً اعلى أنه مصدر لفعل محذوف أي ركض ركضاً ولا على أنه مصدر لفعل المذكور خلافاً لزمي ذلك ووجه الدليل أن طائفتين حال وهو في مقابلة طوطا وكرها فيدل على أن المراد طائفتين أو مكرهين * ثم قلت (وهو خبر وطلب وانشاء) وأقول كما انقسمت الكلمة الى ثلاثة أنواع اسم وفعل وحرف كذلك ينقسم الكلام الى ثلاثة أنواع خبر وطلب وانشاء وبذلك أنه ما أن يحتمل التصديق والتكذيب أو لا فان احتملها فهو الخبر نحو قال زيد وما قام زيد وان لم يحتملها فاما أن يتأخر وجود معناه عن وجود لفظه أو يقر نفاً نأخر عنه فهو الطلب نحو اضرب ولا تضرب وهل جاءك زيد وان اقتربنا فهو انشاء كقولك لبيدك أنت حر وقولك لمن أوجب لك النكاح قبلت هذا النكاح وهذا التقسيم تبع فيه بعضهم والتحقيق خلافه وأن الكلام ينقسم الى خبر وانشاء فقط وان الطلب من أقسام الانشاء وأن مدلول قم حاصل عند اللفظ لا يتأخر عنه وإنما يتأخر عنه الامتنال وهو خارج عن مدلول اللفظ لما اختص هذا النوع بان إيجاد لفظه إيجاداً لمعناه سمي انشاء قال الله تعالى ان أنشأناهم انشاء أي أوجدناهم إيجاداً أنا أن واسمها والاصل انما أخذت التوث الثانية تخفيفاً لأنشأناهم فعل ماض وفاعل ومفعول والجملة في موضع رفع على أنها خبر ان انشاء مصدره مؤكدة والضمير في أنشأناهم قال قتادة راجع الى الحور العين المذكورات قبل وفيه بعد لان تلك قصة قد انقضت جملة وقال أبو عبيدة طائد على غير مذكور من ذلك حتى تواترت بالحجاب والذي حسن ذلك دلالة قوله سبحانه وتعالى وفرش مرفوعة على المعنى المراد وقيل طائد على الفرش على أن المراد الأزواج وهن مرفوعات على الأرائك بدليل هم وأزواجهم في ظلال على الأرائك متكون أو مرفوعات بالفضل والجمال على نساء الدنيا * ثم قلت

أن العرب تعمل عنده عملاً مخصوصاً وصار فاعلاً ونصباً الخ ثم صار حقيقة صرفية وبهذا تسلم أنه لا مانع من أن يكون عديماً كالتجرد في المضارع فان العرب تعمل عنده الرفع ولا يحتاج الى تكلف بدر الدين بن مالك أنه وجودي أي الايتان بالمضارع على أول أحواله

(قوله في آخر الاسم المتمكن) أقول هذا لا يظهر الا في السكون فإنه وصف في الآخر وهو اشتفاء الحركة عنه وأما الحروف والحركات فليست في الآخر بل الحروف نفس الآخر حقيقة كالاسماء الستة أو حكما كالنفي والجمع لان نونهما كالتون في نية الانفصال ألا ترى أنهما يحذفان الاضافة اللهم الآن يراد بالآخر المحل المجازي الذي لا يحرف الاخير وأما الحركات فحروف صغيرة ملتصقة بالآخر فالضمة بعض واو والفتحة جزء ألف والكسرة ياء صغيرة فمن ثم اذا مددت الصوت فيها تمت وكملت نص عليه الرضى وليست قبل الحرف وهو ظاهر ولا معه لانها لفظ مثله ولا يمكن شغل محل واحد بلفظين معان قلت لو لم تكن معه كان ساكنا فلا يتدأ به قلنا ممنوع بل السكون يضم محل بملصقة بها ان قلت قولهم في يوعد وقت الواو بين عدوتها الياء والكسرة يعارض ما قلته اذ مقتضاهما انهما بين فتحة وعين قلت شدة الملاصقة - وغتهم تسمعا في هذا ثم لا يصفون أجزاء الحروف بسكون الا كانت الحركة ساكنة فوصف الحرف بالحركة اصطلاحا والافالعرض لا يقوم بالعرض ثم قوله لمجمله العامل المراد ان حصوله انما هو لحصول العامل وليس بلازم أن يحدث العامل فيجلبه بمد عدم لاننا نقول الفعل المضارع ليس له حالة وقف لانه متى نطق به فهو مرفوع بالتجريد اللازم له قبل الناصب والجازم ان قلت مثله الاسم باعتبار ١٢ الابتداء قلت ممنوع لان الابتداء جملة أو لاثان على ما هو موضح في محله فهو أمر زائد على

(باب الاعراب أثر ظاهر أو مقدر مجمله العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع) وأقول للاعراب مضيان لغوي وصناعي فعناء لغوي الابانة يقال أعرب الرجل عرما في نفسه اذا أبان عنه وفي الحديث البكر تستامر وأذنهما صامتا والايام تعرب عن نفسها أي تبين رضاها بصريح النطق ومضاء الاصطلاحى ما ذكرت مثال الآثار الظاهرة الضمة والفتحة والكسرة في قولك جاء زيد ورأيت زيد او مررت بزيدا ألا ترى أنها آثار ظاهرة في آخر زيد جلبتها العوامل الداخلة عليه وهي جاء ورأيت والباء ومثال الآثار المقدرة ما تعتقده منوينا في آخر نحو الفتي من قولك جاء الفتي ورأيت الفتي ومررت بالفتي فانك تقدر في آخره في المثال الاول ضمة وفي الثاني فتحة وفي الثالث كسرة وتلك الحركات المقدرة اعراب كما أن الحركات الظاهرة في آخر زيد اعراب وخرج بقولي مجمله العامل نحو الضمة في النون من قوله تعالى فن أوتى كتابه بيمينه في قراءة ورش بنقل حركة همزة أو قى الى ما قبلها واسقاط الهمزة والفتحة في دال قد أفلح على قراءة أيضا بالنقل والكسرة في دال الحمد لله في قراءة من أتبع الدال اللام فان هذه الحركات وان كانت آثارا ظاهرة في آخر الكلمة لكنهما لم تجلبها عوامل دخلت عليها فليست اعرابا وقولي في آخر الكلمة بيان لمحل الاعراب من الكلمة وليس باحتراز اذ ليس لنا آثار تجلبها العوامل في غير آخر الكلمة فيحترز عنها (فان قلت) بلى قد وجد ذلك في امرئ وابنه ألا ترى أنهما اذا دخل عليهما الرفع ضم آخرهما وما قبل آخرهما فتقول هذا امرؤ وابنه واذا دخل عليهما الناصب فتحهما فتقول رأيت امرأ وابنه واذا دخل عليهما الخافض كسرهما فتقول مررت بامرئ وابنه قال الله تعالى ان امرؤ هلك ما كان أبوك امرأ سوء لكل امرئ منهم يومئذ شأن يغنيه (قلت) اختلف أهل البلدين في هذين الاسمين فقال الكوفيون أنهم معايران من مكانين واذا فرغنا على قولهم فلا يجوز الاحتراز عنهما بل يجب ادخالهما في الحد وقال البصريون

وجوده على أول أحواله فليفهم ثم قولهم مجمله العامل حقيقة أو اعتبارا فان الظاهر أن المثني والجمع على حده وقفهما كرفعهما على ما وضعناه في كتابة الازهرية فاذا دخل عامل رفع اعتبر ذهاب ما كان ومجيء نظيره وقيد الاسم بالتمكن لان المبني اسما وماضيا لا اعراب له واعرابه المحلى ليس له انما هو لبيان ما يستحقه المحل اذا حل فيه معرب كما أوضحته في الكتابة المذكورة أيضا في قولهم في محل رفع مثلا ولم يقيد

المضارع بالحلول من التوئين لشهرته ثم الظاهر أن المضارع ان قرن بهما ودخل عليه ناصب أو جازم قيل في وهو محل نصب أو جزم وأما عند التجرد فلا يقال أنه في محل رفع وذلك أن المحل الاولين لمامل النصب والجزم وهو لا يختص بمضارع مخصوص لانه عامل له صورة مستقلة فين ما يستحقه في غير هذا المضارع وأما التجرد فهو وصف ولكل مضارع تجرد بيقوم به فتجرد بضرب غير تجرد بيقوم فاذا منع تجرد فعل من عمل الرفع لما منع وهو أحد التوئين فلامعنى لان يبين ما يستحقه في محله لانه لا يكون الا في هذا الفعل وقد منعه اللهم الآن يقال يبين ما يستحقه على تقدير خلو فعله من النون لكن يقال هو تجرد مضاف للمتعصل بالنون وأما ما قلته في كتابة الازهرية ان التجرد ليس لفظيا فلا يقوى على العمل محلا فرود برفع المبني بالابتداء محلا الآن يقال الابتداء قوة حيث استلزم خبرا عن موصوفه بخلاف التجرد وان أيت ما تلونا عليك فقل انه في محل رفع ومر على الظاهر والظاهر المنفي عن التكافؤ انه في محل رفع أيضا (قوله بل يجب ادخالهما في الحد) أي فليس القيد للاحتراز بل هو لبيان الواقع أي بالنظر للغالب لكن يقال الحد يجب شموله لجميع الافراد فكان الصواب على هذا حذف قوله في آخره وبالجملة فجوابه لا يحسم مادة الاعتراض

(قوله وعلى قولهم فلا يصح ادخالهما في الحد) أي فالتقدير حينئذ لا حذر از أوليان الواقع وتقول المراد بجمله أو لا وبالذات لا بالاتباع وهذا التماس يكون في الآخر أن قلت بل قد يجلب العامل في الأول كفتح همزة أن قلت كلا من في الاسم ١٣ والفعل المضارع وهذا حرف (قوله وجز

في اسم كزبد وجزم في فعل)
أقول ليس هذا إلا بالسمع
وأما ما ذكره من الحكم
فهو تخمين ولا فهم منقوضة
كما بينته في كتابه الأزهرية
(قوله في صفة السيف) أي
في قوله فلولا القمد والرعب
الخوف والعصب السيف
القاطع ولا يخفى ما في هذا
البيت من الحسن (قوله
فأثر ذكر الخبر) يعني
اختاره على حذفه ويقيد
هذا أنهم جازوا وهو قول
غير الجمهور أن كان الخبر
عاما وجب حذفه والأقان
دل عليه دليل جاز ذكره
وحذفه كما هنا فمعلوم أن
القمد بمسك السيف والا
وجب ذكره وقال الجمهور
لا يكون إلا كونا مطلقا
ويجملون الخاص بدلا من
المبتدأ على حذف الحرف
المصدرى والخبر محذوف
(قوله ويستثنى من قولنا
ملا ينصرف الخ) ظاهره
أنه إذا أضيف أو كان بال
كان باقيا على منع صرفه
وهو قول وقيل مصروف
مطلقا وشرط تأثير العائنين
في المنع عدم معارض لشبه

وهو الصواب أن الحركة الأخيرة هي الأعراب وأن ما قبلها اتباع لها وعلى قولهم فلا يصح ادخالهما في الحد
وارتفاع امرؤ في الآية الأولى على أنه فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور والتقدير أن هلك امرؤ هلك
ولا يجوز أن يكون فاعلا بالفعل المذكور خلافا للكوفيين لأن الفاعل لا يتقدم على رافعه ولا مبتدأ خلافا لهم
وللاختصاص لأن أدوات الشرط لا تدخل على الجمل الاسمية واتصافه في الآية الثانية لأنه خبر كان وانجراره في
الآية الثالثة بالإضافة * ثم قلت (وأناؤه رفع ونصب في اسم وفعل كزبد يقوم وان زيدالن يقوم وجز في اسم
كزبد وجزم في فعل كأم يقوم والاصل كون الرفع بالضمه والنصب بالفتحة والجزم بالكسرة والجزم بالسكون)
وأقول أنواع الأعراب أربعة رفع ونصب وجزم وعن بعضهم أن الجزم ليس بأعراب وليس بشيء وهذه
الأربعة تنقسم إلى ثلاثة أقسام * ما هو مشترك بين الاسم والفعل وهو الرفع والنصب مثال دخول الرفع فيهما
زيد يقوم فزيد مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة ويقوم مرفوع لأنه فعل مضارع خال عن ناصب وجازم
وعلامه رفعة أيضا الضمة ومثال دخول النصب فيهما أن زيدالن يقوم فزيد الاسم منصوب بان وعلامة نصبه
الفتحة ويقوم فعل مضارع منصوب بان وعلامة نصبه أيضا الفتحة * وما هو خاص بالاسم وهو الجر نحو زيد
فزيد مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة * وما هو خاص بالفعل وهو الجزم نحو لم يقوم فمفعول مضارع مجزوم
لم وعلامة جزمه حذف الحركة والاصل في هذه الأنواع الأربعة أن يدل على رفعها بالضمه وعلي نصبها بالفتحة
وعلى جرها بالكسرة وعلى جزمها بالسكون وهو حذف الحركة وقد بينت ذلك كله في الأمثلة المذكورة وقال
الله تعالى ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض أعراب ذلك لولا حرف يدل على امتناع الشيء
لوجود غيره تقول لولا زيد لا كرمته تريد بذلك أن الأكرام امتنع لوجود زيد ودفع مبتدأ مرفوع بالضمه
واسم الله مضاف إليه ولفظه مجرور بالكسرة ومحل مرفوع لأنه فاعل الدفع والناس مفعول منصوب بالفتحة
والناصب له الدفع لأنه مصدر حال محل أن والفعل وكل مصدر كان كذلك فإنه يعمل عمل الفعل أي ولولا أن دفع
الله الناس وبعضهم بدل بعض من كل وهو منصوب بالفتحة وخبر المبتدأ محذوف وجوابه وكذا كل مبتدأ وقع
بعملوا والتقدير ولولا دفع الله الناس موجود والمعنى ولولا أن يدفع الله بعض الناس بعض لفسدوا
وبطلت مصالح الأرض وقال أبو العلاء المعري في صفة السيف

يذيب الرعب منه كل عصب * فلولا القمد بمسكه لسالا

فأثر ذكر الخبر وهو بمسكه * ثم قلت (وخرج عن ذلك الأصل سبعة أبواب أحدها ما لا ينصرف فانه مجرور بالفتحة
نحو بأفضل منه إلا أن أضيف أو دخلته أل نحو بأفضلكم وبالأفضل) وأقول الأصل في علامات الأعراب
ما ذكرناه وقد خرج عن ذلك الأصل سبعة أبواب الباب الأول باب ما لا ينصرف وحكمه أنه يوافق ما ينصرف في
أمرين وهما أنه يرفع بالضمه وينصب بالفتحة ويخالف في أمرين وهما أنه لا يبنون وأنه مجرور بالفتحة نحو جاءني أفضل
منه ورأيت أفضل منه ومررت بأفضل منه وقال الله تعالى فخيرأبا أحسن منها يعملون له ما يشاء من محاريب
وتماثيل وأوحينا إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحق ويعقوب ويستثنى من قولنا ما لا ينصرف مستثنان مجرور فيهما
بالكسرة على الأصل أحدهما أن يضاف والثانية أن تصحبه الألف واللام تقول مررت بأفضل القوم وبالأفضل
وقال الله تعالى لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم اللام جواب القسم السابق في قوله تعالى والتين والزيتون وما
بدهما وقد لها أربعة معان وذلك أنها تكون حرف تحقيق وتقريب وتقليل وتوقع فالتحقيق تدخل على

الفعل من أب أو بالإضافة وقيل إن بقيت اللفظة ممنوع والأفصر وف كما يتبع للمعنى فانه لا يضاف إلا إذا قصد تنكيره (قوله في قوله تعالى والتين) أن
قلت كيف هذا مع أنه لا حلف إلا بالله قلت هذا ليس المقصد منه الحلف بل تأكيد الخبر ومنه قولهم امرئ أو أن لدولي أن يفعل ما يشاء وأما ما قيل
أنه على عادة العرب فلا يتم بدون ما ذكرنا فالمراد أن لا يأتي على مادة فاسدة

(قوله المؤذن) مراده اللغوي أي الملم فيشمل المقيم (قوله قد قامت الصلاة) يحتمل أن قد هنا التحقيق والمراد قام الناس لها أي تهيؤوا فيه ومجاز عقلي أو أن قامت نفسه بمعنى قرب مجاز أو قد هنا تحقيق القرب (قوله ولذا يحسن وقوع الماضي موقع الحال الخ) أي لاها تقربه من الحال ونوقش هذا بان الحال النحوية مقارنة لما ملها مضيا واستقبالا وحالا وقد تقربه من حال التكلم وأن هذا من هذا وأوجب بانهم رأوا المناسبة في مطلق الحال واجاب بعض المحققين بأن مضي الحال النحوي واستقباله وحاليته بالنظر لعامله فاذا قلت رأيت زيدا قد سرق فسرقت ماض بالنسبة لرأيت وقد تقربه من الحال بالنسبة له فكانه مقارن له ثم قوله ولذلك يحسن الخ يجب أن المراد ولو لكونه المطلق التقريب والافتد قامت ليس من تقرب الماضي والذي يحسن كون الماضي حالا تقريبا الماضي تأمل (قوله قد يصدق الكذب) كنت اعترضت هذا في كتابة الازهرية بان التقليل لقرينة الحال اذ لو صدق كثيرا ما كان كذوبا والظاهر ١٤ أنه لا رد لان هذا قرينة على ان قد للتقليل لا للتحقيق ولا غيره وهكذا كل لفظ مشترك يحتاج

الفضل المضارع نحو قد يعلم ما أنتم عليه أي يعلم ما أنتم عليه حقا قد ترى قلب وجهك في السماء وعلي الماضي نحو لقد خافنا الانسان الآية وكذا حيث جاءت بعد اللام فهي للتحقيق والتي للتقريب تختص بالماضي نحو قول المؤذن قد قامت الصلاة أي قد حان وقتها ولذلك يحسن وقوع الماضي موضع الحال اذا كان معه قد كقولك رأيت زيدا قد عزم علي الخروج أي عازما عليه والتي للتقليل تختص بالمضارع كقولهم قد يصدق الكذب وقد يمتز الجواد أي ربما صدق الكذب وربما عثر الجواد والتي لتوقع تختص بالماضي قال سيوي رحمه الله تعالى وأما قد فعل ف جواب هل فعل لأن السائل ينتظر الجواب أي يتوقعه وقال الخليل هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر يريد أن الانسان اذا سئل عن فعل أو علم أنه يتوقع ان يخبره قيل قد فعل واذا كان الخبر مبتدأ قال فعل كذا وكذا ولم يأت بقدر فاعرفه * ثم قلت (الثاني ما جمع بألف وتاء مزيدتين كهندات فانه ينصب بالكسرة نحو خلق الله السموات فانقر وثبات بخلاف نحو وكنتم أمواتا ورأيت قضاة والحق به اولات) واقول الباب الثاني مما خرج عن الاصل ما جمع بألف وتاء مزيدتين سواء كان جمعا مؤنثا نحو هندات وزينات أو جمعا مذكرا نحو اصطبيلات وحمات وسواء كان سالما كمثلنا أو ذا تغير كسجدات بفتح الجيم وغرفات بضم الراء وفتحها وسدرات بكسر الهمزة وفتحها فهذه كلها ترفع بالضمة وتجر بالكسرة على الاصل وتنصب بالكسرة على خلاف الاصل تقول جاءت الهندات ومررت بالهندات ورأيت الهندات وخلق الله السموات خلق فعل ماض والله فاعل والسموات مفعول به والمفعول منصوب وعلامة نصب الكسرة نيابة عن الفتحة وقال الله تعالى لا تتبعوا خطوات الشيطان كذلك يريهم الله اعمالهم حسرات عليهم ان الحسنات يذهبن السيئات ونظائر ذلك كثيرة والحق بهذا الجمع اولات فينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة وان لم يكن جمعا وانما هو اسم جمع لانه لا واحد له من لفظه حمل علي جمع المؤنث كما حمل اولو علي جمع المذكر كإسائتي قال الله تعالى وان كن اولات حمل كن كان واسمها واولات خبرها وعلامة نصب الكسرة * ثم قلت (الثالث ذو بمعنى صاحب وما أضيف لغير الباء من أب وأخ وحم وهن وفم وغير ميم فانها ترفع بالواو والالف والياء) واقول الباب الثالث مما خرج عن الاصل الاسماء الستة المتعلقة المضافة الى غيرياء المتكلم فانها ترفع بالواو نيابة عن الضمة وتنصب بالياء نيابة عن الفتحة وتخضع بالياء نيابة عن الكسرة وشرط الاول منها هو ذو وأن يكون بمعنى صاحب تقول جاءني ذو مال ورأيت ذامال ومررت بذى مال قال الله

لقرينة تصرفه لاحد معانيه نعم لو قيل أن يصدق ملاحظا فيه القلة وقد لتحقيقا دفعا لئوهم انكاره الصبح (قوله والتي لتوقع الخ) حاصله ان المراد توقع المخاطب ولا دليل على هذا بل نحن تابعون للأئمة وما المانع انما للتحقيق كأنه يقول هذا الامر الذي تنتظره قد تحقق وذكر ابن سيده ان قد تأتي للذي فينصب المضارع في جوابها وسكني قد كنت في خير فعرفه ورده ابن مالك بأنه ينصب في الاثبات كقوله سارك منزلي لبني نعيم * والحق بالحجاز فاستبرجها ذكره في المغني قلت هذا الرد ظاهر ان كان ابن سيده تمسك بمجرد

النصب اما ان كان قام له قرينة على التي كما هو الظن به فلا (قوله ما) اي جمع جمع اي تحققت جميعته القائمة به فلا يلزم تحصيل الحاصل وان أردت ما يطرده جمعه بألف وتاء وبسطا المقام فليك بكتابة الازهرية (قوله لانه لا واحد له من لفظه) اعلم ان اسم الجمع قد يكون له واحد من لفظه كركب وراكب وصاحب انما الفرق بينهما ما سلف في كلم وكلمة من ان الجمع من الكلية واسم الجمع كل قيل حمل نصب جمع المؤنث على جبره لئلا يلزم مزيتة على اصله جمع المذكر وهو مجر وتخصيص فلا ينقض بمزيتة باعرابه بالحركات وذلك بالحروف (قوله المتعلقة المضافة) اقول الاولى تأخير المتعلقة عن المضافة لان ذكر المضافة بعد الاعلال مستدرك اذ ختمها بحروف العلة الثلاثة انما يكون عند المضافة فتأمل (قوله بمعنى صاحب) لكن ذولا تأتي الا في مقام التعظيم والشرف ولو من حيث التخويف وشدة العذاب نحو ظل ذي ثلاث شعب ومن لطائف التنزيل التعبير بها في ذواتها نون اذهب الية لئلا يفسد مقام مدح وذكر مفاخره وتعظيمه وبصاحب في قوله ولا تكن كصاحب الحوت الية لئلا يفسد المقصد فيها مدحه بذلك

(قوله على ان بعضهم يحجري بها الخ) على امال الاستعلاء اي والتحقيق على ان الخ اوانها الاستدراك بمنزلة لكن فلا تعلق بشئ كما حققناه في كتابة الازهرية في قوله بكل تدواي نال في شرف ما بنا * على ان قرب الدار خير من البعد ١٥ على ان قرب الدار ليس بنافع * اذا كان من

تهوا ليس يندى ود احفظه
فان كثيرا من الاشياخ
يخلطون الاول بالثاني في
التقرير (قوله والخمسة
الباقية شرطها ان تكون
مضافة لغير ياء المتكلم) كانه
لم يبد هذا شرطاً في ذي
لان الشرط ماصح وجوده
وانتفاؤه وذو لا يضاف
الياء بحال انما يضاف
للاظهار المناسب للشرف
الذي هو له واما قوله انما
يعرف الفضيل من الناس
ذووه فشافه ولم يشترط
كونها مفردة مكبرة حارية
من ياء النسبة نظرا الى انها
لا يطلق عليها الاسماء
الستة الا ان كانت كذلك
اذا بوي ياء النسبة واني
بالتصغير وابون بالجمع
لا يقال انه احد الاسماء
الستة بخلاف اب زيد تامل
(قوله ان هذا الخ) الاثنيان
باخي هنا ولم يقتصر على
اسم الاشارة من لطائف
التنزيل لانه مقام تظلم
خصوصا وقد ذكر بمدان
له تسع وتسعون نعمة ولى
نعمة واحدة بتا كيد نعمة
واحدة (قوله لا يميزه
جمهور البصريين) ويميزه

ته الى وان ربك لذو مغفرة وقال تعالى ان كان ذامال وقال تعالى الى ظل ذي ثلاث شعب فوق ذي في الاول خبرا
لان فرغ بالواو وفي الثاني خبر الكان فصب بالالف وفي الثالث صفة لظل فخر بالياء لان الهمزة تتبع الموصوف واذا
لم يكن ذو بمعنى صاحب كان بمعنى الذي وكان مبنيا على سكون الواو تقول جاءني ذو قدام ومررت بذوقام ورأيت
ذوقام وهي لغة طي على ان بعضهم يحجري بها محجري التي بمعنى صاحب فيعربها بالواو والالف والياء فيقول جاءني
ذوقام ورأيت ذاقام ومررت بذى قام الا ان ذلك شاذو المشهور ما قد مناه وسمع من كلامهم لاوذو في السماء عرشه
فذو موصولة بمعنى الذي وما بعد هاء صلة فلو كانت معرفة لجرت بواو القسم * والخمسة الباقية شرطها ان تكون
مضافة الى غير ياء المتكلم كقوله تعالى وابونا شيخ كبير وقوله تعالى ان ابانا في ضلال مبين وقوله تعالى ارجعوا الى
ابيكم فوق الاب في الآية الاولى مرفوعا بالابتداء وفي الآية الثانية منصوبا بان وفي الآية الثالثة مخفوضا بالياء وهو
في جميع ذلك مضاف الى غير الياء فلهذا أعرب بالواو والالف والياء وكذا القول في الباقي فلو أضيفت هذه الاسماء
الى ياء المتكلم كسرت أو اخرها لمناسبة الياء وكان اعربا بها محجرات مقدرة قبل الياء تقول هذا أبي ورأيت أبي
ومررت بأبي فتقدر حركات الاعراب قبل ياء المتكلم كما فعل ذلك في نحو غلامي وقد تكون في الموضع الواحد
محتملة لوجهين أو وجه فالاول كقوله تعالى ان هذا أخي له تسع وتسعون نعمة فيحتمل أخى وجهين أحدهما
ان يكون بدلا من هذا فيكون منصوبا بالان البدل يتبع المبدل منه فكانه قال ان أخى والثاني ان يكون خبرا فيكون
مرفوعا وجملة له تسع وتسعون نعمة خبر ثان على الوجه الثاني وهو الخبر على الوجه الاول * والثاني كقوله تعالى
قال رب اني لأملك الانفسى وأخى فيحتمل أخى ثلاثة أوجه * أحدها ان يكون مرفوعا وذلك من ثلاثة أوجه
* أحدها ان يكون عطفا على الضمير في أملك ذكره الزمخشري وفيه نظر لان المضارع المبدوء بالهمزة لا يرفع
الاسم الظاهر لا تقول أقوم زيد فكذلك لا يعطف الاسم الظاهر على الاسم المرفوع به (فان قلت) وأيضا كيف
يعطف على الضمير المرفوع المتصل ولم يوجد تأكيده كما في قوله تعالى لقد كنتم أئمة وآبؤكم في ضلال مبين (قلت)
الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه يقوم مقام التأكيده الثاني ان يكون عطفا على محل ان واسمها والتقدير وأخى
كذلك والثالث ان يكون مبتدأ حذف خبره والتقدير وأخى كذلك والفرق بين الوجهين أن المعطوف في الوجه
الثاني مفردان على مفردين كما تقول ان زيداً منطلق وعمر اذا ذهب وفي الوجه الثالث جملة على جملة كما تقول ان
زيداً منطلق وعمر اذا ذهب * الثاني ان يكون منصوباً وذلك من وجهين أحدهما ان يكون معطوفاً على اسم ان
والثاني ان يكون معطوفاً على نفسي والثالث ان يكون مخفوضاً وذلك من وجه واحد وهو ان يكون معطوفاً على
الياء المخفوضة باضافة النفس وهذا الوجه لا يميزه جمهور البصريين لان فيه العطف على الضمير المخفوض من غير
اعادة الخافض * ثم قلت (والافصح في الهمز النقص) وأقول الهمز يخالف الاب والاخ والحز من جهة انها اذا
أفردت قصصت أو اخرها وصارت على حرفين واذا أضيفت فتصارت على ثلاثة أحرف تقول هذا أب مجذف
اللام وأصله أبوقاذا أضفته قلت هذا أبوك وكذا الباقي وأما الهمز فاذا استعمل مفرداً نقص واذا أضيف بقي في اللغة
الفصحى على نفسه تقول هذا من وهذا منك فيكون في الافراد والاضافة على حد سواء ومن العرب من يستعمله
تماماً في حالة الاضافة فيقول هذا منك ورأيت هناك ومررت بهنك وهي لغة قليلة وقلتها لم يطعم عليها الفراء ولا
أبو القاسم الزجاجي فادعيان الاسماء العربية بالحروف خمسة لاسمة * واعلم * أن لغة النقص مع كونها أكثر
استعمالاً هي أفصح قياساً وذلك لان ما كان ناقصاً في الافراد فحقه ان يبقى على نفسه في الاضافة وذلك نحو بدأ أصلها
يدى مخذوف الهمزة في الافراد وهي الياء وجعلوا الاعراب على ما قبلها فقالوا اهذه يد ثم لما أضافوها بقوها

ابن مالك على حد ما فيها غيره وفرسه وقراءة حمزة تساءلون به والارحام (قوله يد الله فوق ايديهم) كناية عن ان عهدهم في الحقيقة مع الله فهو
تا كيد لقوله انما يبايعون الله وفيه تلميح الى ان الفضل انما هو لله

(قوله لن بسطت الى يدك لتقتلني) ما أنا بياسط يدي اليك لاقتلك اني اخاف الله رب العالمين اني اريد ان تبوء باني واثمك فتكون من أصحابك الثاني وذلك جزاء الظالمين قوله اني اخاف الله رب العالمين استئناف بياني كانه قيل لم لا بسطت يدك انت وقوله اني اريد ان يقال حب المعصية لا يجوز ومحاب بانه لعله جائز عندهم حبها لا خصم للضرر به كالدهاء عليه لا من حيث انها معصية لله او يقال هذا الكلام القصد منه مجرد قصر الخصم كانه يقول لا اياي بل هذا الذي تفعله بل أنا احبه لانه ضررك وحدك ١٦ ونواب لي ورعا كن هذا حاملا للخصم على الانفكاك تأمل (قوله وهي دالة على

جواب الشرط المحذوف)

اي لانه عند اجتماع القسم والشرط يحذف المتأخر

ومحذوف المتقدم لسبقه ولو

كان جواب الشرط فهو غير

صالح للشرطية فكان يقتزن

بالفاء فن ثم قدره الشارح

بها وقد المذكور عند

القسم (قوله كل اسم الخ)

فيشمل المطلب كالصيرين

لا يبي بكر ومرو والمشارك

كالصينين لجارية وباصرة

ونصواعلي ان هذين من

الملحقات لامتنيات حقيقة

وفي كتابة الازهرية في

المتن كلام حسن (قوله

محمد ومحمد) ابنه واخوه

(قوله صفة ثانية لرجلان)

اي وقدم الوصف بالظرف

لانه محتمل الوصف بالمفرد

لاحتمال تقدير المتعلق

اسما وهو الاظهر لان

الاصل في الصفة الافراد

والمفرد ولو احتملا مقدم

على الجملة في التمثيل كما قال

تعالى وقال رجل مؤمن

من آل فرعون يهكم

ايما (قوله وبلغتها) بفتح

طوا وقد ذلت له المغربان

والترجمان المبلغ بضم الجيم

مع فتح التاء وضمها وزاد في

محذوفة اللام قال الله تعالى يد الله فوق أيديهم وقال الله تعالى لن بسطت الى يدك لتقتلني وقال تعالى وخذ يدك
ضغنا فاما الآية الاولى فيد فيها مبتدأ مرفوع بالضمه والله مضاف اليه مخفوض بالكسرة وفوق ظرف مكان
منصوب بالفتحة وهو متعلق بمحذوف هو الخبر أي كائنه فوق أيديهم وأيديهم مضاف ومضاف اليه ورجعت الياء
التي كانت في المفرد محذوفة لان التكسير يراد الاشياء الى أصولها وأما الآية الثانية فاللام دالة على قسم مقدر أي
والله لن وتسمي اللام المؤذنة والموطئة لانها آذنت بالقسم ووطأت الجواب له وان حرف شرط وبسطت فعل
ماض وفاعل والي جار ومجرور متعلق ببسطت ويدك مفعول به وه مضاف اليه واللام من لتقتلني لام التعليل وهي
حرف جر والفعل منصوب بان مضمره بمدها جواز الابهان نفسها خلافا للكوفيين وان المضمره والفعل في تأويل
مصدر مخفوض باللام أي للقتل وما نافية وأنا اسمها ان قدرت حجازية وهو الظاهر ومبتدأ ان قدرت تيمية والباء
زائدة فلا تتعلق بشي وكذا جميع حروف الجر الزائدة وباسط خبر ما فيكون في موضع نصب أو خبر المبتدأ
فيكون في موضع رفع والجملة جواب القسم فلا محل لها من الاعراب وهي دالة على جواب الشرط المحذوف
والتقدير والله ما أنا بياسط يدي اليك لاقتلك ان بسطت الى يدك لتقتلني فأننا بياسط يدي اليك لاقتلك وأما
الآية الثالثة فواضحة والضمخ قبضة من حبش مشحولة الرطب بالياء * ثم قات (الرابع المتن كالزبدان
والهندان فانه يرفع بالالف ويجري وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها) وأقول الباب الرابع بما خرج
عن الاصل المتن وهو كل اسم دال على اثنين وكان اختصار اللمتعاطفين وذلك نحو الزبدان والهندان اذ كل منهما
دال على اثنين والاصل فيهما زيدو زيدوهندوهند كما قال الحجاج ان الله محمد ومحمد في يوم ولكنهم عدلوا عن ذلك
كرهية منهم للتطويل والتكرار وحكم هذا الباب أن يرفع بالالف نيابة عن الضمة وأن يجري وينصب بالياء المفتوح
ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الكسرة والفتحة نحو جاء الزبدان ورأت الزبدان ومررت بالزبدان وكذلك
تقول في الهندان وانما منات بالزبدان والهندان ليعلم أن تشية المذكر والمؤنث في الحكم سواء بخلاف جمعها
السالم ومن شواهد الرفع قوله تعالى قال رجلان من الذين يخافون أنعم الله عليهما قال فعل ماض ورجلان فاعل
والفاعل مرفوع وعلامة الرفع هنا الف نيابة عن الضمة لانه متنى ومعمول يخافون محذوف أي يخافون الله
وجملة أنعم الله عليهما محتمل أن تكون خبرية فتكون في موضع رفع على أنها صفة ثانية لرجلان والمعنى قال رجلان
موصوفان بانهم امن الذين يخافون وبانهم أنعم الله عليهما بالايان وتحتمل أن تكون دعائية مثلها في قولك
جاءني زيد رحمه الله فتكون معترضة بين القول والمقول ولا موضع لها كسائر الجمل المعترضة ومثله في الاعتراض
بالدهاء قول الشاعر

ان الثمانين وبلغتها * قد احوجت سمي الى ترجمان

ومن شواهد الجر قوله تعالى لولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم فقضاهن سبع سموات في يومين
قد كلكم آية في فتيين ومثال النصب قوله تعالى ربنا أنزلنا الذين أضلانا ربنا منادي مضاف حذف قبله حرف

النداء

يا ابن الذي دانت له المشرقان *

طرا وقد ذلت له المغربان قالها معوف بن محم الخزاعي يعتذر لابي العباس بن طاهر عن وقر في اذنه حين دخل فسلم عليه فلم يسمعه ولم يرد عليه
والترجمان المبلغ بضم الجيم مع فتح التاء وضمها وزاد في القاموس ائمة ثلاثة فتحهما كزعفران (قوله على رجل من القريتين عظيم) هذا خلافا
للاصل السابق في رجل مؤمن من آل فرعون لان الظرف يحتمل الجملة فحقه التأخير

(قوله والذين مفعول ثان) وهو ايمان الرؤية البصرية أو العلمية التي بمعنى علم خرفان فتعدي لواحد فقط فلما دخلتها همزة النقل هذيت لامين ولم يحملها من الرؤية العقلية التي تصب المفعولين لان هذه تعدي بالهمزة الى ثلاثة ثم ظاهرا بانه ان الذين مني لان كلامه هنا فيه لاني الملحق به وهو على تمر يفه سابقا لانه دل على اتين وأغنى عن قولك الذي والذي والجمهور على أن شرط المثني أن يكون معرفا وان جميع الموصولات مبنية للاقتدار اتصالا لجملة الصلة وأن الذين مبني وضع على صورة المثني في الاجوال الثلاثة فاصرا به محلي (قوله وهي جارية على سنن العربية) أي أي جر بظاهر أو الاقير هاجرا أيضا كما يأتي لكن بالنأويل (قوله وأهملت كما هو الاكثر) أي واللام لام الابتداء فراقينها وبين النافية كما قال ابن مالك * وتلزم اللام اذا ما تمهل * ومذهب الكوفيين ان اللام هذه بمعنى الاوان قبلها نافية واستندوا على محي اللام الاعتناء بقوله أمسي أبان ذليل بعد هزته * وما أبان لمن أعلاج سودان والعلاج جمع عاج الكبير من كفار المعجم (قوله بلحرت) رسمه والمسموع في لفظه بيا متصلة باللام وأصله بنى الحرت والقياس أن يرسم ألف بين الباء واللام كما ترسم بعدياء الجر وكافه ذكره السخاوي ووجد بخط الزمخشري ما يقويه في قوله * ولكن طفت عالماء غرلة خالدة * كافي مواد المغني (قوله ان أباه الخ) لاني النجم الفضل بن قدامة (قوله غايتها) هو الشاهد والضمير للمجدوانت باعتبار انه صفة وقوله واهل ريانم واهواها * هي المنى لو أننا لنناها ياليت عينها لنا وفاها * بضمن رضي به مولاه (قوله ان ان بمعنى نعم) أثبتة جماعة وأنكره أبو عبيدة قال في المغني استدلل المثبتون ١٧ بقوله ويقلن شيب قدعلا * ك وقد

كبرت فقلت انه ورد بانا
لانسلم أن الهاء للسكت
بل هي ضمير منصوب
والخبر محذوف أي أنه
كذلك والحيد الاستدلال
بكلام ابن الزبير قلت ومن
جعلها في هذا البيت لاسكت
استند لان البيت الاول
آخره هاء السكت لان قبله
بكر المواصل في الصبو * ح
يلمنى وألومهنه ويلقن
الخ وبكر بالتخفيف
ومراده بالصباح شرب
الحر أول النهار (قوله فيما
حكى الخ) قيل ان سيدنا

النداء والتقدير يارب بنا وأر فعل دعاء ولا تقل فعل أمر تأدبا والفاعل مستتر ونا مفعول أول والذين مفعول ثان
وعلمامة نصبه الياء وما بعده صلة وقد اجتمع النصب بالياء والرفع بالالف في قوله تعالى ان هذين لساحران وفي
هذا الموضع قرا آت احداها هذه وهي تشديد التثنية من ان وهذين بالياء وهي قراءة أبي عمر وهي جارية على
سنن العربية فان ان تصب الامم وترفع الخبر وهذين اسمها فيجب نصبه بالياء لانه مثني وساحران خبرها فرغمه
بالالف والثانية ان بالتخفيف هذان بالالف وتوجيهها ان الاصل ان هذين تخففت ان بمحذف النون الثانية وأهملت
كما هو الاكثر فيها اذا خففت وارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر مخفي بالالف ونظيره انك تقول ان زيد قائم فاذا
خففت فالافصح ان تقول ان زيد قائم على الابتداء والخبر قال الله تعالى ان كل نفس لها عليها حافظ والثانية
ان بالتشديد هذان بالالف وهي مشكلة لان التشديد فيجب اعماله فكان الظاهر الاثنيان بياها كافي القراءة
الاولى وقد أحيب عنها باوجه أحدها ان لغة بلحرت بن كعب وختم وزيدو كنانة وآخرين استعمال المثني
بالالف دائما تقول جاء الزيدان ورأيت الزيدان ومررت بالزيدان قال * تزود منا بين أذناه طمئة * وقال
الآخر
ان أباهوا أباهها * قد بلغا في المجد غايتها

فهذا مثال محي المنصوب بالالف وذلك مثال محي المجرور بالالف والثاني أن ان بمعنى نعم مثلها فيما حكى أن رجلا
سأل ابن الزبير شيئا فلم يعطه فقال لمن الله ناقة هلتي اليك فقال ان ورا كها أي نعم ولعن الله را كها وان التي بمعنى نعم
لا تعمل شيئا كما ان نعم كذلك فهذان مبتدأ مرفوع بالالف وساحران خبر لمبتدأ محذوف أي لهما ساحران

(٣ - شذور) عبد الله بن الزبير بضم الزاي أنه رجل يقال له فضالة بن شريك وقيل عبد الله بن الزبير بفتح الزاي
فقال ان ناقتي تهب فقال لي حمان قال وأعطشها الطريق فقال اسقها فقال الرجل ما جئتكم مستطبا وانما جئتكم مستمناحاً من الله ناقة هلتي
اليك فقال ان ورا كها لكونه رأي عدم استحقاقه فليست ان هنا نسخة بأن يقال التقدير ان الله لعنها وأنها ملعونة ورا كها لا يجوز حذف الاسم
والخبر جميعا بل هي حرف جواب ورا كها عطف على محذوف أي نعم لعنها الله ورا كها واعترضه الدماميني بأن نعم مرادها انها لا تقع في جواب
الدعاء ورايت بطرته جوابين الاول انها وقعت نظر الصورة والخبرية الثاني انه استلزم خبرا أي استحققت ناقة هلتي اليك الالفة ثم ان كون ان في
الآية بمعنى نعم كلام المبرور وعليه أبو علي الفارسي بأنه لم يتقدم ما يجاب بنعم وأجاب الشعبي على المغني بأن التنازع فيما بينهم واسرار التجوي
يتضمن استخبار بعضهم من بعض فهو جواب الاستخبار الضمني قلت وهو بعيد فان اسرار التجوي فيما بينهم ليس في الاستخبار عن
كونهم ساحرين أو لا بل هم جزموه بالسحر فقالوا أجبنا لتخرجننا من أرضنا بسحرك الخ ثم أسر والتجوي فيما قبلان به موسى الآن يقال
يحط الجواب قوله فاجموا كيدكم الخ وما قبله توطئة ثم ان المصنف رد في المغني هذا التخريج بان محي ان بمعنى نعم شاذ حتى نقاه بعضهم ومنعه
الدماميني بأن سيديو هو الخذاق حكوه عن الفصحاء

(قوله لان لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدا) أي لان لها الصدر فلا تدخل الاعلى المبتدا نفسه نعم ثم حلق مع ان فتدخل على خبرها كراهة
افتتاح الكلام بمؤ كدين وأجيب بان اللام هنا زائدة وهي لا تستحق الصدرة وورد بان ز يادتها خاصة بالشعر كقوله مروا عجلي فقالوا أين
سيدكم * فقال من سئلوا أمسى لمجهودا وقيل دخلت مع ان التي بمعنى نعم لشبهها بالمو كدة لفظا كازادوا ان بعدما المصدرية في قوله * ورج
الفتي لاخير ما أن رأيت * لشبهها ١٨ (قوله ثم حذف المبتدا) وهو محذوف في المعنى بأن اللام

للتأكيد والحذف ينافيه
لان التأكيد في مقام البسط
والحذف في مقام الاختصار
قال المحقق الدمايني وهذا
مردود فقد سال سيبويه
الخليل كيف ينطق
بالتأكيد من نحو مررت
بزيد وجاءني أخوه
أنفسهما فقال انه يرفع
بتقدير هما صاحباي
أنفسهما وينصب بتقدير
أفصد هما أنفسهما وهو
جمع بين التأكيد والحذف
(قوله ومن قدر العكس
لم يغير) ثم احتمل على هذا
أن يقدر الاعراب على
ألف هذا كلفي أو أنه يقدر
حرف التنية في الاعراب
وان المحذوف لعل كالتاب
(قوله تنية اسم ثلاثي) أي
لان ال في الذي كلمة أخرى
كان هالتية في هذا
كذلك (قوله فكيف
يقرون اللحن) يفيد هذا
ان اللحن من أشد المنكرات
شرطا وهو كذلك وفي
الحقيقة الثاني والرابع
كالدليل الاول والرابع

والجملة خبر هذان ولا يكون لساحران خبر هذان لان لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدا والثالث ان الاصل انه
هذان لهما ساحران فالهاء ضمير الشأن وما بعده مبتدأ وخبر والجملة في موضع رفع على انها خبر ان ثم حذف
المبتدأ وهو كثير وحذف ضمير الشأن كما حذف من قوله صلى الله عليه وسلم ان من أشد الناس عذابا يوم القيامة
المصورون ومن قول بعض العرب ان بك زيد مأخوذ الرابع أنه لما نفي هذا اجتمع ألفان ألف هذا وألف
التنية فوجب حذف واحدة منهما لالتقاء الساكنين فن قدر المحذوفة ألف هذا والباقية ألف التنية قلبها في الجر
والنصب ياء ومن قدر العكس لم يغير الألف عن لفظها والخامس أنه لما كان الاعراب لا يظهر في الواحد وهو
هذا جمل كذلك في التنية ليكون المثني كالمر دلالة لانه فرع عليه واختار هذا القول الامام العلامة تقي الدين أبو
العباس أحمد بن تيمية رحمه الله تعالى وزعم ان بناء المثني اذا كان مفرد مبنيا أفصح من اعرابه قال وقد تظن لذلك
غير واحد من حذاق النحاة ثم اعترض على نفسه بامرين أحدهما أن السبعة أجمعوا على الياء في قوله تعالى احدى
ابنتي هاتين مع أن هاتين تنية هاتوا وهو مبنى والثاني أن الذي مبنى وقد قالوا في تنيته اللذين في الجر والنصب وهي امة
القرآن كقوله تعالى ربنا أنزلنا الذين أضلانا وأجاب عن الاول بأنه انما جاء هاتين بالياء على لغة الاعراب المناسبة
ابنتي قال فالاعراب هنا أفصح من البناء لاجل المناسبة كما أن البناء في هذان لساحران أفصح من الاعراب
المناسبة الألف في هذان للألف في ساحران وأجاب عن الثاني بالفرق بين اللذان وهذان بان اللذان تنية اسم
ثلاثي فهو شبيه بالزيدان وهذان تنية اسم على حرفين فهو عريق في البناء لشبهه بالحرف قال رحمه الله تعالى وقد
زعم قوم أن قراءة من قرأ ان هذان لحن وان عثمان رضي الله عنه قال ان في المصحف لحن واستقيمة العرب بالسنتها
وهذا خبر باطل لا يصح من وجوه أحدها أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يتسارعون الى انكار أدنى المنكرات
فكيف يقرون اللحن في القرآن مع أنهم لا كلفة عليهم في إزالة والثاني أن العرب كانت تستقبح اللحن غاية
الاستقبح في الكلام فكيف لا يستقبحون بقاءه في المصحف والثالث أن الاحتجاج بأن العرب ستقيمة بالسنتها
غير مستقيم لان المصحف الكريم يقف عليه العربي والمجمعي والرابع أنه قد ثبت في الصحيح أن زيد بن ثابت
أراد أن يكتب التابوت بالهاء على لغة الانصار فنعوه من ذلك ورفعوه الى عثمان رضي الله عنهم فامرهم أن يكتبوه
بالتاء على لغة قريش ولما بلغ عمر رضي الله عنه أن ابن مسعود رضي الله عنه قرأ عتي حين على لغة هذيل أنكر
ذلك عليه وقال أقرئ الناس بلغة قريش فان الله تعالى انما أنزله بلغتهم ولم ينزله بلغة هذيل انتهى كلامه ما مضى وقال
المهدوي في شرح الهداية وما روى عن عائشة رضي الله عنها من قولها ان في القرآن لحن واستقيمة العرب بالسنتها
لم يصح ولم يوجد في القرآن العظيم حرف واحد الا وله وجه صحيح في العربية وقد قال الله تعالى لا يأتيه الباطل
من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد والقرآن محفوظ من اللحن والزيادة والثقصان انتهى وهذا
الترانم هو مشهور عن عثمان رضي الله تعالى عنه كما تقدم من كلام ابن تيمية رحمه الله لانه عائشة رضي الله عنها
كاذبة المهدوي وانما المروى عن عائشة ما رواه الفراء عن أبي معاوية عن هشام بن عروة عن أبيه أنها رضى

دليل لقوله كانوا يتسارعون الى انكار أدنى المنكرات والثاني دليل لكون اللحن في القرآن
من الأشد (قوله عند الكلام على الجمع) بعد ورقة ويسير (قوله اثنتا عشرة) قالوا عشرة هنا لعل لها من الاعراب لانه بمنزلة النون
في اثنتا عشرة قلت وكأهم لم يحمله على غلام زيد لانه ليس القصد هنا معنى الاضافة اذ ليس القصد بالحكم اتين منسو بين لامشرة بل مجموع العشرة
والاثنين فمن ثم قولون النون حذف لاجل الاضافة لا للاضافة

(قوله ليست اختصارا للمتألفين) أي الذين من مادة المتنى فخرج واحد واحد (قوله وذلك على أن الأصل شهادة ينكم شهادة اثنين) أقول أو الأصل ذو شهادة ينكم اثنان وكان الشيخ رأى أن الأصل بقاء الأول على حاله ويرد ما خلفه إليه (قوله أو مشبهاه بالخ) مبنى على قول الجمهور أن الأصل باق على معناه الحقيقي وأنه من التشبيه البليغ بحذف الاداة والحمل بمبالغة وقال السلامة التفتازاني أنه استعارة ولا يلزم الجمع بين الطرفين لأن الأصل مستعار لخصوص زيد بل لمطلق الرجل الشجاع ثم حمل على زيد فعلى كلامه هو من القسم الأول أو المراد بالشجاع عين زيد ومعنى قولهم المبتدعين الخبر أنه نفسه بحسب المراد ضرورة الأخبار أن أحدهما هو الآخر فلا ينافي اختلافهما فهو ما وأنه لا يستفاد أن هذا عين هذا من ذاتهما بل حتى يركب تركيب الأخبار والالزم حمل الشيء على نفسه وهو لا يفيد فن ١٩ ثم أولوا أبو النجم وشعري الثاني

في نحو أنا أبو النجم وشعري
شعري بالرجل المشهور
بالأوصاف الجميلة والنظم
المعروف بالبلاغة واختلاف
المفهوم لا يمنع من الحمل إنما
ينع منه التباين الكلي وهذا
تحقيق المقام وقيل ثانياً فيه
كلام مع غير واحد ثم إن
السعد استدل بأنه لو كان
أسد باقياً على حقيقته كما قالوا
لكان جامداً فلا يتعلق به
الجار والمجرور وفي قوله
* أسد على وفي الحروب
نامة * وفي قوله والطير
أغربة عليه وأجبناعه بأنه
يتعلق بالشجاعة والبكاء
المستفادين من أسد وأغربة
من حيث أنهما يدلان على
حذقهما أي أسد يجترئ على
وأغربة تنوح عليه أو بمعنى
التشبيه أي شبهه على أي
بالنسبة إلى وكذا الثاني
لكن الحق أنه بعيد (قوله
وقائدة إعادة ذلك التوكيد)
أي فهذا الشرط توكيد

الله عنها سئات عن قوله تعالى في سورة النساء والمقيمين الصلاة بعد قوله لكن الراسخون وعن قوله تعالى في المائدة
ان الذين آمنوا الذين هادوا والصابئون وعن قوله تعالى في طه ان هذان لساحران فقالت يا ابن أخي هذا خطأ
من الكاتب روى هذه القصة الثعلبي وغيره من المفسرين وهذا أيضاً بعيد الثبوت عن عائشة رضي الله عنها فان
هذه القراءة آتت كلها موجهة كما مر في هذه الآية وكما سيأتي ان شاء الله تعالى في الآيتين الأخيرتين عند الكلام على
الجمع وهي قراءة جميع السبعة في المقيمين والصابئون وقراءة الاكثر في ان هذان فلا يتجه القول بأنها خطأ
لصحتها في العربية وثبوتها في النقل * ثم قلت (والحق به اثنان واثنان وثنان مطلقا وكلا وكلتا مضافين الى
مضمرة) أقول الحق بالمتنى خمسة ألفاظ وهي اثنان للمذكرين واثنان للمؤنثين في لغة الحجاز وثنان لهما في لغة
تميم وهذه الثلاثة تجري مجرى المتنى في إعرابها دائماً من غير شرط وإنما لم يسـمها مثلاً لأنها ليست اختصاراً
للمتألفين إذ لا مفر دلها لا يقال أن ولا اثنان ولا ثنت ومن شـواهد فعلها بألف قوله تعالى فأنفجرت منه اثنتا
عشرة عينا فانتفاخا فلان فأنفجرت وقوله تعالى شهادة ينكم إذا حضر أحدكم الموت جين الوصية اثنان فانتاف
مرفوعاً ما على أنه خبر المبتدأ وهو شهادة وذلك على أن الأصل شهادة ينكم شهادة اثنين بحذف المضاف وأقيم
المضاف إليه مقامه فارتفع ارتفاعه وانما قدرنا هذا المضاف لأن المبتدأ لا بد أن يكون عين الخبر نحو زيد أخوك
أو مشبهاً به نحو زيد أسد والشهادة ليست نفس الاثنين ولا مشبهة بهما واما على أنه فاعل بالمصدر وهو الشهادة
والتقدير مما فرض عليكم أن يشهد ينكم اثنان ومن شـواهد التصب قوله تعالى إذا رسلنا إليهم اثنين قالوا
ربنا امتنا اثنين فائتين مفعول به واثنين مفعول مطلق أي اما اثنين وكذلك وأحييتنا اثنين ومنه أيضاً
قوله تعالى وبستانهم اثني عشر قتيلاً فائتين مفعول به شـواهد علامة نصبه الياء والكلماتان الرابعة والخامسة كلاهما
وشرط اجرائهما مجرى المتنى اضافتهما الى الضمير تقول جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما وكذا في
كلمات الله تعالى اما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فاحد هما فاعل وكلاهما معطوف عليه والالف
علامة لرفعه لأنه مضاف الى الضمير ويقرأ اما يبلغان بالالف فالالف فاعل وأحد هما فاعل بفعل محذوف تقديره
ان يبلغه أحدهما أو كلاهما وقائدة ذلك التوكيد وقيل ان أحدهما بدل من الالف أو فاعل يبلغان على أن
الالف علامة وليسا بشئ فتأمل ذلك فان أضيفا الى الظاهر كانا بالالف على كل حال وكان إعرابهما حيث
بحركات مقدرة في تلك الالف قال الله تعالى كلنا الجنة آتت أكلهما أي كل واحد من الجنة أعطت ثمرتها
ولم تنقص منه شيئاً فكلمات مبتدأ وآتت أكلهما فاعل ماض والتاء علامة التأنيث وفاعله مستتر ومفعول ومضاف إليه
والجملتان خبر وعـلامـة الرفع في كلتا صـمـة مـدة على الالف لانفس الالف فانه مضاف للظاهر * ثم قلت

لأول فلا يحتاج لجواب آخر كما لا يحتاج الفعل المؤكد لفاعل (أقول) وللإعادة هنا أيضاً فائدة هي أنه لا فرق بين الواحد
والاثنين نصوصاً وان كان الواحد يفهم من ذكر ضمير الاثنين قيل بالأولى (قوله وليس بشئ) أما الثاني فلان لفظة أكلوني البراغيث ضمنية ومع
ذلك فعلامـة التشبيه إنما تصح لو كان الفاعل متنى جزماً وهذا الأول وهو أحد هما مفرد لا يصح اسناد علامة التشبيه له وأما الأول فلان البديل
هو المقصود بالحكم لكونه غير الأول اما ذاتا كبديل الاضراب والنسيان والقلط كرايت زيدا الفرس والاشبال كنفعي ز يدعاه واما
بالكلية والجزئية نحو أكلت الرغيف ثلثه واما باحتـلاف الوصف والنون كجاء زيد أخوك ولا يحسن قصد واحد هنا أيضاً المراد التاكيد
والتعميم فليتأمل

(قوله الخامس جمع المذكر السالم) انما ينقاس في علم أو صفة وإذا جمع العلم قصد تكثيره فلذا تدخل عليه أل نحو ان زيدون فمن ثم قال الدماميني
و يسئل ما شئ شرطه وجوده * لأمرفه تقض النجاة برده فلما وجدتم ذلك الأمر حاصلًا * أيتم ثبوت الحكم لا يفقده (ان قلت) ما حجة
كلامه ما المانع من أن يجمع باقيا على علميته ولا تزول الا اذا أتت ال كايضل بالعلم المفرد ان دخلت عليه أل أو أضيف نحو * علازيدنا يوم التقا
رأس زيدكم * ليلاي منكن (قلت) أنت خير بأن زيدون لا يفيد تيناً بدأ فقد زالت علميته ان قلت لم جمعوا التكررة تأويل أعني العلم
المقصود تكثيره وامتعا من جمع التكررة الاصلية قلت لان حق لحوق هلامه الجمع أن يكون للوصف لشبهة بالفعل في يضر بون واللم يؤول بالمسمي
غير جيع للوصف بخلاف التكررة الاصلية ثم يمكن الجواب عن اشكاله أيضا بالحرف المصدري فان شرط سبك الفعل قياسا وجوده ثم يحذف عند
سبكه فلا يظهر له أثر ثم هذا عندهم يسمى بالمهي كما حققه القطب الرازي في شرح الرسالة الشمسية ثم لا بد أن يكون مرر باذا المبنيات لاحظها
في الجمع بل يجمع ذو في المذكر وذات في المؤنث و يضافان للاسم مراداً منه لفظه نحو جاء ذو وسيبو أو ذوات حذام أي أصحاب هذا الاسم
الموضوع لهم وكذلك المذكر ام رجي أما الاضافي فيجمع صدره و يضاف لمجزوء والكوفون بجوزون جمع الجزأين كذا ذكره مواد الازهرية
قلت واطلاق المذهبين لا يحسن ٢٠ بل يقال ان كان المضاف اليه واحداً والمضاف هو المتعدد جمع الصدر فقط نحو جاء عبيد زيد

أما ان كان كل منهما متعددا
بأن كان عبدز يد المصري
وعبدز بن المكي وعبد زيد
الشامي فالوجه جمعهما نحو
عبيد الز يودو لا يجمع بالواو
والتون الا العاقل فان سمع
غيره فله حق ولا يجمع فعلا
فعلى ولا أفعل فعلاء ولا
ما يستوي فيه المذكر والمؤنث
ولا مذكر لا مؤنث له كآدر
وأكرم لمظيم الادرة والكفرة
والى ذلك أشرت بقولي *
ويجمع تصحيحاً مذكر عاقل
* بناءه من جيا مع التاء قد
عدم وفعالن فعلى مثله أفعل
لها * فجمعهما التحجيج بأياه

(الخامس جمع المذكر السالم كالزيدون والمسلمون فانه يرفع بالواو ويجرو ينصب بالياء المكسور ما قبله المفتوح
مابعدهما) وأقول الباب الخامس مما خرج عن الأصل جمع المذكر السالم واحترزت بالمذكر عن المؤنث
كهندات وزينبات و بالسالم عن المكسر ككلمان وزيدود وحكم هذا الجمع أنه يرفع بالواو نيابة عن الضمة ويجر
وينصب بالياء المكسور ما قبلها المفتوح مابعدهما نيابة عن الكسرة والفتحة تقول جاء الزيدون والمسلمون
ومررت بالزيدين والمسلمين ورايت الزيدين والمسلمين وانما مثلك بالتالين ليعلم ان هذا الجمع يكون في اعلام
العقلاء وصفاتهم * (فان قلت) * فما تصنع في المقيمين من قوله تعالى في سورة النساء لكن الراسخون في العلم
منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل اليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة فانه جاء بالياء وقد كان مقتضى قياس
ما ذكرت أن يكون بالواو لانه معطوف على المرفوع والمعطوف على المرفوع مرفوع وجمع المذكر السالم يرفع
بالواو وكاذ كرت وما تصنع بالصائبون من قوله تعالى في السورة التي تليها ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون
فانه جاء بالواو وقد كان مقتضى قياس ما ذكرت ان يكون والصابئين بالياء لانه معطوف على المنصوب والمعطوف
على المنصوب منصوب وجمع المذكر السالم ينصب بالياء كما ذكرت (قلت) أما الآية الاولى ففيها وجه أرجحها
وجهان أحدهما أن المقيمين نصب على المدح وتقديره وأمدح المقيمين وهو قول سيبويه والمحققين وانما قطعت
هذه الصفة عن بقية الصفات لبيان فضل الصلاة على غيرها وانها من مخفوض لانه معطوف على ما في قوله تعالى
بما أنزل اليك اي يؤمنون بالكتب والمقيمين الصلاة وهم الانبياء وفي مصحف عبد الله والمقيمون بالواو
وهي قراءة مالك بن دينار والجحدري وعيسى القتي ولا اشكال فيها وأما الآية الثانية ففيها أيضا وجه

من علم وان تستوي أنفي في لفظ مع الذكر * أو انعدم التانيث فالجمع منعدهم وذو مثل ذات يجمعان وضفهما * الى ما بنى أرجحها
أو ركبه من الكلم بصدر مضاف جمعه وهو فيهما * يجوز الكوفي بشرى لمن فهم هذه او عبد الله علميا ينقاس جمع صدره بالواو والنون لانه
علم العاقل اذ جزء العلم له حكم العلم كما منحوا هرية في أبي هرية للعلمية والتانيث (قوله المكسور ما قبلها) أي ولو تقدير نحو المصطفين فان أصله
المصطفين قلبت الياء الفالتحريكها وانفتاح ما قبلها ثم حذف لالتقاءها ساكنة مع الياء الثانية (قوله المفتوح مابعدهما) أي وقل من بكسره نطق
وعليه * وقد جاوزت حد الاربعين * ويحتمل أنه على اجرائه مجرى حين (قوله السالم) قيل هو وصف سببي لا يجمع لان السالم من التغيير
بناء المفرد قلت بل يقال هذا الجمع سلم من تغييره عن بناء واحدة (قوله لبيان فضل الصلاة النخ) ان قلت مسلم في الزكاة لا الرسوخ في العلم قلت علم بلا
عمل لا ثمرة فيه ان قلت ما تصنع في الايمان قلت الصلاة لا تصح الا بالايمان فهم مؤمنون وزيادة (قوله والمقيمين الصلاة وهم الانبياء) فيه أنه يقال لا
معنى للايمان بما أنزل لما قبله من الانبياء الامع الايمان بنبوتهم فهذا مأخوذ مما قبله الا أن يحجب بأن المراد الانبياء الذين لم ينزل لهم شئ بل مرسلون
بشرع من قبلهم كالنبياء بنى اسرائيل بهدموسي ولا يحمل على الانبياء غير المرسلين لانهم لا يجب الايمان بهم لعدم أمرهم بالتبليغ قال الله تعالى وما كنا
معهذين حتى نبعث رسولا لقل المقيمين عطف على الضمير في منهم وهو بعيد ويحتمل أنه عطف على الضمير في اليك والكتاب أنزل لاني ولاتباعه
قال الله تعالى يا أيها الناس قد جاءكم موعظة من ربكم (قوله وأما الآية الثانية ففيها أيضا وجه) اقول من جملة الالوجه المحتملة أن يكون الصائبون

عطفًا على ضمير آمنوا وقد فصل بفصل ما (قوله والنصارى عطفًا عليه) أقول الذين هادوا والنصارى امرًا بهما غير ظاهر لان الاول محلى والثاني تقديرى فيكون كل منهما عطفًا على الذين آمنوا والمقطوع عن العطف هو الصابئون وحده كإقطع في الآية السابقة المقيمين (قوله عما في حيزان مع اسمها وخبرها) لو حذف قوله مع اسمها وخبرها كان أوضح لانهم في حيزان (قوله ان الذين آمنوا بالسنهم من آمن منهم أي بقلبه) أو المراد من استمر على إيمانهم وكل هذا أتى بجمل الذين هادوا ومقطوعا عن العطف أما أن جمل معطوفا كالنصارى فالعنى من آمن من مجموع الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى ومصدق من آمن هم الذين آمنوا كلهم ومن تبعهم من اليهود والنصارى (قوله ٢١ وطالون) قيل هو ليس

جما لعالم بل اسم جمع لان الجمع أوسع دائرة من مفردة وطالون قاصر على العقلاء وطال لكل ماسوي الله قلت الحق أنه جمع وأن مفردة عالم معنى صنف من العقلاء كالروم والبربر والمغربى نعم لم يستوف الشرط (قوله وباهما) أقول باب سنون كل ثلاثى حذف لامه وعوض عنها هاء التانيث ولم يكسر نخرج شفة لتكسيرة على شفاه وباب عشرين من ثلاثين الى تسعين قيل انما كان ملحقا لا جمالا لانه لو كان كذلك لصدق عشرين على الثلاثين وثلاثون على تسعة وقس الباقي قلت لو فرض انه جمع عشرة فليس علم ولا صفة مع أن فيه التاء ومع ما فيه من الحذف وتفسير الشكل (قوله وعليون ونحوه) أقول نحوه كل جمع مسمى به مفرد لان عليين اسم لا على

أرجحها وجهان أحدهما أن يكون الذين هادوا مرتفعًا بالابتداء والصابئون والنصارى عطفًا عليه والخبر محذوف والجملة في لية التأخير عما في حيزان مع اسمها وخبرها كانه قيل ان الذين آمنوا بالسنهم من آمن منهم أي بقلبه بالله الى آخر الآية ثم قيل والذين هادوا والصابئون والنصارى كذلك والثاني أن يكون الامر على ما ذكرنا من ارتفاع الذين هادوا بالابتداء وكون ما بعده عطفًا عليه ولكن الخبر المذكور له ويكون خبران محذوفًا مبدلوا عليه بخبر المبتدا كانه قيل ان الذين آمنوا من آمن منهم ثم قيل والذين هادوا الى آخره والوجه الاول أجود لان الحذف من الثاني لدلالة الاول أولى من العكس وقرأ أبى بن كعب والصابئين بالياء وهى مروية عن ابن كثير ولاشكال فيها * ثم قلت (والحق به أولو وطالون وأرضون وسنن وعشرون وباهما وأهلون وعليون ونحوه) وأقول الحق بجمع المذكر السالم الفاظ منها أولو وليس بجمع وانما هو اسم جمع لا واحد له من لفظه وانما له واحد من معناه وهو ذو ومن شواهد قوله تعالى ولا يأتى أولو الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أولى القرى لانه لا نهاية يأتى فمل مضارع مجزوم بلا النائية وعلامة جزمه حذف الياء وأصله يأتى ومعناه يحلف وهو يقتل من الآلية وهى اليمين أو من قولهم ما أوت جهدا أى ما قصرت وعلى الاول فاصل أن يؤتوا على أن لا يؤتوا وحذفت على ولا كما قال الله تعالى بين الله لكم أن تفضلوا أى لان لا تفضلوا وعلى الثانى فاصله فى أن يؤتوا وحذفت فى خاصة وقرئ ولا يأتى وأصله يأتى وهو يتفعل من الآلية وأولو فاعل يأتى وعلامة رفعه الواو وأولى مفعول يؤتوا وعلامة نصبه الياء وقال الله تعالى ان فى ذلك لذكرى لاولى الابواب فهذا مثال الجبرور وذلك ما لا يرفع من المصوب ومنها عالون وعشرون. بابه الى التسعين فانها أسماء جوع أيضا لا واحد لها من لفظها ومنها أرضون وهو بفتح الراء وهو جمع تكسير لمؤنث لا يعقل لان مفردة أرض ساكن الراء والارض مؤنثة بدليل وأخرجت الارض أنقالها وهى مما لا يعقل قطعا وانما حق هذا الاعراب أى الذى يجمع بالواو والتون أن يكون فى جميع تصحيح لمذكر عاقل تقول هذه أرضون ورأيت أرضين ومررت بأرضين وفى الحديث من غصب قيد شبر من أرض طوقه سبع أرضين يوم القيامة وربما سكنت الراء فى الضم ورة

كقوله

لقد ضجت الارضون اذ قام من بنى * هذا خطيب فوق أعواد منبر

ومنها سنون وهو كارضون لانه جمع سنة وسنة مفتوح الاول وسنن مكسور الاول وسنة مؤنث غير عاقل وأصله سنو أو سنه بدليل قولهم فى جمعه بالالف والتاء سنوات وسننات وقولهم فى اشتقاق الفعل منه ساءت وسانيت وأصله سانيت ساءت فقبلوا الواو ياء حين تجاوزت متطرفة ثلاثة أحرف ومن شواهد سنين قوله تعالى ولبنوا فى كهفهم ثلثة سنين ثمان سنين ثمان سنين على وجهين منونة وغير منونة فنونها سنين بدل من ثلاث فهى منصوبة والياء

مكان فى الجنة وما ذكره فى المسمى به هو أحد أو جه مشهورة وقد يلزم المنع من الصرف كهر ون والظاهر انه لاملمية وشبه العجمة أو يلزم الياء مع ببحر كات على التون كحين (قوله على ان لا يؤتوا) لان الحلف يتعدى يعلى والمحلوف عليه هو جواب القسم وهو هنا عديم الايتاء لا الايتاء (قوله لان لا تفضلوا) بحتمل أن التقدير مخافة أن تفضلوا ولا حذف أى بين لكم ضلالكم أى ما فيه ضلالكم اتجنبوه (قوله فانها أسماء جوع) ظاهره أن أسماء المدد أسماء جوع كعشرين وعلية ففردتها الذى من معناها لان لفظها واحد (أقول) والظاهر ان أسماء المدد لا تعد أسماء جوع انما أسماء الجوع ما وضعت لجماعة غير الدالة على كيتها كالخيش والركب (قوله منبر) من نبر اذا ارتفع قاله الجوهري (قوله سنون) فى طرقة عن ش ن يسكون التون وعلياها ففتحها فى سنة لمناسبة التاء (قوله وأصل سانيت ساءت) لم يحملهوا يائا أصالة لانه سمع سنوات ولم يسمع سليات والتكسير يرد

الاشياء الى اصولها (قوله مع بقاء المعنى) أى : لا احتمالاً كافياً جملة بدل من ثلاث فانه لو قيل لبثوا في كهفهم سنين احتمال ثمانية فلم يذهب المعنى بالكتابة ثم مراده مع بقاء المعنى المراد الاخبار به فدخل بدل البعض لانك اذا قلت أكلت الرغيف ثلاثة فاسنادك ألا كل للرغيف أو لا ليس من حيث وقوعه على كل جزء من أجزائه والا كان كذباً بل من حيث تعلقه به على سبيل الاحمال الصادق بوقوعه على بعضه وهو المراد ولا شك انه يحصل باحلال البدل محل المبدل منه (قوله ومن لم ينونها فسنين مضاف اليه) و يكون على القليل كقال ابن مالك ومائة والالف للفرد أضف * ومائة للجمع نزر اقدر دف (قوله ثم ٢٢ انقضت الخ) قبله قضيت سنين بالوصال وبالهناء فكأنها من قصرها أيام ثم اثنت أيام هجر بعدها *

علامة النصب قبل أو مجرورة بدل من مائة والياء علامة الجر وفيه نظر لان البدل يعتبر لصحته احلاله محل الاول مع بقاء المعنى ولو قيل ثلاث سنين احتل المعنى كاترى ومن لم ينونها فسنين مضاف اليه فهى مخفوضاً والياء علامة الحذف ولم تقع في القرآن مرفوعة ومثاله قول القائل

ثم انقضت تلك السنون وأهلها * فكأنها وكأنهم أحلام

وأشرت بقولى و بابها الى أن كل ما كان كسنيين في كونه جمعا لثلاثى حذف لامه وعوض عنها هاء التأنيث فانه يعرب هذا الاعراب وذلك كقلة وقلين وعزة وعزير وعضة وعضين قال الله تعالى عن اليمين وعن الشمال عزيرين أى فرقا شق لان كل فرقة تعزى الى غير من تعزى اليه الفرقة الاخرى واتصا بها على انها صفة لمعطيين بمعنى مسرعين واتصا به عطمين على الحال وقال الله تعالى الذين جعلوا القرآن عضين فعضين مفعول ثان لجعل منصوب بالياء وهي جمع عضته واختلف فيها فقل أصلها عضو ومن قولهم عضيته تعضيه اذا فرقه قال ربيعة وليس دين الله بالمعصي * يعنى بالفرق أى جعلوا القرآن أعضاء فقال بعضهم سحر وقال بعضهم كهانة * وقال بعضهم أساطير الاولين وقيل أصلها عضه من العضه وهو الكذب والبهتان وفي الحديث لا يعضه بهضكم بعضا * ثم قلت (السادس يفعلا ونفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين فانها ترفع بثبوت النون وتصب وتجزم بحذفها وأما نحو أحاجوني فالحذف نون الوقاية وأما الآن يعفون فالواو أصل والفعل مبنى بخلاف وأن تعفوا قرب للنقوى) وأقول الباب السادس ما خرج عن الأصل الامثلة الخمسة وهى كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين أو او جمع أو يا مخاطبة وحكمها أن ترفع بثبوت النون نيابة عن الضمة وتصب وتجزم بحذفها نيابة عن الفتحة والسكون مثال الرفع قوله تعالى فيهما عيثان تجريان وأنتم تعلمون وأنتم تشهدون فهم لا يشعرون فالمضارع في ذلك كله مرفوع لخلوه عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون ومثال الجزم والنصب قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا لم تفعلوا فاجازم ومجزوم ولن تفعلوا ناصب ومنصوب وعلامة الجزم والنصب فيهما حذف النون فان قلت فما تصنع في قوله تعالى الا أن يفقرو فان أن ناصبة والنون ثابتة معه قلت ليست الواو هنا والجماعة وانما هي لام الكلمة التى في قولك زيد يعفو وليست النون هنا نون الرفع وانما هي اسم مضمر عائد على المطلقات مثلها في المطلقات يتر بصن والفعل مبنى لاتصاله بنون النسوة و زن يعفون على هذا يفعلن كما نك اذا قلت النسوة يخرجن أو يكبن كان ذلك وزنه وأما اذا قلت الرجال يعفون فالواو الجماعة والنون علامة الرفع والأصل يعفون وبواو ين أو لا هم لام الكلمة الثانية والجماعة فاستقلت الضمة على واو قبلها ضمة و بعدها واو ساكنة وهى الواو الاولى فحذفت الضمة فالتقى ساكنان وهما الواو وان فحذفت الاولى وانما خست بالحذف دون الثانية لثلاثة أمور أحدها ان الاولى جز كلمة والثانية كلمة وحذف جزء أسهل من حذف كل الثانى ان

فكأنها من طولها أعوام
ثم انقضت الخ (قوله كقلة)
أعواد يلعب بها الصبيان
(قوله اذا فرقته) بناء
الخطاب فالاحسن فتح التاء
في قوله من قولهم عضيته
أى من قولهم لك أنت
عضيته (قوله وأما نحو
أحاجوني) بتخفيف
النون وارده على قوله ترفع
ثبوت النون وأما ان شددت
النون فالتونان ثابتان (قوله
الامثلة الخمسة) انما قال
الامثلة لانها لا تقصر على
مادة مخصوصة فيفعلان
المراد منه كل فعل اتصل به
ألف اثنين كما قال بعدولو
كان على وزن يستخرجان
أو ينصران الى غير ذلك
(قوله اتصل به ألف اثنين)
اختاره على استدل بشمل
الحرف الصلابة على لغة
أكلوني البراغيث (قوله
ترفع بثبوت النون الخ) هو
مذهب الجمهور وقيل
بمحركات مقدرة على لاماتها

منع منها حركة المناسبة فتجزم بحذف تلك الحركات فهو سكون مقدر والنون تحذف عند الجازم لابه وعلى مذهب الجمهور لنا الاولى
أن تلفظ وتقول أيعراب لفظ فصل منه بمعموله بل شرطه أن يفصل وظاهر ان الثون اعراب الافعال انما تكون عند الاسناد للضمير المعمول
للفعل ونظمت ولم أر من ذكره ألا يا امام النحول ازلت مخرجا * نقائس درمن عميق المسائل أرى عندى معمولا وقد جاء فاصلا * لثانين عامل
واعراب عامل * وزاد اريابي ان ذا الفصل عندهم هو الشرط في الاعراب دون مجادل فقل لى فداك النفس ما هو معرب * لاهرابه شرط
اقتران بفصل (جوابه من البحر والروى) بحمد الهى بدقولى و بعده * صلاة وتسليم لحبر الامائل نعم خمس أفعال لها النون رفعها * ومعمولها
بأذا ضمير لفاعلها فكأن جوابا زانك العلم والتقى * وزدت كما لا عند كل المحافل

(قوله والحذف بالا واخر اولي) يقال هذا اذا دار الحذف بين أول الكلمة وآخرها وليس كلاما فيه وكأنه قصد الترتيب أي أو لا تلتفت إلى أن هذه كلمة وهذه جزء كلمة بل ولو قطعنا النظر عن ذلك فهذه آخر وهو محل التغيير (قوله الثالث أن الأولى لا تدل على معنى الخ) هذا من لوازم كون الأولى جزء كلمة والثانية كلمة (قوله وهو كلمة مستقلة) مراده أنه لا يمد جزءا أعقبه بأن يكون لام الكلمة مثلا فقوله ولا يوصف بأنه آخر عطف لازم وليس مراده "بالكلمة ما مستقل نطقا ولا لفظا وضع لمعنى مفرد لا تتفاهما فيه وإفادة التمكن فيه ليس لانه موضوع له كثر يدل الذات المعلومة كالاجتناف على ذي مسكته ثم يحقوى أن المحذوف في يعفون اللام لا الضمير تعين ذلك في رمون ويخشون والاصل يرميون ويخشيون والحذف للساكنين بعد النقل في الأول والقلب في الثاني (قوله ولهذا اذا دخل عليه الجازم) الإشارة لما سبق من أنه مستند لضمير الجمع لا واو النسوة (قوله ونحوه من يتقى ويصبر مؤول) اثبات الياء وحزم يصبر قراءة قبل قال الفارسي هو من العطف على المعنى الذي يقال له في غير القرآن العطف على التوهم فمن موصولة فلهذا أثبت يه يتقى وحزم يصبر على معنى من لانها مع كونها موصولة ضمنت معنى الشرط فهو عطف ٢٣ على يتقى لانه في المعنى

محزوم وقيل بل وصله بنية الوقف كقراءة نافع وعجاي وعجاي وسكون ياء عجاي وصله وقيل بل سكن لتوالي الحركات في كلين كما في يأمركم ويشركم يسكون راءيهما قلت لكن يفرق بأن الضمير له اتصال شديد بهما فكأنهما كلمة وقيل من شرطية وهذه الياء اشباع ولان الفعل حذف لاجازم أو هي لام الفعل واكتفى بحذف الحركة المقدرة والاخيران يأتیان في قوله وتضحك من شدة عيشية * كان لم ترى قبلي اسير ايمان وقوله ألم يأتك والانباء تسمى * بما لاقت لبون بنزاد وقوله هجوت ز بان ثم جت

الأولى آخر الفعل والحذف بالا واخر أولي الثالث أن الأولى لا تدل على معنى والثانية دالة على معنى وحذف ما لا يدل أولى من حذف ما يدل ولهذا الوجه حذف اللام الكلمة في غاز وقاض دون التنوين لانه جي به معنى وهو كلمة مستقلة ولا يوصف بأنه آخر اذا لا آخر الياء وزيد وجهها راءع هو أنه صحيح والياء مئة فلما حذف الواو صار وزن يعفون يعفون بحذف اللام ولهذا اذا دخلت عليه التناصب والجازم قلت الرجال لم يعفوا ولن يعفوا فاعرف الفرق * ثم قلت (السابع الفعل المعتل الآخر كيفز ويخشي ويرى فانه يحزم بحذفه ونحوه من يتقى ويصبر مؤول) وأقول هذا خاتمة الابواب السبعة التي خرجت عن القياس وهو الفعل الذي آخره حرف علة وهو الواو والالف والياء فانه يحزم بحذف الحرف الاخير نيابة عن حذف الحركة فتقول لم يغز ولم يخش ولم يرم قال الله تعالى فليدع ناديه اللام لام الامر يدع فصل مضارع محزوم وعلامة جزمه حذف الواو وناديه مفعول ومضاف اليه وظهرت الفتحة على المنقوص لحقتها والتقدير فليدع أهل ناديه أي أهل محله وقال الله تعالى ولم يخش الا الله ولم يؤت سعة من المال فهذا من مثالن حذف الالف وقال الله تعالى لما يقض ما أمره ما حرف جزم لتفي المضارع وقلبه ماضيا كأن لم كذلك والمعنى ان الانسان لم يقض بعض ما أمره الله تعالى به حتى يخرج من جميع أو امره وهذا مثال حذف الياء والله أعلم وأما قوله تعالى انه من يتقى ويصبر باثبات الياء في يتقى واسكان الراء في يصبر على قراءة قبل فؤول هذا جواب سؤال تقديره ان الجازم وهو من دخل على يتقى ولم يحذف منه حرف العلة وهو الياء فالجواب عنه أن من موصولة لانها شرطية وسكون الراء من يصبر اما لتوالي حركات الباء والراء والفاء والهمزة تخفيفا ولانه وصل بنية الوقف أو على العطف على المعنى لان من الموصولة بمنزلة الشرطية لموها واهبها ٧ لان على الاصل ثم قلت

(فصل تقدر الحركات كلها في نحو غلامي ونحو الفتى ويسمى مقصورا والضممة والكسرة في نحو القاضى ويسمى منقوصا والضممة والفتحة في نحو يخشي والضممة في نحو يدعو ويرى) وأقول الذي تقدر فيه الحركات ثلاثة أنواع ما تقدر فيه الحركات الثلاث وما تقدر فيه حركتان وما تقدر فيه واحدة فأما الذي تقدر فيه الحركات الثلاث فتوكان أحدهما ما أضيف اليه المتكلم وليس مثني ولا جمع مذكر سالما ولا منقوصا ولا مقصورا وذلك

مستند * من هجوز بان لم تهجو ولم تدع وتز يدهذه باحتمال الضرورة وأما سقرئك فلا تنسى فلا نهاية لانافية أي فأتت بناس (قوله اللام لام الامر) لكنها مستعملة هنا في التهديد توسعا (قوله أهل ناديه) فهو مجاز بالحذف وأطلق المحل على الحال أو أنه مجاز عقلي في النسبة الإيقاعية والمحلة محل الحلول وهو المجلس (قوله ويسمى مقصورا) القصير في اللغة الحبس ومنه حور مقصورات في الحيام أي محبوسات على أز واجهن لا يفتن بهن بدلا لحبسهن عن المدون ظهور الاعراب (قوله ويسمى منقوصا) لنقصه عن ظهور بعض الحركات (قوله والضممة والفتحة في نحو يخشي الخ) تقدر الحركات في الفعل المعتل مذهب سيديو به ومن تبعه وعليه يظهر ان الجازم حذف الحركة المقدرة وان حرف العلة محذوف عند الجازم لانه لا يوجب ان السراج ومن تبعه ان لا تقدر حركات لان الاعراب في الفعل خلاف الاصل فلا حاجة لتقديره وعليه فالجازم حذف نفس الحرف لانه لم يحد حركته كره الشيخ في بعض كتبه اه ملخصا من الفاكه في شرح هذا المتن

(قوله لانها كسرة المناسبة) وقوله انها ذهبت وأنت كسرة أخرى لا موجب له (قوله فان الياء تثبت الخ) أي فصيح أنه مستثنى من قولنا تقدر فيه الحركات الثلاث اذ لا حركات ثم وأما قوله وليس شيء من الحرف المدغم الخ فهو استئناف فائدة لعل عدم كسر ما قبل الياء وليس قصده به أنه مستثنى من كسر ما قبل الياء حتى ينافي أول الكلام الذي يفيد أنه مستثنى من تقدير الحركات خـ لا فـا لـمـا في الفا كهي ثم انه سكت عن الجمع حالة الرفع وذهب أبو حيان إلى أن الواو موجودة غاية الأمر أنها تغيرت بصورة الياء والمقدر ما لا وجود له وهو وجيه والزامه القول ببقاء حرف الرفع مع عامل النصب متغير امر ودود ببقاء عامل الرفع هنا وانما جاء القلب لعل تصريفية وذهابه هناك فيذهب معه حرفه بالكلية وذهب الامام العمدة ابن الحاجب إلى أن الواو مقدرة لا تقل ٢٤ فرد عليه بان الحركة في الفتي قبل قلب لاهه ألفا مقدرة للثقل وأصله فتي أو قو وفي القاموس ما يدل

لها وقد حكم بالتعذر نظرا للحالة الراهنة فليكن مسـ لمـى كذلك اذا مادامت الياء الاولى تهذر الواو أو أقول يجاب بأننا نلحظ للحالة الراهنة فيها ما لكن المانع من حركة الفتي كون الالف لا تقبل التحريك وهو وصف ذاتي لازم فظهور الحركة متعذر وأما المانع من ظهور الواو في مسـ لمـى فهو تحقيق الياء وهو ليس بلازم لجواز حذفها فتاتي الواو ويقال مسلموى الا أنه تقبل فلما نفع منه الثقل وهذا لا يغار عليه (قوله وقولي ولا منقوصا لانياء المنقوص الخ) اعلم أن هذا الذي ذكره إنما يصلح علة لعدم كسر ما قبل الياء لا لخروجه عن تقدير الاعراب وكما نرى أنه مستثنى من تقدير

نحو غـ لامى و غـ لامى ومسلماتى فهذه الامثلة ونحوها تعرب بحركات مقدرة على ما قبل الياء والذي منع من ظهورها أنهم التزموا أن يأتوا قبل الياء بحركة تنجاسها وهي الكسرة فاستحال حينئذ التجسس بحركات الاعراب قبل الياء اذ المحل الواحد لا يقبل حركتين في الآن الواحد فتقول جاء غلامى فتكون علامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل الياء ورأيت غلامى فتكون علامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل الياء ومررت بغلامى فتكون علامة جره كسرة مقدرة على ما قبل الياء لاهذه الكسرة الموجودة كازعم ابن مالك لانها كسرة المناسبة وهي مستحقة قبل التركيب وانما دخل عامل الجر بعد استقرارها واحترز بقولي وليس مثنى ولا جمع مذكر سالما من نحو غلامى ومسلمى فان الياء تثبت فيهما جرا ونصب بامدغمة في ياء المتكلم والالف تثبت في المثني رفعاً وليس شيء من الحرف المدغم ولا من الالف قابلاً للتحرريك وقولي ولا منقوصا لان ياء المنقوص تدغم في ياء المتكلم فتكون كالمتنى والجمع جرا ونصباً وقولي ولا مقصورا لان المقصور ثبت ألفه قبل الياء والالف لا تقبل الحركة فهو كالمتنى رفعاً قال الله تعالى يا بشري هذا غلام فتوديت البشري مضافة الى ياء المتكلم وفي الالف فتحة مقدرة لانه نادى مضافاً وقرأ الكوفيون يا بشري بغير اضافة فالمقدر في الالف اما ضمة كافي قولك يا فتي لمعين واما فتحة على أنه نادى شائع مثل يا حسرة على العباد الا أنه لم ينون لكونه لا ينصرف لاجل ألف التانيث والنوع الثاني المنقصور وهو الاسم المعرب الذي في آخره ألف لازمة كالفتى والعصاة تقول جاء الفتى ورأيت الفتى مررت بالفتى فتكون الالف ساكنة على كل حال وتقدر فيها الحركات الثلاث لتعذر تحريكها ومن محاسن بعض الفضلاء أنه كتب من مدينة قوص الى الشيخ العلامة بهاء الدين محمد بن النحاس الحلبي رحمه الله يتشوق ليه ويشكوله نحوه فقال

سلم على المولى البهاء وصف له * شوقي اليه واننى مملوك
أبدا يحركنى اليه تشوقى * جسمى به مشطوره منهوك
لكن نلحت لبعده فكأننى * ألف وليس بممكن تحريكه

وأما الذي تقدر فيه الحركات فثان فتوديت أحدهما ما تقدر فيه الضمة والكسرة فقط وتظهر فيه الفتحة وهو المنقوص وهو الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة نحو القاضي والداعي تقول جاء القاضي ومررت

الحركات لحركة المناسبة وهو ظاهر اذ المقصور مع الياء يقدر لتعذر كماله بدون ياء واما المنقوص فيقدر لمانع السكون بالقاضى العارض للإدغام في الحركات الثلاث ولا ينبغي أن يقال المانع اشتغال المحل بالسكون لان السكون عدم الحركة وانما يشغل الوجودي (قوله فتوديت البشري الخ) أقول النداء طلب الاقبال ولا معنى لوجه حقيقة للبشري والحسرة فلعل بالتشبيه وحسرة بشرى معمول للحدوف أي أنبشـ بشرى وأنحسر حسرة أو ان النداء محذوف أي ياء لا والله أو أنه نادى مجازي شبه البشري والحسرة بشخص منادى تأمل (قوله المولى البهاء) وفي نسخة البهى وفي أخرى مولى البهاء بالاضافة قيل الشوق حرارة الفراق ونزول باشاهدة وهو ألم والتشوق لذو وهو اعتناء القلب بمحاسن المحبوب وتعلقه وهو يحصل مع المشاهدة حساً وأذنهوا يضعفه الفراق والمشهور البيت حـ ف نصفه وانتهوك حـ ف نداء استعير للضمير والثاني أشد وقوله لكن الخ استدراك بني امكان الحركة على اثباتها في قوله أبدا يحركنى

بالقاضي بالسكون رأيت القاضي بالتحريك وانما قدرت الضمة والكسرة للاستتقال وانما ظهرت الفتحة للحقة قال الله تعالى مبدع ناديه أحيوا داعي الله واني خفت الموالى كلا اذا باغت التراقي والترقي جمع رتوة بفتح الزاء وهي العظم الذي بين ثقرة النحر والعاتق والنوع الثاني ما تقدر فيه الضمة والفتحة وهو الفعل المعتل بالالف تقول هو يخشي ولن يخشي فاذا جاء الحزم ظهر بحذف الآخر فقلت لم يخش قال الله تعالى ولا تنس نصيبك من الدنيا وما الذي تقدر فيه حركة واحدة فهو شيان الفعل المعتل بالواو كيدعو والفعل المعتل بالياء كيرمي فهذان تقدر فيهما الضمة فقط للاستتقال تقول هو يدعوه ويرمي فتكون علامة رفعة ماضية مقدرة و يظهر فيهما شيان أحدهما التصب بالفتحة وذلك لحقتها نحو لن يدعو ولن يرمي قال الله تعالى لن ندعوه من دونه الهالان يؤتهم الله خير النجى به بلدة ميتا ونسقيه أليس ذلك بمقدر على أن يحيي الموتى إن نفى عنهم أموالهم الثاني الحزم بحذف الآخر نحو يبدع ولم يرم قال الله تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم ولا تبغ الفساد في الأرض ولا تمتس في الأرض مراحوا تصاب مراحا على الحال أي ذا مرج وقرئ مراحا بكسر الراء ثم قلت

* (باب البناء ضد الاهراب والمبنى امان يطرد فيه السكون وهو المضارع المتصل بنون الاناث نحو يتربصن ويرضه من أو الماضي المتصل بضمير رفع متحرك كضربت وضربنا أو السكون أو نائبه وهو الامر نحو اضرب واضربوا واضربوا واضربوا واغز واخش وارم) * وأقول قدمضى أن الاصراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة وقد ذكرت هنا أن البناء ضد الاصراب فكأنني قلت ليس البناء أثر يجلبه العامل في آخر الكلمة وذلك كالكسرة في هؤلاء فان العامل لم يجلبها بدليل وجودها مع جميع العوامل والبناء لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لفظا أو تقدير أو ذلك كالزوم هؤلاء الكسرة ومنذ للضمة وأين للفتحة ولم افرغت من تفسيره شرعت في تقسيمه فقسيمته تقسيما غير يبالغ أسبق اليه وذلك أنني جعلت المبني على تسعة أقسام الاول المبني على السكون وقدمته لانه الاصل والثاني المبني على السكون أو نائبه المذكور في الباب السابق وثبت به لانه شبيه بالسكون في الحقة والثالث المبني على الفتح وقدمته على المبني على الكسر لانه أخف منه والرابع المبني على الفتح أو نائبه المذكور في الباب السابق والخامس المبني على الكسر وقدمته على المبني على الضم لانه أخف منه والسادس المبني على الكسر أو نائبه المذكور في الباب السابق والسابع المبني على الضم والثامن المبني على الضم أو نائبه والتاسع ما ليس له قاعدة مستقرة بل منه ما يبنى على السكون وما يبنى على الفتح وما يبنى على الكسر وما يبنى على الضم وسأشرحها مفصلة إن شاء الله تعالى شر حازر يلغنها خفاءها

* (الباب الاول ما لزوم البناء على السكون) * وهو نونان أحدهما المضارع المتصل بنون الاناث كقوله تعالى والمطلقات يتربصن والوالدات يرضعن فيتربصن ويرضعن فعلان مضارعان في موضع رفع لحلولهما من الناصب والحازم وأكهنهما اتصالا بتون النسوة ببناء على السكون وهذا الفعلان خبر بأن لفظا طليان معنى ومثلهما يرحمك الله وفائدة العدول بهما عن صيغة الامر التوكيد والشعار بأنهما جديران بأن يتلقيا بالمسارعة فكأنهن امتلأن فهما غير عنهما مع وجودين الثاني الماضي المتصل بضمير رفع متحرك نحو ضربت وضربت وضربت وضربت بنا زيدوا الاصل فيه ضرب بالفتح فاقصم الفعل بالضمير المرفوع المتحرك وهو التاء في المثال الثلاثة الاول لانها فاعل ونافي المثال الرابع فاعل وهم متحركان وأعني بذلك أن التاء متحركة والحرف المتصل بالفعل من نا وهو النون متحرك فلذلك بنيت الامثلة على السكون واحسرت زت بتقييد الضمير بالرفع من ضمير التصب فانه متصل بالفعل ولا يغيره عن بناءه على الفتح الذي هو الاصل فيه نحو ضربك زيد وضربنا زيد بتقييده بالمتحرك من الضمير المرفوع الساكن نحو ضربوا وضربوا فانه لا يقتضي سكون الفعل أيضا بل يبقى آخر الفعل فيه قبل الالف مفتوحا يضم قبل الواو كما مثلنا وأما نحو اشترى والضلالة بالهذي ونحو دعوا هانك ثورا فالأصل

اشترىوا بيا مضمومة قبل الضمير الساكن ودعوا وابوا ين أو لاهما مضمومة قبل الضمير الساكن ثم تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفين ثم حذفت الألف لانتقاء الساكنين ومعنى دعوا هاتلك نبورا قالوا يا نبورا أي ياهلاكاه

(الباب الثاني ما لزم البناء على السكون أو نائبه وهو نوع واحد) * وهو فعل الامر وذلك لأنه يبنى على ما يجزم به مضارع فيبنى على السكون في نحو اضرب وعلى حذف التنوين في نحو اضرب باواضرب باواضربى وعلى حذف حرف العلة في نحو اغز واخس وارم ومن غريب ما يحكى أن بعض من يتعاطى اقراء النحو بيلدنا هذه سمع قول بعض المعمرين في قوله عز وجل فقول له لا لينا ان قولنا مبني على حذف التنوين فانكر ذلك عليه وهذا قول مشهور بين الطلبة فخفاؤه على من يتصدي للاقراء غريب والفاء في الآية الكريمة عاطفة لقول على اذهب من قوله تعالى اذهب الى فرعون انه طغى وكل منهما فاعل امر وفاعل وهما مبنيان على حذف التنوين وله جار ومجرور متعلق بقولا وسمى ابن مالك هذه اللام لا التبليغ ومثله وقل لعبادى يقولوا التي هي أحسن قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ما قلت لهم الا ما أمرتني به أن اعبدوا الله وقلوا مفعول مطلق وليناصفة له أي قولنا متلطفا فيه ولا تغلظا عليه والقول اللين قد جاء مفسرا في قوله تعالى قل هل لك الى أن تزكى وأهديك الى ربك فتحتشني * ثم قلت (أو الفتح وهو سبعة الماضي المجرد كضرب وضربك وضربوا والمضارع الذى بشارته نون التوكيد نحو لينبذن وليسجنن وليكونا بخلاف نحو لتبلون ولا يصدك وما ركب من الاعداد والظروف والاحوال والاعلام نحو أحد عشر ونحو هو يا تينا صباح مساء بعض القوم يسقط بين وبين ونحو هو جار يبيت بيت أي ملاصقا ونحو بطلبك في اقية والزمن المبهم المضاف لجملة واغراه مرجوح قبل الفعل المبني نحو * على حين عابت المشيب على الصبا * و * على حين يستصين كل حلیم * وراجح قبل غيره نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم وقوله * على حين التواصل غير داني * والمبهم المضاف لمبنى نحو ومن مخزي يومئذ ومنادون ذلك لقد تقطع ينسكم انه لحق مثل ما أنكم تطقون ويجوز اغراه * وأقول الباب الثالث من المبنيات ما لزم البناء على الفتح وهو سبعة أنواع النوع الاول الماضي المجرد مما تقدم ذكره وهو الضمير المرفوع المتحرك نحو ضرب ودحرج واستخرج وضرب باواضرب بك وضربه وأما مجرورى وعفا فاعله رمي وعفوقا ما تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفين فسكون آخرهما عارض والفتحة مقدرة في الألف ولهذا اذا قدر سكون الآخر رجعت الياء والواو فقبل رमित وعفوت كما سيأتي النوع الثانى المضارع الذى بشارته نون التوكيد كقوله تعالى لينبذن في الحطمة واحترت بالشرائط المباشرة من نحو قوله تعالى لتبلون في أموالكم وأنفسكم ولتسمعن فان الفاعل في ذلك معرب بان أكد بالنون لأنه قد فصل بينهما بالواو التي هي ضمير الفاعل وهي ملفوظ بها في قوله تعالى لتبلون ومقدرة في قوله تعالى ولتسمعن اذا الاصل ولتسمعن نون الرفع استعلا لا اجتماع الامثال فالتقى ساكنان الواو والتنوين المدغمه فحذفت الواو لانتقاء الساكنين النوع الثالث ما ركب تركيب المزج من الاعداد وهو الاحد عشر والاحدى عشرة الى التسعة عشر والتسع عشرة تقول جاءني أحد عشر ورأيت أحد عشر ومرت باحد عشر ببناء الجزأين على الفتح وكذلك القول في الباقي الا انني عشر واتقى عشرة فان الجزء الاول منهما معرب اصراب المتنى بالالف رفعا بالياء جرا لاصبا النوع الرابع ما ركب تركيب المزج من الظروف زمانية كانت أو مكانية مثال ما ركب من ظروف الزمان قولك فلان يأتينا صباح مساء والاصل صباحا مساء أي في كل صباح ومساء فحذف العاطف وركب الظرفان قصدا للتخفيف تركيب خمسة عشر قال الشاعر

ومن لا يصرف الواشين عنه * صباح مساء يثوم خبالا

(قوله فحذفت الواو لانتقاء الساكنين) ولم تحذف في الاول لأنه ليس قبلها ضمة تدل عليها ولم تحذف الألف في لا تتبعان لان التنوين كسرت معها الشبهها بنون المتنى في الوقوع بعد ألف فلو حذفت الألف رجعت النون الى الفتح فالتبس بالمسند الواحد على أن التقاء الساكنين مقتهرا اذا كان الاول متصلا قبله بحركة تجانس والثاني مدغم نحو ولا الضالين تأمل وانما بنى المضارع اذا اتصل به نون التوكيد لبعده من الاسم لان نون التوكيد لا تلحق الاسماء وشذ * قلان احضر والشهودا * (قوله ومن لا يصرف الخ) في الشواهد الواشى اللام حسدا وفسادا والمادل اللام شفقة قلت ويقويه خطاب العادل بقوله محضنى النصيح وقوله ييقوه بضم أوله ووقف من الاقباء أو يقين معجمة والجبال الجنون أو الضرر بمعنى من استمع لأواشين ولم يصر فهم منه ضرو

ولو أضفت فقلت صباح مساء لجازأي صباحا ذاهم مساء فذلك أضفته اليه لما بينهما من المناسبة وان كان الصباح والمساء لا يجتمعان ونظير في الاضافة قوله تعالى لم ياتوا الا عشية أو ضحاها فاضيف الضحى الى ضمير العشية وقيل الاصل أو ضحى يومها ثم حذف المضاف ولا حاجة الي هذا وتقول فلان يأتينا يوم أي يوم ما فيوما أي كل يوم قال الشاعر

آت الرزق يوم يوم فاجمل * طلبا وابتغ للقيامه زادا

ومثال ما ركب من ظروف المكان قولك سهلت الهزمة بين بين وأصله بينهما وبين حرف حركتها فحذف ما ضيف اليه بين الاولى وبين الثانية وحذف العاطف وركب الطرفان

نحوي حقيقتناو بهـ ضم القوم يسقط بين يننا

والاصل بين هؤلاء وبين هؤلاء فإزيمات الاضافة وركب الاسمان تركيب خمسة عشر وهذا الطرفان اللذان صارا ظرفا واحدا في موضع نصب على الحال اذا المرادو بعض القوم يسقط وسطا والحقيقة ما يجب على الانسان أن يحمله من الادل والعشيرة يقال رجل حامي الحقيقة أي أنه شهم لا يضام النوع الخامس ما ركب تركيب خمسة عشر من الاحوال يقولون فلان جاري بيت بيت وأصله يتنا ليت أي ملاصقا فحذف الجار وهو اللام وركب الاسمان وعامل الحال ما في قوله جاري من معنى الفعل فانه في معنى مجاور وجود وان يكون الجار المقدر الي وأن لا يقدر جارأ سلايل فاء المعطف وقالت العرب أيضا تساقطوا أخول أخول أي متفرقين وهو بالخاء المعجمة قال الشاعر يصف ثورا يطمعن الكلاب بقرنه

يساقط عنده وقه ضار ياتها * سقاط شرار القين أخول أخولا

وفي الحديث كان عليه الصلاة والسلام يتخولنا بالموعظة أي يتهدينا بها شيئا فشيئا مخافة السآمة علينا قال أبو علي هو من قولهم تساقطوا أخول أخول أي شيئا بعد شيء وكان الاصمعي يرويه يتخولنا بالنون ويقول معناه يتهدينا فان قلت ما الفرق بين هذا النوع والبيت الذي أنشده في النوع الذي قبله فانك زعمت ثم ان بين بين فيه حال قلت معنى قولى هناك أنه متعلق باستقرار محذوف وذلك المحذوف هو الحال لانه نفسه حال بخلاف هذا النوع فان المركب نفسه حال لانه ليس بظرف بخلاف بين بين فانه ظرف واذا أخرجت شيئا من هذه الظروف والاحوال عن الظرفية والحالية تميزت الاضافة وامتنع التركيب تقول هذه هزمة بين بين مخفوض الاول غير منون والثاني منون ومثله فلان يأتينا كل صباح مساء قال

ولولا يوم يوم ما أردنا * جزاءك والقروض لها جزاء

وهذا يفهم من كلامي في المقدمة فاني قلت وما ركب من الظروف والاحوال فاعلم أن البناء المذكور مقيد بوجود الظرفية والحالية وانها متى فقدت وجب الرجوع الي الاعراب وانما قدمت للظروف على الاحوال لان ذلك في الظروف أكثر وقوعا فكان أولى بالتقديم فان قلت قد وقع التركيب المذكور فيما ليس بظرف ولا حال كقولهم وقموا في حبس حبس أي في شدة يسر ان تخلص منها قلت هو شاذ فلذلك لم أعرض لذلك في هذا المختصر ولم يقع في التذييل تركيب الاحوال ولا تركيب الظروف وانما وقع فيه تركيب الاعداد نحو ان رأيت أحد عشر كوكبا فافجرت منه اثنتا عشرة عينا عليها تسعة عشر أي عنى سقر تسعة عشر ملكا يحفظون أمرها وقيل صنفا وقيل صفا من الملائكة وقرئ تسعة عشر جمع عشرين ملأين جمع بين وعلى هذا فتسعة مرفوع وأعشر مخفوض بالاضافة منون ومجيء هذا التركيب في الاحوال قليل بالنسبة الى مجيئه في الظروف النوع السادس الزمن المبهم المضاف للجملة وأغنى بالمبهم ما لم يدل على وقت بعينه وذلك نحو الحين والوقت والساعة والزمان فهذه النوع من أعماء الزمان تجوز اضافة الى الجملة ويجوز ذلك فيه حينئذ الاعراب والبناء على الفتح ثم

(قوله يساقط) بمثابة تحنية

مضارع وروقه فاعل وهو

القرن وضار باتها مفعول

وضميره للكلاب وانقين

الحداد أي كنت ساقط شرار

نار الحداد اذا انفخها (قوله

انه متعلق باستقرار) أي

بخلاف بيت بيت فانه ليس

ظرفا فلا يقبله المكان لا

مبهما لكن يحتمل ان بين

بين نفسه حال أيضا بتأويل

متوسطا تأمل (قوله

الاعراب والبناء على

الفتح) الاعراب على

الاصل والبناء للشبه

الاقتقار أي للجملة لكن

لما كان الاقتقار جائزا

كان البناء جائزا لا واجبا

تأمل

(قوله فعلها مبني) أي فالأرجح حينئذ البناء للمناسبة ولا فرق بين البناء الأصلي كاملاً أو العارض وهو المضارع المتصل بنون النسوة كقوله لا اجتنبن منهن قلبي تحلما * على حين يستصين كل حلیم (قوله على الصبا) بكسر الصاد أراه هو ي النفس أو ضد شيخوخة وأما نافية والوازع المانع قول ألم أفق والشيب مانع من أوساخ الهوى لانه يياض لا يحمل الدنس روى لما رأى الخليل عليه الصلاة والسلام الشيب في شعره قال ما هذا يارب قال كمال يا ابراهيم فقال ربي زدني كمالاً (قوله فيوم مضاف الى ينفع) ظاهره أن الاضافة لنفس ينفع وقيل به على أن ينفع هنا اسم أربده جزء معناه المستقل وهو الحدث فقط وقيل به أيضاً في تسمع بالمعدي والمشهور في الثاني اضرار أن وفي الاول أن المضاف له الجملة وانها من المواضع التي يؤول فيها بلا سائبك (قوله أن تكون ٢٨ الاشارة ليست لليوم) أي بل للذي وقع من عيسى من القول و يوم متعلق بمحذوف خبر قلت أو

الاشارة لليوم وهو مفعول لمحذوف أي انظروا هذا يوم الخ فالظرف بدل من اسم الاشارة يوم أو التقدير قلت هذا يوم ينفع الخ خطاباً لعيسى عليه الصلاة والسلام وهو أقمد (قوله تذكر ما تذكر الخ) يحتمل أنه تويسخ له بأنه كان أولاً وهي عنده لا يعرف قدرها أو أنه شفقة عليه كأنه يقول حيث كان التواصل غير دان فلا تعلق نفسك بأذيال التذكر بل تسلم وسلمي تصغير لتحلية اللفظ لا للتحقير (قوله المضاف لمبني) أي لمفرد مبني وأما السابق ففي الجملة وخرج بالمبهم المختص الدال على معين فلا يبيني والفرق أن المبهم له شدة تعلق بما بعده لان معناه إنما يفهم به فهو أهل لان يكتب منه البناء (قوله و بنى على

تارة يكون البناء أرجح من الاعراب وتارة العكس فالاول اذا كان المضاف اليه جملة فعلية فعلها مبني كقوله على حين ثابت المشيب على الصبا * وقلت أما أصح والشيب وازع

بروى على حين بالخفض على الاعراب وعلى حين بالفتح على البناء وهو الأرجح لكونه مضافاً الى مبني وهو ثابت والثاني اذا كان المضاف اليه جملة فعلية فعلها معرب أو جملة اسمية فالاول كقول الله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فيوم مضاف الى ينفع وهو فعل مضارع والفعل المضارع معرب كما تقدم فكان الأرجح في المضاف الاعراب فلذلك قرأ السبعة كلهم الا نافعاً رفع اليوم على الاعراب لانه خبر مبتدأ وقرأ نافع وحده بفتح اليوم على البناء البصريون يعمون في ذلك البناء ويقدر ون الفتحه اعرا بامثلها في صمت يوم الخميس والتموا الاجل ذلك أن تكون الاشارة ليست لليوم والازم كون الشيء ظرفاً لنفسه والثاني كقول الشاعر تذكرت ما تذكر من سليمان * على حين التواصل غير داني

روي بفتح الحين على البناء والكسر أرجح على الاعراب ولا يجوز البصر يوم غيره النوع السابع المبهم المضاف لمبني سواء كان زماناً أو غيره ومرادى بالمبهم ما لا يتضح معناه الا بما يضاف اليه كمثل ودون وبين ونحوهن مما هو شديد الابهام فهذا النوع اذا اضيف الى مبني جازان يكتب من بنائه كما كتبتب التكررة المضافة الى معرفة من تهر يفها قال الله تعالى ومن خزي يومه * فقرأ على وجهين بفتح اليوم على البناء لكونه مبهماً مضافاً الى مبني وهو اذو مجرم على الاعراب وقال الله تعالى ومنادون ذلك مناجار ومجرو رخص بر مقدم ودون مبتدأ مؤخر و بنى على الفتح لابهامه واصله الى مبني وهو اسم الاشارة ولو جاءت القراءة برفع دون لكان ذلك جائزاً كما قال الآخر

ألم تر يأتني حيث حقيقتي * وبشرت حد الموت والموت دونها

الرواية دونها بالرفع وقال الله تعالى لقد تضح بذكركم يقرأ على وجهين رفع بين على الاعراب لانه فاعل و بفتح على البناء وقال الله تعالى انه لحق مثل ما أنكم تطفون يقرأ على وجهين رفع مثل على الاعراب لانه صفة لحق وهو مرفوع و بالفتح على البناء * ثم قلت (أو الفتح وأوابه وهو اسم لالتافية للجنس اذا كان مفرداً نحو لارجل ولارجلين ولا قائمين ولا قائمات وفتح نحو قائمات أرجح من كسره ولك في الاسم الثاني من نحو لارجل ظريف ولا ماء بارد والنصب والرفع والفتح وكذا الثاني من نحو لا حول ولا قوة ان فتحت الاول فان رفعته امتنع النصب في الثاني فان فصل التثنية أو كان هو أو الممتوت غير مفرد امتنع الفتح

وأقول

الفتح لابهامه هذه العلامة انما تنتج مطلق البناء أو بالفتح

فلتخفيف أثره على الاتباع للكسرين بعده (قوله والموت) استئناف ياتي مقترن بالواو على حدوما كان استغفار ابراهيم لايه كانه قيل لم بشرت حد الموت في شأنها فأجاب بأن ذلك لان الموت دونها أي أقل مصيبة من هتكها (قوله بالفتح على البناء) أقول يحتمل أنه حال من ضمير حق لانه بمعنى حاق ثابت (قوله أرجح من كسره) لان كسره انما هو في الاعراب أما اذا ركب مع لا فبناؤه على الفتح تخفيفاً لتقل التركيب أولى من حمله على غيره في البناء على ما ينصب به (قوله ولك في الاسم الثاني من نحو لارجل ظريف) مراده بالثاني الصفة

(قوله اذا كانت للثني) خرجت الناهية (قوله استغراق الجنس) أي لصاحبه وأعلم أن النكرة في سياق النفي وشبهه نعم ظهورا لما لم يقتض عن الاستغراقية
أو تبقى على الفتح فتكون للمعوم ناصا حينئذ قولهم لا التي انني الوحدة معناه التي تحتلها من جو حاتم قيل وجه البناء انه تركب مع لا تركيب خمسة عشر
وأنت خير بأن هذا ليس من شبه الحرف وقبل لتضمنه معنى الحرف وهو من ٢٩ الاستغراقية وفيه ان التضمن أن يستعمل

الاسم في معنى الحرف كما
استعمل من الشرطية في
معنى الشرط ولما رأى
بعضهم ذلك قال هو معرب
حذف منه التنوين تخفيفا
(قوله تعز) أي تعزير
والالفين ثنية الف وهو
المؤلف المواد ووراد
جمع وارادو المتون الموت
وهذا مما يقوى التعزير
أي انك سترد المتون وتلحقه
(قوله للشيب) بفتح الشين
و بكسر ها جمع أشيب
كايض ويض (قوله على
مراعاة محل لامع اسمها)
هذا عند سيبويه ويصح
عند الكوفيين انه على محله
قبل دخول اللامهم
لا يشترطون في التبعية
وجود المقتضى كما صرح
به المصنف في أقسام العطف
من كتاب المصنف (قوله)
ونظيره قولك لا خمسة عشر
بفدائك تقول في الاعراب
لأنية للجنس ورجل
ظرف المجموع اسمها
مبنى معها على الفتح وقرره
بعضهم وأقول لو قيل بأن
هذا من الاتباع على حركة
البناء المارضة لموجب

وأقول الباب الرابع من المبنيات ما لزم الفتح أو نائبه وهو انان الياء والكسرة وذلك اسم لا و خلاصة القول في
ذلك أن لا اذا كانت للثني في وكان المراد بذلك النفي استغراق الجنس باسمه بحيث لا يخرج عنه واحد من افراد
وكان الاسم مفردا ونفى بالمفرد هنا وفي باب التداء ما ليس مضافا ولا شديها بالمضاف ولو كان مشفى أو مجموعا فانه
حينئذ يستحق البناء على الفتح في مستثنين والبناء على الياء في مستثنين والبناء على الكسر أو الفتح في مسألة واحدة
أما ما يستحق فيه البناء على الفتح فضابطه أن يكون الاسم غير متنى ولا مجموع نحو ر جل وفرس أو مجموعا جمع
تكسير نحو رجال وافر اس تقول لار جل في الدار ولا فرس عندنا ولا رجال في الدار ولا فراس عندنا
وأما ما يستحق فيه البناء على الياء فضابطه أن يكون الاسم متنى أو جمع مذكرا سالما نحو لار جلين ولا قائمين
قال الشاعر

تعز فلا القين بالعيش ممتما * ولكن لو راد المتون تتابع >

وقال الآخر

بحشر الناس لابنين ولا آ * باء الا وقد عنهم شؤن >

وأما ما يستحق فيه البناء على الكسر أو الفتح فضابطه أن يكون جمعا بالالف والتاء المزدتين نحو مسلمات تقول
لامسلمات في الدار قال الشاعر

ان الشباب الذي مجدعوا بقه * فيه نلذ ولا لذات للشيب

يروي بكسر لذات وفتحها ولما ذكرت حكم اسم لا أو ردت مستثنين يتبعان باب المسئلة الاولى ان اسمها
اذا كان مفردا ونعت بمفرد وكان النعت والمنعوت متصليين نحو لار جل ظرف في الدار جازلك في النعت ثلاثة
أو جهة أحدها النصب على محل اسم لاقاه في موضع نصب بلاول لكنه بنى فلم يظهر فيه اعراب فتقول لار جل
ظرف في الدار والثاني الرفع على مراعاة محل لامع اسمها فانه في موضع رفع بالابتداء فتقول لار جل
ظرف في الدار برفع ظرف وانما كانت لامع ر جل في موضع رفع بالابتداء لان لا قد صارت بالتركيب
مع ر جل كالشيء الواحد وقد علمت أن الاسم المصدر به الخبر عنه فانه أن يرتفع بالابتداء والثلث الفتح فتقول
لار جل ظرف في الدار وهو أبعد ما عن القياس فلهذا أخرته في الذكر ووجهه أنه هو أن فتحه على
التركيب وهم لا يركبون ثلاثة أشياء ويجعلونها شيئا واحدا ووجه جوازهم أنهم قدر و اتركيب الموصوف
وصفته أو أنهم أدخلوا عليها لا بعد أن صاروا كالاسم الواحد ونظيره قولك لا خمسة عشر عندنا المسئلة الثانية أن
لا واسمها اذا تكرر ونحو لا حول ولا قوة الا بالله جازلك في جملة التركيب خمسة أو جهة وذلك لانه يجوز في
الاسم الاول وجهان الفتح والرفع فان فتحته جازلك في الثاني ثلاثة أو جهة الفتح والرفع والنصب مثال الفتح
قوله تعالى لا تغو فيها ولا تأنيب ومثال الرفع قول الشاعر

هذا وجدكم الصغار بعينه * لأأملي ان كان ذاك ولا أب

ومثال النصب قول الآخر

لأنسب اليوم ولا خلة * اتسع الحرق على الرامق

شبهها في ذلك بالاعراب لصح كما قيل في ياسيبويه العالم (قوله هذا وجدكم الخ) كان ضمرة بن ضمرة من شعراء الجاهلية يبرأه ويخمدها وكانت
هي وأهله يؤثرون أخاه عليه يسمى جندبا فأنشده يقول يا جندب باخبرني ولست بصديق * وأخوك ينفك الذي لا يكذب إلى ان
واذا تكون كريمة ادمي لها * واذا يحاس الحيس يدعى جندب هذا وجدكم الصغار بعينه * لأأملي ان كان ذاك ولا أب عجا
واقامي * فيكم على تلك القضية أعجب والحيس تمر وسمن واقط وسويق يدلك حتى يختلط (قوله لأنسب الخ) الحلة بضم الـ

تعالى ولا خلة ولا شفاعاً وأما بالفتح فهي الحاجة قال رأى خلقاً من حيث يخفى مكانها * فكانت قذى عينه حتى تجلت وأما بالكسر فثبت معلوم يقول اتسع الفساد فلم يبق أصل فهو نسب ولا ذو مروءة وهو كذلك فمن ثم قال في لامية المعجم وانا رجل الدنيا واحدها * من لا يقول في الدنيا على رجل وقال الآخر وزهدني في الناس معرفتي بهم * وطول اختباري صاحباً بد صاحب فلم ترني الايام خلا تسرنى * مباديه الا ساء في العواقب * (قوله العلم المختوم بويه) انما بنى شبهه بالاصوات لان و به في امتداد الصوت فيه كخاف كذا قالوا ولا يخفك ضعفه لا يقال علته تضمن معنى حرف العطف الخمسة عشر لانا نقول العطف مراد معنى في عشر بخلاف سيبويه علماء على أنه لو سلم لزم بناء بعلبك بل نقول تضمن معنى الحرف أن يستعمل الاسم في معنى الحرف كالشرط والاشارة وبالجملة علل النحو مجرد تر ويج والمداير على السماع فمن ثم كان نحو المتقدمين خاليا عنها أو أكثر تنقيحها للرضي رضى الله عنه (قوله والجري مجزئ منع صرفه) أى اجراءه مجزئ بعلبك (قوله وفعال النخ) اعلم ان وزن فعال بفتح الفاء اماء معدول أو غير معدول فالمدول ستة أنواع كلها مبنيّة على الكسر الاول علم المؤنث كخدام الناني اسم فعل الامر كزال الثالث المصدر فهو حماد الرابع الحال نحو * والحيل تعدو في الصيديداد * أى بادة متفرقة الخامس صفة جار ية تجرى الاعلام في استعمالها بدون موصوف نحو حلاق للمنية لانها حالقة مزيلة السادس صفة ملازمة للتداء نحو يافساق ولم يستوفها المصنف وكلها معدولة عن فاعلة الاحاد فمن الحمد والاولا امر فليل معدول عن فعل الامر وقيل عن المصدر أى مراد به الامر نحو فدلّاز ريق المال وأصل البناء لاسم الامر لشبهه بالحرف في كونه عاملاً ٣٠ لاعمولا لان الصحيح انه لا محل له من الاعراب وقيل في محل نصب وقيل رفع أغناها مرفوعها عن

وان رفعت الاسم الاول جازلك في الاسم الثاني وجهان الفتح والرفع فالاول كقوله في هذا البيت

فلانغو ولا تأثم فيها * وما فاهوا به أبداً مقيم

والثاني كقوله تعالى لا يبيع فيه ولا خلة في قراءة من رفعهما ولا يجوز لك اذا رفعت الاول أن تصيب الثاني * ثم قلت (أو الكسر) وهو خمسة العلم المختوم بويه كسيويه) والجري مجزئ منع صرفه وفعال الامر كزال ودراك و بنو أسد تنقيحه وفعال سبب المؤنث كفساق وخبث و يختص هذا بالتداء وينقاس هو ونحو زال من كل فعل ثلاثي تام وفعال علماء المؤنث كخدام في لغة أهل الحجاز وكذلك أمس عندهم اذا أريد به معين وأكثر بنى تميم بواقفهم في نحو سفار وو بارمطلقا وفي أمس في الجر والتصبو يمنع الصرف في الباقي) وأقول الباب الخامس من المبنيات ملازم البناء على الكسر وهو خمسة أنواع النوع الاول العلم المختوم بويه كسيويه وعمر ويه ونقطو ويه وراهو به ونحو ذلك فليس فيهن الا الكسر وهو قول سيبويه والجمهور وزعم أبو عمر والجري أنه يجوز فيهن ذلك والاعراب اعراب ما لا ينصرف النوع الثاني ما كان اسماً للفعل وهو على وزن فعال وذلك مثل زال بمعنى أزل ودراك بمعنى أدرك وترك بمعنى أترك وحذار بمعنى احذر قال الشاعر * حذار من أرمأخنا حذار * وقال الآخر * تراكمها من ابل تراكمها * وما أحسن قول بعضهم

الخبر وحمل عليه الباقي
لشبهه بوزن او عدلا وتريفا
لان اسم الفعل غير منون
معرفه كما هو مشهور
وكذلك الباقي لا تستعمل
الا في معين وقال الر بى علة
بناء خدام تضمنه معنى هاء
التأنيث لانه مؤنث بالاء
قلت يردده اعراب زينب
وقال المبرد بنى لسوالى
الطلول ليس بعد منع
الصرف الا البناء والاول
أظهر وهو قول الجمهور

واذا سميت بنوع من هذه الأنواع المعدولة مؤنثاً ثانياً كخدام واذا سميت به مذكراً منع صرفه لانه معدول وهو علم وقد ينصرف نظراً الى ان المعنى توسى وغير المعدول معرب منصرف قولاً واحداً كسحاب وذهاب جواد فان سمي به مؤنثاً منع (قوله للامر) أى لفعل الامر بناء على المشهور من ان اسم الفعل مدلوله لفظ الفعل أو لطلب بناء على ان مدلوله مضاه (قوله من كل فعل ثلاثي تام) ولا بد أيضاً ان يكون منصرفاً فلا يقال نمام من نعم ولا بد أن يكون تام التصرف فلا يبنى من يدع ويذر اذ لهما الامر فقط لا ماض ولا غيره (قوله وكذلك أمس عندهم) أى بشرط تفهم من الشارح حيث قال فان أريد بأمس يوم النخ والكلام في أمس اذا لم يستعمل ظرفاً أو الفهم مبنى اتفاقاً نحو اعتكفت أمس وعلة بناءه أنه تضمن معنى حرف التعريف حيث أريد به يوم معين (قوله في نحو سفار وو بارمطلقاً) أى في الاحوال الثلاثة و مراده بنحوه كل ما حتم براء كظفار بلدة بالين ومن جزعها يجيم وزاى مفتوحين أى خرزها كان عقداً المؤمنين السيدة عائشة رضى الله عنها في قصة الافك وروايته اظفار جمع ظفر تحريف ثم وجه هذا ان تميمياً يتشوقون للامالة لانها لفتهم والراء تمنع الامالة ما لم تكن مكسورة فيكسر ونها توصلا للامالة وأقلهم كقال الشارح يمنع فعال مطلقاً من الصرف للعلمية والعدل وقال المبرد للعلمية والتأنيث المعنوي كزينب قال الاشعري على الخلاصة أولى أى لان العدل هذا تقديري فلا يمدل اليه متى أمكن غيره (قوله وفي أمس في الجر والتصب) أى لانه تعارض عنده علة البناء التي تمسك بكونه منع الصرف مطلقاً التي تمسك بها الاقل من تميم وهو شبه العلمية لانه أريد به معين والعدل عن الامر فاعمل الامرين وخص

تسع من الصرف لكونه أشرف من البناء بالأشرف وهو الرفع كقوله اعتصم بالرجاء ان عن بأس * وتاس الذي تضمن أمس ثم

جبر البناء باعطائه الحالين الباقيين ان قلت لم لا نقول ان في أمس وزن الفعل لان أوله ز يادة ندل على معنى في الفعل وهي الهمزة كما هو مقرر في محله قلت الهمزة هنا أصلية لان أمس يوزن فعل فهي فاء الكلمة ولنا في كتابة الازهرية هذا كلام مع الحلبي راجعه ان شئت (قوله هي الدنيا الخ) من قصيدة لابي فرج الساوي يرثي نغر الدولة وطال كلام الشعراء في الموت وناقضهم من قال قد قلت اذ مدحوا الحياة وأطربوا * في الموت ألف فضيلة لا تعرف منها ان لقائه هلقائه * وفراق كل معاشر لا ينصف الدنيا بضم الدال وحكي ابن قتيبة كسر ها وهي ما على الارض من الهوا والجو وقيل كل الخلوقات من الجواهر والاعراض قال ابن حجر والاول اولي لكن يزا فيه مما قبل الساعة وتطلق على كل حين مجازا وتطلق على خصوص التقدير فاشاعوا حذار حذارنا كيد شبه حاله في سلبها بدهاء عطاها بحال من يقول ذلك كما قال بعضهم فله المشتكى من دهر اذا أساء أصر على اسائه واذا أحسن ندم عليه من ساعته والبطش الاخذ الشديده عند الغضب والفتك الاخذ بقة وبقوة والتبسم نحر بك الشفتين بلا صوت وبه قهقهة كأنه يقول قهقهة وأراد هنا ما يناله من السرور وأطلق عليه اليتسام الذي هو أقل الضحك اشارة لقلته باعتبار ما يقبه وفي القصيدة براءة استهلال والطباق بين مضحك ومبكي ((قوله لمناسبة الالف) أي واما ٣١ الكسر فعلى أصل التخلص من

التقاء الساكنين وان أردن توجيه كونه الاصل فليك بكتابة الازهرية (قوله أطوف الخ) هو لاني مليكة عدي الحطية قصره وقربه من الارض جاهلي اسلامي ينتهي نسبة الى معد بن عدنان قال ابن قتيبة لا أراه أسلم الا بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم وكان نسبة متداخلة بين العرب يتنهي لكل قبيلة اذا غضب على الاخرى ومرادها بالقعيدة المرأة القاعدة في البيت (قوله ويجوز قياسا) هو المشهور وقصره بعضهم على السماع مطلقا (قوله ثلاثا) أي على ثلاثة أحرف

هي الدنيا تقول بل فيها * حذار حذار من بطشي وفشي فلا يفرركم في ابتسام * فقول مضحك والفعل مبكي وجواسد يفتحون فعال في الامر لمناسبة الالف والفتحة التي قبلها النوع الثالث ما كان على فعال وهو سب للمؤنث ولا يستعمل هذا النوع الا في التداء تقول يا خبث بمعنى يا خيثة ويا دفار بالدال المهملة بمعنى يا منته ويا لكاع بمعنى يا ثيمة ومن كلام عمر رضي الله عنه لبعض الجوارى أنتشبهين بالحرار يا لكاع ولا يقال جاءني لكاع ولا رأيت لكاع ولا مررت بكاع فاما قوله أطوف ما أطوف ثم أي * الى بيت قصيدته لكاع فاستعملها في غير التداء فضرورة شاذة ويحتمل ان التقدير قصيدته يقال لها يا لكاع فيكون جاريا على القياس ويجوز قياسا مطردا سوغ فعال هذا وفعال السابق وهو الدال على الامر مما اجتمع فيه ثلاثة شروط وهي ان يكون فعلا ثلاثيا تاما فيبنى من نزل زال ومن ذهب ذهاب ومن كتب كتاب بمعنى انزل واذب واكتب ويقال من فسق وفجر وزنى وسرق يا فساق ويا فجار ويا زنا ويا سراق بمعنى يا فاسقة يا فاجرة يا زانية يا سارقة ولا يجوز بناء نهي منها من نحو الاوصية لانها لا فعل لها ولا من نحو دحرج واستخرج وانطلق لانها زائدة على الثلاثة ولا من نحو كان وظل وبات وصار لانها ناقصة لانامة ولم يقع في التنزيل فعال أمرا الا في قراءة الحسن لامساس بفتح الميم وكسر السين وهو في دخول لا على اسم الفعل بمنزلة قولهم للعائر اذا دعوا عليه بأن لا ينتش أي لا يرتفع لعلوا في معاني القرآن العظيم للقرء من العرب من يقول لامساس يذهب به الى مذهب دراك ونزال وفي كتاب ليس لابن خالويه لامساس مثل دراك ونزال انتهى وهذا من غرائب اللغة وحمله الزمخشري والجوهري على انه من باب قاطم وأنه معدول عن المصدر وهو المس النوع الرابع ما كان على فعال وهو علم على مؤنث مثل حذام وقطام ورقاش وسجاج بالسين المهملة والحيم وآخرها حاء مهملة اسم

الاما كن أصوله ثلاثة ولومز يدافيه ومن السماع دراك من أدرك (قوله لالما) لعلها فعل بمعنى قم وارتفع فالمعنى لا ترتفع بل دم مطر وحاعلى الارض فكذلك هنا السامري لما أبصر ما لم يبصر وابو رأي جبريل عليه السلام حين أرسل لموسى قال في نفسه هذا الرسول روحاني هض فلا يمس هو ولا فرسه الروحانية شيئا الا كتب الروحانية فتشامت الحياة فقبض قبضة من التراب الذي مسه فرس الرسول فتبذها في الحلى التي حلوها بعد ان اذابها و صنع منها عجلا صار له خوار وتصويت وقال لهم هذا الاله فقال له موسى عليه السلام اذهب فان لك جزاء بما سولته نفسك في الحياة الدنيا ان لا يمسك احد الا أخذتك وأخذته الحى فتجنبك الناس وتصير طريدا تقول لمن أقبل جهتك لامساس أي لا تمسني ولك مع ذلك موعد في الآخرة لا تقدر على اخلافه بالفرار بل تأتي فرغما عن نفسك (قوله وحله الزمخشري) حاصله ان ما قبل هذا كلمهم متفقون على انه اسم فعل وانما عدد المصنف النقل تقوية له لانه غريب كما قال وأما الزمخشري والجوهري فيقولان ليس هو الاسم فدا

علم للمصدر كما دأب علم للحمد كما سبق كان قطام اسم للمرأة

للكذابة التي ادعت النبوة وكساب اسم لكلبة وكساب اسم افرس وهذه الاسماء ونحوها لا مرب فيها ثلاث لغات
احداها لاهل الحجاز وهي البناء على الكسر مطلقا وعلى ذلك قول الشاعر
اذا قالت حذام فصدقوها * فان القول ما قالت حذام

والثانية لبعض بني تميم وهي اعرابه اعراب ما لا ينصرف مطلقا والثالثة لجمهو وهم هي التفصيل بين أن يكون
مختوما بالراء فيبنى على الكسر أو غير مختوم بها فيمنع الصرف ومثال المختوم بالراء سفار بالسين المهملة والفاء
اسم لها وحضار بالحاء المهملة والضاد المعجمة اسم لكوكب و بار بالباء الموحدة اسم لقبيلة وظفار بالظاء
المعجمة والفاء اسم بلدة قال الشاعر أنشد سيديو به

مق تزدن يوما سفار تجديها * أديهم رمي المستجير المورا
وقال الاعشي فجمع بين اللفظين التميميين

ألم تر وإرما وطادا * أودى بها الليل والنهار
ومر دهر على و بار * فهلكت جهرة و بار

فبنى و بار الاول على الكسر وأعراب و بارا ثاني وقيل ان و بار الثاني ليس باسم كو بار الذي في حشو البيت
بل الو او عاطفة وما بعدها فعل ماض وقاعل والجملة معطوفة على قوله هلكت وقال أولاها هلك بالثاني على
معنى القبيلة وثانيا بار و بالتذ كبر على معنى الحي وعلى هذا القول فتكتب و بار و بالواو والالف كما تكتب
سار والنوع الخامس أمس اذا أردت به معينا وهو اليوم الذي قبل يومك وللعرب فيه حينئذ ثلاث لغات
احداها البناء على الكسر مطلقا وهي لغة اهل الحجاز فيقولون ذهب أمس بما فيه واعتكفت أمس وعجبت
من أمس بالكسر فيهن قال الشاعر

منع البقاء قلب الشمس * وطلوعها من حيث لا تسمى

اليوم أعلم ما يجي به * ومضى بفصل قضائه أمس

ثم قال

الثانية اعرابه اعراب ما لا ينصرف مطلقا وهي لغة بعض بني تميم وعليها قوله

لقد رأيت عجبا مذا مسا * عجائز مثل السعالى خسا

يا كلن ماني رحلن همسا * لا ترك الله لمن خرسا

وقد وهم الزجاجة فزعم ان من العرب من يبنى أمس على الفتح واستدل بهذا البيت الثالثة اعرابه اعراب
ما لا ينصرف في حالة الرفع خاصة و بناء على الكسر في حالتي النصب والجر وهي لغة جمهور بني تميم يقولون
ذهب أمس فيض مونه بغير توين واعتكفت أمس وعجبت من أمس فيكسرونه فيهما وهذا كله يفهم من
قولى في المقدمة ومنع الصرف في الباقي وقولى في الباقي أردت به أمس في الرفع وما ليس في آخره واء من باب حذام
وقطام واذا أر يد بامس يوم مامن الايام الماضية أو كسر أو دخلته ال أو أضيف أعراب باجماع تقول فعلت
ذلك أمسا أي في يوم مامن الايام الماضية وقال الشاعر

مرت بنا أول من أموس * تيمس فينا ميسة المر وس

وتقول ما كان أطيب أمسا نود كرم المبرد والفارسي وابن مالك والحريري ان أمس يصغر فيمر بعند الجميع
كما يمر ب اذا كسر ونص سيديو به على أنه لا يصغر وقوفانه على السماع والاولون اعتمدوا على القياس
و يشهد لهم وقوع التكسير فان التكسير والتصغير اخوان وقال الشاعر

فاني وقفت اليوم والامس قبله * يابك حتى كادت الشمس تهرب

ر وى هذا البيت بفتح أمس على أنه ظرف ممر بل دخول ال عليه و ر وى أيضا بالكسر وتوجيهه اما على

(قوله للكذابة) هي زوجة

مسيلة الكذاب وما

أنسب قرن المصنف لها

بالكلية بعدها (قوله اذا

قالت حذام الخ) قاله جرير

ابن مصعب وحذام امرأه

والذي لم أسمعه الا به مع

شهرة البيت اعجام الدال

لكن في الشواهد لا للجمهور

انه بالمهملة من الحدم وهو

القطع أو السرعة اه

(قوله مق تزدن الخ) قاله

الفرزدق وسفار بشرابي

مازن بن مالك والادهم

تصغير الادهم وهو

الاسود يحقره بالتصغير

والمستجير طالب الماء

يقال استجرت فلانا

فاجازني اذا طلب منه السقي

فمكن والمعور من عوره

بمهملة و او مشددة اذا

منعه السقي وهو اسم مفعول

(قوله بل الو او عاطفة الخ)

رأى هذا القائل ان

الاعشي اما حجازي أو

تميمي من أقلامهم أو من

أكثرهم ويا كان لا يجوز

له الجمع (قوله السعالى)

جمع سملة بالكسر وهي أخبث الفيلان والهمس الصوت الخفي (قوله إيجاز) بالحذف ومجاز حيث أوقع ما يوقع على الزرع على نفس الأرض (قوله في استئصاله) أي قطعه من أصله (قوله لم يلبث) تفسير للمتن أي لم يمكث بالاستئصال (قوله حذف مضافان) مجاز زرع من قوله فجعلنا زرعها حصيدا وزرع من قوله كأن لم يزرعها وأما الضمير المضاف إليه زرع فهو عين المستتر في تنقاية الأمر لما تقدم زرع تحول الاستناد إليه (قوله واسم كأن) هو ضمير الشأن المحذوف وجلة زرعها لم يضر خبر تأمل (قوله وموصوف اسم المفعول) وذلك أن الأصل كان زرع المحذوف (قوله أو الضم) كان الأولي أن ينبه على أن المبنى على الكسر أو نائبه لا يوجب حذف الظاهر ما سبق له أول البناء أن الأنواع تسعة فيتوهم أنه ترك المبنى على الكسر أو نائبه هناسهوا (قوله لفظا لا معنى) قيل الفرق بين نية اللفظ ونية المعنى أن نية اللفظ يكون لفظ المضاف إليه مقدرًا كالنائب وأمانة المعنى فهي أن تتوى النسبة الجزئية من غير ملاحظة لفظ المضاف إليه وإن لم يحصل له غير مقصود واشتهر أي فقولهم معنى المضاف إليه ما المراد معناه التضمني أي جزء معناه اذ تمام معناه ذات ثبت لها الاضافة فاردنا الجزاء ثابت أو أن الاضافة لا تدنى ملائمة ولا يخفك أنه على كل حال لا وجه لتخصيصها بالمضاف إليه دون المضاف مع أنها حال بينهما على أنها ليست معنى لما صدق المضاف إليه المراد وقديتر وحون بما لا ذكره ثم يقال ما الدليل على أن المتوهم المعنى دون اللفظ في تلك الحالة والذي يخطر بالبال أنه عند الحذف لا ينوى الالفاظ وفي تلك الحالة يجوز الاعراب والبناء على حد هو يوم إذا ضيف للجمله كاسبق ويقويه أنه لم يوجد هنا سبب ينهض مو جبالبناء ٣٣ بل يقولون علة البناء تضمن معنى

الحرف من النسبة الجزئية مع أن بعد لم تستعمل في هذا كاستعمال من في الشرط والاستفهام وتارة يقولون علته شبهها بالحرف الجواب في الاستثناء بها عما بعده هان في ثم يقال لها القايات لأنها صارت آخر الكلام بعد حذفه وتارة يقولون الافتقار للمضاف إليه ولا يخفى ما في ذلك ثم قيل نبهت على حركة إشارة إلى أن بناء ما خلاف الأصل فليات على خلاف الأصل قلت ولتلا يلتقي سا كنان

البناء وتقدير أن زائدة أو على الاعراب على أنه قد دخل في على اليوم ثم عطف أمس عليه عطف التوهم وقال الله تعالى فجعلنا زرعها حصيدا كأن لم تنف بالأمس الكسرة فيه كسرة أعراب لوجود آل وفي الآية إيجاز ومجاز وتقديرهما فجعلنا زرعها في استئصاله كان زرع المحذوف فكأن زرعها لم يلبث بالأمس حذف مضافان واسم كأن وموصوف اسم المفعول وأقيم فعل مقام مفعول لأنه أبلغ منه ولهذا لا يقال لمن جرح في أناملته جرح بل يقال له جرح * ثم قلت (أو الضم) وهو ما قطع لفظا لا معنى عن الاضافة من الظروف المبهمة كقبل وبعد وأول وأسماء الجهات وألحق بها على المعرفة ولا تنضاف وغير إذا حذف ما تنضاف إليه وذلك بعد ليس كقبضت عشرة وليس غير فيمن ضم ولم ينون وأي الموصولة إذا أضيفت وكان صدر صلتها ضميرا محذوفًا نحو أيهم أشدو بعضهم يمر بها مطلقا) وأقول الباب السادس من المبنيات ما زعم الضم وهو أربعة أنواع النوع الأول ما قطع عن الاضافة لفظا لا معنى من الظروف المبهمة كقبل وبعد وأول وأسماء الجهات نحو قدام وأمام وخلف وأخواتها كقوله تعالى لله الأمر من قبل ومن بعد انتهى وهذا المعنى حق الآن لأن النسب للمقام أن يقدر من قبل القلب ومن بعده حذف المضاف إليه لفظا ونوى معناه فاستحق البناء على الضم ومثله قول الحماسي

لمعرك ما أدري واني لا وجل * على أينما تعدو المنية أول

وقول الآخر

(* - شذو -)

في غير أول وعمل وحمل هذان على الباقي وكانت ضمة جبر الها بأقوى الحركات حيث حذف المضاف إليه أو جبر الها بما فاتها من الاعراب قلت هذا الثاني مبني على أنها إذا أمرت لم ترفع وتقل شيئا في حاشية ابن عبد الحق أنها ترفع قال سم على الابتداء انتهى قلت فني وبعد جاء يدو زمن تالما سبق جاء فيه زيدا الذي يسوغ الابتداء بعد الوصفية المتوهم والمائد محذوف وهو غريب (قوله كقبل وبعد) وكذا حسب ودون كما هو مبين في الالفية (قوله وألحق بها على) كأنه لما كان ما قبلها أكثر دورا أجمل أصلا وجعلت هي ملحقة (قوله ولا تنضاف) وأما قوله وأضحى من عله فالهاء فيه للسكت ولو كان مضافا ما بنى ولا تستعمل على الامع من (قوله فيمن ضم ولم ينون) أما من فتح فيحتمل أنه مبني على الفتح وليس كلاما فيه أو معرب منصوب خبرا وحذف التنوين تخفيفا وأما أن نونت فهي معربة جزما ضمت أو فتحت هذا والحق أن لا غير مسموع أيضا خلافا له مصنف وفاقا لابن مالك وصاحب القاموس كقوله جوابا به تجواعت مدفورا بنا * لمن عمل أسلفت لا غير تسئل ومن حفظ حجة (قوله وكان صدر صلتها الخ) وجهه أن حقها البناء بكسبة أخواتها الافتقار اللازم لجمله الصلة فإذا أضيفت أمرت لأن الاضافة من خصائص الاسم فعارضت شبه الحرف فلما حذف صدر الصلة نزل المضاف إليه منزله فكأن لم تنصف تأمل

(قوله الامن وراو را) بالضم ويرى بالفتح على التركيب (قوله الشراب) من أسماء الخمر ومن أسماء الرحيق والختدر يس والدمام والعقار والخراطوم والسلافة والصها ٣٤ والطلاء والقرقف والسلسيل والحمية والكيت والمشعشة والزرجون وبنت حانة وغير

ذلك وكثرة الأسماء لشرف المسمي بحسب زعمهم (قوله أسد خفية) بوزن صفة من الحفاء علم الموضع (قوله على ارادة النكرة الخ) أي على أنها منكرتان وقيل أنهما معرفتان بنية الإضافة وتوניהما تنوين عوض قال ابن مالك في شرح الكافية وهذا القول عندي أحسن (قوله ضمة اعراب) وحذف التنوين تخفياً (قوله ولقد سددت الخ) هو للفرد زدق يقتصر على جرير وبنو كليب قبيلة جرير والنتية الطريق (قوله كجلمود صخر) هو لاصري القيس من قصيدته المشهورة قبله وقد اغتدي والطير في وكنائها * بمنجرد قيد الاوابد هيك * مكر مفر مقبل مدبر ما * كجلمود صخر حطه السيل من علم * أغتدي أبكر والوكنات الاعشاش وظاهر ان الطير لا تخرج من وكنائها وقت الفلح يتمدح بأنه يبادر في هذا الوقت وقت الفعلة والسكون والمنجرد الفرس قصير الشعر والذي ينجر من الخيل فيتمدحها والاوابد

إذا أنام أو من عليك ولم يكن * لفازك الامن وراو را
وقولي لفظاً احترازاً من أن تقطع عنها لفظاً ومعنى فإنها حينئذ تبقى على أصرارها وذلك كقولك ابداً بذا أولاً إذا أردت ابداً به متقدماً ولم تتعرض للتقدم على ماذا وكقول القاعر
فساغ لي الشراب وكنت قبلاً * أكاد أغص بالماء الفرات
وقول الآخر

ونحن قلنا الاسد أسد خفية * فهاشربوا به داعي لذة خمر
وقرى لله الامر من قبل ومن بعد بالحفض والتنوين على ارادة التكبير وقطع النظر عن المضاف اليه أي لفظاً ومعنى وقرأ الجحدري والعقيلي بالجر من غير تنوين على ارادة المضاف اليه وقد ير وجوده النوع الثاني ما لحق قبله وبدمن قولهم قبضت عشرة ليس غير والاصل ليس المقبوض غير ذلك فأضمر اسم ليس فيها وحذف ما أضيفت اليه غير وبيت غير على الضم تشبيهاً لها بقبل وابدلاً بها ما هو محتمل أن التقدير ليس غير ذلك مقبوضاً ثم حذف خبر ليس وما أضيفت اليه غير وتكون الضمة على هذا ضمة اعراب والوجه الاول أولى لان فيه تقييلاً للحذف ولان الخبر في باب كان يصف حذفه جداً لا يجوز حذف ما أضيفت اليه غير الا بديل ليس فقط كما قلنا وأما ما يقع في عبارات العلماء من قولهم لا غير فلم تكلم به المر بفاصلهم قاسوا الأعلى ليس أو قالوا ذلك سهواً عن شرط المسئلة النوع الثالث ما لحق قبله وبدمن على المراد به معين كقولك أخذت الشيء الفلاني من أسفل الدار والشيء الفلاني من على أي من فوق الدار قال الشاعر

ولقد سددت عليك كل ثنية * وأنت فوق بني كليب من علم

ولا تستعمل على مضافة أصلاً وقع ذلك في كلام الجوهري وهو سهو ولو أردت بطل علواً مجهولاً غير معروف تعين الاعراب كقوله * كجلمود صخر حطه السيل من علم * أي من مكان عال النوع الرابع ما لحق قبله وبدمن أي الموصولة واعلم أن أي الموصولة معرفة في جميع حالاتها الا في حالة واحدة قلنا تبقى فيها على الضم وذلك اذا اجتمع شرطان أحدهما أن تضاف الثاني ان يكون صدر صلتها ضميراً محذوفاً وذلك كقوله تعالى ثم لنزغن من كل شعبة أيهم أشد على الرحمن عتياهم حرف عطف على جواب القسم وهو قوله تعالى فوربك لنحشرنهم والشیاطین واللام التوكيد التي يتلقى بها القسم مثلها في لنحشرنهم ولنحضرنهم ونزغن فعل مضارع مبني على الفتح لمباشرة لنون التوكيد والفاعل ضمير مستتر والتون للتوكيد من كل جار ومجرور متعلق بنزع شعبة مضاف اليه وأي مفعول وهو موصول اسمي يحتاج الى صلة وما تدوا الهاء والميم مضاف اليه وأشد خبر مبتدا محذوف أي أيهم هو أشد والجملة من المبتدأ والخبر صلة لاي وعلى الرحمن متعلق بأشد وعتياهم تمييز وكان الظاهر ان تفتح أي لان اعراب المفعول النصب لانها هنا مبنية على الضم لاضافتها الى الهاء والميم وحذف صدر صلتها وهو المقدر بقولك هو ومن المر ب من ير بأيا في أحوالها كلها وقد قرأه ر ون وما ذو يقو بأيهم أشد بالنصب قال سيبويه وهي لغة جيدة وقال الجرمي خرجت من الخندق يعني خندق البصرة حتى صرت الى مكة فلم أسمع أحداً يقول اضرب أيهم أفضل أي كلهم ينصب ولا يضم والمنهي أقسم بربك لتجمعن المنكرين للبعث وقرناءهم من الشياطين الذين أضلواهم مقرنين في السلاسل كل كافر معه شيطانه في سلسلة ثم لنحضرنهم حول جهنم جاثين على الركب ثم لنزغن من كل شعبة أيهم أشد على الرحمن عتياهم جراءة وقيل فجوراً وكذباً وقيل

كفرا

الوحوش الشاردة أي بهصلها فيكون لها كالقيد والجلمود حجر عظيم أمس وقوله مما أي هذه الصفات ثابتة له

مما (قوله ومن المر ب من ير بأيا في أحوالها كلها) وية قول نزاع متعلق عن العمل في أي لان التعليل عنده لا يختص بأفعال القلوب ورد بقوله

إذا ما لقيت بني هالك فسلم على أيهم أفضل وحرف الجبر لا يعلق (قوله أو الضم) قالوا بنى لشبهه بالضمير لأنه مخاطب وحال محل الكاف في أدعوك وعلى حركة إشارة إلى أن بناءه على خلاف الأصل ولئلا يلزم اتقاء الساكنين في نحو يازيد وكانت ضمة جبر اله بأقوى الحركات حيث عدم الأعراب وأيضا هو يفوته أن أعرب المنادي المعرب أما أن ينصب أو يجر بلام الاستغاثة نحو يا لله للمسلمين ولا يرفع (قوله المعرفة) أي أصالة أو لمروض النداء كيازيدو يارجل (قوله ويجوز أن يكون فاطر صفة لله) يرده عليه أن إضافة اسم الفاعل لمحموله لا يتصرف بها وكأنه لاحظ أنه بمعنى الماضي فهو غير عامل (قوله أيارا كبا الخ) قاله عبد يغوث بن وقاص الحارثي شاعر جاهلي من شعراء قحطان وقارس من فرسان قومه بني الحارث امرته تيم الر باب في ذمر جل منهم يقال له النعمان بن جساس فرض عليهم في فدائه ألف ناقه فأبوا الا قتله وشدوا السان فتضرع اليهم بالاشارة أن يفكوا السان ليقول لهم شر ائنيو ح على نفسه فقالوا نخاف أن تهجو فأشار اليهم ٣٥ أن لا يفعل ففكوا السان فقال قصيدة

مطلعا ألا لا تلماني كفي
السوم مايا * فالكا في
الزوم خير ولا لبالم تلمنا
أن الملامة تقعها * قليل
ومالومي أخي من ممانيا أيا
را كبا ما عرضت قبلن *
نداماي من نجران أن
لا تلاقيا الندامى واحدا
ندمان ونديم وهو صاحب
المجالس على الخمر وقيل
على الخمر وغيره (قوله
ضربت صدرها إلى
وقالت الخ) قاله المهمل
واسمه عدي وسمى مهلهلا
لأنه أول من هلهل الشعر
وحسنه وكان أول بيتا
أو بيتين لا يبلغ حد
القصيدة والاولا في جمع
واقية وضرب بها صدرها
اماته هجانه حيث خلص
من القتل بمكره وكان
أسيرا أو شفقة عليه (قوله

كفرا أي لنزعن رؤسهم في الشر فبدأ بالاكبر فالأكثر جرما والاكبر جرأه ثم لنحن أعلم بالذين هم أولى
بها صليا أي أحق بدخول النار يقال صلى صلى صليا كما يقال لقي لقي لقياء يقال صلى صلى صليا مثل مضي مضي
مضيا * ثم قالت (أو الضم أو نائبه وهو المنادى المفرد المعرفة نحو يازيدو يا جبال يازيدان و يازيدون)
وأقول الباب السابع من المبنيات ما لزم الضم أو نائبه وهو الالف والواو وهونوع واحد وهو المنادى المفرد
المعرفة ونسبى بالمفرد هنا ليس مضافا ولا شديها به ولو كان متبوعا ومجموعا وقد سبق هذا عند الكلام على اسم
لا ونسبى بالمعرفة ما أر يد به معين سواء كان علما أو غيره فهذا النوع ينسب على الضم في مثلين أحدهما أن
يكون غير متبوع ولا مجموع جمع مذ كرسالما نحو يازيدو يارجل وقول الله تعالى يانوح انه ليس من أهلك
يانوح اهبط بسلام يصالح اثنتا ياهودما جئتنا بيئته الثانية أن يكون جمع تكسير نحو قولك يازيدو وقوله تعالى
يا جبال أو بي ومه و يني على الالف ان كان متبوعا يازيدان و يارجلان إذا أر يدهم مامين و يني على
الواو ان كان جمع مذ كرسالما نحو يازيدون و يامسامون إذا أر يدهم مامين وأما إذا كان المنادى مضافا
أو شديها بالمضاف أو نكرة غير معينة فانه يرب نسا على المفعولية فلا يدخل في باب البناء المضاف كقولك
يا عبدا لله و يارسول الله وفي التنزيل قل اللهم فاطر السموات والارض أي با فاطر السموات أن أدوا إلى عباد
الله أي بعباد الله ويجوز أن يكون عباد الله مفعولا بادوا كقوله تعالى أن أرسل مضابني اسرائيل ويجوز أن
يكون فاطر صفة لله تعالى خلافا لسيبويه والشبيه بانضاف هو ما اتصل به شيء من تمام معناه كقولك يا كثيرا
بره و يامضيضا خيره و يارفيقا بالعباد والكرة كقول الاعمي يار جلا خذيدي وقول الشاعر

أيارا كبا ما عرضت قبلن * نداماي من نجران أن لا تلاقيا

و يجوز في المنادى المستحق للضم أن ينصب إذا اضطر إلى تنوينه كقول الشاعر

ضربت صدرها إلى وقالت * يا عديا لقد وقتك الاولاق

وأن يبقى مضموما كقوله

سلام الله يا مطر عليها * وايس عليك يا مطر السلام

و يجوز في المنادى أيضا أن يفتح فتحة اتباع وذلك إذا كان علما موصوفا بابتين متصل به مضاف إلى علم كقولك يازيد

سلام الله يا مطر عليها الخ) قاله الاحوص وقد قيل اسمه عبد الله وانه لقب بالاحوص لحوص كان في عينيه وهو ضيق في مؤخر العين وكان يهوى
أخت امراته ويكنم فتز وجها مطر فقلبه الحال فأناشديقون سلام الله يا مطر عليها * وايس عليك يا مطر السلام فلا غفر الا له لمنكحها *
ذوبهم وولوا صاموا فلن يكن الشكاح أحل شيء فان نكاحها مطر احرام فطلقها فلفت لها بكفء والا يعل مفردك الحسام (قوله فتحة
اتباع) أي لحركة ابن والسكان بينهما حاجز غير حصين وقيل ان ابن وما قبله مركب تركيب خمسة عشر وقيل بل الفتحة اعربا وابن مقم وما
قبله مضاف لما بعده (قوله موصوفا باب الخ) وتحذف ألف ابن حينئذ خطأ وتوين الموصوف بابن ولو في غير النداء فخرج بالوصف ما إذا كان ابن
خبرا نحو يازيدان عمر فلا تحذف ألف ولا تنوين وهل يشترط كون الثاني اسم أي لاجده لان الحذف انما هو للحفظة والحفظة انما هي
في الكثرة والكثير النسبة الاب لا للجد أو لا يشترط ذلك طريقتان

(قوله المما العينا) المهاجع مهاة وهي البقرة الوحشية تشبه بها المرءة السمينة الحسنة والعين واسمات العيون حسائهن (قوله وثم الخ) بنيت هذه الثلاثة على حركة ثلاثيلزم التقاء الساكنين وفتح ثم للتخفيف وكسر جبر على أصل التخلص من التقاء الساكنين ولمناسبة الياء وضمت منذ اتباعا للميم لان الساكن حاز غير حصين (قوله وبقية الاسماء غير المتمكنة) مراده بالبقية ما عدا ما سبق في الابواب السبعة (قوله الاسماء الافعال) ليس المراد جميعها لان نحو زال سبق حكمه وسكت عن أسماء الاصوات وهي أيضا لا يطردها شيء نحو وعدس بالسكون وهيد بالفتح الابل وكخ للصغير (قوله والمضمرات) للشبه بالحرف في الوضع وطرء الباب في نحو نحن أو لا تقار لمفسره من حضور من هو له أو ذكروه على حركة جبرا للخلل الحاصل بالبناء وخص بالضم الاشرف ٣٦ وهو المتكلم ثم الخطاب بالفتح لانه أشرف من مخاطبة فلي تأمل (قوله والاشارات) لتضمنها معنى

ابن عمر و قول الشاعر

يا طلحة بن عبيد الله قد وجبت * لك الجنان وبؤت المما العينا

وبقاء الضم أرجح ضد المبرد والختار عند الجمهور والفتح ثم قلت (واما ان لا يطرده شيء) بعينه وهو الحروف كهل و ثم وجير ومنذو بقية الاسماء غير المتمكنة وهي سبعة أسماء الافعال كهو آمين وابه وهيت والمضمرات كقومي وقت وقت وقت والاشارات كبنى و ثم وهؤلاء وهؤلاء والموصولات كالذى والتي والذين والاولاء فيمن مدوه ذات فيمن بناء وهو الافصح الاذنين وتين والذين والتين فكما تسمى وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام كمن وماو أين الا يا فيهما وبعض الظروف كاذوا لآن وأمس وحيث مثلثا) وأقول لما أنهيت القول في المبنيات السبعة المختصة شرعت في بيان ما لا يختص وحصرت ذلك في نوعين أحدهما الحروف وقدمتها لانها أقصد في باب البناء والثاني الاسماء غير المتمكنة وحصرتها في سبعة أنواع وفصلتها ومثلثت كلامها ورثت أمثلة الجميع على ما يجب لها فبدأت بمابني على السكون لانه الأصل في البناء ثم ثبت بمابني على الفتح لانه أخف من غيره ثم ثلثت بمابني على الكسر ثم ختمت بمابني على الضم فقال ما بني على السكون من الحروف هل و بل وقد ولم ومثال ما بني منها على الفتح ثم وان ولعل ولت ومثال ما بني منها على الكسر جبر بمعنى نعم واللام والباء في قولك لزيد و زيد ولارابع لمن الام الله في لغة من كسر الميم وذلك على القول ببحر فيتها ومثال ما بني منها على الضم منذ في لغة من جر بها قولهم في القسم م الله فيمن ضم الميم ومن الله فيمن ضم الميم والتون ومن قال فيها وفي م الله انها محذوفة من قولهم أين الله فلا يصح ذكرها هنا فانها على هذا القول من باب الاسماء لامن باب الحروف ومثال ما بني على السكون من أسماء الافعال صه بمعنى اسكت ومه بمعنى انكف ولا تقل بمعنى اكف كما يقول كثير منهم لان اكف يتمدى ومه لا يتعدى ومثال ما بني منها على الفتح آمين بمعنى استجب لما تقل بكسر الميم وباء بعد ما بني على الفتح كبنى أين وكيف عليه ثقل الياء وفيه أربع لغات احداها آمين بالمبداء المهزلة من غير امالة وهذه اللغة كثر اللغات استعمالا ولكن فيها بعد عن القياس اذ ليس في اللغة العربية اسم على فاعيل واتم ذلك في الاسماء الاعجمية كقاييل وهایل ومن ثم زعم بعضهم انه أعجمي وعلى هذه اللغة قوله * ورحم الله عبد اقل آمينا * والثانية كالاولى الا أن الالف مالة للكسرة بعدها ر ويت عن حمزة والكسائي والثالثة آمين بقصر الالف على و زن قدبر و بصير قال * آمين فزاد الله ما ينتابعدا * وهذه اللغة أفصح في القياس وأقل في الاستعمال حتى ان بعضهم أنكروا قال صاحب الاكل حكي تطلب القصير

حرف حقه أن يوضع له لان الاشارة معنى حقه أن يؤدى بالحرف أي الاشارات الخصوصية لانها هي التي لا تحرف على ان بعضها كذا وذى مشابه للحرف في الوضع قال الزمخشري معنى تضمن الاسم معنى الحرف ان الحرف مقدرا قبله والاسم مستعمل في معناه الاصلى فاصل من قام عنده أم قام قلت هو لا يظهر في تضمن حروف لم يوجد بل ولا في الاسماء المتضمنة معنى الشرط لان أداة الشرط لا تدخل على الاسماء فالحق أن تتضمن اشراب الاسم معنى الحرف بحيث يستعمل فيه (قوله ولا راجع لها) ان قلت بل هناك رابع وهو نون الوقاية قلت مكانه رأى

أن نون الوقاية ليست كالخروف

وأنكره

المستقلة لانها تقع حشوا بين الفعل وضمير المتكلم (قوله منذ في لغة من جربها) أما من رفع بها فهي عنده اسم لا يحسن التمثيل بها في الحروف وما بعدها خبر فاذا قلت ما رأيت منذ يوم الجمعة فاعني أمد عدم رؤيتي له يوم الجمعة أي مبتدأ منه الي الآن فهي مضافة لمنى ما قبلها فلي تأمل (قوله ورحم الله عبد الخ) صدره يارب لا تسبني جها أبدا (قوله آمين فزاد الله) صدره

* يابعد عن قطع اذ دهون *

(قوله وانه قال تأويله قاصدين) أقول هو حيث نذكر على حد أمين البيت الحرام وليس لغة في أمين حتى يصح انكارها اللهم الا ان يقال هذا لم يسمع في مقام أمين للدعاء لكنه بمقتضى القياس جائز وان هذا التأويل يقول به جعفر وحده وغيره يقول أمين بالتشديد لغة بمعنى استجب وهو الذي يرد عليه (قوله لما ينبت لك في مه) هـ ران حدث متعمدومه لا يمدى ولما أفاده ان اياه لا يمدى أو رده عليه البيت وأجاب بأنه ليس بمر بي أي ليس جار ياعلى استعمال العرب (قوله ذي الرمة) بضم الراء مو كسر ها (قوله ومثال ما ينبت على ٣٧ السكون من الموصولات الذي) انما

بنيت الموصولات لشبهها بالحرف في الافتقار اللازم الى جملة وانما قيدوا بالجملة لان الحرف لا يستفاد معناه غالبا الا بجملة ولا يكفيه لمفرد فن ثم أعرب ما يقتصر لمفرد دائما كسبحان وانما قلت غالبا لان حرف التعريف يستفاد معناه بمدخوله من غير توقف على تركيب كلامي وانما بنيت ال الموصولة مع أنها لا تقتصر للجملة بل لمفرد وهو الوصف الصريح لان افتقارها للمفرد تقوي بكونها على صورة الحرف وحملها على بقية الموصولات وللأول بنى الابعثي غير وظهرا عرابه فيما بعده نحو لو كان فيهما آلهة الا الله فالابعثي غير حقه الرفع وحق لفظ الله الجبر بالاضافة فن ثم قدر بعضهم عرابه بذلك وما سبق من أن الكون على صورة الحرف يقتضي البناء رده الدمايني بالابعثي

وانكره غيره وقال انما جاء مقصورا في الشعر انتهى وانعكس القول عن ثعلب على ابن قرقول فقال أنكر ثعلب القصر الا في الشعر ومحمده غيره وقال صاحب النحر يرفي شرح مسلم وقد قال جماعة ان القصر لم يجز عن العرب وان البيت انما هو * فآمين زاد الله ما ينبتا بعدا * والرابعة آمين بالمدو تشديد الميم وي ذلك عن الحسن والحسين بن الفضل وعن جعفر الصادق وأنه قال تأويله قاصدين نحوك وأنت أكرم من أن تخيب قاصدا قل ذلك عنهم الواحد في البسيط وقال صاحب الاكل حكي الداو هي تشديد الميم مع المدو وقال هي لغة شاذة ولم يرفها غيره انتهى قلت أنكر ثعلب والجوهري والجمهور ان يكون ذلك لغة وقالوا لا نعرف آمين الا جمعا بمعنى قاصدين كقوله تعالى ولا آمين البيت الحرام ومثال ما ينبت منها على الكسرا به بمعنى امض في حديثك ولا تقل بمعنى حدث كما يقولون لما ينبت لك في مه وأما قوله * اياه أحاديث نعمان وساكنه * فليس بمر بي وعند الاصمعي انها لا تستعمل الامونة وخالفوه في ذلك واستدلوا بقول ذي الرمة * وقفنا فقلنا اياه عن أم سالم * وكان الاصمعي يخطئ ذا الرمة في ذلك وغيره ولا يحتج بكلامه ومثال ما ينبت منها على الضم هيت بمعنى تهبأت قال تعالى وقالت هيت لك وقيل المعنى هلم لك فلك تبين مثل سقياك وقرئ مثلك التاء فالكسر على أصل التقاء الساكنين والفتح للتحفيف كافي أين وكيف والضم تشديدا بحيث وقرئ هنت بكسر الهاء وبالهمزة ساكنة و بضم التاء وهو على هذا قبل ماض وفاعل من هاء يهأ كشاء يشاء أو من هاء يهيء كجاء يحيى ومثال ما ينبت من المضمرات على السكون قومي وقوما قوموا ومثال ما ينبت منها على الفتح قت للمخاطب المذكر ومثال ما ينبت منها على الكسرة قت للمخاطبة ومثال ما ينبت منها على الضم قت للمتكلم ومثال ما ينبت على السكون من أسماء الاشارة ذا للمذكر وذو للمؤنث ومثال ما ينبت منها على الفتح ثم بفتح التاء اشارة الى المكان البعيد قال الله تعالى وأزلنا ثم الآخرين أي وأزلنا الآخرين هنالك أي قربناهم ومثال ما ينبت منها على الكسر هؤلأه ومثال ما ينبت منها على الضم ما حكاه قطرب من أن بعض العرب يقول هؤلأه بالضم فلذلك ذكرت هؤلأه في المقدمة مرتين أولاها تضبط بالكسر والثانية بالضم ومثال ما ينبت على السكون من الموصولات الذي والتي ومن وما ومثال ما ينبت منها على الفتح الذين ومثال ما ينبت منها على الكسر الاول بالمد لغة في الاولى بمعنى الذين قال الشاعر

أبأله للشم الاولأه كآهم * سيوف اجاد الذين بو ماصقالها

ومثال ما ينبت منها على الضم ذات بمعنى التي وذلك في لغة بعض طي حكي القرامانه سماع بعض السؤال يقول في المسجد الجامع بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات أكرمكم الله به بضم ذات مع أنها صفة للكرامة أي أسألكم بالفضل وقوله به بفتح الباء وأصله بها فذت الالف ونقلت فتحة الهاء الى الباء بعد تقدير سلب كسرتها ثم استتبت من أسماء الاشارة والاسماء الموصولة ذين وتين والذين واللتين فذكرت أنهما كالتن وأعني بذلك أنهما مصر بان بالالف رفعوا بالياء المفتوح ما قبلها جروا ونصبا كما أن الزيد والرجلين كذلك وفهم من قولي كالتن أنهما ليسا متنين حقيقة وهو كذلك وذلك لانه لا يجوز أن يثنى من المعارف الا ما يقبل التكثير كزيد

التمعة واحدا لا فانها مصر به مع أنها على صورة الاستفناحية (قوله ومثال ما ينبت على الفتح الذين) الاحسن ما قاله غيره أنه مبنى على الياء لان البناء يعتبر في محل الاعراب والذين على اعرابه يكون بالواو والياء ثم عليه هل هو من قبيل المعنى على الكسر أو الفتح فان الياء في الاعراب تنوب عنهما والظاهر الاول لان الياء بنت الكسرة فحقها أن تنوب عنها فن ثم يقولون في المتن والجمع حمل نصبه على جرده دون عكسه تأمل (قوله للشم) الشم ارتفاع الالف وهو علامة الجمال والشرف والقيين الحداد (قوله لانه لا يثنى من المعارف الخ) وأيضا شرط المتن الحقيقي

الاعراب

قوله (وهو الأصل) لان اطلاق النكرة سابق على اطلاق المعرفة فن وليد يقال له مولود ومو جو د قبل اطلاق العلم عليه ولم ينظر وا الى أنه يطلق عليه الاشارة كهذا والموصول كالذي وجد والمحل كالمولود والاحسن الذي لا يراد عليه هذا أن يقال المراد أصل في الاعتبار وذلك ان النكرة تدل على الشيء من حيث هو والمعرفة انما تطلق اذا طرأ له تعيين في القصد بصفة أو علم أو نحو ذلك والأصل عدم طر وذلك فتأمل ثم في الاشموني أنكرا هذا مذكو ر ثم مو جو د ثم محدث ثم جيم ثم نام ثم حيوان ثم انسان ثم ر جل ثم عالم أقول ليس القصد من هذا الحصر بل القصد التقر يب اذا ما شبه هذه يقاس عليها فقوله أنكرا التكرات مذكو ر أي وما سواه صدقا كعلوم وشي ء فإنه يشمل المعدوم لثمة وقصره على المو جو د اصطلاح وقوله ثم حيوان أي ونظيره شجر مثلا وقوله ثم انسان أي وفرس وحمار الخ وقوله ثم ر جل أي وامرأة وقوله ثم عالم أي وجاهل وضارب الخ ثم هذا على ان المراد بالمعالم الحوادث اما ان كان بمعنى مطلق ذات ثبت لها العلم فيشمل الملك والمولى تعالى فلا يكون بعد ر جل ثم يبقى النظر فيما اذا كان بينهما عموم وخصوص وجهي كالانسان وأبيض والظاهر انهما في مرتبة واحدة لان عموم كل سقط بخصوصه وبالجملة هذا المبحث لا فائدة فيه الا التمر ين وأما المعارف فالمشهور أن امرها بمداسم الجلالة الضمير ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم الموصول ثم المحل وأما المضاف لواحد فهو في رتبة ما أضيف اليه قالوا الا المضاف للضمير فإنه في رتبة العلم لا الضمير لانه لا يقع صفة للعلم نحو مررت بزيد صاحبك والصفة لا تكون أعرف من الموصوف بل مساوية له أو دونه وأنا أتوقف في هذه القاعدة اذ حيث كانت الصفة لتعيين ٣٩ الموصوف فالانساب أن تكون أعرف

منه والمشر وط في التعت الموافقة في مطلق التعريف ويقال جاء الر جل الذي قام أبوه والظاهر فيه أن الموصول لمت على أن جعلهم المضاف في رتبة المضاف اليه ممنوع كيف و غلام زيد صادق بأى غلامه وأيضا ما سبق في ترتيب المعارف لا يظهر لا وضعا ولا استعمالا وذلك أن الضمير

(باب الاسم نكرة وهو ما يقبل ر ب) *
وأقول ينقسم الاسم بحسب التشكيك والتعريف الى قسمين نكرة وهو الأصل ولهذا قدمته ومعرفة وهو الفرع ولهذا أخرته وعلامة النكرة أن تقبل دخول ر ب عليها نحو ر جل و غلام تقول ر ب ر جل و ر ب غلام وهذا استدلل علي أن من وما قد يقعان نكرتين كقوله
ر ب م أنضجت غيظا قلبه * قد تمنى لي موتا لم يطع
وقوله لا يضيّقن بالامور فقد تكشفت غمها بغير احتيال
ر ب ما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال
فدخلت ر ب عليهما ولا تدخل الاعلى التكرات فعمل أن المعنى ر ب شخص أنضجت قلبه غيظا و ر ب شي من الامور تكره النفوس فان قلت فانك تقول ر ب ر جلا وقال الشاعر
ربه قية دعوت الى ما * يورث الحمد دائما فأجابوا
والضمير معرفة وقد دخلت عليه ر ب فبطل القول بأنها لا تدخل الاعلى التكرات قلت لانسلم أن الضمير فيها أورده معرفة بل هو نكرة وذلك لان الضمير في المثال والبيت راجع الى ما بعده من قولك ر جلا وقول الشاعر

والموصول والاشارة سواء موضوعة عند الجمهور لكل فرد فرد وعند السمد للكل بشرط الاستعمال لاجزئي فهي مستوية وضما واستعمالا فامعنى كون أحدها أعرف نعمر ر ب ما يسلم في ضمير المتكلم لانه لا يحتمل غير معناه بوجه من الوجوه فلعل هذا الترتيب له استناد لقولهم لا مشاحفة في الاصطلاح بل نقول أصل المعرفة والنكرة لا بد فيه من الاستناد لذلك رالا فامعنى الحكم بأن أخ زيد معرفة وضار ب زيد نكرة فلي تأمل (قوله وعلامة النكرة أن تقبل دخول ر ب) كأنه عدل عن قول غيره ما قبل ال مؤثرة فيه التعريف أو وقع موقع ما قبلها لان هذا لا يشمل الاسماء المتوغلّة في الابهام فان الظاهر أنها لا تعرف بال كالاتعرف بالاضافة وهي قابلة لرب وأما من وما فيقمان موقع ما قبل ال وهو انسان وشي لان الاول لا مائل والثاني لغيره هذا والاسباب ما قبل ان نحو غير تعرف بالاضافة وبال اذا لاضافة تزيل الابهام كالولوا اشتد تأمل هذا ويرد على التعريف اسم الفعل النكرة كـه بالتوين فإنه لا يقبل ر ب ولا الولا يقع موقع ما قبلها اذ هو واقع موقع لفظ الفعل عند الجمهور نعم يقع موقع ما قبلها بنا على أن مدلوله المصدر ولعل هذا ضابط أغلبي والاورد ذكر ايضا فان مذهب الجمهور أن ادخال ال عليه اذا لم يكن في مقابلة الجزء بأن كان للفراد لحن لانها مضافة معني وأل لانجامع الاضافة و جاز التوين لما قيل انه عوض والظاهر أنه لم يسمع دخول ر ب على كل (قوله و بهذا استدلل على أن من وما قد يقعان نكرتين) أى خلافا لما قاله امر قتان دائما (قوله و ر ب شي من الامور تكره النفوس) يشير الى أن ما نكرة و جملة تكره النفوس الخ صفة لها والعامد محذوف ويحتمل أن ما حرف كاف فلا شاهد

(قوله الثاني أنه معرفة مطلقة) على هذا يقال البيت شاذ وقيل هو تابع امر يفاد تكبيرا ولو كان التكبير جائزا والظاهر حيث جرى الخلاف في
 همير القائب أن يقيد قولهم الضمير أعرف المعارف بما عداها (قوله وهي ستة) وأما نحو يار جل فنسك: غاية الامر استعمل في معنى وجعله ابن مالك
 ساءما وانظر هل يجوز لفته بالمعرفة نحو يار جل العالم (قوله المضمر) أقول هو من الحذف والايصال والاصل المضمر به أي أخفى به الظاهر فإذا
 أردت اخفاء الظاهر عبرت بالضمير أو أنه هو في ذاته خفي وذلك ظاهر في غير ضمير المتكلم والاول معني قولهم ما كفى به عن الظاهر أي بدلا عن
 الظاهر أو عن مسامي الظاهر وليس المراد ان حق التعبير بالاسم الظاهر لأنه إنما يظهر في الغيبة وأما الخطاب والتكلم فليس حق التعبير فيه ما
 بالظاهر بل التعبير به خلاف الظاهر ٤٠ وبسميه السكاكي التفاتا كما يشته في كتابة الازهرية (قوله ما دل على متكلم الخ) المراد الدلالة

فنية وهما نكرتان وقد اختلف النحويون في الضمير الراجع الى النكرة هل هو نكرة أو معرفة على
 مذاهب ثلاثة أحدها أنه نكرة مطلقا الثاني أنه معرفة مطلقا الثالث أن النكرة التي يرجع اليها ذلك الضمير إما
 أن تكون واجبة التكبير أو جائزة فان كانت واجبة التكبير كافي المثال والبيت فالضمير نكرة وإن كانت جائزة
 كافي قولك جاني رجل فأكرمته فالضمير معرفة وإنما كانت النكرة في المثال والبيت واجبة التكبير لأنها تتميز
 والتميز لا يكون إلا نكرة وإنما كانت في قولك جاني رجل فأكرمتها جائزة للتكبير لأنها فاعل والفاعل لا يجب أن
 يكون نكرة بل يجوز أن يكون نكرة وأن يكون معرفة قول جاني رجل وجاءني زيد * ثم قلت (ومعرفة
 وهي ستة أحدها المضمر وهو ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب) وأقول أنواع المعارف ستة أحدها
 المضمر ويسمى الضمير أيضا وتسميه الكوفيون الكناية والمكينة وإنما بدأت به لأنه أعرف الأنواع الستة على
 الصحيح وهو عبارة عما دل على متكلم نحو أنا ونحن أو مخاطب نحو أنت وأنتما أو غائب نحو هو وهما وأما سمي
 مضمر من قولهم أضمرت الشيء إذا سترته وأخفيتها ومنه قولهم أضمرت الشيء في نفسي أو من الضمور وهو
 الهزال لأنه في الغالب قليل الحروف ثم تلك الحروف الموضوع له ظاهرا مضمرة هي التاء والكاف والهاء
 والهمس هو الصوت الخفي فان قلت يرد على الحد الذي ذكرته للمضمر الكاف من ذلك فانه دالة على المخاطب
 وليست ضمير اتفاق البصريين وإنما هي حرف لا محل له من الاعراب قلت لا نسلم انه دالة على المخاطب وإنما
 هي دالة على الخطاب فهي حرف دال على معنى ولا دلالة له على الذات البتة وكذلك أيضا الياء في آي والكاف
 في آياك والها في آياه ليست مضمرة وإنما هي على الصحيح حروف دالة على مجرد التكلم والخطاب والغيبة
 والدال على التكلم والمخاطب والغائب إنما هو أيا ولكنه لما وضع مشتركا بينهما وأرادوا بيان من عنوا به احتاج
 الى قرينة تصل به تبيين المعنى المراد منه ثم أثبت قولى غائب بأن قلت (معلوم نحو أنا أنزلناه أو متقدم مطلقا نحو
 والقمر قدرناه أو لفظا لرتبة نحو واذا ابتلي إبراهيم به أو رتبة نحو فاقوا جس في نفسه خيفة موسى أو مؤخرا
 مطلقا في نحو قل هو الله أحد وقالوا ما هي الاحياتا الدنيا ونعم جلاز يدور به رجلا وقاما وقد أخواك
 وضر به زيدا ونحو قوله

الدائمة فخرج العلم المستعمل
 في ذلك نحو قال فلان
 تريد نفسك أو مخاطبك
 أو غائبا والمراد أنه وضع
 للدلالة على متكلم بخصوصه
 وكذا الباقي فخرج لفظ
 متكلم ومخاطب وغائب
 فليتأمل (قوله لأنه في الغالب
 قليل الحروف) ومن
 غير الغالب أيا فانه أربعة
 أحرف (قوله غالبة
 مهموسة) من غير الغالب
 همزة أنا (قوله وإنما هي
 دالة على الخطاب) ولو كان
 معناها المخاطب لكان معنى
 ذلك ذا المخاطب كما أن
 معني ضرب بترك ضربت
 المخاطب (قوله معلوم)
 الظاهر أن المراد معلوم
 بذاته كالتال أو من السياق
 وهو المتقدم معنى نحو
 حتى توارت بالحجاب فان
 الضمير راجع للشمس
 المعلومة من السياق حيث

* جزير به عني عدي بن حاتم * والاصح ان هذا ضره (رة) * وأقول لا بد للضمير من مفسر بين ما يراى
 به فان كان لتكلم أو مخاطب ففسره حضو ومن هوله وان كان لغائب ففسره نوعان لفظا وغيره فالتالي نحو أنا
 أنزلناه أي القرآن وفي ذلك شهادة له بالنباهة وأنه غنى عن التفسير والاول نوعان غالب وغيره فالغالب أن يكون
 متقدما وتقدمه على ثلاثة أنواع تقدم في اللفظ والتقدير واليه الاشارة بقولى مطلقا وذلك نحو والقمر قدرناه

ذكر الضمير والالهام عن الخبر يعني صلاة العصر هذا سياق السابق ويقويه ذكر الحجاب في اللاحق
 وبقى للمعنى أيضا ما يفهم من فعل مثلا سابق نحو اعدلوا هو أقرب للتقوى والظاهر أن المصنف أدخله في المتقدم لفظا فأراد به ما لفظ به أو بما دته
 وتوسع بعضهم في هذا حتى أجاز رجوع الضمير الى ما يفهم من طامه فأجاز ضرب على أن نائب الفعل ضمير الضرب المفهوم من ضرب (قوله
 نحو أنا أنزلناه) أي في ليلة القدر وأما حم والكتاب المبين أنا أنزلناه فان أراد بالكتاب الوحي فكذلك أو القرآن فالضمير متقدم لفظا
 (قوله أو رتبة) هو معنى قولهم متقدم حكما (قوله بالنباهة) أي الشهرة بحيث لا يحتاج أي ضميره الى تفسير يعني في اللفظ لأنه نور على علم لا نظيره
 يتيسر به

(قوله والمعنى قدر ناله الخ) ولم يجعل منازل منصو بأعلى الظرفية لأنها أمكنة مخصوصة كالدار ولا يقبله المكان إلا مبهما (قوله وقيل إن فاعل أو جس ضمير الخ) وهو حينئذ على حد ضربته زيدا (قوله نحو هو أو هي زيدا قائم) هذا لا يحسن لأنه لا يؤنث ضمير الشأن ويكون للقصة إذا كان في الجملة مؤنث عمدة نحو فاتها لا تسمى إلا بصار بخلاف الفضلة فتقول هو بنيت غرفة لاهي وعن نص على ذلك السمعاني في شرح التلخيص ثم ما مانع من أن القصة والشأن معهودان معلومان فيكون ضمير هاهنا قبيل أنا أنزلناه (قوله والثاني أن يكون مخبرا عنه بمفسره نحو أن هي الأحيانا الدنيا) أقول حيث كان الضمير مفسرا بالحياة الدنيا لازم حصر الشيء في نفسه ولا معنى له فالظاهر أن ٤١ الآية من قبيل حتى توارت بالحجاب

لأنهم كانوا يقولون ذلك بعد أن يذكر لهم أنهم يحبون من قبورهم وبمحصل الجدال في ذلك فالضمير لمطلق الحياة المفهومة من السياق (قوله الضمير في باب نعم) يحتمل أنه للممدوح والمذموم المفهومين من الفعل (قوله إذا أعملت الثاني) أما إن أعمت الأول وأضمرت في الثاني فهو متقدم رتبة لأنه في باب التقدير بلصق

الأول (قوله في ابتداء الكلام) يعني قبل تقدم مرجع الضمير في ضربته زيدا فيكون من الأجمال ثم التفصيل وقال سيدي به في نحو هذا أنه نصب بتقدير أعني (قوله اللهم صل عليه الرؤف الرحيم) جعلهما الاختصاص صفتين للضمير ورد بأن الضمير لا يوصف ولا يوصف به وما ألفت قول القائل

أضمرت في القلب هو شادن

منازل والمعنى قدر ناله منازل فحذف الخافض أو التقدير فاما نزل فحذف المضاف واتصافا بما على الحال أو على أنه مفعول ثان لتضمنين قدر ناله معنى صيرناه وتقدم في اللفظ دون التقدير نحو وإذا تبلى إبراهيم به وتقدم في التقدير دون اللفظ نحو فأو جس في نفسه خيفة موسى لأن إبراهيم مفعول فهو في نية التأخير وموسى فاعل فهو في نية التقديم وقيل إن فاعل أو جس ضمير مستتر وأن موسى يدل منه فلا دليل في الآية والنوع الثاني أن يكون مؤخر في اللفظ والرتبة وهو محصور في سبعة أبواب أحدها باب ضمير الشأن نحو هو أو هي زيدا قائم أي الشأن والحديث أو القصة فانه مفسر بالجملة بعده فاتها نفس الحديث والقصة ومنه قل هو الله أحد فاتها لا تسمى إلا بصار والثاني أن يكون مخبرا عنه بمفسره نحو ملهى الأحياتا الدنيا أي ما الحياة الأحياتا الدنيا والثالث الضمير في باب نعم نحو نعم رجالا زيدو بش للظالمين بدلالا فانه مفسر بالتميز والرابع محصور وروى نحو ربه رجلا فانه مفسر بالتميز قطعوا الخامس الضمير في باب التنازع إذا أعمت الثاني واحتاج الأول إلى مرفوع نحو قاما وقعد أخوك فان الألف راجعة إلى الأخوين والسادس الضمير المبدل منه ما بعده كقوله في ابتداء الكلام ضربته زيدا وقول بعضهم اللهم صل عليه الرؤف الرحيم والسابع الضمير المتصل بالفاعل المتقدم على المفعول المؤخر وهو ضرب ورة على الأصح كقوله

جزى ربه عني عدي بن حاتم * جزاء الكلاب الماويات وقد فعل

فأعيد الضمير من ربه إلى عدي وهو متأخر لفظا ورتبة ثم قلت (الثاني العلم وهو شخصي إن عين مسماه مطلقا كز يدو جنسي إن دل بذاته على ذي الماهية تارة وعلى الحاضر أخرى كاسامة ومن العلم الكنية واللقب ويؤخر عن الاسم غالبا تالعا له مطلقا أو مخفوضا بإضافته إن أفردا) وأقول الثاني من أنواع المعارف العلم وهو نوعان علم شخص وعلم جنس فعلم الشخص عبارة عن اسم يعين مسماه تعيينا مطلقا أي بغير قيد فنقولنا اسم جنس يشمل المعارف والتكرات وقولنا يعين مسماه فصل مخرج للتكرات لأنها لا تعين مسماها بخلاف المعارف فاتها كلها تعين مسماها أعني أنها تبين حقيقة وتجله كأنه مشاهد حاضر للعيان وقولنا بغير قيد مخرج لمساعد العلم من المعارف فاتها إنما تعين مسماها بقيد كقوله الرجل فانه يعين مسماه بقيد الألف واللام وكقوله غلامي فانه يعين مسماه بقيد الإضافة بخلاف العلم فانه يعين مسماه بغير قيد ولذلك لا يختلف التعبير عن الشخص المسمى زيدا بحضور ولا غيبة بخلاف التعبير عنه بانه وهو وعبرت في المقدمة عن الاسم بقولي إن عين مسماه وعن نفي القيد بقولي مطلقا فحصل الاختصار وعلم الجنس عبارة عماد الخ ويان ذلك أن قولنا أسامة أشجع من قتالة في قوة قولنا الأسد أشجع من الثعلب والألف واللام في هذا المثال لثريف الجنس وإن قولنا هذا أسامة مقبلا في قوة قولنا هذا الأسد مقبلا والألف واللام في ذلك لثريف الحضور واحترت بقولي بذاته من الأسد والثعلب في المثال المذكور فانهما يدلان على ذي الماهية بذاتهما بل بدخول الألف واللام ثم ينت أن العلم ينقسم إلى اسم

(٦ - شذو -)

مشتغل بالنحو لا يصف وصف ما أضمرت به. قاله فقال لي المضمير لا يوصف (قوله وهو ضرب ورة على الأصح) خلافا لمن أجاز في السمة وبعضهم أول البيت بأن ضمير ربه للجزء المفهوم من جزى جزاء الكلاب الماويات قبل هو الضرب بالحجارة وقيل هو إشارة للابنة لأن الهواء إنما يسند لنحو الذئب ولا يسند للكلاب إلا إذا طلبت السفاد وفي غيره إنما يسند للنباح (قوله إن عين مسماه مطلقا) يعني عنه من حيث الوضع له فدخل العلم المشترك لأن عدم تعيينه إنما جاء من عارض الاشتراك (قوله إن دل بذاته على ذي الماهية) ماهية الشيء حقيقة تقع في جواب السؤال عنه بما هو قد تمت لها من السؤال اسم (واعلم) إن فرقا بين علم الجنس واسم

الجنس من جهة المعنى ومن جهة اللفظ فالاول ان علم الجنس موضوع للماهية الحاضرة والثاني للماهية من حيث هي بمعنى ان الاول موضوع للماهية بحيث اذا استعمل دل على الماهية ٤٢ وحضورها يفتى عن التعميم بال والثاني لا يدل على الماهية فلا يفتى عن ال وهذا لا ينافي انه

لا بد من الحضور وحال الوضع فيهما لانه لا يوضع للجهول واستعمالهما في الفرد حقيقة من حيث تحقق الماهية فيه على ما وضحت في مجلس البسملة و بهذا اتعلم ان الاول للمصنف ان يقول ان دل بنفسه على الماهية الحاضرة واما قوله ذى الماهية ففقيه ان صاحب الماهية هو الفرد فان اراد الفرد المعين فهو الحاضر الذي ذكره بعد وان اراد الفرد من حيث هو فاسم الجنس يدل عايه ايضا بنفسه هي انا لاسلم ان علم ان علم الجنس يدل عليه ويمكن الجواب بان ذى اسم اشارة الى هذه الماهية الحاضرة * واما الفرق اللفظي فهو ان علم الجنس يمنع الصرف لعل اخرى مع العلمية كالتأنيث في اسامة بخلاف اسم الجنس وهذا في الحقيقة دليل على الاول لان الاول حقي لا يظهر بنفسه (قوله وهو ما أشعر الخ) اعلم ان مرفه القلب والكنية يشمل ماسمي بهما والتحقق ان يقال ما وضع أولا فهو الاسم

كما تقدم من التمثيل يزبدو اسامة والى لقب وهو ما أشعر برفعة كثر بن العابد بن أو بضمة كقفة وبطة والى كنية وهو ما بدي باب أو أم كابي بكر وأم عمر و وانه اذا اجتمع الاسم واللقب وجب تأخير اللقب ثم ان كانا مفردين جازت اضافة الاول الى الثاني و جاز اتباع الثاني للاول في اعرابه وذلك كسجد كرز وان كانا مضافين كسجد الله بن العابد بن أو متخالفين كرز بن العابد بن وكسجد الله كرز بن العابد بن وامتت اضافة * ثم قلت (الثالث الاشارة وهو ما دل على مسمى واشارة اليه كهذه وهذا وهاتان وتبينهما وهؤلاء لجمعهما وتلحقهن في البعد كلفظ حرفة مجردة من اللام مطلقا ومقر ونهها الا في المثنى وفي الجمع في لغة من مده وهي الفصحى وقياس بقتة هالتنية) وأقول الثالث من أنواع المعارف الاشارة وهو ما دل على مسمى واشارة الى ذلك المسمى تقول مشيرا الى ز يد مثلا هذا قد دل لفظه ذا على ذات ز يد وعلى الاشارة لتلك الذات وقولى وهو بالتذكير بعد قولى الاشارة انما صح على وجهين أحدهما ان ما من قولى ما دل على مسمى لفظه التذكير فلما كان الضمير هو نفس ماسرى اليه التذكير منه والثاني ان يقدر قولى الاشارة على حذف مضاف والتقدير اسم الاشارة فالضمير من قولى وهو راجع الى الاسم المحذوف وتقسم أسماء الاشارة بحسب من هي له ستة أقسام باعتبار التقسيم العقلي وخمسة باعتبار الواقع وبيان الاول انها المفرد أو مثنى أو مجموع وكل منها المذكر أو مؤنث وبيان الثاني انهم جعلوا عبارة الجمع مشتركة بين المذكرين والمؤنثات فلهذا المفرد المذكر والمؤنث هذه وهاتين وهاتان وتثنية المذكرين هذان رفعا وهذين جرا ونسبوا لتثنية المؤنثين هاتان رفعا وهاتين جرا ونسبوا لجمع المذكر والمؤنث هؤلاء بالمدى لغة الحجازيين وبها جاء القرآن وبالقصر في لغة بني تميم وليست هاتان جملة اسم الاشارة وانما هي حرف جى به لتثنيه المخاطب على المشار اليه بدليل سقوطه منها جوازا في قولك ذا وذاك و وجوب باقى قولك ذلك ولا الكاف اسم مضمرة مثلها في غلامك لان ذلك يقتضي ان تكون مخفوضة بالاضافة وذلك يمتنع لان أسماء الاشارة لا تضاف لانها لازمة للتعريف وانما هي حرف مجرد الخطاب لا موضع له الا عراب وتلحق اسم الاشارة اذا كان للبعد كلف وأنت في اللام قبله بالخيار تقول ذاك أو ذلك ويجب ترك اللام في ثلاث مسائل احداها اشارة المثنى نحو ذاك وتلك والثانية اشارة الجمع في لغة من مده تقول أولئك بالمدى من غير لام فان قصرت قلت أولئك أو ألكا والثالثة كل اسم اشارة تقدم عليه حرف التثنية نحو هذاك وهاتاك وهاتيك * ثم قلت (الرابع الموصول وهو ما انفقر الى الوصل بجملة خبرية أو ظرف أو مجرور تأمين أو وصف صريح والى عائذ أو خلفه) وأقول الرابع من أنواع المعارف الموصولات وهي عبارة عما يحتاج الى أمرين أحدهما الصلة وهي واحد من أربعة أمور أحدها الجملة وشرطها ان تكون خبرية أي محتملة للصدق والكذب تقول جاءني الذي قام والذي أبوء قائم ولا يجوز جاء الذي هل قام أو الذي لا تضر به والثاني الظرف والثالث الجار والمجرور وشرطهما ان يكونا تأمينين وقد اجتمع ما في قوله تعالى وله من في السموات والارض ومن عنده لا يستكبرون عن عبادته واحترز بالتأمين من التأقسين وهما اللذان لا يتم بهما الفائدة فلا يقال جاء الذي اليوم ولا جاء الذي بك والرابع الوصف الصريح أي الخالص من غلبة الاسمية وهذا يكون صلة الملائم واللام خاصة نحو الضارب والمضرب وبكاسيائي والامر الثاني الضمير العائد من الصلة الى الموصول نحو جاء الذي قام أبوه وشرطه ان يكون مطابقا للموصول في الافراد والتذكير وفروعهما وقد يخلفه الظاهر كقوله

مطلقا وما وضع نائفا فان أشعر بمدح أو ذم فلقب وان صدر بأب أو أم فكنية قيل أو ابن أو بنت والافه واسم نان كولو وضع له زيد سعاد ثم عمر و (قوله واشارة اليه) أي اشارة حسية بحاسة البصر فاستعماله في المسموع من الاصوات والمعاني الحاضرة ذهنا مجازا وتقليل من أنظن صدقه عن بهاء الدين السبكي في شرح التاجيخ انما قال لا مانع من أنه حقيقة فيها ايضا فقلت التبادر من علامات الحقيقة والتبادر من اسم الاشارة

المحسوس ثم هو جدي في بعض النسخ بعد الكلام على اسم الإشارة وقبل الوصول مانصه فان قلت لم قدمت اشارة المؤنث في الذكر على اشارة المذكر
ثم جئت باشارة المؤنث نائيا فقلت كهد وهذا هو انا وهلا قلت كذا وهذا هو انا فقدمت ٤٣ الاصل وهو المذكر ووصلت النظر

بنظيره وهو هذه وهاتا
قلت الذي دعا الى ذلك
ضرورة الاختصار فاني
قلت وتبينهما والذي ينفي
من اشارة المؤنث انما هو انا
لا هذه فلو قلت ما ذكرته
لاحتجت الى أن أقول
وتبينه ذواتا فان قيل فهلا قلت
كهدا وهاتا وتبينهما
واسقطت هذه كما سقطت
غيرها من الالفاظ اتي
أشاروا بها الى المفرد
المؤنث قلت لما كانت
هذه هي أشهر الالفاظ التي
أشاروا بها الى المفرد
المؤنث لم يحسن تركها ولما
كانت تامة التي تبيت لم يجب
تركها وفي هذه النسخة
نظر أما أولا فهو لم يعبر
بهذا التعبير الذي أورد
عليه السؤال وأما نائيا فجوابه
لا ينفعه لجواز انه كان
يقول كهدا وهاتا وتبينهما
وهذه فلا يحذف هذه ولا
يفوته الاختصار ولعله
يقول لما كانت مشهورة
لا يناسب تأخيرها لكن
هذا ترويح لا يصد
الاعتراض وقوله آخر
ولما كانت تامة التي تبيت
لم يجب حذفها حقه أن يقول
لم يصح أول ما يناسب حذفها

سعادتي أضناك حب سعادا * واعراضها عنك استمر وزادا

وحمل عليه الزمخشري قول الله تعالى الحمد لله الذي خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين
كفروا بر بهم يعدلون وذلك لانه قدر الجملة الاسمية توهي الذين وما بعده معطوفة على الجملة الفعلية وهي خلق
وما بعده على معنى أنه سبحانه خلق ما لا يقدر عليه سواه ثم هم يعدلون به ما لا يقدر على شيء ولو لان التقدير ثم الذين
كفروا به يعدلون كما ان التقدير سعادتي أضناك حبها لزم فساد هذا الاعراب لحلول الصلة من ضمير وهذا في
الآية الكريمة خبر منه في البيت لان الاسم الظاهر النائب عن الضمير في البيت بلفظ الاسم الموصوف بالموصول
وهو سعاد فحصل التكرار وهو في الآية بمعنى لا بلفظه وأجاز في الجملة وجه آخر وبدأ به وهو أن تكون
معطوفة على الحمد لله والمعنى انه سبحانه حقيق بالحمد على ما خلق لانه ما خلقه الا لنعمة ثم الذين كفروا بر بهم
يعدلون فيكفرون نعمته * ثم قلت (وهو الذي والي وتبينهما وجههما والاولى والذين واللائي واللائي
وما بينهما وهو من للعالم وما فيه وهو ذو عند طي وذا بعد ما أومى الاستفهاميتين ان لم تبلغ وأي وال في نحو
المضارب والمضروب) وأقول لما فرغت من حد الموصول شرعت في سرد المشهور من ألفاظه والحاصل
أنها تنقسم الى ستة أقسام لانها الما مفرد أو مثنى أو مجموع وكل من الثلاثة الما المذكر أو المؤنث فله مفرد الما المذكر الذي
وتستعمل للعاقل وغيره فالاول نحو والدي جاء بالصدق والثاني نحو هذا يومكم الذي كنتم توعدون ولك في يائه
وجهان الايات والحذف فعلى الايات تكون اما حقيقة فتكون ساكنة واما شديدة فتكون اما مكسورة أو
جارية بوجود الاعراب وعلى الحذف فيكون الحرف الذي قبلها اما مكسور أو كان قبل الحذف واما ساكنا
وللمفرد المؤنث التي وتستعمل للعاقلة وغيره فالاول نحو قد سمع الله قول التي تجادل في زوجهها وقد هنا للتوقع
لانها كانت تتوقع سماع شكواها وانزال الوحي في شأنها وفي السببية والظرفية على حذف مضاف أي في شأنه
والثاني نحو سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم عن قبائحهم التي كانوا عليها أي سيقول اليهود ما صرف المسلمين عن
التوجه الى بيت المقدس ولك في ياء التي من اللغات الخمس مالت في ياء الذي وللمعنى المذكر اللغات رفعها والذين
جرا ونصبوا ولئى المؤنث اللتان رفعها وللتين جرا ونصبوا ولك فيهن تشديد التثنية وحذفها والاصل التحفيف
والثبوت ولجمع المذكر الاولي بالقصر والمسد والذين بالياء مطلقا وبالواو رفعها وجمع المؤنث اللاني واللائي
بائيات الياء وحذفها فيهما وقري واللائي يشس بالوجهين ولم يقرأ في السبعة واللائي يأتين الفاحشة الابالياء
لانه أخف من اللائي لكونه بغير همزة ومن الموصولات موصولات عامة في المفرد المذكر وفروعه وهي من
وأصل وضعها لمن يعقل نحو اقرن يعلم انما انزل اليك من ربك الحق كن هو أسمى ومالما لا يعقل نحو ما عندكم
ينفذ وما عند الله باق وذو في لغة طي يقولون جاني ذو قام وذو بشر طين احدهما ان يتقدم عليها اما الاستفهامية
نحو ماذا انزل بكم أي ما الذي انزل بكم أو من الاستفهامية نحو من ذا قالت وقول الشاعر

وقصيدة تأتي الملوك غريبة * قد قلتهما ليقال من ذا قلها

أي من الذي قلها وهذا الشرط خالف فيه الكوفيون فلم يشترطوه واستدلوا بقوله

عديس ما لعل عليك اماره * نجوت وهذا تخمين طابق

فزعوا ان التقدير والذي تخمينه بطلق فذا موصول مبتدأ وتحميلين صلة والعائد محذوف وطلق خبر الشرط
الثاني أن لا تكون ذا ملغاة والفأرها بأن تركب مع ما في صير اسما واحدا فتقول ماذا صنعت وتنزل ماذا انجزلة

فتأمل (قوله واعراضها الخ) يحتمل ان تكون الواو لمعطف الجمل ويحتمل انها لالحال أي لضناك حبها والحال
ذاتي لا متولد من التودد (قوله به يعدلون) لكن عدل الى لفظ الر بل ما فيه من مهابة المسمى واجلالا أنه يعدل به غيره (قوله فحصل التكرار) أقول
ليكنه ليس تكرر اقل لابل حسنا للند (قوله في سرد المشهور) (لأنه ذوات وذوات وأم في لغة حمير

قولك اى شي فتكون مفعولا مقديا فان قدرت ما مبتدأ وذا خبر فهي موصولة لانها تلغ ومنهاى كقوله تعالى
 ثم لنزعن من كل شيعة ايهم اشد اى هو اشد وقد تقدم الكلام فيها ومنهاى الداخلة على اسم الفاعل
 كالضارب او اسم المفعول كالضرب وهذا قول الفارسي وابن السراج واكثر المتأخرين وزعم المازني
 انها موصولة حرفي و يرددها لالتؤول بالصدر وان الضمير يعود عليها وزعم ابو الحسن الاخفش انها حرف
 تعريفي و يرددها ان هذا الوصف يتمتع بتقديم مفعوله ويجوز عطف الفعل عليه كقوله تعالى فالغيرات صبيحا
 فآثرن فمطف آثرن على غيرات لان التقدير قال لاني اغرن فآثرن والغيرات مفعلات من الفارة وصبيحا ظرف
 زمان كانوا يغيرون على اعدائهم في الصباح لانهم حينئذ يصيرونهم وهم غافلون لا يعلمون ويقال انها كانت سرية
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم الى بي كناية فابطا عليه خبر مفاجا به الوحي اليه والتقع القبارة والصوت من قوله
 عليه الصلاة والسلام ما لم يكن نفع اولقلقة اى فيجئ بالمغار عليهم صباحا وجبة * ثم قلت (الحامس المحلى
 بال المهدي كجاء القاضي ونحو فيها مصباح المصباح الآية او الجنسية نحو وخلق الانسان ضعيفا ونحو ذلك
 الكتاب لا ريب فيه ونحو و جعلنا من الماء كل شي حي ويحب ثبوتها في فاعلي نعم وبش المظهرين نحو نعم
 المبدؤ بش مثل القوم نعم ابن اخت القوم فاما المضمرة فسترد فسر بتميز نحو نعم امراهم ومنه نعمماهي وفي
 نعتي الاشارة مطلقا و اى في التدا نحو يا ايها الانسان ونحو ما لهذا الكتاب وقديقال يا ايهاذا ويحب في السعة
 حذفها من المتأدى الامن اسم الله تعالى والجملة المسمى بها ومن المضاف الا اذا كانت صفة معرفة بالحروف او
 مضافة الى ما فيه ال) واقول الحامس من المعارف المحلى بالالف واللام المهدي او الجنسية واشترت الى ان كلا
 منهما قسمان لان المهدي اما ان يشار بها الى معهود ذهني او ذكري فالاول كقولك جاء القاضي اذا كان ينسك
 و بن مخاطبك عهد في قاض خاص والثاني كقوله تعالى فيها مصباح المصباح الآية فان في المصباح
 وفي الزجاجة للمهدي مصباح و زجاجة المتقدم ذكرها والجنسية قسمان لانها اما ان تكون استقرائية او
 مشارا بها الى نفس الحقيقة فالاول كقوله تعالى وخلق الانسان ضعيفا اى كل فرد من افراد الانسان ونحو ذلك
 الكتاب اى ان هذا الكتاب هو كل الكتب الا ان الاستقرائي في الآية الاولى لافراد الجنس وفي الثانية
 لخصائص الجنس كقولك زيد الدار جل اى الذي اجتمع فيه صفات الرجال المحمودودة والثاني نحو و جعلنا من
 الماء كل شي حي اى من هذه الحقيقة لا من كل شي اسماء وقولي المهدي او الجنسية خرج به المحلى بالالف
 واللام الزائدين فانها ليست لمهد ولا جنس وذلك كقراءة بعضهم لثنر جعنا الى المدينة ليخرج جن الاخر منها
 الاذل بفتح ياء ليخرج جن وضم راءه وذلك لان الاذل على هذه القراءة حال والحال واجبة التكثير فلهذا قلنا
 ان ال زائدة لا مرفوعة والتقدير ليخرج جن الاخر منها ذللا والوك ان تقدر ان الاصل خرج الاذل ثم حذف
 المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فانصب على المصدر على سبيل التباينة وحيث فلا يحتاج لدعوى الزيادة ثم
 ذكرت ان ال المرفوعة يجب ثبوتها في مستثنين ويجب حذفها في مستثنين امامثلنا الثبوت فاحداها ان يكون
 الاسم فاعلا ظاهرا او الفاعل نعم او بش كقوله تعالى نعم الصبدان او اب نعم القادر ونعم الماهدون بش
 الشراب واشترت بالتمثيل بقوله تعالى بش مثل القوم الى انه لا يشترط كون ال في نفس الاسم الذي وقع فعلا
 كافي نعم المبدؤ بجو زكونها فيه وكونها فياضيف هو اليه نحو ولنعم دار المتقين فبش مثوي المتكبرين بش
 مثل القوم ولو كان فاعل نعم وبش مضمرا وجب فيه ثلاثة اموارحداها ان يكون مفردا لامثنى ولا مجموعا
 مستترا لابر زامفسرا بتميز بده كقولك نعم رجلا زيدون نعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون
 وقول الشاعر

(قوله وفي نعتي الاشارة
 مطلقا) ظاهر ما بهد ان
 معنى الاطلاق سواء كان
 في التدا او في غيره مع أن
 اسم الاشارة لا يلزم وصفه
 بما فيه أل أبدا نعم يتوصل
 باسم الاشارة الى نداء ما فيه
 أل كما يتوصل بأي وقد
 يتأدى اسم الاشارة وحده
 وينمت بغير ما فيه أل كما
 يظهر لمن راجع الاشعوى
 وغيره عند قوله وذو اشارة
 كاي في الصفه فليست تبصر

نعم امراهم لم تعرفنا بة * الا وكان لمرئع بها وز را

(باب المرفوعات) أقول يحتمل انه جمع مرفوعة أي كلمة مرفوعة وانه جمع مرفوع لان وصف المذكور غير العاقل يجمع بالالف والثاء معاملة له
 لحسنه معاملة المؤنث كايام معدودات كما وضحته نظاما ونرا في كتابة الازهرية ان قلت ذكر مواد الازهرية تعيين الثاني وانما يصح الاول لوقال
 عشر بحذف التاء قلت حققتا هناك انه يصح ومحل تذكير العدد للمؤنث اذا كان مذكورا والمراد بذكره كاحقة الزووي أن يكون بهما العدد
 وتميزه كعشر مرفوعات فذكره قبله كالمقدم فنم يقول الفقهاء سنن الوضوء ثمانية (قوله ما) أي اسم هذا جنس حقيقة بناء على ما حققه الرازي في
 حقائق الامور الاصطلاحية لا كالجنس وقد سبق تقريره موضعا (قوله قدم الفعل) فلا يجوز ٤٥ تقديم الفاعل خلافا للكوفيين والاختش

فان قدم فتبدأ ولا حاجة في قوله
 * ما للجمال معيها ويبدأ *
 أجند لا يحتمل أم حديد ارفع
 متى لاحتمال ان كان
 محذوفة هي الخبر أي يكون
 ويبدأ * ويحذفونها
 ويقون الخبر ويروي
 بالنصب أي غشي مشيها
 وبالجر بدل اشتمال ان
 قلت هذا التمر يف يشمل
 زيد من قائم زيد قلت اما
 على مذهب الكوفي من ان
 زيد فاعل سد مسد الخبر
 وانه لا يشترط الاعتماد
 فلا ضير وأما على قول
 البصري من ان زيد مبتدا
 مؤخر فهو وان قدم عليه
 شبه الفعل وأسنده اليه لان
 الاسناد للضمير لا يعتبر في
 مثل زيد ضارب لكن
 تقديمه كالمقدم اذ رتبة الخبر
 التأخير والمراد مقدم
 اصالة نعم قال العلامة
 الطبرلاوي تقلا عن السيد
 الصفوي ان التمر يف

والثانية أن يكون الاسم لتمام الاسم الاشارة نحو ما لهذا الكتاب مال هذا الرسول وقولك مررت بهذا الرجل
 أو نعت أيها في التبداء نحو يا أيها الرسول يا أيها الانسان ولكن قدمت أي باسم الاشارة كقولك يا أيها هذا
 والغالب حينئذ أن تمت الاشارة كقوله

ألا أيها الزاجري أحضر الوخي * وان أشهد الابدات هل أنت مخلدي
 وقد لا نمت تقوله

أي هذا ان كلا زاديكما * ودعاني واغلا فيمن يغل

وأما مسئلتنا الحذف فاحدها أن يكون الاسم منادى فتقول في نداء الغلام والرجل والانسان يا غلام ويا رجل
 ويا انسان ويستثنى من ذلك أمران أحدهما اسم الله تعالى فيجوز أن تقول يا الله فتجمع بين يا والالف واللام
 ولك قطع ألف اسم الله تعالى وحذفها والثاني الجملة المسمى بها فلو سميت بقولك المنطلق زيد ثم ناديت به قلت يا
 المنطلق زيد الثانية أن يكون الاسم مضافا كقولك في الغلام والدار غلام وداري ولا تغل الغلام ولا الدار
 فتجمع بين آل والاضافة ويستثنى من ذلك مسئلتان أحدهما أن يكون المضاف صفة مبركة بالحروف فيجوز
 حينئذ اجتماع آل والاضافة وذلك نحو الضارب زيد والاضافة أن يكون المضاف صفة والمضاف
 اليه معمولا لها وهو بالالف واللام فيجوز حينئذ ايضا الجمع بين واللام والاضافة وذلك نحو الضارب الرجل
 والراكب الفرس وما عداهما لا يجوز فيه ذلك خلافا للفرأ في اجازة الضارب زيد ونحوه مما المضاف فيه صفة
 والمضاف اليه معرفة بنير الالف واللام والكوفيين كلهم في اجازة نحو الثلاثة الاثواب ونحوه مما المضاف
 فيه عدد والمضاف اليه معدود وللماني والمبرد والزمخشري في قولهم الضارب الضارب والضارب بك والضارب به ان
 الضمير في موضع خفض بالاضافة * ثم قلت (السادس المضاف لمعرفة كغلامي وغلام زيد) وأقول هذا
 خاتمة المعارف وهو المضاف لمعرفة وهو في درجة ما أضيف اليه فغلام زيد في رتبة العلم وغلام هذا في رتبة
 الاشارة وغلام الذي جاءك في رتبة الموصول وغلام القاضي في رتبة ذي الاداة ولا يستثنى من ذلك الاضاف
 للمضمر كغلامي فانه ليس في رتبة المضمر بل هو في رتبة العلم هذا هو المذهب الصحيح وزعم بعضهم ان ما أضيف
 الى معرفة فهو في رتبة ما تحت تلك المعرفة دائما وذهب آخرا الى انه في رتبة مطلقا ولا يستثنى المضمر والذي
 يدل على بطلان القول الثاني قوله * كثر زوف الوليد المتعب * فوصف المضاف للمعرف بالاداة بالاسم
 المعروف بالاداة والصفة لا تكون أعرف من الموصوف وعلى بطلان الثالث قولهم مررت زيد صاحبك
 * ثم قلت

(باب المرفوعات عشرة) أحدها الفاعل وهو ما قدم الفعل أو شبهه عليه وأسنده اليه على جهة قيامه به أو وقوعه منه

غير مانع لدخول مفعول المفاعلة كضارب زيد عمرا اذ كل منهما واقع منه فعل اه قلت ويمكن أن يجاب بأن المراد بالاسناد هنا الاسناد النحوي
 وهو ضم كلمة الى أخرى على وجه الشان فيه انفاذة والفعل مع المفعول ليس الشان انفاذة به ولو قال المصنف وهو الاسم المرفوع لخرج هذا وأغنى
 عن الجواب السابق الذي هو خفي يجنب في التعارض ان قلت كان يلزم الدو لانه أخذ الحكم المتوقف على التصرف في التمر يف المتوقف على
 تل ما فيه التصور قلت وضحت في كتابة الازهرية انه لا دور لان الرفع هنا ليس حكما للمحدود يتوقف على تصوره المتوقف عليه حيث أخذ في
 الحذف حكم للاسم الاعم ثم بعد ذلك وجدت العلامة ابن قاسم في آخر كتابته على الحلى على الورقات امرض نحو هذا فافهم الحمد

(قوله كلم ز يدومات بكر الخ) أقول صرح الشيخ خالد في شرح أزمهرته بأن علم ز يدمن باب اسناد القائم غير الواقع منه قلت وجهه ان العلم صفة
يو جدها ملولي في الشخص كليا ض والسواد لكن أنت تعلم أن اللغة تبنى على الظاهر ولا محالة ان العلم في اللغة واقع من العالم كالضرب الواقع من
الضارب خصوصا اذا كان ز يادة نظر ومعاينة هذا وأيا كان فهو من باب مات بكر أو ضرب عمر ويقال للمصنف لا فائدة في ذكره مهما كان
رأي الاول وأشار الى أنه لا فرق بين ما يحصل قهر او كرها كالموت وغيره كالعلم لكن الاحسن لو أتى بدله بوصف من الواقع كأنه أتى بوصف من
القائم غير الواقع أعني مختلف ألوانه فكان يقول نحو مات بكر وضرب عمر وشاب ز يدو مختلف ألوانه ومن جملة الشبه الظرف المتمد نحو أتى الله
شك وأعندك مال فلك أن نجعلها مابتدا وخبر أو فاعلا ورافعه لكن الظاهر على الثاني أن الفاعل للتعليق وهو لا يخرج عن الوصف والفعل (قوله
شرعت من هنا) أي بعد أن ذكرت مقدمة النحو التي تنفع فيه كتمر يف الاسم والفعل وعلامتهما فانك لو لم تعرفهما معا صرحت الفاعل بأنه اسم
أسند اليه فعل وهذا هو ما ليس بحاجة النحو اليه قوية تمر يف الكلام والتطويل فيه وفي أجزاءه من اللفظ والصوت والمقاطع بل يظهر أن
تمر يف الكلام السابق ليس قاصرا على اصلاح النحو بل هو عرف عام كالعادة لنحوات الاربع اذ الكلام لا يقال عر فالالفاظ المقصود بالفائدة
فن حلفت لا أقول لزيد كلاما لا بحث الا به ما لم يرد مطلق المحاطبة أو يقول لا كلمته بدون التصريح بكلام لانه كثر استعمال ما كلمته في ما خاطبته (قوله
فضلات غالبا) ومن غير الغالب خبر كن واسم ان ومنه الفاعل المنصوب نحو خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر وهو سماعي قال ابن مالك
في الكافية ورفع مفعول به لا يتلبس ٤٦ * مع نصب فاعل ر ووافلا تقس وذلك لان الفاعل لا زالة اللبس كما يأتي في حيث آمن فلا ضير

في نصبه ان سمع كقوله
مثل التقا فذ هذا جون قد
بلغت فخرج ان أو بلغت
سواء هم هجر فخرج اسم
بلغة ومعلوم ان السوات
هي التي تبلغها هذا على ظاهره
من أن المنصوب فاعل
والرفع مفعول وذهب
بعض المحققين الى ان المرفوع
فاعل اصطلاحي والمنصوب
مفعول اصطلاحي وفيه
قلب لان الواقع بالمعكس
وكانه يقول قولهم على جهة

كلم ز يدومات بكر وضرب عمر وومختلف ألوانه) وأقول شرعت من هنا في ذكر أنواع الممرات وبدأت
منها بالرفوعات لانها أركان الاسناد وثبت بالمنصوبات لانها فضلات غالبا وختمت بالحجرو رات لانها تابعة في
العمدية والفضلية لغيرها وهو المضاف فان كان عمدة فالمضاف اليه عمدة كافي قولك قام غلام ز يدوان كان فضلة
فالمضاف اليه فضلة كافي قولك رأيت غلام ز يد والتابع يتأخر عن المتبوع وبدأت من المرفوعات بالفاعل
لأمرين أحدهما ان حامله لفظي وهو الفعل أو شبهه بخلاف المتباعدات حامله معنوي وهو الابتداء والعامل
اللفظي أقوى من العامل المعنوي بدليل أنه يزيل حكم العامل المعنوي تقول في ز يد قائم كان ز يد قائما وان زيدا
قائم وظننت زيدا قائما ولما بينت ان حامل الفاعل أقوى كان الفاعل أقوى والاقوي مقدم على الاضعف الثاني أن
الرفع في الفاعل للفرق بينه وبين المفعول وليس هو في المبتدا كذلك والاصل في الاعراب ان يكون للفرق بين
المعاني فقد تمت ما هو الاصل والضمير في قولي وهو للفاعل وقولي ما قدم الفعل أو شبهه عليه مخرج لنحو ز يد
قام وز يد قائم كان زيدا فيهما أسند اليه الفعل أو شبهه ولكنهما لم يقدم عليهما ولا بد من هذا القيد لان به يتميز الفاعل
من المبتدا وقولي وأسند اليه مخرج لنحو زيدا في قولك ضربت زيدا أو أناضرب زيدا فانه يصدق عليه فيهما انه
قدم عليه فعل أو شبهه ولكنهما لم يسند اليه وقولي على جهة قيامه به او وقوعه منه مخرج لمفعول مالم يسم فاعله نحو

وقوعه منه أو قيامه به أعني وقيل يقدر الاعراب ما نمان ظهور والحركة التي يجوزها ظهور المعني وعلى الاول كان الانسب للمصنف ضرب
أن يقول في المرفوعات لانها أركان الاسناد غالبا فيزيد قيد الغلبة بضام جملة المذهب وبت فضلات شاهد عدل على ما سبق لنا في الجواب عن اعتراض
الصفوي (قوله لانها تابعة في العمدية والفضلية) أي فأخر التابع المتردد عن المتبوع فلا يقال كان يقدم تابع العمدة لانه ليس متعينا بل ذاك أمر
واحد متردد في التبعية ثم هذا ظاهر في الحجر و ر بالمضاف وأما الحجر و ر بالحرف فتأخيرها لانه منصوب بواسطة ان الحجر و ر مفعول معني (قوله
لأمرين) أقول كلا الأمرين موجود في اسم كان وخبر ان بناء على قول البصري أنهم مفعول لان لهما المرفوعات بنا كانا مرفوعين به قبلهما
فما لمهما لفظي وقد يحصل اللبس فيحتاج للفرق بين الخبر والاسم في نحو كان الضارب بالان القائم الامس فعلى ان الضارب باسم يكون معلوما لك
فتحكم عليه بالقيام بالمعكس والعكس وكانه راى ندرة هذا أو أراد بالعامل اللفظي المؤصل لا الطاري (قوله انه يز يد حكم العامل المعنوي) هذا
وقولهم التواسخ ليس معناه انهم طارئة على المبتدا والخبر في تحقيق التركيب وان الأمر في قول أولاز يد قائم ثم يقول كان زيدا قائما بل المراد اننا
نحكم بذلك تقديرنا من حيث ان الفرض الاصل في ثبوت القيام لز يد والتقييد بالمضي مثلا طاري زائد فاذا زال اللفظي وعاد المعنوي كان وجوا للحالة
الاصلية ولا يقال ان المعنوي راعى اللفظي فازال حكمه بل يقال ان الطاري على الاصل زال تأمل (قوله لنحو ز يد قائم) فنقول ز يد مبتدا
فان قائم ز يد فاعل لا متاع تقدم الخبر الفعل مع بقاء المبتدا بحاله وخالف الكوفي فيهما (قوله ز يد قائم) في الحقيقة قائم مستند للضمير لكن لما
كان لازما لحالة واحدة في التكلم والخطاب والقبية كان هذا الضمير كالدعم في كره الامام السكاكي عفا الله عنه (قوله مخرج لمفعول مالم يسم فاعله)

أي لأن الضرب في قولك ضرب ب عمر ولا واقع منه ولا قائم به بل واقع عليه وعل هذا يعني التحوي الممول على الظاهر وأما قولنا ان مصدر ضرب
 المبني للمجهول هو الضرب بمعنى المضرب وية أي الكون مضرب و باوهو وصف لعمر وقائم به قد سبق لا ينظر اليه وأما قول نجم الاثمة الرضى
 انه خارج بقوله على جهة قيامه به لان المراد بجهة القيام طريقه وهو صيغة المبني للمعلوم فانما يتم لو كان ضمير قيامه به للفاعل كيف وهو يوجب دورا
 بأخذ المرف في التمر يف بل الضمير لمطلق الاسم فلا غنى عما أسلفناه (قوله والتقدير صنف الخ) وذلك لان اسم الفاعل انما يعمل مقصدا
 وقد يكون نعت محذوف عرف فيستحق العمل الذي وصف (قوله وأنيب الوصف عن الفعل) الاولى حذف هذا لانه ليس من التصرفات بهد
 التقدير فتأمل (قوله كالاختلاف المذكور) أي بالبياض والحمرة والسواد والظاهر ان المراد وغيرها كالصفرة ففيه اكتفاء (فائدة) زاد بعضهم
 في تمر يف الفاعل ما أسند اليه فعل تام قال لخراج اسم كان فاعترض بان اسم كان لم يسند اليه شيء وانما كان مسندة لمصدر خبره فاعني كان زيد
 قائما كان قيام زيد اه قلت هذا راجع لكان التامة وكلامنا في الناقصة فالاحسن ان يقال كان لم يؤثر بها الاسناد أصلا بل هي رابطة اماداة
 على الزمن فقط أو معه على حدث ناقص وهو كونه على هذه الحالة أي كونه قائما فهي رابطة بين الشيء وصفته فالحدث الناقص هو الر بطاين
 الامرين لعدم تمامه بدونهما تأمل واذا تأملت ما سبق وجدت بين الفاعل اللغوي والاصطلاحي ٤٧ فهو ما وخصو صا وجهيا بجمته مان

في ضرب زيد وهو مضر وب غلامه فزيد والغلام وان صدق عليهما انها مقدم عليهما فعل وشبهه وأسند اليهما
 الاول في مفعول المفاعلة
 والثاني في مات عمر ووالله
 سبحانه وتعالى أعلم
 * (باب النائب)
 أقول ذكرت في كتابة
 الازهرية أو جهها سبعة
 في التراجع ولكن الاحسن
 انها موقوفة لامر به ولا
 مبنية لانه غنى عن تقدير
 ومع ذلك الفرض حاصل
 وهو تمييز الكلام السابق
 عن الكلام اللاحق كما
 حققناه في الاعداد المسروقة
 في كتابة الازهرية في باب
 المبتدأ (قوله نائب الفاعل)
 يعني نائبه في صير ورته

ضرب زيد وهو مضر وب غلامه فزيد والغلام وان صدق عليهما انها مقدم عليهما فعل وشبهه وأسند اليهما
 لكن هذا الاسناد على جهة الوقوع عليهما لا على جهة القيام بهما كما في قولك علم زيد أو الوقوع منهما كما في قولك
 ضرب ب عمر وومثل ما أسند اليه شبه الفعل بقوله تعالى يختلف ألوانه فالتو اناه فاعل مختلف لانه اسم فاعل فهو
 في معنى الفعل والتقدير صنف مختلف ألوانه أو يختلف ألوانه فحذف الموصوف وأنيب الوصف عن الفعل وقوله
 تعالى كذلك أي اختلافا كالاختلاف المذكور في قوله تعالى ومن الحبال جدديض وحر مختلف ألوانه
 وغرايب سود * ثم قلت (الثاني نائبه وهو ما حذف فاعله وأقيم هو مقامه وغير عامله الي طريقة فعل أو يفعل
 أو مفعول وهو المفعول به نحو وقضى الامر فان قد فالصدر نحو فاذا انفتح في الصور نفخة واحدة فمن عني له من
 أخيه شيء أو الظرف نحو صير رمضان وجلس امامك أو الجهر ونحو غير المنضوب عليهم ومنه لا يؤخذ منها)
 وأقول الثاني من المرفوعات نائب الفاعل وهو الذي يصبر ون عنه بمفعول مالم يسم فاعله والعبارة الاولى أولى
 لو جهين أحدهما ان النائب عن الفاعل يكون مفعولا وغيره كإسائي والثاني ان المنصوب في قولك أعطى زيد
 دينار اصدق عليه أنه مفعول للفعل الذي لم يسم فاعله وليس مقصودا لهم ومعني قولي أقيم هو مقامه أنه أقيم مقامه
 في اسناد الفعل اليه ولما فرغت من حده شرعت في بيان ما يعمل بعد حذف الفاعل فذكرت ان الفعل يجب تغييره
 الى فعل أو يفعل ولا أر يد بذلك هذين الو زنين فان ذلك لا يتأتى الا في الفعل الثلاثي وانما أر يد أنه يضم أوله
 مطلقا ويكسر ما قبل آخره في الماضي ويفتح في المضارع ثم بعد ذلك يقام المفعول به مقام الفاعل فيعطى
 أحكامه كلها فيصير مرفوعا بعد ان كان منصوبا واعدة بعد ان كان فضلة و واجب التأخير عن الفعل بعد ان كان
 جازا التقديم عليه والمفعول به عند المحققين مقدم في النيابة على غيره وجو بالانه قد يكون فاعلا في المص في كقولك

ركن اسناد من حيث ان حق المبني للمجهول ان يكون مبنيا للمعلوم مسند للفاعل ولا يدل عن ذلك الا التكتة كالجهل أو التجهيل وهذا لا يتأني
 أنه بمبني الفعل للمجهول يكون حقه الاسناد للمفعول ولا يستدحي حذف الفاعل المجازا كما حققوه في أفعم السيل سيل مفعم والاصل أفعم السيل
 الارض أي ملاها فبعد بناء أفعم للمجهول حقه أن يسند الي الارض واسناده للسيل من الاسناد للسبب لانه سبب في كون الارض مفعمة فتدبر
 (قوله فاعله) من اضافة المصاحب (قوله لو جهين) قال الفاكهي كلاهما منازع فيه لان مفعول مالم يسم فاعله صار عندهم علما نائب الفاعل اه
 أقول هذا وجه صحيح لا يدفع الاولوية (قوله يكون مفعولا وغيره) لان المتبادر من المفعول انما هو المفعول به لكثرة دورانه (قوله في اسناد الفعل)
 ير يد بالفعل المادة من حيث هي وان كانت للفاعل بهيئة مخصوصة وللمفعول بأخري كما هو ظاهر (قوله ولما فرغت من حده الخ) صريح في ان
 قوله وغير الخ ليس من تمام الحد ولا وجه له ما لماع من أنه من تمامه اذ هو مما يوضح المفعول به وان لم يكن للاحتراز فالاصل في القوديان
 الواقع على أنه يمكن أنه للاحتراز عن الفاعل المجازي نحو بنى الامير البلدة فان الاصل بنى عملة الامير البلدة فحذف الفاعل الحقيقي وأنيب الامير منابه
 لملاقة السببية (قوله وان ذلك لا يتأتى الا في الفعل الثلاثي) يحتمل فتح الهزمة عطف على هذين أي ولا أر يد أن ذلك التفسير لا يتأتى الا في الثلاثي
 كما هو مقنض هذين الوزنين ويحتمل أنه بالكسر بيان لسبب عدم ارادة هذين الوزنين فقوله ذلك أي ما ذكره من الوزنين تأمل

(قوله وأوضح من هذا) وهو أيضاً قد لا ن الأول هو فيه فاعل لغير الفعل المذكور (قوله أن يرفع وصفه) وقياسه أن وصف الفاعل يجوز نصبه لأنه مفعول مفعول في لكن لا يخفى أن ذلك لا يخفى بلا سماع (قوله فاقبلت ألفاً بياء) الأولى فرجعت الياء إلى أصلها لأنها انما قبلت ألفاً تحريراً واختراع ما قبلها وقد زال الفتح (قوله ن ٤٨ مصدر الخ) ظاهره ولا أولوية بينها (قوله أو مجرور) فهو نائب وحده على التحقيق كما كان

الصب محال للمجرور وحده بدليل ظهوره عند نزع الحافض والجار واسطة فقط (قوله فانه كناية عن المصدر) يحتمل أنه كناية عن الحق المترتب فيكون من نيابة المفعول لكن يحتاج لتضمن عن معنى ترك أو ادعاء حذف الجار وهو أن الأصل عن شيء فمن لم يصرح عليه المصنف والكناية هنا ما كفى وعبر به عن المقصود لا الكناية اليبانية (قوله لأن الخلق كاهم الخ) هذا تمايل للمعلل مع علته قبله (قوله ترغيباً له في العفو) أقول وفي حسن الاتباع بالدية في قوله فاتباع بالمعروف (قوله دون الأول) لأن الضمير عليه راجع للمتبع المفهوم من الاتباع (قوله من الظرف المتصرف) أي حق يصح رفعها بالنيابة (قوله الفرجين) أي التقيين في الجبل مثلاً (قوله نعم أن قدر أن لا يؤخذ

أعطيت زيدا ديناراً ألا ترى أنه آخذ وأوضح من هذا ضارب زيد عمر الان الفعل صادر من زيد وعمر وقد اشتركا في إيجاد الفعل حتى أن بعضهم جوز في هذا المفعول أن يرفع وصفه فيقول ضارب زيد عمر الجاهل لأنه لم يرفع في المعنى ومثلت ثباته عن الفاعل بقوله تعالى وقضى الأمر وأصله قضى الله الأمر فحذف الفاعل للمعلم به ورفع المفعول به وغير الفعل بضم أوله وكسر ما قبل آخره فاقبلت ألفاً بياء فان لم يكن في الكلام مفعول به أقيم غيره من مصدر أو ظرف زمان أو مكان أو مجرور فالصدر كقوله تعالى فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة وقوله تعالى فمن عني له من أخيه شيء وكون نفخة مصدر واضح وأما شيء فإلانة كناية عن المصدر وهو العفو والتقدير والله أعلم فأي شخص من القائلين عني له عفو ما من جهة أخيه والآخر هنا محتمل لوجهين أحدهما أن يكون المراد به المقتول فن للسببية أي بسببه وإنما جعل أخاً تعظيماً عليه وتغييراً عن قبله لأن الخلق كلهم مشتركون في أنهم عبيد الله فهم كالأخوة في ذلك ولأنهم أولاد أب واحد وأم واحدة والثاني أن المراد به ولي الدم وسمي آخر غيباً له في العفو ومن على هذا لابتداء الغاية وهذا الوجه أحسن لوجهين أحدهما أن كون من لابتداء الغاية أشهر من كونها للسببية والثاني أن الضمير في قوله تعالى وأداء إليه راجع إلى المذكور في هذا الوجه دون الأول وظرف الزمان كقوله صيم رمضان وأصله صام الناس رمضان وظرف المكان كقوله جلس أمامك والدليل على أن الامام من الظرف والمتصرف التي يجوز رفعها قول الشاعر

فقدت كلاً الفرجين بحسب أنه * مولى الخفاة خلفها وأمامها

فوضع كلاً رفع بالابتداء وخلفها بدل منه وأمامها عطف عليه والجملة التي هي بحسب وما بعدها في موضع رفع خبر مبتدأ والمأد على المبتدأ الهاء المتصلة بأن وإنما يصف الشاعر بقرة وحش بالبلدانها لا تدري على أي شيء تقدم ولا بد من تقدير أو حال قبل كلاً فكأنه قال فقدت هذه الوحشية وكلاً الفرجين اللتين هما خلفها وأمامها بحسب أنه مولى الخفاة أي المكان الذي توثق فيه والمجرور رتقوله تعالى وإن تعدل كل عدل لا يؤخذ منها فيؤخذ فعل مضارع بمعنى لم يسلم فاعله وهو حال من ضمير مستتر فيه ومنها جار ومجرور في موضع رفع أي لا يمكن أخذ منها ولو قدروا ما هو المأد من أن في يؤخذ ضمير أمسترا هو القائم مقام الفاعل ومنها في موضع نصب لم يستقم لأن ذلك الضمير مأد حينئذ على كل عدل وكل عدل حدث والاحداث لا تؤخذ إنما تؤخذ الذوات نعم أن قدر أن لا يؤخذ بمعنى لا يقبل صح ذلك وفهم من قولي فان فقد فاصدر إلى آخره أنه لا يجوز إقامة غير المفعول به مع وجود المفعول به وهو مذهب البصريين إلا الاخفش واستدل المخالفون بخو قول الشاعر

أيسح لي من المداذبرا * به وقت الشر مستطيرا

وبقراءة أبي جعفر ليجزى قوماً بما كانوا يكسبون فاقم فيهما الجار والمجرور وترك المفعول به منصوباً * ثم قلت (ولا يحدان بل يستزان ويحدف طاملاً جوازا نحو ز يدن قال من قام أو من ضرب ووجوباً نحو إذا السماء انشقت وأذنت لربها وحقت وإذا الأرض مدت ولا يكونان جملة فنحو وتبين لكم كيف فعلناهم

بمعنى لا يقبل) فيكون تضميناً وهل هو قياسي أو سماعي خلاف حقق بعضهم أن النحوي وهو اشتراك كلمة معنى أخرى سماعي والياني قياسي على لأنه تقدير عامل لدليل وهل الكلمة المضمنة حقيقة لأنها مستعملة في معناها ملوحة لتغيره أو مجاز لأنها اشترت معنى غير ها واستعملت فيه أو جمع بينهما هذا والظاهر أن يقال التضمنين الحلق مادة بأخري لتناسبهما معنى نحو شرين بماء البحر ألحق برون لأن الرى كيفية للنفس سببها الشرب وهو ابتلاع الماء أو اتحادها نحو وأحسن إلى الحق بلطف وأصف المولى وإحسانه واحداً فيا يظهر وقولهم اشتراك كلمة معنى كلمة أخرى يقتضى اختلاف المعنيين فلا

يشمل هذا وعلى ما قلناه فهو حقيقة جزئية (قوله واستدل المخالفون الخ)

أنه أناب المفعول الثاني كما قيل وأتبع قدر وأرسل والمستطير المنتشر (قوله على ضمير التبيين) أي على أن في تبين ضمير التبيين وأقول الاحسن في الذوق أن الضمير للظلم المفهوم من قوله وسكنتم في مناكن الذين ظلموا أنفسهم وتبين الظلم بمشاهدة ما ترتب عليه من العذاب (قوله وشذ نحو أكلوني البراغيث) لا معنى للشذوذ لأنه لغة قوم يلزمونها فإن سمع من غيرهم ما يوافق أول بما يأتي آخر الشارح وإنما يقال الشاذ في كلام وقع من صربي مخالفاً لاقته ولم يمكن تأويله والثاويل مقدم على التشديد ولعل الشيخ أراد بالشاذ مقابل اللفظة الفصحية المشهورة (قوله لأنهما عمدتان) هذا بمجرد لا ينتج فإن المبتدأ محذوف والخبر أيضاً (قوله وهو مؤمن) يعني إيماناً كاملاً وحذف القيد تقطعاً على حد ليس منا من استنحي من ربح ولا تقول إن الإيمان يرفع حال المصيبة ثم يعود لاقتضائه أنه لو مات حالها يموت غير مؤمن (قوله بفتح السين) هو الفعل وبالكسر المكان (قوله والحجازي نحو

على اضممار التبيين ونحوه وإذا قيل أن وعد الله حق على الاسناد إلى اللفظ ويؤثر فعلهما التبيينهما وجوباً في نحو الشمس طلعت وقامت هنداً والهندان وجوازاً راجحاً في نحو طلعت الشمس ومنه قامت الرجال أو النساء والهنود وحضرت القاضي امرأة ومثل قامت النساء نعمت المرأة هند ومرجوحاً في نحو ما قام الهند وقيل ضرورة ولا تلاحقه علامة تنبيه ولا جمع وشذ نحو أكلوني البراغيث) وأقول ذكرت هنا خمسة أحكام يشترك فيها الفاعل والثائب عنه الحكم الأول أنهم لا يحذفان وذلك لأنهما عمدتان ومنزلان من فعلهما منزلة الجزء فإن ورد ما ظاهرهما فيه محذوفان فليس محذولاً على ذلك الظاهر وإنما هو محمول على أنهما ضميران مستتران فن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ففاعل يشرب ليس ضمير عائده إلى ما تقدم ذكره وهو الزاني لأن ذلك خلاف المقصود ولأن الأصل ولا يشرب الشارب فحذف الشارب لأن الفاعل عمدة فلا يحذف وإنما هو ضمير مستتر في الفعل عائد على الشارب الذي استلزمه يشرب فإن يشرب يستلزم الشارب وحسن ذلك تقديم نظيره وهو لا يزني وعلى ذلك فقص وتلطاف لكل موضع بما يناسبه وعن الكسائي إجازة حذف الفاعل وتابعه على ذلك السهيلي وابن مضاء الحكم الثاني أن عاملهما قد يحذف لقرينة وأن حذفه على قسمين جائز واجب فالجائز كقولك زيد جوا بالمن قال لك من قام أو من ضرب فربدي في جواب الأول فاعل فعل محذوف وفي جواب الثاني نائب عن فاعل فعل محذوف وإن شئت صرحت بالفعلين فقلت قام زيد وضرب عمرو والواجب ضابطه أن يتأخر عنه فعل مفسر له وقد اجتمع المثالان في الآية الكريمة فالجاء فاعل بانشقت محذوفة كالسما في قوله تعالى فإذا انشقت السماء إلا أن الفعل هناك مذكور والارض نائب عن فاعل مدت محذوفة وكل من الفعلين يفسر الفعل المذكور فلا يجب أن يتلفظ به لأن المذكور عوض عن المحذوف وهم لا يجمعون بين الموض والموض عنه الحكم الثالث أنهم لا يكونان جملة هذا هو المذهب الصحيح وزعم قوم أن ذلك جائز واستدلوا بقوله تعالى ثم بدلهم من بعد ما رآوا الآيات ليس جنته وتبين لكم كيف فعلناهم وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض فجعلوا جملة ليس جنته فاعلاً لبدأ وجملة كيف فعلناهم فاعلاً لتبين وجملة لا تفسدوا في الأرض قائمة مقام فاعل قيل ولا حجة لهم في ذلك أما الآية الأولى فالفاعل فيها ضمير مستتر عائداً على مصدر الفعل والتقدير ثم بدلهم بداء كما تقول بدالي رأي ويؤيد ذلك أن اسناد بداء إلى البداء قد جاء مصرحاً به في قول الشاعر

لملك والموعود حق لقاءه * بدالك في تلك القلوص بداء

وأما على السجن بفتح السين المفهوم من قوله تعالى ليس جنته وبدل عليه قوله تعالى قال رب السجن أحب إلي مما يدعونني إليه كذا القول في الآية الثانية أي وتبين هو أي التبيين وجملة الاستفهام مفسرة وأما الآية الثالثة فليس الاسناد فيهما من الاسناد المعنوي الذي هو محل الخلاف وإنما هو من الاسناد اللفظي أي وإذا قيل لهم هذا اللفظ والاسناد اللفظي جائز في جميع الالفاظ كقول العرب زعموا مطية الكذب وفي الحديث لا حول ولا قوة إلا بالله كثر من كنوز الجنة الحكم الرابع أن عاملهما يثبت إذا كانا مؤنثين وذلك على ثلاثة أقسام تأنيث واجب وتأنيث راجح وتأنيث مرجوح فأما التأنيث الواجب ففي مستثنين أحدهما أن يكون الفاعل المؤنث ضميراً متصلاً ولا فرق في ذلك بين حقيقي التأنيث ومحاذيه فالحقيقي نحو هند قامت فهند مبتدأ وقام فعل ماض والفاعل مستتر في الفعل والتقدير قامت هي والتاء علامة التأنيث وهي واجبة لما ذكرناه والحجازي نحو الشمس طلعت وأعرابه ظاهر ولم يثبت به في المقدمة للتأنيث الواجب علم أن وجوب التأنيث مع الحقيقي من باب أولى بخلاف ما لو عكست فأما قول الشاعر

•• بالاستعارة وذلك ان الجوى يطلق عليها مؤنث لمشابهة المؤنث الحقيقي في استعمال العرب فتأمل (قوله فحذف احدي الثامين)

وهل هي الاولى لان
الثانية من نفس لمادة أو
الثانية لان الاولى أنى بها
لافاذة المضاربة خلاف
(قوله ان امرأ الخ) يذمها
بمخلف العهد بدليل ما بعده
نسبت عهدي ولم نعبأ بموثقي
تبا لفلك والمفقود مهجور
(قوله وأنت انما أسندت
الفعل لجمع الخ) يعنى أنه
في ظاهر صناعة الذخواتما
هو مسند للجمع والافقد
صرحوا بأن الجمع من باب
الكلية فالاسناد اليه ليس
من حيث انه جمع بل
لأحاده فقولا قام الهنود
في قوة قامت هندو هند الخ
ان قلت ماذا كره المصنف
موجود في جمع المذكر
والمؤنث السالين مع وجود
التذكير في الاول والتأنيث
في الثاني قلت نعم لكن للمسلم
فيهما بناء المفرد ألحقا به
كالمتنى (قوله وأحسن الوجوه)
منها أن الظاهر بدل من
الضمير وكأنه عدل عنه
للفصل بينهما بالتجوى
والشان ان البدل يلصق
المبدل منه (قوله عن العوامل
اللفظية) كان عليه أن يقول
غير الزائدة لا دخل نحسو
بحسبك درهم وهل من

ان السامحة والمرواة ضمنا * قرا بر وعلى الطريق الواضح
ولم يقل ضممتا فضرورة الثانية ان يكون الفاعل اسما ظاهرا متصلا بحقيق التانيث مفردا او تنية له او جمعا بالانف
والثاء المفردة كقوله تعالى اذ قالت امراة عمران والمثنى كقوله قامت الهندان والجمع كقوله قامت الهندات فاما
قوله تمنى ابتنى ان يعيش ابوهما * وهل انا الامن ريسة او مضر
فضرورة ان قدر الفاعل ماضيا واما ان قدر مضارا واصله تمنى حذف احدي التاءين كما قال تعالى فانذر تنكم نارا
الظني فلا ضرورة واما قوله تعالى اذ جاءك المؤمنات فاعلم ان لاجل الفصل بالمفعول اولان الفاعل في الحقيقة
اللاتي آمن واما التانيث الراجح في مسئلتين ايضا احدهما ان يكون الفاعل ظاهرا متصلا بمجازي التانيث كقوله
طلعت الشمس وقوله تعالى وما كان صلاتهم عند الليث فانظر كيف كان عاقبة مكرهم وجمع الشمس والقمر الثانية
ان يكون ظاهرا حقيق التانيث منفصلا بغير الا كقوله قام اليوم هندو قامت اليوم هندو كقوله
ان امرأه منكن واحدة * بعدى وبعدي في الدنيا لمفرور
والمبرد يخص ذلك بالشعر ومن التوع الاول اعني المؤنث الظاهر المجازي التانيث ان يكون الفاعل جمع تكسير
او اسم جمع تقول قامت الزبودة وقام الزبودة وقامت النساء وقام النساء قال الله تعالى قالت الاعراب وقال لسوة
وكذلك اسم الجنس كاوراق الشجر واورقت الشجر قالتا نيت في ذلك كله على معنى الجماعة والتذكير على معنى
الجمع وليس لك ان تقول التانيث في النساء والهندو حقيقي لان الحقيقي هو الذي له فرج والفرج لا احاد الجمع
للاجمع وانت انما اسندت الفعل الى الجمع لا الى الاحاد ومن هذا الباب ايضا قولهم نعمت المرأة ونعمت المرأة
هندو قالتا نيت على مقتضى الظاهر والتذكير على معنى الجنس لان المراد بالمرأة الجنس لا واحدة معينة مدحوا
الجنس عموما ثم خصوه من ارادوا مدحه وكذلك بش بالنسبة الى الذم كقولك بش المرأة هالة الحطب وبشت
المرأة هندو واما التانيث المروج في مسئلة واحدة وهي ان يكون الفاعل موصولا بالا كقوله قاما الهند
فالتذكير هنا راجح باعتبار المعنى لان التقدير ماقام احدا الهند فالفاعل في الحقيقة مذكور ويجوز التانيث باعتبار
ظاهر اللفظ كقوله ما برئت من ريبة وذم * في حربنا الاناث المم
والدليل على جواز في التثنية قراءة بعضهم ان كانت الاصبحة واحدة برفع صيغة وقراء جماعة من السلف
فاصبحوا الا ترى الامسا كنهم ببناء الفعل لم يسم فاعله وبجمل حرف المضارعة التاء المتتامة من فوق وزعم
الاخفش ان التانيث لا يجوز الا في الشعر وهو محجوج بما ذكرنا الحكم الخامس ان عاملها لا تلحقه علامة
تنية ولا جمع في الامر الغالب بل تقول قام اخوك وقام اخوتك وقام نسوتك كما تقول قام اخوك ومن العرب من
يلحق علامات دالة على ذلك كما يلحق الجميع علامة دالة على التانيث كقوله
تولي قتال المارقين بنفسه * وقد اسلماه مبعده وحيم
وقوله صلى الله عليه وسلم لم يعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار وقوله بعض العرب اكلوني البراغيث
وقول الشاعر
تجأ لربيع محاسنا * القحنها غر السحائب
وقول الآخر
راين الفواني الشيب لاح باراضي * فاعر ضن عني بالحدود والتواضر
وقد حمل قوم على هذه اللفظة آيات من التنزيل العظيم منها قوله سبحانه واسروا التجوي الذين ظلموا والاحود
نجر يجها على غير ذلك واحسن الوجوه فيها اعراب الذين ظلموا مبتدأ واسروا التجوي خبرا * (ثم قلت) الثالث
المستحدا وهو المحرر عن العوامل اللفظة غير اعنه او صفارا فاعلم ان كذا في الاول كذا يدقاهم وان تصومو خير لكم

وہل

خالق غير الله وكان رأي أن الزائدة كالعدم (قوله مخبر اعنه الخ) خرج الاعداد المسرودة فانها مجردة موقوفة كاسبق

(قوله وهل من خالق غير الله) فخالق مبتدأ مرفوع بضمته منع من ظهوره حارفة تحرف الجر الزائدة وغير الله صفته الخبر محذوف أي لكم وهذا أظهر من قول بعضهم أن غير خبر ولا يصح أن يرزقكم خبر لأن هل شذوذ دخل على مبتدأ خبره فعل لأنه إذا دخلت عليه جملة فاعلاما يفسره المذكور كالأقوال في هل زيد قام ويمكن أن يقال أن غير فاعل أغنى عن الخبر وقد اعتمد الوصف على الاستفهام فيكون من الثاني وكان المصنف جملة من الأول لأنه ليس القصد الاستفهام عن ثبوت الخالق لغير الله بل عن وجود خالق موصوف بغير الله فليتامل لأنهما امتلا زمان في المعين لاحدهما (قوله وهو الابتداء) هذا من جملة أقوال ومنها أن المبتدأ والخبر ترافعا ومها غير ذلك قيل والخلاف لفظي لأنمرده واعتراضه بعض المشايخ بأن له ثمره في نحو قوله تعالى قال أرغب أنت عن آلهي يا إبراهيم فإن قلنا أنه مترافعا فانت معمول لرأغب فيصح تعلق عن آلهي برأغب وإن قلنا أن المبتدأ مرفوع بالابتداء فهو واجبي من الخبر لا يفصل بينهما وبين معموله فهو معمول محذوف أي أرغب عن آلهي اه قلت أنت هنا فاعل أغنى عن الخبر فهو معمول جز ما فالأولى التمثيل بنحو ضارب زيد في الدار مما المرفوع فيه مبتدأ على الأصح لعدم الاعتداد (قوله وله تسمع) أي لأنه على حذف أن وسبق أن اليضاوي يرى أن تسمع نفسه مبتدأ لأنه أريد به الحدث المستقل فهو اسم كالمصدر (قوله ٥١ ولم أقل الاسم) لكن القوم

عبر وأبه وأرادوا الاسم ولوتأويلا (قوله لا بد أن يعتمد على نفي أو استفهام) وعدمه قليل جدا خلافا للاخفش والكوفيين ولا حجة لهم في قوله خير بنو لهب فلاتك ملغيا * مقالة لهي إذا الطير مرت لجواز أن بنو مبتدأ مؤخر ولا يقال لا يخبر بالمفرد عن الجمع لأنها تقول فصيل على صيغ المصادر كنهيق وصهيل فيخبر به عن الواحد وغيره قال تعالى والملائكة بعد ذلك ظهير قال الشاعر * من صديق للذي لم يشب * (قوله فليس لك أن تعرب أقائم مبتدأ الخ) الظاهر أنه

وهل من خالق غير الله والثاني شرطه نفي أو استفهام نحو أقائم الزيدان وما مضى وب العمران) وأقول الثالث من المرفوعات المبتدأ وهو نونان مبتدأ له خبر وهو الغالب ومبتدأ ليس له خبر ولكن له مرفوع يغنى عن الخبر ويشترك النوعان في أمرين أحدهما أنهما مجردان عن العوامل اللفظية والثاني أن لهما عاملا معنويا وهو الابتداء ونفي به كونهما على هذه الصورة من التجرد للاسناد ويفترقان في أمرين أحدهما أن المبتدأ الذي له خبر يكون اسما صرحا بخبره بنحو الله ربنا وعمره ديننا ومؤولا بالاسم نحو وإن تصوموا خير لكم أي وصيامكم خير لكم ومثله قولهم تسمع بالمعيدي خير من أن تراءى ولذلك قلت المجرد ولم أقل الاسم المجرد ولا يكون المبتدأ المستغنى عن الخبر في تأويل الاسم البتة بل ولا كل اسم بل يكون اسما هو صفة نحو أقائم الزيدان وما مضى وب العمران والثاني أن المبتدأ الذي له خبر لا يحتاج إلى شيء يعتمد عليه والمبتدأ المستغنى عن الخبر لا بد أن يعتمد على نفي أو استفهام كما مثلنا وكقوله

خليلي ما واف بمهدي أتما * إذا لم تكونا لي على من أقاطع

وكقوله

أقاطن قوم سلمى أم نو وأظننا * إن يظنوا فمحب عيش من قطننا

وقولي رافعا لمكتنى به أعم من أن يكون ذلك المرفوع اسما ظاهرا كقوم سلمى في البيت الثاني أو ضميرا منفصلا كتما في البيت الأول وفيه رد على الكوفيين والزحشرى وإن الحاحب إذا أو جوا أن يكون المرفوع ظاهرا أو جوا في قوله تعالى أرغب أنت أن يكون محمولا على التقديم والتأخير وذلك لا يمكنهم في البيت الأول إذا لا يخبر عن المثني بالمفرد وأعم من أن يكون ذلك المرفوع فاعلا كافي اليتين أو نائب عن الفاعل كافي قولك أمضروب الزيدان وخرج عن قول مكتنى بنحو أقائم أبواه زيد فليس لك أن تعرب أقائم مبتدأ أو بوا فاعلا أغنى عن الخبر

يصح امرأه مبتدأ ثانيا والجملة خبر المبتدأ الأول وهو زيد فنم لا تستقل بالفائدة * (فائدتان) * الأولى الوصف المعتمدان تطابق مع مرفوعه في الأفراد جازكون المرفوع مبتدأ مؤخر أو أنه فاعل أغنى عن الخبر فإن تطابقتا تنية وجماعتين الأولى الأعلى لفتا كاوني البراغيت فان أفرد الوصف مع تنية المرفوع وجمعه تعين الثاني لوجوب مطابقة الخبر للمبتدأ بخلاف الفاعل الثانية قد يغنى عن الخبر مرفوع وصف أضيف إليه المبتدأ نحو قول أبي النواس غير مأسوف على زمن * ينقض بالهم والحزن أنما يرجو الحياة فتي * عاش في أمن من الحن فقوله على زمن نائب فاعل مأسوف أغنى عن خبر غير وكان المصنف لم يتعرض لذلك لقلته أولا لأنه رأى أن المضائق والمضائف إليه شيء واحد مجتمعا مركبا ضا في فكان المرفوع للمضاف على أن أقول يمكن أن غير خبر محذوف أي أنا غير مأسوف واعتراضه في كتابة الأزهري بأنه لو كان كذلك لثال غير آسف اسم فاعل آسف أي حزن ونحسر * (وأقول) * يجب أن مأسوف بمعنى مهموم أو أنه بمعنى فاعل على حد حجاباه ستو رأى سائر انهم على هذا يكون نفيالأسفه هو فقط بخلاف الأول فإنه عام أي لا يؤسف على زمن تأمل

(قوله ولا يتبدأ بذكر الفاعل بخلاف الفاعل فانه يكون نكرة نحو جاءني رجل وقول ابن الحاجب ان الفاعل يخص بالحكم المتقدم عليه فانه حيث كان الحكم هو المخصص فقد رد على غير مخصوص والفرق بين الفاعل حيث جاء نكرة بلا مسوغ والمبتدأ حيث لا يكون نكرة لا بمسوغ ان المبتدأ اذا سمعه مخاطب نكرة ضر عن الكلام لا بتدائه بمجهول بخلاف الفاعل فانه نسخ الفعل أو لافاصفي للكلام ذكر جميع ذلك العلامة حسن جلي الفناري على المطول ٥٢ أقول كلامه يقتضي انه متى ما تقدم الخبر كان ذلك مسوغا لانه يدفع النكرة مع انهم قالوا لا يكون مسوغا

الا اذا كان ظرفا أو جارا
ومجرورا مختصين أو جملة
بل قالوا ان المسوغ انما
هو الوقوع ظرفا أو التقديم
لخوف التباس بالصفة
لادخل له في التسويغ
ويقتضي ايضا ان المتأخر
لا يكون مسوغا لانه لا
يدفع النكرة عن المجهول
وكذا كون الخبر من
خوارق العادة اللهم الا
أن يقال هذا المسوغ
يكسر بالتأخر الى الرجوع
ثم اعترضه على ابن الحاجب
يمكن دفعه بأن معنى قول
ابن الحاجب ان الفاعل
يخصص بالحكم المتقدم ان
تقدم الحكم مسوغ
لوقوعه نكرة لانه يدفع
نكرة مخاطب غير جمع
للفرق الذي قاله ولنا في
المقام كلام نفيس جدا
في كتابة الازهرية مع
العلامة ابن قاسم وشيخه
الصفوي وزيادة على ذلك

لانه لا يتم به الكلام بل زيد مبتدأ وقام خبر مقدم وأبواب فاعل به ثم قلت (ولا يتبدأ بذكره الا ان عمت نحو
مار جل في الدار أو خصت نحو ر جل صالح جاءني وعليهما وللمد مؤمن خير) وأقول الاصل في المبتدأ أن
يكون معرفة ولا يكون نكرة الا في مواضع خاصة تتبعها بعض المتأخرين وأنها هالي نيف وثلاثين و زعم بعضهم
انها ترجع الى الخصوص والعموم فمن أمثلة الخصوص أن تكون موصوفة أما بصفة مذكورة نحو ولامة مؤمنة
خير من مشركة وللمد مؤمن خير من مشرك أو بصفة مقدرة كقولهم السمن منوان بدرهم قاله من مبتدأ
ومنوان مبتدأ ثان وبدرهم خبره والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الاول والمسوغ للابتداء بمنوان انه موصوف
بصفة مقدرة أي منوان منه ومنها أن تكون مصغرة نحو ر جيل جاءني لان التصغير وصف في المعنى بالصغر
فكانك قلت ر جل صغير جاءني ومنها أن تكون مضافة كقوله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات كتبهن الله
على العباد ومنها ان يتعلق بها معمول كقوله صلى الله عليه وسلم أسرى بمر وف صدقة ونهي عن منكر صدقة فأمر
ونهي مبتدأ نكران وسوغ الابتداء بهما ما يتعلق بهما من الجار والمجرور ركعتك أفضل منك جاءني ومن
أمثلة العموم أن يكون المبتدأ نفسه صيغة عموم نحو كل له قاتلون ومن يقيم أقم معه ومن جاءك أحبي معه أو يقع
في سياق النفي نحو مار جل في الدار وعلى هذه الامثلة قس ما شئتها * ثم قلت (الرابع خبره وهو ما تحصل
به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور) وأقول الرابع من المرفوعات خبر المبتدأ وقولي مع مبتدأ فصل اول
مخرج لفاعل الفعل وقولي غير الوصف المذكور فصل ثان مخرج لفاعل الوصف في نحو أقام الزيدان وما
قام الزيدان والمراد بالوصف المذكور ما تقدم ذكره في حد المبتدأ * ثم قلت (ولا يكون زمانا والمبتدأ
اسم ذات ونحو الليلة الهلال المتاول) وأقول لما بينت في حد المبتدأ ما لا يكون مبتدأ وهو النكرة التي ليست
عامة ولا خاصة بينت بعد حد الخبر ما لا يكون خبرا في بعض الاحيان وذلك اسم الزمان فانه لا يقع خبرا عن أسماء
الذوات وانما يخبر به عن أسماء الاحداث تقول الصوم اليوم والسفر غدا ولا تقول زيدا اليوم ولا عمر وغدا فأما
قولهم الليلة الهلال بنصب الليلة على انها ظرف مخبر به عن الهلال مقدم عليه فقول وتاويله على ان أصله الليلة
رؤية الهلال والرؤية حدث لا ذات ثم حذف المضاف وهو الرؤية وأقيم المضاف اليه مقامه ومثله قولهم في
المثل اليوم خر وغدا أمر التقدير اليوم شرب خر وغدا حدوث أمر ثم قلت (الخامس اسم كان وأخواتها وهي
أسمى وأصبح وأضحى وظل و بات وصار وليس مطلقا وتالية لنفي أو شبهه زال ماضى زال و برح و فنى
وانتفى وصلة ما الوقتية دام نحو مادمت حيا) وأقول الخامس من المرفوعات اسم كان وأخواتها لا تنفى
عشرة المذكورة فانهم يدخلون على المبتدأ والخبر فيرفعن المبتدأ ويسمي اسمهن حقيقة و فاعلن مجازا وينصب
الخبر ويسمي خبرهن حقيقة ومفعولن مجازا ثم في ذلك على ثلاثة أقسام ما يعمل هذا العمل بلا شرط وهي
ثمانية كان وليس وما بينهما وما يشترط ان يتقدم عليه نفي أو شبهه وهو التامهي والداهي أو بعبارة زال

فاطلبها ان شئت (قوله وعابها
وللمد مؤمن) اما الخصوص فلا وصف بمؤمن واما العموم فلان المراد كل عبيد مؤمن بخلاف نحو ر جل صالح جاءني فليس الا الخصوص
تأمل (قوله ترجع الى الخصوص والعموم) انظر ما يصنع في وقوع الخبر ظرفا وتقدم لام الابتداء (قوله اسم كان) أي الاسم
المصاحب لكان المعمول لها وتذا قولهم خبر كان ويزيد هذا أن اطلاق الخبر عليه باعتبار ما كان نفس متاملا والا فالسلام

عليك

(قوله وهو ان يكون ماضي يزال الخ) حجت الثلاثة في قولي يامليحان لا يزال مليحا * ارحم اللذعن حبه لا يزول حار عقلا بل لا يزال اختلاطا * فامنحه قر باطه الرسول هذا كنت كتبت في حاشية الازهر به ثم رأيت أحسن منه ان أقول ٥٣ يارحيامن لا يزال رحيما * ارحم

الذعن بأبكم لا يزول باه
ذنبا بل لا يزال اختلاطا
* فامنحه عفو ابطه
الرسول (قوله بعد ما)
فيه تساهل لان كان انما
حذفت بعد ان المصدرية
فقط وما انما زيدت بعد
حذفها عوضا عنها وكذا
بعد ان الشرطية في قولهم
اقبل هذا امالا واصله ان
كنت لا تفعل غيره قال ناصر
التحقيق اللقاني ولا حاجة
الى اضمار كان بل المنسي
المجمول خبر انجمله الشرط
وما على حذفي اما ترين
من البشر أحدا فليتأمل
(قوله بعد ان ولو) التقييد
بهمالكونه أراد الجواز
الشائع المشهور والا
فتحذف كان في غيرها نحو
من لدشولا فالى اتلاتها
أى من لد كانت شولا (قوله
مهمة) أى محررة للهمة
الاعتناء بها (قوله العباس
ابن مرداس) أحدا الصحابة
رضوان الله عليهم جيد
الشيخ عبد الرحمن
الاخضري كما ذكره آخر
شرح سلمه (قوله أرجح
الأوجه) ويجوز فهمها
بمحذف كان وخبرها في

و برح وفني وانفك نحو ولا يزالون مختلفين ان نبرح عليه عاكفين وتقول لا يزال ذا كرا الله ولا برح برح بعك
مانوسا ولا يزال جنبك محر وسار يشترط في زال شرط آخر وهو ان تكون ماضي يزال فان ماضي يزول
فعل تام قاصر بمعنى الذهاب والانتقال نحو ان الله يمسك السموات والارض أن تزولا ولئن زالتا ان أمسكهما
من أحد من بعده وان الاولى في الآلية شرطية والثانية نافية وماضي يزول فعل تام متعدي ماضي ماز يميز يقال زال
زيد ضاه من معز فلان أى ميزه منه وما يشترط ان يتقدم عليه ما المصدرية النابتة عن ظرف الزمان وهو دام
والى ذلك أشرت بالتبيل بالآية الكرمة كقوله سبحانه وتعالى وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حيا أى مدة
دوامي حيا فلو قلت دامت يزول يدحيجا كان قولك صحيحا حال لا خبرا وكذلك محبت من مادامت يزول يدحيجا لان
ما هذه مصدرية لا ظرفية والمعنى محبت من دوامه صحيحا * ثم قلت (ويجب حذف كان وحدها بعد ما في
نحو اما أنت ذا نفر ويجوز حذفها مع اسمها بعد ان ولو الشرطيتين وحذف نون مضارعها المحزوم والاقبل
ساكن أو مضمر متصل) وأقول هذه ثلاث مسائل مهمة تتعلق بكان بالنظر الى الحذف احداها حذفها وجوبها
دون اسمها وخبرها وذلك بشرط بخمسة أمور أحدها ان تقع صلة لان الثانية أن يدخل على ان حرف
التعليل الثالث أن تتقدم الملة على المعلوم الرابع أن يحذف الجار الخامس أن يؤتى بما كقولهم اما أنت منطلقا
انطلقت وأصل هذا الكلام انطلقت لان كنت منطلقا أى انطلقت لاجل انطلاقتك ثم دخل هذا الكلام
تصغير من وجوه أحدها تقديم الملة وهي لان كنت منطلقا على المعلوم وهي انطلقت وفائدة ذلك الدلالة على
الاختصاص والثاني حذف لام الملة وفائدة ذلك الاختصار والثالث حذف كان وفائدة أيضا الاختصار
والرابع انفصال الضمير وذلك لازم عن حذف كان والخامس وجوب زيادة ما وذلك لارادة التعويض
والسادس ادغام النون في الميم وذلك لتقارب الحرفين مع سكن الاول وكونهما في كلمتين ومن شواهد هذه
المسئلة قول العباس بن مرداس رضى الله تعالى عنه

أباخرشة أما أنت ذا نفر * فان قومي لم تأكلهم الضبع

أبامنادي بتقدير يا أبا وخرشة بضم الخاء المعجمة وأما أنت ذا نفر فأصله لان كنت ذا نفر فعمل فيه ما ذكرنا
والذي يتعلق به اللام محذوف أى لان كنت ذا نفر اقتضت على والمراد بالضبع السنة المجردة المسئلة الثانية
حذف كان مع اسمها وابقاء خبرها وذلك جائز لا واجب وشرطه أن يتقدمها ان ولو الشرطيتين فالاول
كقوله صلى الله عليه وسلم الناس مجزون بأعمالهم ان خير انخير وان شر انشر فتقديره ان كان عملهم خيرا
فجزأهم خيرا وان كان عملهم شرا فجزأهم شرا وهذا أرجح الأوجه في مثل هذا التركيب وفيه وجوه آخر
الثاني كقوله صلى الله عليه وسلم التمس ولو خائما من حديد أى ولو كان الذى تلمسه خائما من حديد المسئلة
الثالثة حذف نون كان وذلك مشروط بأمر أحدها أن تكون بلفظ المضارع والثاني أن يكون المضارع
مجزوما وانما الثالث أن لا يقع بعد النون سان والرابع أن لا يقع بعده ضمير متصل وذلك نحو ولم يك من
المشركين ولم أك بغير ولا يجوز في قولك كان وكن لانتهاء المضارع ولا في نحو هو يكون ولن
يكون لانتهاء الجزم ولا في نحو لم يكن الذين كفروا وجود الساكن ولا في نحو قوله صلى الله عليه وسلم ان
يكنه فلن تسلط عليه وان لا يكنه فلا خير لك في قتله لو جود الضمير * قلت (السادس اسم

الاول أى كان في عملهم خيرا ونصبها بتقدير فيجزون خبر او يجوز عكس ما قال الشارح وذلك ظاهر لمن تأمل (قوله ان لا يقع بعد النون ساكن)
أى لانها تحرك حينئذ لاتقاء الساكنين فتقوى بالحركة فلا يجوز حذفها وفي الحقيقة المدار على السماع والافكانت محذوف ابتداء ولا تحرك (خاتمة)
تأتي كان زائدة وهي جواب قولهم فعل لا فاعل له وكذا أفعال آخر منها قلما وكثر ما وقصر ما وطال ما قلت والظاهر في هذه أنها ليست أفعالا لان

قلبا نسلمت عن الفعلية
وصارت أداة نفي بمنزلة ما
وقد أوضحت هذا في أول
كتابة الازهرية وتمت
بقية الافعال فارجع اليه
ان شئت ولبحت كان فان
فيه هناك دقائق (فائدة)
لامنع من ان دام زيد
محييا من التواضع كانه
لامنع من ان مادمت حيا
فاعل ونصب على الحال
وفرقيم لادليل عليه (قوله)
أفعال المقاربة) تغليب
اصطلاحى والا فافعال
الشروع أكثر ولعلهم
لاحظوا أن كاد أشهر وأما
الباب فغلبوا قسمها (قوله)
لترجيح) وهي انشاء ما قبله
وما بعده اخبارات (قوله)
بأحكام) كالافتتان بان
وعدمه وكونه مضارعا
وكونه رافعا ضمير الاسم
على ما تقر في محله (قوله)
يمسح) وهو الخبر المحذوف
(قوله وتكبر معمولى لا)
الظاهر انه وما بعده معمول
لمستألف أى ويشترط في
عمل لا تكبر معمولىا وعطفه
على ما قبله كاهو المتبادر
يفيد انه من شروط اعمالهن
أى الثلاثة الآن قال المعنى
الشرط المضاف للعمل على
سبيل الاجمال فتأمل (قوله)
فأما ما قدمها هنا اهتماما بها
نقول الكلام عليها وقدم

أفعال المقار بقرى كادوكر بواوشك لدنو الخبر وعسى واخولق وحرى لترجيح وطفق وعلق وأنشأ
وأخذو جعل وهب وهلمل للشرع فيه ويكون خبرها مضارعا) وأقول السادس من المرفوعات اسم
الافعال المذكورة وهي تقسم باعتبار معانيها الى ثلاثة أقسام ما يدل على مقاربة المسمى باسمها للخبر وهي ثلاثة
كادوكر بواوشك وما يدل على ترجيح المتكلم للخبر وهي ثلاثة أيضا عسى وحرى واخولق وما يدل على
شرع المسمى باسمها في خبرها وهي كثيرة ذكرت منها سبعة فتكملت أفعال هذا الباب ثلاثة عشر كان
الافعال في باب كان كذلك فهذه الثلاثة عشر تعمل عمل كان فترفع المبتدأ وتصب الخبر إلا أن خبرها لا يكون
الافعال مضارعا منه ما يقرن بالومنه ما يتجر دعها كإبائى تفصيله ان شاء الله تعالى في باب المنصوبات ولولا
اقتصار خبرها بأحكام ليست لكان وأخواتها لم تقرر دباب على حدة قال الله سبحانه يكادز يتهاضي عسى
ربكم أن يرحكم قال الشاعر

وقد جمعت اذا ما قمت يثقلنى * نوبى فانهض نهض الشارب السكر
وكنت أمشى على رجلين معتدلا * فصرت أمشى على أخرى من الشجر

وقال آخر

هبت ألوم القلب في طاعة الهوى * فلج كأنى كنت للوم مغريا

وقال آخر

وطئ تاديار المعتدين فهلمت * نفوسهم قبل الامانة زهق

وهذان الفعلان أغرب أفعال الشرع وطفق أشهرها وهي التي وقعت في التنزيل وذلك في موضعين أحدهما
وطفقا يخص فان أى شرطا يخطان ورقة على أخرى كما تخفف النعال ليسترا بها وقرأ أبو السمال المدوى وطفقا
بالفتح وهي لغة حكاهما الاخفش وفيها لغة ناكأ طبق بباء مكسورة مكان الفاء والثاني فطفق مسحا أى شرع يمسح
بالسيف سوقها وأعتاقها مسحا أى يقطعها قطعاً * ثم قلت (السابع اسم ما حمل على ليس وهي أربعة لالت
في لغة الجميع ولا تعمل إلا في الحين بكثرة أو الساعة أو الاوان بقله ولا يجمع بين جزأيهما ولا أكثر كون
المحذوف اسمها نحو ولات حين مناص وما ولا التافيتان في لغة الحجاز وان التافية في لغة أهل العالية وشرط
اعمالهن نفي الخبر وتأخير موأن لا يلبهن معموله وليس ظرفا ولا مجرورا وتكبرا معمولى لاون لا يقرن
اسم ما بال الزائدة نحو ما هذا بشرا * ولاو زرم اقضي الله واقيا * وان ذلك نافعا ولاضاركا) وأقول
السابع من المرفوعات اسم ما حمل في رفع الاسم ونصب الخبر على ليس وهي أحرف أربعة نافية وهي ما ولا ولات
وان فاما ما فانها تعمل هذا العمل بأربعة شروط أحدها أن يكون اسمها مقدا وخبرها مؤخرا والثاني أن
لا يقرن الاسم بان الزائدة والثالث أن لا يقرن الخبر بالا والرابع أن لا يلبها معمول الخبر وليس ظرفا ولا مجرورا
ومجرورا فاذا استوفت هذه الشرط والاربعة عملت هذا العمل سواء كان اسمها وخبرها نكرتين أو معرفتين
أو كان الاسم معرفة والخبر نكرة فالمرقتان كقوله تعالى ما هن أمهاتهم والنكرتان كقوله تعالى فإمنكم من
أحدعه حاجز بن فأحد اسمها حاجز بن خبرها ومنكم متعلق بمحذوف تقديره أعنى ويحتمل أن أحدا فاعل
منكم لاعتماده على النفي وحاجز بن امت له على لفظه فان قلت كيف يوصف الواحد بالجمع وكيف
يخبر به عنه قلت جوابها أنه اسم عام ولهذا وجه لا يفرق بين أحد من رسله والمختلفان كقوله تعالى ما هذا بشرا
وتم يقع في القرآن العظيم أعمال ماضية بخلاف غير هذه المواضع الثلاثة على الاحتمال المذكور في الثاني وأعمالها
لغة أهل الحجاز ولا يميزونه في نحو قوله

في المتن لات لا تفاق الجميع عليها (قوله بين أحد) أى وبين انما تضاف لتعدد (قوله صريحاً) أى أن امرأته صريحة في العمل وان كان احتمالا

في غداة ما ان أتمو ذهب * ولا صريف ولكن أنتم الحرف
لاقتان الاسم بان ولا في نحو قوله سبحانه وما محمد الا رسول وقوله وما أمرنا الا واحدة لاقتان الخبر بالا ولا
في نحو قولهم في المثل مامسى من أعتب لتقدم خبرها ولا في نحو قوله

وقالوا تعرفها المنازل من متى * وما كل من وافي متى أنا عارف

لتقدم معمول خبرها وليس بظرف ولا جار ومجرور ولا يعملها بنو تميم ولو استوفت الشر وط الار بمة بل
يقولون ما زيد قائم وقرى على لغتهم ما هذا بشر وما هن أمهاتهم بالرفع وقرى أيضا بامهاتهم بالجر بباء زائدة
وتحتل الحجازية والتيمية خلافا لابي على والزمخشري زعمنا أن الباء تختص باغة النصب وأما لافانها تعمل
بالشر وط المذ كورة لما الاشرط انتفاء اقتران بالاسم فلا حاجة له لان لا تزداد بعد لاو يضاف الي الشروط
الثلاثة الباقية أن يكون اسمها وخبرها نكرتين كقوله

تمز فلاشي على الارض باقيا * ولا وزر بما قضى الله واقيا

و ر بما عملت في اسم معرفة كقوله

أنكرتها بعد أعوام مضين لها * لا الدار دارا ولا الحيران حيرانا

وعلى ذلك قول المتنبي

إذا الجود لم يرزق خلاصا من الاذي * فلا الحمد مكسو باولا المال باقيا

واعمال لا العمل المذكو رافة أهل الحجاز أيضا وأما بنو تميم فيهم ملونهاو يوجيرون تكريرها وأما ان قتعمل
بالشر وط المذكو رة الا أن اقتران اسمها بان متمتع فلا حاجة لاشترط انتفائه وتعمل في اسم معرفة وخبر نكرة
قرأ سميد بن جبير رحمه الله ان الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم يتخففون وكسرهما لا لقاء الساكنين
ونصب عبادا على الخبرية وأهنا لكم على انه صفة لعباد او في نكرتين سمع ان أحد خيرامن أحد الا بالعافية وفي
معرقتين سمع ان ذلك ناهك ولا ضارك واعمال ان هذه لفة أهل العالية وأمالات فانها تعمل هذا العمل
أيضا ولكنها تختص عن أخواتها بأمرين أحدهما انها لا تعمل الا في ثلاث كلمات وهي الحين بكثرة والساعة
والاوان بقلته والثاني ان اسمها وخبرها لا يجتمعان والغالب أن يكون المحذوف اسمها والمذكور خبرها وقد يعكس
فالأول كقوله تعالى كم أهلكنامن قبلهم من قرن فنادوا ولات حين مناص الواول للحال لانا فية بمعنى ليس
وإثاء زائدة لتوكيد النفي والمبالغة فيه كإثاء في رواية أولتا نيت الحرف واسمها محذوف وحين مناص خبرها
ومضاف اليه أي فنادوا والحالة انه ليس الحين حين مناص أي فرار أو تأخر والثاني كقراءة بعضهم ولات
حين بالرفع أي وليس حين مناص حينما موجودا لهم عند تاديبهم ونزول ما نزل بهم من العذاب ومن اعمالها
في الساعة قول الشاعر

ندم البغاة ولات ساعة مندم * والبقى مرتع مبتغيه وخيم

وفي الاوان قوله

طلبوا صلحا ولات أوان * فأجينا ان ليس حين بقاء

أصله ليس الحين أوان صلح أو ليس الاوان أوان صلح فحذف اسمها على القاعدة وحذف ما أضيف اليه خبرها
وقدر ثبوته فبناه كما بيني قبل وبعد الا أن أو اناشيه بنزال وزنا فبناه على الكسر ونونه للضرورة
* ثم قلت (الثامن خبران وأخواتها أن ولكن وكان وايت ولعل نحو ان الساعة آتية ولا يجوز تقديمه
مطلقا ولا توسطه الا ان كان ظرفا أو مجرورا نحو ان في ذلك لمبرة ان لدينا أنكالا) وأقول الثامن من المرفوعات

في العمل فالمراد بالصراحة
أن يكون أصراب المصطلح
صريحاً (قوله مرتع مبتغيه)
بالإضافة وقوله وخيم خير
مرتع والمرتع محل ترويع فيه
الدواب وتناكله والوخيم
ردي الطعم (قوله أصله
ليس الحين أوان) يشير الي
أن المحذوف حين كما هو
الكثير لا الاوان

خبران وأخواتها الخمسة فانهن يدخلن على المتداو الخبر فينصبن المتدا كما سيأتي في باب المنصوبات و يسمى اسمها ويرفعن خبره كأن ذكره الآن و يسمى خبره نحو ان الساعة آتية اعلموا أن الله شديد العقاب كأنهم خشب مسندة لم الساعة فرب لا تتقدم أخبارهن عليهن مطلقا وقد أشار الى ذلك الشيخ شرف الدين بن عسبن حيث قال

سكّاني من أخباران ولم يحجز * له أحد في النحو أن يتقدما
عني حرف جر من نذاك يحجزي * اليك فاني من وصالك معدما

ولاعلى أسمائهن فان الحروف محمولة في الاعمال على الافعال فلكونها حرف في العدل لا يابق التوسع في معمولاتها بالتقديم والتأخير اللهم الا ان كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا في جواز توسعته ينهار بين أسمائها كقوله تعالى ان لدينا أنكالا ان في ذلك لعلبة لمن يخشي وفي الحديث ان في الصلوة لشغلا وان من الشعر لحكماء وروى لحكمة فاما تقديمه عليها فلا سبيل الي جوازه لا تقول في الدار ان زيدا * ثم قلت (وتكسر ان في الابتداء وفي أول الصلة والصفة والجملة الحالية والمضاف اليها ما يختص بالمثل والحكمة بالقول وجواب القسم والخبر بها عن اسم عين وقبل اللام المعلقة وتكسر أو تفتح بعد اذا الفجائية والفاء الجزائية وفي نحو أول قولني اني أحمد الله وتفتح في الباقي) وأقول لان ثلاث حالات وجوب الكسر ووجوب الفتح وجواز الامرين فيجب الكسر في تسع مسائل احدها في ابتداء الكلام نحو انا أعطيناك الكون انا أنزلنا في ليلة القدر الثانية ان تقع في أول الصلة كقوله تعالى وآتيناه من الكون زمانا مفاتحه لتتو ما مفعول ثان لا يتناو هو موصول بمعنى الذي وان وما بعده صلة واحترزت بقولي أول الصلة من نحو جاء الذي عندي أنه فاضل فان واجبة الفتح وان كانت في الصلة لكنها ليست في أولها الثالثة ان تقع في أول الصفة كمررت برجل فاضل ولو قلت مررت برجل عندي أنه فاضل لم تكسر لانها ليست في ابتداء الصفة الرابعة ان تقع في أول الجملة الحالية كقوله تعالى كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المؤمنين لكارهون واحترزت بقيد الاولية من نحو أقبل زيد وعندي أنه ظافر الخامس ان تقع في أول الجملة المضاف اليها ما يختص بالمثل وهو اذا واذا حيث نحو جلست حيث ان زيد اجالس وقد أوقع الفقهاء وغيرهم بفتح ان بمدح وهو لحن فاحش فانها لا تنضاف الى الجملة وان المفتوحة ومعمولا هافي تأويل المفرد واحترزت بقيد الاولية من نحو جلست حيث اعتقاد زيدانه مكان حين ولم أر احدا من النحو بين اشتراط الاولية في مسئلتي الحال وحيث ولا بد من ذلك السادسة ان تقع قبل اللام المعلقة نحو والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فاللام من لرسوله ومن لكاذبون معلقان لفعل العلم والشهادة أي مانعان لهما من التسليط على لفظ ما بعدهما فصار لما بعدهما حكم الابتداء فلذلك وجب الكسر ولولا اللام لو جب الفتح كما قال تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة وشهد الله أنه لا اله الا هو السابعة ان تقع محكية بالقول نحو قال اني عبد الله ومن يقل منهم اني اله من دونه فذلك نجزيه جهنم قل ان ربي يقذف بالحق النامنة ان تقع جواب القسم كقوله تعالى حم والكتاب المين انا أنزلناه التاسعة ان تقع خبرا عن اسم عين نحو زيدانه فاضل وقوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا ان الله يفصل بينهم يوم القيامة وقد أتيت في شرح هذا الموضع بما لم أسبق اليه فتأملوه ووجب الفتح في ثمان مسائل احدها ان تقع فاعلة نحو اولم يكفهم انا أنزلنا أي انزال الثانية ان تقع نائبة عن الفاعل نحو وأوحى الى نوح أنه لن يؤمن من قومك الا من قدام قل وحي الى أنه استمع نقر من الجن الثالثة ان تقع مفعولا لغير القول نحو ولا تخافون انكم أشركتم بالله الرابعة ان تقع في موضع رفع بالابتداء نحو ومن آياته انك ترى الارض خاشعة الخامسة ان تقع في موضع خبر اسم معنى نحو اعتقادى انك فاضل السادسة ان تقع مجرورة بالحرف نحو

(قوله لشغلا) أي بالله
وخدمته (قوله لحكما) من
حكمه ما عاتب الحر الكريم
كنفسه * والمرء يصلحه
الجليل الصالح ومنها اذا
الجود لم يرزق خلاصا من
الاذي * فلا الحمد مكسوبا
ولا المال باقيا ومنها الا
ارعوا لمن ولت شيبته *
وآذنت بمشيب بعدهم
ومنها ان اللطاف الهني * الى
قالت خل عنك لا تنصق
ذرعاً بأمر * أنا أولي بك
منك ومنها يا قلب انك من
أسماء مفروور * فازكر
وهل ينفعك اليوم تذكير
استقدر الله خير اوارضين
به * فينا العسر اذا دارت
مياسير الى غير ذلك مما لو
استقصى قصي (قوله فان
واجبة الفتح) لانها في محل
مفرد مبتدأ مؤخر وما قبلها
خبر مقدم (قوله وهو اذا
واذا وحيث) لعل الاولى
حذف اذا لانها انما تنضاف
لجملة فعلية فلا يقع بعدها ان

(قوله بفتح ان وكسر ها) فالكسر ظاهر والفتح على انها في محل مفرد مبتدأ خبره محذوف أي حاصل والجملة جواب الشرط أو مضافة إليها إذا
 السجائية وهي حرف أو ظرف عاملة محذوف فتقديرنا إذا زيد قام فاجت وقت قيام زيد وإنما تضاف إذا الجملة اسمية وقول العرب كنت أظن ان
 العقب أشد لدغة من الزبور فاذا هو أياها تقديره فاذا هو يساويها حذف الفعل فانه فصل الضمير والكثير فاذا هو هي وأنكر سيدي به الاول في
 مجلس البرمكي قيل وهي سبب موته كما بسطه المصنف في المنفى فعليك به (قوله خبر اعن قول) نحو أول قولی لان الفعل التفضيل بعض ما يضاف اليه
 (قوله وفاعل للقوانين واحد) أقول لاحاجة لهذا لانه حيث كان القول خبر اعن القول فالمبتدأ عين الخبر معنى ولا يصور ذلك بداهة الا اذا كان
 الفاعل واحدا (قوله والكسر الخ) وعلى الكسر فالجملة محكية بالقول لان المراد ان القول نفس هذا اللفظ وليست معمولة للقول أي ليست منصوبة
 به فلا ينافي ان الخبر مرفوع بالمبتدأ وفي ذلك قال أخونا الفاضل الشيخ أحمد السجاعي أي الحاذق الذي حاز فهمهما في علوم كالشمس نوراً أيضاً جملة
 حكوها بقول ولم تعد محل له ما الذي يزيل خفاء فاجبته بقولي يا فها عمي بنظم كدر * زاد حسنا نظم ٥٧ لهو بهاء بدء قولی اني حميد لرني

مخبر بالحكي بجلو الساء
 قال هذا المحقق ابن هشام
 * في كتاب يعطي اليب
 غناه

(قوله خبر لا) هو معمول
 لهان كان اسمه ماعربا أو
 مبداء عند غير سيويه أما
 عنده فيقول مرفوع
 بالخبرية ووجه انها لما
 تجردت عن العمل في لفظ
 الاسم مع كونه بلصقة
 فهو عن الخبر أولي (قوله
 ويحب تسكيره) لانها في
 المجلس أي لثني افراده أي
 نفى بعض الاحكام عن
 جميع افراده وهذا لا يعقل
 في المرفة لانها مشخص
 كذا قال الرضى لكن لا يخفى
 انه لا يتأني في نحو علم الجنس

ذلك بأن الله هو الله الحق السابعة أن تقع مجرورة بالاضافة نحو انه لحق مثل ما أنكم تنطقون الثامنة أن تقع تابعة لشيء
 مما ذكرنا نحو اذكر وانعمتي التي أنعمت عليكم وأني فضلتكم على العالمين ونحو اذ يدركم الله احدى الطائفتين
 أنهما لكم فأنها في الاولى معصوفة على المفعول وهو نعمتي وفي الثانية بدل منه وهو احدى ويجوز ان في ثلاث
 مسائل في الاشهر احدها أن تقع بعد اذا الفجائية كقوله خربت فاذا انزى بالباب قال الشاعر
 وكنت أري زيدا كما قيل سيدي * اذا أنه عبد القفا واللاهزم
 بر وي بفتح ان و بكسر ها الثانية أن تقع بعد الفاء الجزائية كقوله تعالى من عمل منكم سواء بجهالة ثم تاب من
 بعده وأصلح فانه غفور رحيم قرئ بكسر ان وفتحها اثنتان في نحو أول قولی أي أحمد الله وضابط ذلك أن تقع
 خبر اعن قول وخبرها قولاً كاحمد ونحوه وفاعل القولين واحد فاستوفى هذا الضابط كالمثال المذكور
 جازية فتفتح على معنى أول قولی حمد الله والكسر على جعل أول قولی مبتدأ وان أحمد الله جملة أخبر بها عن هذا
 المبتدأ وهي مستغنية عن عائده ودعى المبتدأ لانها نفس المبتدأ في المعنى فكأنه قيل أول قولی هذا الكلام المفتتح
 بآني ونظير ذلك قوله سبحانه دعواهم فيها سبحانه لك اللهم وقول النبي صلى الله عليه وسلم أفضل ما قلته أنا والنبيون
 من نبلي لا اله الا الله * ثم قلت (التاسع خبر لا التي لثني الجنس نحو لارجل أفضل من تريدو يجب تسكيره
 كالاسم وتأخيره ولو ظرفا أو يكثر حذفه ان عم ونعيم لا تذكرة حينئذ) وأقول التاسع من المرفوعات خبر لا التي
 لثني الجنس اعلم ان لا على ثلاثة أقسام أحدها أن تكون ناهية فتختص بالمضارع ونحو ولا تمش في الارض
 مرحا فلا يسرف في القتل لا تخزن ان الله معناه وتستعار للدعاء فتجزم أيضا نحو لا تؤاخذنا الثاني أن تكون زائدة
 دخولها في الكلام نحو وجها فلا تعمل شيئا نحو ما منعك أن لا تسجد أي ان تسجد بدليل أنه قد جاء في مكان
 آخر بغير لا وقوله تعالى لا يعلم أهل الكتاب أن لا يقدر ون على شيء من فضل الله وقوله تعالى وحرام على
 قرية أهلكناها أنهم لا يرجعون الثالث أن تكون نافية وهي نون داخلية على مرفعة فيجب اهاها وتكرارها
 نحو لا زيد في الدار ولا عمر وداخلية على نكرة وهي ضربان عاملة عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر كما تقدم

(٨ - شذور) من المعارف (قوله ولو ظرفا) بخلاف ان لان انما عملت بالحمل عليها فهي أضعف والجامع التأكيد فان هذه
 لتأكيد لثني وتلك لتأكيد اثبات وقيل دو من محل النقيض على النقيض (قوله ناهية) هو قولهم نافية من الاسناد لما هو كالاتي والفاعل حقيقة
 المتكلم (قوله وتستعار للدعاء) بجامع مطلق الطلب (قوله ان لا تسجد) يحتمل ان لأصلية على حذف حرف الجر ومعمول المنع أي ما منعك امتثال
 أمري بأن لا تسجد والبناء حينئذ ارجعة للمنوع لكن ما قاله المصنف أسلس وانظر ما فائدة زيادة لا ولعل والله أعلم فائدتها الاشارة الى شدة خبثه
 بحيث لا يسند اليه فعل السجود على صورة الاثبات بل على صورة النفي وكذا قوله انهم لا يرجعون أي ان الرجوع ممنوع عليهم كل الامتناع بحيث
 لا يسند اليهم الامتناع والله أعلم بامرار كتابه فاستغفر الله العظيم (قوله وحرام) أي ممنوع عادة ان قلت احمله على الامتناع الشرعي ولأصلية والمراد
 عدم رجوعهم يوم القيامة ممنوع بالسمع قلت لا يناسبه قوله بعد حتى اذا فحت يا جوج وما جوج فانه غاية لامتناع الرجوع حينئذ المراد الرجوع

التي ظاهراً في العموم (قوله
يكن) بالكاف كناية عن
عدم قضائها وقوله ولا أمة
يعني ولا بنى أمة الذين يقضون
الحاجات (قوله بتقدير مثل
أوتأويل المعرفة بكلي فالمراد
بالبصرة مطلق بلدة طيبة
وبأبي حسن رجل حسن
القضاء لما ورد أقضاكم
على كما قالوا لكل فرعون
موسى أي لكل جبار قهار
وكما أولوا حائماً مطلق
رجل كريم (قوله وهو لا
الدعاء) أي أنه يدعو له
بأن جميع الناس فداءه
(قوله غير مستحق)
المستحقب الحامل في
الحقبة أي الحرج والمراد
لا ثم على والواغل من
يشرب من شراب الناس
بلاد عوة (قوله لا يعقل
الابه) المراد لا يعقل على
الوجه لا كمال والافالمفعول
فضالة لا تسوقف عليها
الفائدة أو المراد أنه لا يعقل
تحققه في الواقع الامعة وان
لم يلزم ذكره وقد يناقشان
بظرف الزمان فليتامل
فلك (قوله منها باب
الاشتغال) وتمهما
بقوله والمنسأى الخ

وهو قليل وعاملة عمل ان فتصب الاسم وترفع الخبر والكلام الآن فيها وهي التي أريد بها في الجنس على سبيل
التخصيص لا على سبيل الاحتمال وشرط اعماله هذا العمل أمر ان أحدهما أن يكون اسمها وخبرها نكرتين
كما ينال الثاني أن يكون الاسم مقدما والخبر مؤخرا وذلك كقولك لا صاحب علم بموت ولا طالعاجب لا حاضر
فلو دخلت على معرفة أو على خبر مقدم وجب اهما لها وتكرارها فالاول كما تقدم من قولك لا زيد في الدار ولا
عمر وأما قول بعض العرب لا بصره لكم وقول عمر قضية ولا بأحسن لها يريد على بن أبي طالب رضي الله عنهما
وقول أبي سفيان يوم فتح مكة لا قرش بعد اليوم وقول الشاعر أرى الحاجات عند أبي خبيب * يكن ولا أمة
في البلاد فتؤول بتقدير مثل أي ولا مثل أبي حسن ولا مثل البصرة ولا مثل قرش ولا مثل أمة والثاني كقول
الله سبحانه وتعالى لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون ويكثر حذف هذا الخبر اذا علم كقول الله سبحانه وتعالى
ولو ترى اذ اقزعوا اقلافوت أي فلا فوات لهم وقوله تعالى لا ضير أي لا ضير علينا بنو تميم وجبوا حذفه اذا كان
معلوماً وما اذا جهل فلا يجوز حذفه عند أحد فضلا عن ان يجب وذلك نحو لا أحد أغبر من الله عز وجل * ثم
قلت (الماشر الفعل المضارع اذا تجرد من ناصب وجازم) وأقول العاشر من المرفوعات وهو خاتمة الفعل
المضارع اذا تجرد من ناصب وجازم كقولك يقوم زيد ويقعد عمرو فاما قول أبي طالب مخاطب النبي صلى الله
عليه وسلم

محمد تفد نفسك كل نفس * اذا ما خفت من شيء تبألا

فهو مقرون مجازم مقدرو هو لا الدعاء وقوله تبألا أصله بالافا بدل الواو تاء كما قالوا في وراثت و وجاه و تراث
وتجاه وأما قول امرئ القيس

فاليوم أشرب غير مستحقب * نمان الله ولا واغل

فليس قوله أشرب مجزوماً وانما هو مرفوع ولكن حذفت الضمة للضرورة أو على تنزيل ربيع من قوله أشرب
غير منزلة عضد بالضم فانهم قد يجرون المنفصل مجري المتصل كما يقال في عضد بالضم عضد بالسكون كذلك قيل
في ربيع بالضم ربيع بالاسكان * ولما أنهت القول في المرفوعات شرعت في المنصوبات فقلت

باب المنصوبات خمسة عشر أحدها المفعول به وهو ما وقع عليه فعل الفاعل كضربت زيدا

وأقول المنصوبات محصورة في خمسة عشر نوعاً وبدأت منها بالمفاعيل لانها الاصل وغيرها محمول عليها ومشبه
بها وبدأت من المفاعيل بالمفعول به كما فعل الفارسي وجعاعة منهم صاحباً المقرب والتسهيل لا بالمفعول المطلق
كما فعل الزمخشري وابن الحاجب ووجه ما اخترناه ان المفعول به أحوج الى الاصرار لانه الذي يقع بينه
وبين الفاعل الالتباس والمراد بالوقع التعلق المعنوي لا المباشرة أعني تعلقه بما لا يعقل الابه ولذلك لم يكن الا
للفعل المتعدي ولو لا هذا التفسير لخرج منه نحو أوردت السفر لعدم المباشرة وخرج بقولنا ما وقع عليه المفعول
المطلق فانه نفس الفعل الواقع والظرف فان الفعل يقع فيه والمفعول له فان الفعل يقع لاجله والمفعول معه فان
الفعل يقع معه لا عليه ثم قلت (ومنه ما أضمر عامله جوازا نحو قالوا خيرا وجوابي مواضع منها باب الاشتغال
نحو وكل انسان أزمناه) وأقول الذي ينصب المفعول به واحد من أربعة الفعل المتعدي ووصفه ومصدره
واسم فله فالفعل المتعدي نحو وورث سليمان داود ووصفه نحو ان الله بالغ أمره ومصدره نحو ولولادفع الله الناس
واسم فله نحو عليكم أنفسكم وكونه مذكورا هو الاصل كما في هذه الامثلة وقد يضر جوازا اذا دل عليه دليل
مقالى أو حالى فالاول نحو قالوا خيرا أي أنزل ربنا خيرا بدليل ماذا أنزل ربكم والثاني نحو قولك لمن تأهب لسفره
مكة باضمار تريد لمن سدد سدهما القرطاس باضمار نصيب وقد يضر وجوباً في مواضع منها باب الاشتغال وحقيقته

09

أن يتقدم اسم هو . يتأخر عنه فعل أو وصف صالح للعمل فيما قبله مشتغل عن العمل فيه بالعلم في ضميره أو ملابسه
فمثل اشتغال الفعل بضمير السابق زيد اضربته وقوله تعالى وكل إنسان ألزمناه طائره في عنقه ومثال اشتغال
الوصف زيد أنافضاره الآن أو غدا ومثال اشتغال العامل بملابس ضمير السابق زيد اضرب غلامه وزيدا أنا
ضارب غلامه الآن أو غدا فالنصب في ذلك وما شبهه بعامل مضمير وجوبه بالتقدير مضرب زيد اضربه وألزمنا
كل إنسان ألزمناه وإنما كان الحذف هنا واجبالا العامل المؤخر مفسر له فلم يجمع بينهما هذا رأي الجمهور
وزعم الكسائي أن نصب المتقدم بالعامل المؤخر على الغاء العائد و قال الفراء الفعل عامل في الظاهر المتقدم وفي
الضمير المتأخر ورد على الفراء بأن الفعل الذي يتعدى لواحد يصير متعديا لاثنتين وعلى الكسائي بأن الشاغل قد
يكون غير ضمير السابق كضربت غلامه فلا يستقيم الفاؤه * ثم قلت (ومنه المنادى وإنما يظهر نصبه إذا كان
مضافا أو شبهه أو نكرة مجهولة نحو يا عبد الله ويا طالع العاجب لا و قول الاعمى يا رجلا خذيدي) وأقول المنادى
نوع من أنواع المفعول به وله أحكام تخصه فلهمذا أفرده بالذكريان كونه مفعولا به أن قولك يا عبد الله أصله يأدعو
عبد الله فيا حرف تنبيه وادع فعل مضارع قصد به الانشاء لا الاخبار وفاعله مستتر وعبد الله مفعول ومضاف اليه
ولما علموا ان الضرورة داعية الى استعمال النداء كثيرا أو جوبا فيه حذف الفعل اكتفاء بامر من أحدهما دلالة
قرينة الحال والثاني الاستغناء بما جعلوه كالنائب عنهم القائم مقامه وهو يا وأخواتها وقد تبين بهذا أن حق
المناديات كلها أن تكون منصوبة لأنهما مفعولان ولكن النصب إنما يظهر إذا لم يكن المنادى مبنيا وإنما يكون
مبنيا إذا أشبه الضمير بكونه مفعولا معروفاً فإنه حينئذ يبنى على الضمة أو نائبا نحو يا زيد ويا زيدان ويا زيدون وأما
المضاف والشبيه بالمضاف والنكرة غير المقصودة فإنهن يستويجن ظهور النصب وقد مضى ذلك كله مشروحا
ثم لا في باب البناء فمن أحب الوقوف عليه فليرجع اليه * ثم قلت (والمنصوب بأخص بعد ضمير متكلم
ويكون بال نحو نحن العرب أقرئ الناس للضيف ومضافا نحو نحن معاشر الانبياء لا نورث ما تركنا صدقة وأيا
فيلزمها ما يلزمها في النداء نحو أنا فاعل كذا أيها الرجل وعلما قليلا فنحويك الله نرجو الفضل شاذ من وجهين
والمنصوب بالزم أو باتقار تذكر أو عطف عليه أو كان إياك نحو السلاح السلاح الأخ الأخ نحو السيف والرمح
ونحو الأسد الأسد أو نفسك نفسك ونحو ناقة الله وسقياها وإياك من الأسد والمخدوف طامله والواقع في مثل
أو شبهه نحو الحلاب على البقر وأنته خير لك) وأقول من المفعولات التي التزم معها حذف العامل المنصوب على
الاختصاص وهو كلام على خلاف مقتضى الظاهر لأنه خبر بإفظ النداء وحقيقته أنه اسم ظاهر معرفة قصد
تخصيصه بحكم ضمير قبله والغالب على ذلك الضمير كونه ملتبكاً نحو أنا ونحن ويقل كونه مخاطباً ويمتنع كونه لغائب
والباعث على هذا الاختصاص نحر أو تواضع أو بيان فالأول كقول بعض الانصار رضي الله عنهم
لنا معشر الانصار محمد مؤمل * بارضائنا خير البرية أحمد

جد بعفو فانتى أيها العبد — دالى العفو يا الهى فقير

ومثال الثالث * أنا بنى نهشل لاندعي لاب * وتعريفه بال نحو نحن الرب أقري الناس للمضيف التقدير نحن

الاستعمال

أخص العرب وتعريفه بالاضافة كقوله

نحن بفضيلة أصحاب الجمل * نبغى ابن عفان باطراف الاسل

الاسل الرماح ومن تعريفه بالاضافة قوله صلى الله عليه وسلم انا آل محمد لا تحل لنا الصدقة ونحن معاشر الانبياء
لا نورث ما تركنا صدقة وقد اشتمل الحديث الشريف على ما يقتضي الكشف عنه وهو ان ما من قوله صلى الله
عليه وسلم ما تركنا موصول بمعنى الذي محله رفع بالابتداء وتركنا صلاته والمآخذ محذوف أى تركناه وصدقة خبر
ما هذا على رواية الرفع وهو أجود دلوا اقتضاه رواية ما تركناه فهو صدقة وأما النصب فتقديره ما تركنا مبدول
صدقة فحذف الخبر اسد الحال مسدده مثل ونحن عصابة ويجوز في ما أن تكون موصولا اسميا كما تقدم وأن تكون
شرطية فاعلى الاول في محل رفع وعلى الثاني في محل نصب والمعنى أى شئ تركناه فهو صدقة ويكون المنصوب على
الاختصاص بلفظ أى فيلزم منها في هذا الباب ما يلزمها في التداء من التزام بنائها على الضمة وتأتيها مع المؤنث
والتزام افراده فلا تنفى ولا تجتمع باتفاق ومفارقته بالاضافة لفظا وتقدير اول زومها للتنبيه بمسدها ومن وصفها
باسم معرف بال لازم الرفع مثال ذلك انا فاعمل كذا أيها الرجل والاهم اغفر لنا أيها العصابة المعنى انا فاعمل كذا
مخصوصا من بين الرجال والاهم اغفر لنا مختصين من بين العصابات ويقف تعريفه بالعلمية ففي بك الله نرجو
الفضل شديذ ان كونه بعد ضمير مخاطب وكونه عالما ومن المحذوف عامله المنصوب بالزوم ويسمي اغراء والاغراء
تنبيه المخاطب على أمر محمود ليلزمه نحو قوله

أَخَاكَ أَخَاكَ أَنْ مِّنْ لَّا أَخَاكَ * كَسَاءَ إِلَى الْهَيْجَابِ وَرَسُولِهِ

وإنما يلزم حذف عامله إذا تكرر كما سبق في البيت أو عطف عليه نحو المراءاة والنجدة فإن فقد التكرار أو العطف جازد كر العامل وحذف نحو الصلاة جامعة فالصلاة منسوب باحضر وامقدر أو جامعة منصوب على الحال، يمكن أن يكون من هذا النوع قول الشاعر

أخاك الذي ان تدعه للممة * يحبك كاتبعي وبكفك من يعنى

وان تجفده يومافايس مكافئا * فيطمع ذوالتزوير والوشي أن يصفى

على تقدير الزم أخاك الذي من صفته كذا ويجتمل أن يكون مبتدأ والموصول خبره وجاء على لغة من يستعمل
الابخ بالالف في كل حال ويسمى لغة القصر كقولهم مكره أخاك لا بطل * ثم قلت (الثاني المفعول المطلق
وهو المصدر الفضلة المؤكداً له أو المبين لثبوته أو لمدده كضربت ضرباً أو ضرب الأمير أو ضربت بين وما يعمى
المصدر مثله نحو فلا تبخلوا كل الميل ولا تضروه شيئاً فأجلدهم عشرين جلدة) وأقول الثاني من المنصوبات
المفعول المطلق وسمي مطلقاً لأنه يقع عليه اسم المفعول بلا قيد تقول ضربت ضرباً بالضرب مفعول لأنه نفس الشيء
الذي فعلته بخلاف قولك ضربت زيداً فإن زيداً ليس الشيء الذي فعلته ولا كنت فعلت به فعلاً وهو الضرب فلذلك
سمي مفعولاً به وكذلك سائر المفاعيل وهذه العلة قدم الزمخشري وابن الحاجب في الذكر المفعول المطلق على
غيره لأنه المفعول حقيقة وحده ما ذكرت في المقدمة وقد تبين منه أن هذا المفعول يفيد ثلاثة أمور أحدها التوكيد
كقولك ضربت ضرباً أو قول الله تعالى وكلم الله موسى تكليماً أو يسلموا أو اسلموا عليه وسلموا تسليماً الثاني
بيان النوع كقوله تعالى فأخذناهم أخذ عزيز مقتدر وكقولك جلست جلوس القاضي وجلست جلوساً
حسناً ورجع الفهري الثالث بيان العدد كقولك ضربت ضربتين أو ضربات وقول الله تعالى فدكت أدك
واحدة وقول الفضلاء احتراز من نحو قولك ركوع زيد ركوع حسن أو طويل فإنه يفيد بيان النوع ولكنه ليس
بفضلة وقول المؤكداً له يخرج انحوقاً كركرت الفجور الفجور فإن الثاني مصدر فضلة مفيد للتوكيد

نفسه نحو قوله على أنف صرفا
أو غيره كانت ابني حقا وكأنة
يرى الأخيرين والاول
من المؤكد لعامله اذ التقدير
تمنون مناو وتقعدون فداء
والتفصيل من اما واعترف
صرفا وحقت بنسب تلك حقا
ويرد بانؤ كد ما يفيد مجرد
حدث عامله لا المؤكد
المشهور الذي يمنع حذف
عامله ويدخل مفيد انشبيه
في مفيد النوع (قوله يقع
عليه) أي بحسب الاصل
والافعال قول حكيم المتبادر
منه المفعول به اكثر دورا
والمطابق انما يطابق
عليه مقيدا بالاطلاق
(قوله ولكنتك فلتسه به
فعلا) ربما يتوهم أنه لا بد
من وجوده قبل الفعل
وليس كذلك اذ يكفي
ملاحظة ذاته في العلم ثم تسليط
الفعل عليه فظاهر ان جعل
السموات في خالق الله
السموات مفعولا به ليس
مبنيا كما قيل على ان الله مودوم
نبوتا في نفسه كما هو مذهب
الاعتزال وزدت ذلك
ايضا حافي كبر هذا المحل
(قوله كرهت الفجور
الفجور) فهذا مفعول
به لانه توكيد لمفعول به يرد
عليه ضربت الضرب
الضرب واوله قول مؤكدا

المؤكد مؤكد

ولكن المؤكد ليس العامل في المؤكد * ثم قلت (الثالث المفعول له وهو المصدر الفضلة للمعلل حدث شاركه في الزمان والفاعل كقمت اجبالا لك ويجوز فيه أن يجز بحرف التعايل ويجب في معلل فقد شرط أن يجز باللام أو نائبا) وأقول الثالث من المنصوبات المفعول له ويسمى المفعول لأجله والمفعول من أجله وهو ما اجتمع فيه أربعة أمور أحدها أن يكون مصدرا والثاني أن يكون مذكورا للتعامل والثالث أن يكون المعلل به حدثا مشار كاله في الزمان والرابع أن يكون مشار كاله في الفاعل مثال ذلك قوله تعالى يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواقي حذر الموت فالحذر مصدر مستوف لما ذكرنا فذلك اتصّب على المفعول له والمعنى لأجل حذر الموت ومتى دلت الكلمة على التعديل وفقد منها شرط من الشروط الباقية فليست مفعولا له ويجب حينئذ أن يجز بحرف التعديل مثال ما فقد المصدرية قولك جئت لك للماء ولما شب وقوله تعالى هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعا وقول امرئ القيس

ولو أن مأسى لادنى معيشة * كفاني لم أطلب قليل من المال

ومثال ما فقد الاتحاد في الزمان قولك تهيأت اليوم للسفر غدا وقول امرئ القيس أيضا

جئت وقد انضت لنوم ثيابها * لدى السترا لابسة المتفضل

فإن زمن النوم متأخر عن زمن خلع الثوب ومثال ما فقد الاتحاد في الفاعل قولك قت لا مراك ايى وقول الشاعر واني لتعروني لذكراك هزة * كما انتفض العصفور بلله القطار

فإن فاعل تعروني هو الهزة وفاعل الذكري هو المتكلم لأن التقدير لذكرى اياك * ثم قلت (الرابع المفعول فيه وهو ما ذكر فضلة لأجل أمر وقع فيه من زمان مطلقا أو مكان مبهم أو مفيد مقدارا أو مادته مادة عاملة كقمت يوما أو يوم الخميس وجاست أمامك وسرت فرسخا وجلست مجلسك والمكانى غيرهن يجزى كصليت في المسجد ونحو قال خيمتى أم معبد ووقوهم دخلت الدار على التوسع) وأقول الرابع من المنصوبات الخمسة عشر المفعول فيه ويسمى الظرف وهو عبارة عما ذكرت والحاصل أن الاسم قد لا يكون ذكر لأجل أمر وقع فيه ولا زمان ولا مكان وذلك كريدافى ضربت زيدا وقد يكون انما ذكر لأجل أمر وقع فيه ولكنه ليس بزمان ولا مكان نحو رغب المتقون أن يفعلوا خبر افان المسمى في أن يفعلوا وعليه في أحد التفسييرين قوله تعالى وترغبون أن تسكحوهن وقد يكون العكس نحو اننا نخاف من ربنا يوما ونحو لينذروا بالطلاق وأنذرهم يوم الآزفة ونحو الله اعلم حيث يجعل رسالته فهذه الأنواع لا تسمى ظرفا في الاصطلاح بل كل منهما مفعول به وقع الفعل عليه لافيه يظهر ذلك بأدنى تأمل للمعنى وقد يكون مذكور لأجل أمر وقع فيه وهو زمان أو مكان فهو حينئذ منصوب على معنى في وهذا النوع خاصة هو المسمى في الاصطلاح ظرفا وذلك كقولك صمت يوما أو يوم الخميس وجلست أمامك وأشرت بالتمثيل بيوم أو يوم الخميس إلى أن ظرف الزمان يجوز أن يكون مبهما وان يكون مختصا في التنزيل سيروا فيه ليالى وأياما النار يمرضون عليها غدا وعشا وسبب جوده بكرة وأصلها وأما ظرف المكان فعلى ثلاثة أقسام أحدها أن يكون مبهما ونعنى به ما لا يختص بمكان بعينه وهو نوعان أحدهما أسماء الجهات الست وهى فوق وتحت وبين وشمال وأمام وخلف قال الله تعالى وفوق كل ذى علم علم فناداه من تحت في قراءة من فتح ميم من وكان وراءهم ملك وقرى وكان أمامهم ملك وترى الشمس اذا طلعت تزاور عن كهفهم ذات اليمين واذا غربت تقرضهم ذات الشمال وأصل تزاور تزاور أى تتمايل مشتق من الزور بفتح الواو وهو الميل ومنه زاراه أى مال اليه ومعنى تقرضهم تقطعهم من القطعية وأصله من القطع والمعنى تعرض عنهم إلى الجهة المدمجة بالشمال وحاصل المعنى أنها لا تصيبهم في طلوعها ولا في غروبها وقال الشاعر

صددت الكأس عن أم عمرو * وكان الكأس يجزها العينا

(قوله مشار كاله في الفاعل)

وقوله تعالى يريكم البرق

خوفا وطمعاعا وتأويل

احافة واطماعا وان عامله

الرؤية المفهومة من يريكم

أي يجعلكم رائيين والاول

أقصد (قوله دلت الكلمة

على التعديل) فيه تسمح اذ

الدال عليه اللام وقال فيما

تقدم ويجب في معلل ولم

يقل ويجب فيه لانه اذا فقد

شرط فليس مفعولا له فله

دره (قوله بل كل منها

مفعول به) لكن بعضها

وهو ترغبون أن تسكحوهن

مفعول بعد التوسع بحذف

الجار (قوله لا يختص

بمكان بعينه) هذا يشمل

المقادير مع أنه جعلها قسما

مستقلا

يجوز كون مجراها مبتدأ واليمين ظرف مخبر به عنها أي مجراها في اليمين والجملة خبر كن ويجوز كون مجراها مبدأ من الكاس بدل اشتغال فاليمين أيضا ظرف لأن المعتد في الاخبار عنه انما هو البديل لا الاسم ويجوز في وجه ضعيف تقدير اليمين خبر كان لا ظرفا وذلك على اعتبار المبدل منه دون البديل وقال الآخر

لندعلم الضيف والمرملون * اذا اغبرأفق وهبت شمالا

النوع الثاني ما ليس اسم جهة ولكن يشبهه في الابهام كقوله تعالى أو اطر حوه أروا اذا ألقوا منها ما كانا ضيقا القسم الثاني أن يكون دالا على مساحة معلومة من الارض كسرت فرسخا وميلاد ويريدا أكثرهم يجعل هذا من المبهم وحققة القول فيه ان فيه ابهاما واختصاصا اما الابهام فمن جهة أنه لا يختص بجهة بعينها واما الاختصاص فمن جهة دلالة على كمية معينة فعلى هذا يصح فيه القولان والقسم الثالث اسم المكان المشتق من المصدر ولكن بشرط هذا أن يكون عامله من مادة تجلس تجلس زيدو ذهبت مذهب عمرو وانا كنا نقعد منها مقاعد للسمع ولا يجوز جلست مذهب عمرو ونحوه وما عدا هذه الانواع الثلاثة من أسماء المكان لا يجوز اتصافه على الظرف فلا تقول صليت المسجد ولا أقمت السوق ولا جلست الطريق لان هذه أمكنة خاصة لا ترى أنه ليس كل مكان يسمى مسجدا ولا سوقا ولا طريقا وانما حكمتك في هذه الاماكن ونحوها أن تصرح بحرف الظرفية وهو في وقال الشاعر وهو رجل من الجن سمعوا بمكة صوته ولم يروا شخصه يذكر النبي صلى الله عليه وسلم وأبأ بكر رضي الله عنه حين هاجر

جزى الله رب الناس خير جزائه * رفيقين قالا خيمتي أم معبد

هما نزل بالبر ثم ترحلا * فأفلح من أمسى رفيق محمد

فيالقى ما زوى الله عنكم * به من فعال لا تجازي وسودد

وكان حقه أن يقول قالا في خيمتي أم معبد أي قلا فيها ويرى حلا بديل قالا والتقدير أيضا حلا في خيمتي ولكنه اضطررنا سقنا في أوصل الفعل بنفسه وكذلك عملوا في قولهم دخلت الدار والمسجد ونحو ذلك إلا أن التوسع مع دخلت مظهر لكثرة استعماله أيامهم قلت (الحامس المفعول معه وهو الاسم الفصلة التالى واو المصاحبة مسبوقه بفعل أو مافيه معناه وحره كسرت والتيل وأناسا والنيل) وأقول الحامس من المنصوبات المفعول معه وانما جعل آخرها في الذكر لأمري من أحدها انهم اختلفوا فيه هل هو قياسي أو سماعي وغيره من المفاعيل لا يختلفون في أنه قياسي والثاني ان العامل انما يصل اليه بواسطة حرف ملفوظ به وهو الواو بخلاف سائر المفعولات وهو عبارة عما اجتمع فيه ثلاثة أمور أحدها أن يكون اسما والثاني أن يكون واقعا بعد الواو والدالة على المصاحبة والثالث أن تكون تلك الواو مسبوقه بفعل أو مافيه معنى الفعل وحره وذلك كقولك سرت والتيل واستوى الماء والخشب وجاء البرد والظلمة وكقول الله تعالى فاجمعوا أمركم مع شركائكم فشر كما هم مفعول معه لاستيفائه الشروط الثلاثة ولا يجوز على ظاهر اللفظ أن يكون معطوفا على أمركم لانه حينئذ يشترك له في معناه فيكون التقدير أجمعوا أمركم وأجمعوا شركاءكم وذلك لا يجوز لان أجمع انما يتعلق بالمعاني دون الذوات تقول أجمعت رأيي ولا تقول أجمعت شركائي وانما قلت على ظاهر اللفظ لانه يجوز أن يكون معطوفا على حذف مضاف أي وأمر شركائكم ويجوز أن يكون مفعولا لفعل ثلاثي محذوف أي وأجمعوا شركاءكم بوصل الالف ومن قرأ فأجمعوا بوصل الالف صح العطف على قرأته من غير اضمار لانه من جمع وهو مشترك بين المعاني والذوات تقول جمعت أمرى وجمعت شركائي قال الله تعالى فجمع كيدهم ثم أتى الذى جمع مالا وعدده ويجوز على هذه القراءة أن يكون مفعولا معه ولكن اذا أمكن العطف فهو أولى لانه الاصل وليس من المفعول معه قول أبى الاسود الدؤلى

(قوله يجوز كون مجراها

الخ) اعلم انك اذا جعلت

مجرى مبتدأ فاليمين ظرف

معمول المحذوف هو الخبر

والجرى حينئذ بمعنى نفس

الجرى لان مفعول يصلح

لازمان والمكان والحدث

والعق جريانها حاصل في

اليمين وان جمعت مجرى

بدا من الكاس فان جمعت

المجرى بمعنى الجريان تعين

أيضا أن اليمين متعلق

بمحذوف والاخبار حينئذ

مصحح بالنظر لكل من

البديل والمبدل منه اذ يصح

الكاس حاصلة في اليمين

والجريان حاصل في اليمين

وان جمعت المجرى بمعنى

محل الجريان فاليمين حيثئذ نفسه خبر كان والاخبار بالنظر للبدل دون المبدل منه اذ يقال محل الجريان هو اليمين ولا يقال الكاس هي اليمين تأمل
ما قلناه ثم انظر عبارة الشارح فانها صعبة فقوله واليمين طرف مخبر به عنها يعني أنه متعلق بمحذوف خبر كقول أي مجراها في اليمين أي حاصل في
اليمين والمجرى بمعنى الجريان كما أسلفناه وقوله ويجوز كون مجراها مبدلاً من الكاس بدل اشتمال ٦٣ فاليمين أيضاً ظرف لان المعتمد

بالاخبار عنه البدل لا الاسم
فيه نظر لان قوله أيضاً
يفيد ان الظرف متعلق
بمحذوف خبر كما هو الوجه
الاول وعلمت أن الاخبار
صحيح بالنظر لكل من البدل
والمبدل منه فلا حاجة لقوله
لان المعتمد بالاخبار عنه
انما هو البدل لا الاسم
أي اسم كان المبدل منه وقوله
ويجوز في وجه ضعیف
فيه انه لا وجه للضعف
وقوله وذلك على اعتبار
المبدل منه دون البدل
العبارة مقبولة سهواً
والصواب على اعتبار البدل
دون المبدل منه كما بيناه
هذا ما اقتضاه فهمي
القاصر واستغفر الله العظيم
(قوله لانه ليس باسم)
بني عليه حفيده انه لا بد من
رفع الفعل لانه لو نصب
كان بعده اسم مؤول من ان
والفعل وهو مفعول به اه
قلت المشهور في مثله انه
معطوف على مصدر
متوهم أي لا يكن منكن
نهي عن خلق واثان مثله
ولا يرب مفعول لانه لا بد
في المفعول منه من أنه اسم

يأتيها الرجل الماعلم غيره * هلا لنفسك كان ذا التعليم
تصف الدواء الذي السقام وذو الضنى * كما يصح به وأنت سقيم
وأراك تلج بالرشاد عقولنا * أبداً وأنت من الرشاد عقيم
أبدأ بنفسك فانها عن غيبها * فاذا انتهت عنه فأنت حكيم
فهناك يسامع ما تقول ويشتنى * بالقول منك وينفع التعليم
لا تنه عن خلق وتأتي مثله * عار عليك اذا فعلت عظيم

الشاهد في قوله وتأتي مثله فانه ليس مفعولاً معه وان كان بعدوا بمعنى مع أي لانه عن خلق مع اتيانك مثله لانه
ليس باسم ولا نحو قولك بعتك الدار بأناس والعبد بشيابه وقول الله سبحانه وتعالى وقد دخلوا بالكفر وهم قد
خرجوا به وقولك جاء زيد مع عمرو فان هذه الاسماء وان كانت مصاحبة لما قبلها لكنها ليست بعدوا او ولا
نحو قولك مزجت عسلاً وماء وقول الشاعر

علفتها تبنا وماء بارداً * حتي غدت همالة عيناها

وقول الآخر

اذا ما الغايات برزن يوماً * وزججن الحواجب والعيونا

لان الواو ليست بمعنى مع فهين وانما هي في المثال الاول لعطف مفر دعلى مفر دواستفيدت المصلحة من العامل وهو
مزجت وفي المثالين الآخرين لعطف جملة على جملة والتقدير وسقيتها ماء وكنن العيون ناخذف الفعل والفاعل
وبقي المفعول ولا جائز ان تكون فيهما لعطف مفر دعلى مفر دلعلمت تشارك ما قبلها وما بعدها في العامل لان علقت
لا يصح تسلطه على الماء وزججن لا يصح تسلطه على العيون ولا ان تكون للمصاحبة لانه في قولها علفتها
تبنا وماء بارداً ولم يدم فائدتها في وزججن الحواجب والعيونا ناذم المفعول لكل أحد ان العيون مصاحبة
للحواجب ولا نحو كل رجل وضيعته لانه وان كان اسما واقعا بعد الواو التي بمعنى مع لكنها غير مسبوقة بفعل ولا
ما في معناه ولا نحو هذا لك وأباك ونحوه على أن يكون أباك مفعولاً معه منصوباً بما في هامن معني أنه أو بما في
ذا من معني أشير أو بما في الك من معني استقر لان كلامنا هو ذا أولك فيه معنى الفعل دون حروفه بخلاف سرت
والنيل وأناساً والنيل فان العامل في الاول الفعل وفي الثاني الاسم الذي فيه معنى الفعل وحروفه قال سيدي
رحمه الله تعالى وأما نحو هذا لك وأباك فتبيح لانك لم تذكر فعلاً لما في معناه وقالوا امراده بالقيح المتع
* ثم قلت (السادس المشبهة بالمفعول به نحو زيد حسن وجهه وسيأتي) وأقول السادس من المنصوبات
المشبهة بالمفعول به وهو المنصوب بالصفة المشبهة باسم الفاعل المتمدي الى واحد ذلك في نحو قولك زيد حسن
وجهه بنصب الوجه والاصل زيد حسن وجهه بالرفع فزيد مبتدأ وحسن خبر وجه فاعل بحسن لان الصفة
تعمل عمل الفعل وأنت لو صرحت بالفعل فقلت حسن بضم السين وفتح النون لو جبر رفع الوجه بالفاعلية
فكذلك حق الصفة أن يجب معها الرفع ولكنهم قصدوا المبالغة مع الصفة فحولوا الاسناد عن الوجه الى ضمير
مستتر في الصفة راجع الى زيد ليقضي ذلك ان الحسن قد عمه بحمته فقل زيد حسن أي هو ثم نصب وجهه وليس

صريح ولا يرتكب في المؤول لضعفه فقد قيل بانه سماعي وقال ابن مالك * والمطوف ان يمكن بلا ضم أحق * (قوله بما في هامن معني الخ) اعلم
ان هذه الواو تفيد مصاحبة ما بعد المفعول ما هو العامل فيه على قياس سرت وانيل في الاول به مع أيك وعلى الثاني أشير مع أيك وعلى الثالث
استقر لك مع أيك وهو المتبادر يعني أنه استقر لك أنت وأبيك أو المصاحبة مع ضمير استقر يعني استقر هو مع أيك لك وذلك لان المصاحبة اعلم

المفعول أو مع الفاعل فن ثم سبق في وأجمعوا أمرهم وشركاهم أن المعنى أمرهم وشركاهم مع شركائكم وقوله إذا أعجبتك الدهر حال من أمرى * فدهه
 وواكل أمره والياليامعنادع أمره مع الاليالي لأنك مع الاليالي تدع أمره فتأمل وقولك أركأت الحيز وزيد من المصاحبة مع الفاعل (قوله وصف)
 أي صريحاً أو تأويل كجاء زيد من الروم وميا أي مشابها للروم ومنه الجملة في نحو جاء زيد الشمس طالعة أو والخيش مصطف اذهب في تأويل
 مبكر أو مجترئ أو أوضح منه مصاحباً للطلع الشمس أو اصطفاً للخيش فهي حال حقيقة وقيل بل هي حال سببية والتقدير طالعة الشمس معه وقال
 صدر الأفاضل تلميذ الزمخشري الجملة مفعول معه (قوله أو مضمون الجملة) يعني ما تضمنته واستلزمته وليس المراد المضمون المشهور المقابل
 للمفهوم (قوله فتبسم ضاحكاً) فالمراد بالضحك هنا التبسم وكرهنا المثال إشارة إلى أن المدار على اتفاق المعنى اتفاق اللفظ أو اختلف ولو كان المراد هنا
 الضحك الذي هو فوق التبسم ٦٤ لكأن حالاً منتظرة (قوله أنا بن دارة معروف) اختلف في نحو هذا هل العامل المبتدأ تضمنه معنى

ذلك على المفعولية لأن الصفة إنما تعدى تبعاً لتعدى فعلها وحسن الذي هو الفعل لا يتعدى فكذلك صفته التي
 هي فرع ولا يعنى التمييز لانه معرفة بالاضافة إلى الضمير ومذهب البصريين وهو الحق أن التمييز لا يكون معرفة
 وإذا بطل هذا الوجهان تعين ما قلنا من أنه مشبه بالمفعول به وذلك أنه شبه حسن بضارب في أن كلاهما صفة
 تنفي وتجمع وتذكر وتؤنث وهي طالبة لما بعدها بما يستقيم فاعلمها فصب الوجه على التشبيه بعمر وفي قولك زيد
 ضارب عمر الحسن مشبه بضارب ووجهه مشبه بعمر أو سيأتي الكلام على هذا الباب بإسقاط من هذا أن شاء الله
 تعالى في موضعه * ثم قلت (السابع الحال وهو وصف فضلة مسوق لبيان هيئة صاحبه أو تأكيده أو تأكيده
 عامله أو مضمون الجملة قبله نحو خرج منها خائفاً يترقب لآ من من في الأرض كلهم جميعاً فتبسم ضاحكاً وأرسلناك
 للناس رسولاً * وأنا بن دارة معروفاً بهانسي * ويأتي من الفاعل ومن المفعول ومنهما مطلقاً ومن
 المضاف إليه أن كان المضاف بعضه نحو لحم أخيه ميتاً أو كبعضه نحو ملة إبراهيم خيفاً أو عاملاً فيها نحو اليه
 مرجعكم جميعاً أو حة ها أن تكون نكرة متقلة مشقة وإن يكون صاحبها معرفة أو خاصاً أو عاملاً أو مؤخراً وقد
 يتخلفن) وأقول السابع من المنصوبات الحال يذكر ويؤنث وهو الافصح يقال حال حسن وحال حسنة وقد
 يؤنث لفظها فيقال حالة قال الشاعر

على حالة لو ان في القوم حاتماً * على جوده لضعن بالماء حاتم

وحده في الاصطلاح ما ذكرت فتقولي وصف جنس يدخل تحته الحال والخبر والصفة وقولي فضلة فصل مخرج
 للخبر نحو زيد قائم وقولي مسوق لبيان هيئة ما هو له مخرج لأميرين أحدهما نعت الفضلة من نحو رأيت رجلاً
 طويلاً ومررت برجل طويل فإنه وإن كان وصفاً فضلة لكنه لم يبق لبيان الهيئة وإنما سبق لتقييد الموصوف وجاء
 بيان الهيئة ضمناً والثاني بعض أمثلة التمييز نحو لله دره فارساً فإنه وإن كان وصفاً فضلة لكنه لم يبق لبيان الهيئة
 ولكنه سبق لبيان جنس المتعجب منه وجاء بيان الهيئة ضمناً وقولي أو تأكيده إلى آخره تمت به ذكر أنواع الحال
 والحاصل أن الحال أربعة أقسام مبنية للهيئة وهي التي لا يستفاد معناها بدون ذكرها ومؤكدة لعاملها وهي التي
 لو لم تذكر لافاد عاملاً ما منها مؤكدة له استحبابها وهي التي يستفاد معناها من صريح لفظ صاحبها ومؤكدة لمضمون
 الجملة وهي الآتية بعد جملة معقودة من اسمين معرفتين جامدين وهي دالة على وصف ثابت مستفاد من تلك
 الجملة فالمبنية للهيئة كقوله جاء زيد راكياً أو قبل عبد الله فرحاً أو قول الله تعالى نخرج منها خائفاً والمؤكدة

التنبيه أي أنبهك على
 كوني ابن دارة حال كوني
 معروفاً بها أو الخبر أي
 منسوب لدارة حال كوني
 معروفاً أو محذوف أي
 حصلت معروفاً أو تجدني
 معروفاً وهو المشهور
 وعليه مشى في الآية فقال
 * وأن تؤكده جملة
 فضمير * عاملاً ولا
 نقول التقدير أقصدني أو
 أحقق لأن الفعل لا يرفع
 ولا ينصب ضمير اتصال
 متعدين إلا في باب ظن كما
 في المعنى (قوله وهو
 الافصح) يعني في الصفة
 أما لفظها فالافصح تذكيره
 كما تفيد عبارته بعد (قوله
 حاتم) بالجرا ما على أنه
 فاعل ضم وكسره للضرورة
 لأن قبله جاء بمجامد له مثل

لصاحبها

وأه * يشرب ماء القوم بين أصراً ثم ذكره للجو

في الشواهد وهو مبني على ان الضرورة تغير حركات الاعراب ولا أعلمه الآن أو أنه بدل من ضمير جوده وفاعل ضم ضمير حاتم (قوله
 فضلة) أي نحوية وهو ما زاد على ركبي الاسناد ولو توقف عليه لمراد نحو وما خلفنا السموات والأرض وما بينهما لالعين (قوله لله دره فارساً)
 قال الشنقى على المعنى لا مانع أنه حال أي أعجب منه حال فرسيته (قوله تمت به ذكر أنواع الحال) أي وهو من تمام الحدو والالسا كان جامعا
 (قوله من اسمين) أما من اسم وفعل نحو أنا ضرب معروفاً بالضرب مثلاً فهي مؤكدة لعاملها بالجملة وكذا ان كان مشتقاً لان المشتق

عامل

(قوله وعات عمرو) ظاهره أنه من العوثة مثلا كقول من القول مع أنه من الضو والفعل عني بالكسر كما يأتي له ولعله اسم فاعل كقاض فتأمل (قوله) على واحد من أمور ثلاثة (لان العامل في الحال هو العامل في صاحبها والعامل في المضاف اليه هو المضاف فيجب حينئذ أن يكون عاملا في الحال أو أنه جزء أو كالجزء في صحة حذفه فيكون كالعدم وعامله العامل في الحال كما أنه عامل في صاحبها المضاف اليه ويفيد هذا أنه لو كان عامل المضاف في الأخيرين لا يصلح للعمل في الحال لا يكفيا فلا يجوز زور في الشجرة صغيرة نضر لان عامل الحال هنا الابتداء ٦٥ وهو ضعيف لا يعمل في صاحب

الحال والحال كما يأتي فتأمل وحرر (قوله في صحة حذفه الخ) هذا وما بعده يفيد أنه لا بد في الجزء أيضا من صحة حذفه (قوله) الثالث أن يكون المضاف عاملا في الحال) منه على الظاهر أن ضارب زيداً مس مجردا وان كان اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل في المفعول به فهو يعمل في الحال لانها في تأويل الظرف أي قولنا في حال كذا فيكنهيارأثة الفعل الآتري العامل المعنوي يعمل فيها وحينئذ اتحد العامل في الحال والعامل في صاحبها وان كان عمله في الحال من حيث شبهه بالفعل وعمله في صاحبها من حيث أنه مضاف وليس اختلاف جهة العمل كاختلاف العامل خلافاً لن يقول به في ضرب زيد عمر اقيح وبكر احسن وقد أوضحت هذا المقام في كتابة الازهرية (قوله حال من الكاف والميم) بناء على أن

لصاحبها كقوله تعالى لا من من في الارض كلهم جميعا وقولك جاء الناس قاطبة أو كافة أو طرا وهذا القسم أغفل التنبيه عليه جميع النحويين ومثل ابن مالك بالآية لا حال المؤكدة عاملا وهو سهو والمؤكدة عاملا كقوله جاء زيداً وعات عمرو ومفسد او قول الله تعالى وأزلت الجنة لمتقين غير بعيد وذلك لان الازلاف هو التقريب فكل من زلف قريب وكل قريب غير بعيد وقوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا فتقسم ضاحكاً على مدبر او لا تنموا في الارض مفسدين فانه يقال عني بالكسر يعني بالفتح اذا أفسدوا المؤكدة لمضمون الجملة كقوله زيد أبوك عطوفا وقول الشاعر

أنا بن دارة معروفها نسبي * وهل بدارة بالناس من دار

وأشرت بقولي قبله الى أنه لا يجوز أن يقال عطوفاً زيداً أبوك ولا زيد عطوفاً أبوك ثم بينت ان الحال تارة تأتي من الفاعل وذلك كما مثلت به من قوله تعالى فخرج منها خائفاً يترقب فان خائفاً حال من الضمير المستتر في خرج العائد على موسى عليه السلام وتارة تأتي من المفعول كما مثلت به من قوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا فان رسولا حال من الكاف التي هي مفعول أرسلنا وأنه لا يتوقف مجيء الحال من الفاعل والمفعول على شرط والمي انها مجيء من المضاف اليه وان ذلك يتوقف على واحد من ثلاث أمور أحدها أن يكون المضاف بمضاف كما في قوله تعالى أوجب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً فتباحل من الاخ وهو مخفوض باضافة اللحم اليه والمضاف بهضه وقوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا والثاني أن يكون المضاف كبعض من المضاف اليه في صحة حذفه والاستثناء عنه بالمضاف اليه وذلك كقوله تعالى بل ملة ابراهيم خنيفاً خنيفاً حال من ابراهيم وهو مخفوض باضافة الملة اليه وليست الملة بهضه ولكنها كبعضه في صحة الاسقاط والاستثناء به عنها لا تري أنه لو قيل بل اتبعوا ابراهيم خنيفاً صح كما أنه لو قيل أوجب أحدكم أن يأكل أخاه ميتاً ونزعنا ما فيهم من غل اخوانا كان صحيحاً الثالث أن يكون المضاف عاملاً في الحال كما في قوله تعالى اليه مرجعكم جميعاً فجميعاً مجيء حال من الكاف والميم المخفوض باضافة المرجع والمرجع هو العامل في الحال وصح له أن يعمل لان المعنى عليه مع أنه مصدر فهو بمنزلة الفعل ألا ترى أنه لو قيل اليه ترجعون جميعاً كان العامل الفعل الذي المصدر بمعناه ثم بينت ان لا حال أحكاماً أربعة وان تلك الاربعة ربما تخلفت فالاول الانتفاء ونعني به أن لا يكون وصفاً ثابتاً لازماً وذلك كقوله جاء زيد ضاحكاً ألا ترى ان الضحك يزائل زيدا ولا يلزمه هذا هو الاصل وربما جاءت دالة على وصف ثابت كقول الله تعالى وهو الذي أنزل اليكم الكتاب مفصلاً أي مينا وقول العرب خلق الله الزرافة يديها أطول من رجلها فالزرافة بفتح الزاي مفعول لخلق ويديها بدل منها بدل بعض من كل وأطول حال من الزرافة ومن رجلها متعلق بأطول وتد عاب بعض الجهال ما حيزت به من فتح الزاي وقال فيها الفتح والضم فينت له ان هذه اللفظة ذكرها أبو منصور موهوب بن الجواليقي في كتابه فيما تغلط فيه العامة فقال في باب ما جاء مفتوحاً والعامة

(٩ - شذور)

مجموع ما هو الضمير (قوله وصح له أن يعمل) لان المعنى عليه لا معنى لهذا فلا حسن لانه مصدر الخ (قوله لازماً) تفسير لقوله ثابتاً فليس المراد به ضد المنفى (قوله هذا هو الاصل) أي الكثير الغالب (قوله مفصلاً) جملة لازماً نظراً الى أن التشابه مبين عند الله تعالى وعند من خصه به وقيل هي منتقلة نظراً الى المحجوبين (قوله حال من الزرافة) الاولى من يديها

(قوله والعامة تضمها) قيل هو ثابت هربية أيضا (قوله ثابت) منصوب بالكسرة لانه جمع ثبة بمعنى الجماعة أي جماعات ثم جعل هذا من مدخول وبما فيه نظر مع قول ابن مالك ويكثر الجود في سمر وفي * مبدى تأول بلا تكلف (قوله مشتقة) هو جميع من الجمع أي مجتمعين (قوله الاول فالاول) الكلمة الاولى ٦٦ منصوبة على الحال والثانية عطف عليها والحال في المعنى مجموع الامرين أي مترتين على حد بابا

تضمه مانصه وهي الزرافة بفتح الزاى لهذه الدابة التي جمعت فيها خلق شتى مأخوذة من قولهم للجمع من الناس زرافة بالفتح وهو الوجه والعامة تضمها انتهى كلامه واللغات الشاذة لأخصي وإنما يعمل على ما عليه الفصحاء الموثوق بلفظهم الثاني الاشتقاق وهو أن تكون وصفا مأخوذا من مصدر كما قدمناه من الامثلة وربما جاءت اسما جامدا كقوله تعالى فاطر واثبات ثبات حال من الواو في انقر واو هو جامد لكنه في تأويل المشتق أي متفرقين بدليل قوله تعالى أو انقروا جميعا وقد اشتملت هذه الآية على مجيء الحال جامدة رعى مجيئها مشتقة الثالث أن تكون نكرة كجميع ما قدمنا من الامثلة وقد تأتى بلفظ المعرف بالانف واللام كقولهم ادخلوا الاول فالاول وأرسلها المراك أي الابل المراك وجاءوا الجماء الفغير أي جميعا وأن في ذلك كله زائدة وقد تأتى بلفظ المعرف بالاضافة كقولهم اجتهد وحدك أي منفردا وجاءوا قضهم بضمهم أي جميعا وقد تأتى بلفظ المرف بالعلمية كقولهم جاءت الخيل بداد أي متبدد فان بداد في الاصل علم على جنس التبدد كما ان فجار علم للفجرة الرابع ان لا يكون صاحبها نكرة محضة كما تقدم من الامثلة وقد تأتى كذلك كما روى سيويه من قولهم اعليه مائة أيضا وقال الشاعر وهو غنيرة العبد

فها أنتان واربعون حلوبة * سودا تخافية الغراب الاسحم

حلوبة تميز للعدد وسودا اما حال من العدد أو من حلوبة أو صفة لحلوبة وعلى هذين الوجهين ففيه حمل على المعنى لان حلوبة بمعنى حلابة فلهاذا صح أن يحمل عليها سودا والوجه الاول أحسن وفي الحديث صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم جالسا وصلى وراءه رجال قياما فجالساحال من المعرفة وقياما حال من النكرة المحضة وإنما الغالب اذا كان صاحب الحال نكرة أن تكون عامة أو خاصة أو مؤخره عن الحال فالاول كقوله تعالى وما أهلكنا من قرية إلا الهامنذرون فان الجملة التي بعد الاحال من قرية وهي نكرة عامة لانها في سياق النفي والثاني نحو فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا من عندنا فامر اذا أعرب حلا فصاحب الحال اما المضاف فالمسوغ انه عام وأنه خاص أما الاول فن جهة انه أحد صيغ العموم وأما الثاني فن جهة الاضافة واما المضاف اليه فالمسوغ انه خاص لوصفه بحكيم وقرأ بعض السلف ولما جاءهم كتاب من عند الله مصداقا لنصب فجعله الزمخشري حالا من كتاب لوصفه بالظرف واپس ما ذكر بالازم لجواز أن يكون حالا من الضمير المستتر في الظرف والثالث كقوله

* لمية وحشا طلل * فهذه المواضع ونحوها مجيء الحال فيها من النكرة قياسا كأن الابتداء بالنكرة في نظائرها قياسا وقد ضي ذلك في باب المبتدأ فقس عليه هنا * ثم قلت (النا من التمييز وهو اسم نكرة فضلة برفع ايهام اسم أو اجمال نسبة فالاول بهد العدد الا حد عشر فافوقها الى المنة وكما الاستفهامية نحو كم عبدا ملكت وبعد المقادير كر طل زيتا وكشبر أرضا وقفيز براوش بهن من نحو مقال ذرة خيرا ونحو سمنا ومثلها زيدا وموضع راحة سحابا وبعد فرعه نحو خاتم حديد اواناني اما محول عن الفاعل نحو واشتمل الرأس شيئا او عن المفعول نحو وفجرنا الارض عيونا او عن غيرهما نحو انا كثر من ملأ او غير محول نحو قوله دره فارسا) وأقول الثامن من المنصوبات التمييز والتمييز والتفسير والتبيين ألفاظ مترادفة

والرمان حلو حامض ويقولون للاول حال أو خبر من اجراء حكم الكل على الجزء كما نموا صرف هدية للتأنيث والعلمية وانما العلم مجموع أي هدية (قوله أي الابل المراك) ظاهره أن المراك صفة لمخدوف واپس كذلك بل هو مصدر مؤول بالصفة حال أي أرسلها معتركة أي مزدحمة ولعل قوله أي الابل تفسير للضمير في أرسلها (قوله الجماء) أي الجماعة والفغير السائر الارض من كثرة والغفر الستر (قوله لمية) وحشا طلل (جملة حالا من طلل المتأخر بناء على قول سيويه مجيء الحال من المبتدأ والجمهور يسمونه ويقولون هو حال من الضمير في الظرف لان العامل في المبتدأ الابتداء وهو لا يعمل في الحال ويجب اتحاد عامل الحال وصاحبها وكذا لا تأتي من الخبر الا ان صلح المبتدأ للعمل نحو هذا بعلى شيخا لضمه معنى أشير هذا

هو الذي ينبغي الجزم به (قوله نسبة) أي وقوعية كافي المحول عن الفاعل وإيقاعية كافي المحول عن المفعول (قوله والتمييز والتفسير) استئناف وأظهر لان المراد به أولا أحد المنصوبات وثانيا لفظه فلم يظهر لم يصح الا بالاستخدام

لفظة واصطلاحاً وهو في اللغة بمعنى فصل الشيء عن غيره قال الله تعالى وامتازوا أيهم المجرمون أي انفصلوا من المؤمنين تكاد تميز من القبط أي ينفصل بعضها من بعض وهو في الاصطلاح مخص بما اجتمع فيه ثلاثة أمور وهي المذكورة في المقدمة وفهم بما ذكرته في حدي الحال والتمييز أن التمييز وإن أشبه الحال في كونه منصوباً فضلة مينا لا بهام إلا أنه يفارقه في أمرين أحدهما أن الحال إنما يكون وصفاً إما بالفعل أو بالقوة وأما التمييز فإنه يكون بالاسماء الجامدة ككثيراً نحو عشرون درهما ورطل زيتا وبالصفات المشتقة قليلاً كقولهم لله دره فارسا ولله دره راكبا الثاني أن الحال لبيان الهيآت والتمييز يكون تارة لبيان الذوات وتارة لبيان جهة النسبة وقسمت كلا من هذين النوعين أربعة أقسام فاما أقسام التمييز المبين للذوات فأحدها أن يقع بعد الأعداد وقسمت العدد إلى قسمين صريح وكناية فالصريح الواحد عشر فما فوقها إلى المائة تقول عندي أحد عشر عبداً وتسعة وتسعون درهما وقال الله تعالى إني رأيت أحد عشر كوكبا وبعثنا منهم اثني عشر نقيبا وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة فثبت فيهم ألف سنة إلا خمسين عاماً فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا ذرعها سبعون ذراعاً فاجلدوهم ثمانين جلدة إن هذا أخى له تسع وتسعون نعجة وفي الحديث إن لله تسعة وتسعين اسماً وأردت بقولي إلى المائة عدم دخول الغاية في النفا وهو أحد احتمالي حرف الغاية والكنائية هي كم الاستفهامية تقول كم عبداً ملكت فكم مفعول مقدم وعبداً تمييز واجب النصب والافراد وزعم الكوفي أنه يجوز جمعه فتقول كم عبيداً ملكت وهذا لم يسمع ولا قياس يقتضيه ويجوز لك جر تمييز كم الاستفهامية وذلك مشروط بأمرين أحدهما أن يدخل عليها حرف جر والثاني أن يكون تمييزها إلى جانبها كقولك بكم درهم اشتريت وعلى كم شيخ اشتعلت والجرح حينئذ عند جمهور النحويين بمن مضرة والتقدير بكم من درهم وعلى كم من شيخ وزعم الزجاج أنه بالإضافة القسم أن يقع بعد المقادير وقسمتها على ثلاثة أقسام أحدها ما يدل على الوزن كقولك رطل زيتا ومنوان سمنا والمنوان تنية منا وهو نمة في المن وقيل في تنيته منوان كما يقال في تنية عصا عصوان الثاني ما يدل على مساحة كقولك شبر أرضاً وجرب نخلاً وقولهم مافي السماء موضع راحة سحابا الثالث ما يدل على الكيل كقولهم قفيز برا وصاع تمر القسم الثالث أن يقع بعد شبه هذه الأشياء وذكرت لذلك أربعة أمثلة أحدها قول الله تعالى مثقال ذرة خيراً فهذا يعد شبه الوزن وليس به حقيقة لأن مثقال الذرة ليس اسماً لشيء يوزن به في صرفنا الثاني قولهم عندي نحي سمنا والنحي بكسر النون واسكان الحاء المهملة وبمدها ياء خفيفة اسم لوعاء السمن وهذا يعد شبه الكيل وليس به حقيقة لأن النحي ليس مما يكال به السمن ويعرف به مقداره وإنما هو اسم لوعائه فيكون صغيراً وكبيراً ومثله قولهم وطب لبنا والوطب بفتح الواو وسكون الطاء وبالباء الموحدة اسم لوعاء اللبن وقولهم سقاء ماء وزق خمرًا وراقود خلا الثالث قولهم مافي السماء موضع راحة سحابا فاحسبوا واقع بعد موضع راحة وهو شبهه بالمساحة والرابع قولهم على التمرة مثلاً زبداً فزبداً واقع بعد مثل وهي شبهة أن شئت بالوزن وإن شئت بالمساحة والقسم الرابع أن يقع بعد ما هو متفرع منه كقولهم هذا خاتم حديدًا وذلك لأن الحديد هو الأصل والخاتم مشتق منه فهو فرع وكذلك باب ساجا وحية خزا ونحو ذلك وأما أقسام التمييز المبين لجهة النسبة فأربعة أحدها أن يكون محولا عن الفاعل كقول الله عز وجل واشتمل الرأس شيئا أصله واشتمل شيب الرأس وقوله تعالى فإن طبن لكم عن شيء منه نفساً أصله فإن طابت أنفسهن لكم عن شيء منه فحول الاسناد فيهما عن المضاف وهو الشيب في الآية الأولى والانفس

(قوله ثلاثة أمور) ولم يجعل الاسم من الأمور لانه جنس مشترك (قوله في كونه منصوباً) هذا لا يؤخذ من الحد بل من ذكرها معاني المنصوبات (قوله أحدهما أن الحال إنما يكون وصفاً الخ) هذا يفهم من ذكر الوصفية في حد الحال والسكوت عنها في حد التمييز (قوله الثالث قولهم مافي السماء الخ) الحق ما سبق له من أن هذا مساحة حقيقة (قوله إن شئت بالوزن) يعني بحسب ما تجمل المثلية فيه

هي نافية ومن زائدة (قوله)
فتميم (بغير اتباعه) أما على
بدل الاشتغال لأن العلة
شرط في الاستثناء المنقطع
وأما بدل بعض ادعائي وأما
عطف نسق كما يقول
الكوفيون (قوله أن صح
التفريغ) أي تفريغ ما قبل
اللام بعدها ليصح عمل العامل
في التابع احترازا عن نحو
ما زاد هذا المال النقص
فيتعين النصب لأنه لا يقال
زاد النقص وتحقيقه أن
المراد بالنقص القدر الذي
نقص وذهب وجهه منقطعاً
لأن المراد بالمال الموجود
الحاضر والمال فاعل زاد
فالمستثنى منه مذكور كما هو
الموضوع وقولنا لا يقال
زاد النقص لأنه بمعنى كل
الناقص على ما علمت في معنى
النقص والناقص ما كان
ناقصاً لا يكمل وحينئذ
فليس المقصد من هذا
الاستثناء ثبوت المنفى لما بعد
اللام علمت بل المقصد به
مجرد الاخبار بالمستثنى
هكذا ينبغي أن يفهم ولنا
كلام آخر مع الحلبي على
الازهرية (قوله البعض
الغ) لكن المقصد في قولهم
قام القوم ليس زيداً الحكم
على زيد بأنه ليس من البعض

في الآية الثانية إلى المضاف إليه وهو الرأس وضمير النسوة فارتفعت الرأس وحيء بدل الهاء والنون
بنون النسوة ثم جيء بذلك المضاف الذي حول عنه الاسناد فضلة وتميزاً وأفردت النفس بعد أن كانت
مجموعة لأن التميزانما يطلب فيه بيان الجنس وذلك يتأدى بالمفرد الثاني أن يكون محولا عن المفعول
كقوله تعالى وفجرنا الأرض عيونا قيل التقدير عيون الأرض وكذا قيل في غرست الأرض شجراً
ونحو ذلك الثالث أن يكون محولا عن غيرها كقوله تعالى أنا أكثر منك مالا أصله مالي أكثر
فحذف المضاف وهو المال وأقيم المضاف إليه وهو ضمير المتكلم مقامه فارتفع وانفصل وصار أنا
أكثر منك ثم جيء بالمحذوف تمييزاً ومثله زيد أحسن وجهها وعمر وأنتي عرضاً وشبه ذلك التقدير وجه
زيد أحسن وعرض عمر وأنتي الرابع أن يكون غير محول كقول العرب لله دره فارساً وحسبك به
ناصرأ وقول الشاعر * يا جارتا ما أنت جارة * يا حرف نداء جارناً منادياً مضاف للباء وأصله يا جارتى
فقلبت الكسرة فتحة والياء ألفاً مابتدأ وهو اسم استفهام وأنت خبره والمعنى عظمت كما يقال زيد
وما زيد أى شيء عظيم وجارة تميز وقيل حال وقيل مانافية وأنت اسمها وجارة خبرها المجازية أى
لست جارة بل أنت أشرف من الجارة والصواب الأول ويدل عليه قول الشاعر

يا سيد أما أنت من سيد * موطأ الا كناف رحب الذراع

ومن لا تدخل على الحال وانما تدخل على التمييز * ثم قلت (التاسع المستثنى بليس أو بلا يكون
أو بما خلا أو بما عدا مطلقاً أو بالا بعد كلام تام موجب أو غير موجب وتقدم المستثنى نحو فشرىوا
منه الا قليلاً منهم * ومالي الا آل أحمد شيعه * وغير الموجب أن ترك فيه المستثنى منه فلا أثر فيه لالا
ويسمى مفرغاً نحو مقام الا زيد وان ذكر فان كان الاستثناء متصلاً فاتباعه للمستثنى منه أرجح نحو
ما فعلوه الا قليل منهم أو منقطعاً فتميم بغير اتباعه ان صحح التفريغ والمستثنى بغير وسوي مخفوض
وبحذف وعدا وحاشا مخفوض أو منصوب وتعرب غير باتفاق وسوى على الاصح اعراب المستثنى
بالا) : وأقول التاسع من المنصوبات المستثنى وانما يجب نصبه في خمس مسائل احداها أن تكون أداء
الاستثناء ليس كقولك قاموا ليس زيداً وقول النبي صلى الله عليه وسلم ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه
فكلوه ليس السن والظفر فليس هنا بمنزلة الا في الاستثناء والمستثنى بها واجب النصب مطلقاً باجاء
الثانية أن تكون أداة الاستثناء لا يكون كقولك قاموا لا يكون زيداً فلا يكون أيضاً بمنزلة الا في
المعنى والمستثنى بها واجب النصب مطلقاً كما هو واجب مع ليس والعلة في ذلك فيهما ان المستثنى بهما
خبرها وسيأتي لنا ان كان وليس واخواتهما يرفعن الاسم وينصبن الخبر فان قلت فإين اسمهما قلت
مستتر فيهما وجوبا وهو عائد على البعض المفهوم من الكل السابق وكأنه قيل ليس بعضهم زيداً ولا
يكون بعضهم زيداً ومثله قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فان كن نساء
فوق اثنتين أى فان كانت البنات وذلك لان الاولاد قد تقدم ذكرهم وهم شاملون للذكور والانات
فكانه قيل أولاً يوصيكم الله في بنيتكم وبناتكم ثم قيل فان كن وكذلك هنا الثالثة أن تكون الاداة
ما خلا كقولك جاء القوم ما خلا زيداً وقول لبيد بن ربيعة العامري الصحابي رضي الله عنه

ألا كل شيء ما خلا الله باطل * وكل لعمري لا محالة زائل

الرابعة أن تكون الاداة ماعداً كقولك جاء القوم ماعداً زيداً وكقول الشاعر

القائم لا الحكم على البعض بأنه ليس زيداً كما يقتضيه هذا الاعراب وان تلازم الـ لكن الملاحظ مختلف كذا ذكره في ومن الناس من يعبد الله على حرف تمل
حيث قالوا من اسم بمعنى بعض مبتدأ لان المقصود الحكم على بعض الناس بأنه يعبد لا على من يعبد به بعض الناس قائماً (قوله ومثله قوله تعالى يوصيكم الله

تمل الندامى ماء داني فاني * بكل الذي بهوى نديمي . وولع

فالياء في موضع نصب بدليل الحاق نون الوقاية قبلها وحكي الجرعى والربعى والاخفش الجر بعد ما خلا وما عدا وهو شاذ فلهمذا لم احتفل بذكره في المقدمة فان قلت لموجب عند الجمهور والنصب بعد ما خلا وما عدا وما وجه الجر الذي حكاه الجرعى والرجلان قلت اما وجوب النصب فلان ما له اخلة عليه ما مصدريه وما المصدريه لا تدخل الاعلى الجمل الفعلية واما جواز الخفض فعلى تقدير ما زائدة لام مصدريه وفي ذلك شذوذ فان المعهود في زيادة ما مع حرف الجر ان لا تكون قبل الجار والمجرور بل بينهما كما في قوله تعالى عما قليل ليصبحن نادمين فبما نقضهم ميثاقهم لعناهم مما خطاياهم . ثم أغرقوا قولي . مطلقا راجع الى المسائل الاربع أي سواء تقدم الامحباب أو التني أو شبهه الخامسة أن تكون الاداة الاوذلك في مسلتين احدهما أن تكون بعد كلام تام موجب ومرادى بالتام أن يكون المستثنى منه مذكورا وبالامحباب أن لا يشتمل على نفي ولا نهى ولا استفهام وذلك كقوله تعالى فشر بوائمه الا قليلا منهم . وقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم أجمعون الا ابليس الثانية أن يكون المستثنى متقدما على المستثنى منه كقول الكميت يمدح آل البيت رضى الله عنهم

ومالى الا آل أحمد شيعه * ومالى الامذهب الحق مذهب

ولما انتهيت الى هذا استطردت في بقية أنواع المستثنى وان كان بعض ذلك ليس من المنصوبات البتة وبعضه متردد بين باب المنصوبات وغيره فاذا ذكرت ان الكلام اذا كان غير امحباب وهو النفي والنهي والاستفهام فان كان المستثنى منه محذوفا فلا عمل فيه الا وانما يكون العمل لما قبلها ومن ثم سموه استثناء مفرغا لان ما قبلها قد تفرغ للعمل فيما بعدها ولم يشغله عنه شئ . تقول ما قام الا زيدا فترفع زيد على الفاعلية وما رأيت الا زيدا فتنصبه على المفعولية وما مررت الا بزيدا فتخفضه بالباء كما تفعل بهن لو لم تذكر الا وان كان المستثنى منه مذكورا فاما ان يكون الاستثناء متصلا وهو أن يكون داخل في جنس المستثنى منه أو منقطعا وهو أن يكون غير داخل فان كان متصلا جازي في المستثنى وجهان أحدهما وهو الراجح أن يعرب بأعراب المستثنى منه على أن يكون بدلا منه بدل بعض من كل والثاني النصب على أصل الاستثناء وهو عربي جيد مثال ذلك في النفي قوله تعالى ولم يكن لهم شهاداء الا أنفسهم أجمعت السبعة على رفع أنفسهم وقال تعالى ما فعلوا الا قليل منهم قرأ السبعة الابن عامر برفع قليل على أنه بدل من الواو في فعله كما أنه قيل ما فعله الا قليل منهم وقرأ ابن عامر وحده الا قليلا بالنصب ومثاله في النهي قوله تعالى ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك قري بالرفع والنصب ومثاله في الاستفهام قوله تعالى ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون أجمعت السبعة على الرفع على الابدال من الضمير المستتر في يقنط ولوقري الا الضالين بالنصب على الاستثناء لم يمتنع ولكن القراء سنة متبعة وان كان منقطعا فالجواز بوجوب نصبه وهى اللغة العليا ولهذا أجمعت السبعة على النصب في قوله تعالى ما لهم به من علم الا اتباع الظن وقوله تعالى وما لاحد عنده من نعمة تجزى الا ابتغاء وجه ربه الاعلى ولو أبدل بمقابله لقري برفع الا اتباع والابتغاء لان كلامهما في موضع رفع اما على أنه فاعل بالجار والمجرور والمعتمد على النفي واما على أنه مبتدأ تقدم خبره عليه والتميمون يحيزون الابدال ويختارون

النصب قال الشاعر

وبلدة ليس بها أنيس * الا اليعافير والا العيس

فابدل اليعافير والعيس من أنيس وليس من جنسه و ذكرت أيضا أن المستثنى بغير وسوي مخفوض دائما لانهم ما من الا زمان الاضافه لما بعدهما فكل اسم يقع بعدهما فمافهم مضافان اليه فلذلك يلزمه الخفض وان المستثنى بخلا وعدا وحاشا يجوز فيه الخفض والنصب فالخفض على أن يقدرن حروف جر والنصب على أن يقدرن أفعالا ستر فاعلهن والمستثنى مفعول هذا هو الصحيح ولم يجوز سيبويه في المستثنى بعدا غير النصب لانه يرى انها لا تكون

(الخ) أقول حيث رجع
الضمير للبنات لم يحتج لذكر
نساء فالاحسن ان المراد
بالاولاد أو لا المطلق وقوله
لذكر مثل حظ الانثيين
لذكر من هذا المطلق ان
كان ذكرا وقوله فان كن
نساء الضمير للاولاد أى فان
تحققن في النساء الخاص
فتأمل (قوله الكميت) بصيغة
التصغير (قوله وبلدة) قبل
سميت بلدة لتبليدها أى
سكونها ومنه البليدان
ذعنه لا يتحرك في الدقائق

* هيت ألوم القاب في طاعة الهوي *

وقال

وطئنا ديار المعتدين فهلهمات * نفوسهم قبل الامانة زهق

وقال

النوع الثاني عشر خبر ما حمل على ليس وهو أربعة أحدها لات كقوله تعالى فتادوا لوات حين مناص والثاني ما كقوله تعالى ما هذا بشر او الثالث لا كقول الشاعر

تغز فلا تهي على الارض باقيا * ولا وزر مما قضي الله واقيا

والرابع أن الناقية كقول الشاعر

ان هو مستوليا على أحد * الاعلى أضعف المجانين

وقد تقدم شرح شروطهن مستوفى في باب المرفوعات النوع الثالث عشر اسم ان وأخواتها نحو ان زيدا فاضل ولعل عمر اقدم وليت بكر ا حاضر * ثم قلت (وان قرنت بمالزيدة الفيت وجوبا لا ليت فجوازا) وأقول مثال ذلك انما الله اله واحد كما يساقون الي الموت وقول الشاعر

أعد نظر ايا عبد قيس لعلما * أضاءت لك النار الحمار المقيدا

وجه الاستشهاد بهما أنه لو لا الفاؤه لم يصح دخولهما على الجملة الفعلية ولكان دخولهما على المبتدا والخبر واجبا واحترزت بالمزيدة من الموصولة نحووا يحسبون انما ندمهم به من مال وبنين أي ان الذي بدليل عود الضمير منه اليها ومن المصدرية نحووا عجب في انما فت أي قيامك وقوله تعالى انما صنعوا كيد ساحر يحتملها ما أي ان الذي صنعوه أو ان صنعهم وعلى اتأو يلين جميعا فان عاملة واسمها في الوجه الاول مادون صلتها وفي الوجه الثاني الاسم المنسبك من ما وصلتها وقال الناقية

قالت ألا ليتما هذا الحمار لنا * الي حمامتنا أو نصفه فقد

بروي بنصب الحمار ورنه على الاعمال والاهمال وذلك خاص بايت أما الاعمال فلا نهم بقوا لها الاختصاص بالجملة الاسمية فقالوا ليتما زيد وليم يقولوا ليتما قام زيد وأما الاهمال فلا حمل على أخواتها * ثم قلت (ويخفف ذواتون منها فتلقى لكن وجوبا وكان قلبا وان غالبا ويغلب معها مهمل اللام وكون الفعل التالى لها ناسخا ويجب استتار اسم ان وكون خبرها جملة وكون الفعل بعدها دعائيا أو جامدا أو مفصولا بتفيس أو نفي أو شرط أو قد أو لو ويقاب لكأن ما وجب لان الآن الفعل بعدها دعائيا خبري مفصول بقدا ولم خاصة واسم لاناقية للجنس وانما يظهر نصبه ان كان مضافا وشبهه نحو لا ذلام سفر عندنا ولا طالع ا جيل حاضر) وأقول يجوز في ان وان ولكن وكان ان تخفف استتمالا للتضخيم فيما كثر استعماله وتخفيفها بخذف نونها المحركة لانها آخر ثم ان كان الحرف الخفف ان المكسورة جازا الاهمال والاعمال والاكثر الاهمال نحو ان كل نفس لما عليها حافظ فيمن خفف ميم لما وأما من شدد هاء فاناقية ولما بمعنى الا ومن اعمال الخفف قراءة بعض السبعة وان كلاما ليو فيهم وان كان الخفف ان المفتوحة وجب بقاء عملها ووجب حذف اسمها ووجب كون خبرها جملة ثم ان كانت اسمية فلا اشكال نحو ان الحمد لله رب العالمين وان كانت فعلية وجب كونها دعائية سواء كان دعاء بخير نحو ان يورك من في النار أو بشر نحو والحامسة ان غضب الله عليها فيمن قرأ من السبعة بكسر الصاد وفتح الباء ورفع اسم الله أو كون الفعل جامدا نحو وان ليس للانسان الا ما سبي وان عسى أن يكون قد اقرب أجلهم أو مفصولا بواحد من أمور أحدها الثاني ولم يسمع الا في ان ولم ولا نحووا يحسب أن لن يقدر عليه أحد أي حسب أن لم يره أحد وحسبوا أن لا تكون فتنة فيمن قرأ برفع تكون والثاني الشرط نحو وقد نزل عليكم في الكتاب أن اذا سمعتم آيات الله يكفر بها الآية وانك قد عدو ونعلم ان قد صدقتنا والرابع لو نحن أن لو نشاء أصبناهم بذنوبهم والحامس حرف التنفيس وهو السين نحو علم أن سيكون منكم مرضي وسوف كقوله

واعلم فعمل المرء ينفعه * أن سوف يأتي كل ما قدرا
وان كان الحرف كأن فيقلب لها ماوجب لان لكن يجوز ثبوت اسمها وافراد خبرها وقد
روى قوله

وبوما توافينا بوجه مقسم * كأن ظنية تطو الى وارق السلم
بنصب الظنية على أنه اسم كأن والجملة بعدها صفة لها والخبر محذوف والتقدير كأن ظنية عاطفية هذه المرأة على
التشبيه المعكوس وهو أبلغ وبرفع الظنية على أنها الخبر والجملة بعدها صفة والاسم محذوف والتقدير كأنها ظنية
وبجرها على زيادة أن بين الكاف ومجرورها ولتقدير كظنية وإذا حذف اسمها وكان خبرها جملة اسمية
لمتحتج لفصل نحو قوله

ووجه مشرق اللون * كأن ندياه حقان

أوفعية فصلت بقدر نحو

لايهولك اصطلاح لظي الحر * بفتح ذورها كأن قدألمأ

أرلم نحو كان لم تغن بالامس وان كان الحرف لكن وجب الفاؤه نحو ولكن الله قتلهم فيمن قرأ بتخفيف
النون وعن يونس والاختش اجازة اعمالها وليس بمسوم ولا يقتضيه القياس لزوال اختصاصها بالجل
الاسمية نحو ولكن كانوا أنفسهم يظلمون النوع الرابع عشر اسم لا النافية للجنس وهو ضربان معرب
ومبني فالعرب ما كان مضافا نحو لا غلام سفر عندنا أو شبيها بالمضاف وهو ما اتصل به شيء من تمامه اما
مرفوع به نحو لا حسنا وجهه مذموم أو منصوب به نحو لا مفيضا خيره مكروه ولا طالع عاجلا حاضر أو مخفوض
بخافض متعلق به نحو لا خير من زيد عندنا والمبني ما عدا ذلك وحكمه أنه يبنى على ما ينصب به لو كان
معربا وقد تقدم ذلك مشروحا في باب البناء * ثم قلت (والمضارع بعد ناصب وهو لن أو كي المصدرية مطلقا
واذن ان صدوت وكان الفعل مستقبلا متصلا أو منفصلا بالقسم أو بلا أو بعد أن المصدرية نحو والذي
أطمع أن يغفر لي خطيئتي ان لم تسبق بلم نحو علم أن سيكون منكم مرضى فان سبقت بظن فوجهان نحو
وحسبوا أن لا تكون فتنة * وأقول هذا النوع المكمل للمنصوبات الخمسة عشر وهو الفعل المضارع
التالي ناصبا والتواصب أربعة لن وكي واذن وأن فأما لن فانها حروف بالاجماع وهي بسيطة خلافا
للخيل في زعمه أنها مركبة من لا النافية وان الناصبة وليست نونها مبدلة من ألف خلافا للفرع في زعمه ان
أصلها لا وهي دالة على نفي المستقبل وعامة النصب دائما بخلاف غيرها من أخواتها الثلاثة فلهذا
قدمتها عليها في الذكر قال الله عز وجل لن نبرح عليها كفين فلن أبرح الأرض يحسب أن لن يقدر
عليه أحد أي يحسب الإنسان أن لن نجتمع عظامه وأن في هاتين الآيتين مخففة من الثقيلة وأصلها أنه وليست
الناصب لان الناصب لا يدخل على الناصب وأما كي فشرطها أن تكون مصدرية لا تعليلية ويتبع ذلك في نحو
قوله تعالى لكي لا يكون على المؤمنين حرج قال لام جارة دالة على التعليل وكي مصدرية بمنزلة أن لا تعليلية لان
الجار لا يدخل على الجار ويمتنع أن تكون مصدرية في نحو جئت كي أن تكرهني اذ لا يدخل الحرف
المصدرى على مثله ومثل هذا الاستعمال إنما يجوز للشاعر كقوله

فقات كل الناس أصبحت مانحا * لسانك كما أن تفر وتخدعا

ولا يجوز في الترخلاف الكوفيين وتقول جئت كي تكرهني فتحتمل كي أن تكون تعليلية فتكون جارة والفعل
بعدها منصوبا بأن محذوفة وأن تكون مصدرية ناصبة وقبلها لام جر مقدرة وقولى مطلقا راجع الى لن وكي
المصدرية فان النصب لا يتخلف عنهما ولما كانت كي تنقسم الى ناصبة وهي المصدرية وغير ناصبة وهي التعليلية

(قوله المكمل للمنصوبات)

وتركه مفعولى ظن لانه

أدرجهما في المفعول به وان

لم ينبه عليه (قوله لان الناصب

لا يدخل على الناصب) أجاز

بعضهم جئت لكي أن تكرهني

على كون كي جارة مؤكدة

للأم أو ناصبة وأن تو كيدها

أو بالعكس فافاد ان الناصب

يدخل على مثله وهو القياس

الآتري دخول الجازم على

مثله في ان لم تكرهني أهتكت

(قوله كما أن تفر) الشاهد

في ما وان قيل ان ما هنا كافة

لا مصدرية

آخرتها عن لن وأما اذن فلان نصب بها ثلاثة شروط أحدها أن تكون مصدرية فلا تعتمد شيئا في نحو قولك أنا اذن أكرمك لأنها معترضة بين المبتدأ والخبر وليست صدرا قال الشارح

لئن عادلي عبد العزيز بمنها * وأمكنني منها اذن لأقبلها

فالرفع لعدم التصدر لالانها فصلت عن الفعل بلالان فصلها بلام مقتر كإياي الثاني أن يكون الفعل بعدها مستقبلا فلو حدثك شخص بحديث فقلت له اذ تصدق رفعت لان نواصب الفعل تقتضي الاستقبال وأنت تريد الحال فتدافعا الثالث أن يكون الفعل امام متصلا أو منفصلا بالقسم أو بلا النافية فالاول كقولك اذن أكرمك والثاني نحو اذن والله أكرمك وقول الشارح

اذن والله نرهم بمحرب * يشيب الطفل من قبل المشيب

والثالث نحو اذن لأفعل فلو فصل بغير ذلك لم يجز العمل كقولك اذن بازيدا أكرمك وأما أن فنشرط النصب بها أمران أحدهما أن تكون مصدرية لازائدة ولا مفسرة الثاني أن لا تكون مخففة من الثقيلة وهي التالية علما أو ظنا نزل منزله مثال ما اجتمع فيه الشرطان قوله تعالى والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي يوم الدين والله يريد أن يتوب عليكم ومثال ما اتفق عنه الشرطان الاول قولك كتبت اليه أن يفعل اذا أردت بأن معنى أي فهذه يرتفع الفعل بعدها لانها تقتسير لقولك كتبت فلما موضع لها ولا بد دخلت عليه ولا يجوز لها أن تنصب كما لا تنصب لو صرحت بأي فان قدرت معها الجار وهو الباء فهي مصدرية ووجب عليك أن تنصب بها وانما تكون ان مفسرة بثلاثة شروط أحدها أن يتقدم عليها جملة والثاني أن تكون تلك الجملة فيها معنى في القول دون حروفه والثالث أن لا يدخل عليها حرف جر لفظا ولا تقدير او ذلك كقوله تعالى فأوحينا اليه أن اصنع الفلك واذا أوحيت الى الحوارين أن آمنوا و برسولي وانطلق الملا منهم ان امشوا أي انطلقوا ألسنتهم بهذا الكلام بخلاف نحو وأخردعوهم أن الحمد لله رب العالمين فان المتقدم عليها غير جملة وبخلاف نحو ما قلت لهم الامأمرتني به أن اعبدوا الله فليست أن فيها مفسرة قلت بل لأمرتني وبخلاف نحو كتبت اليه بأن افعل ومثال ما اتفق عنه الشرط الثاني قوله تعالى علم أن سيكون منكم مرضي أفلا يرون أن لا يرجع اليهم قولا وحسبوا أن لا تكون فتنة فيمن قرأ رفع تكون ألا ترى انها في الآيتين الاولى وقعت بعد فعل العلم اما في الآية الاولى فواضح وأما في الآية الثانية فلان مرادنا بالعلم ليس لفظ علم بل ما دل على التحقيق فهي فيهما مخففة من الثقيلة واسمها محذوف والجملة بعدها في موضع رفع على الخبرية والتقدير علم أنه سيكون أفلا يرون أنه لا يرجع اليهم قولا وفي الآية الثالثة وقعت بعد الظن لان الحسبان ظن وقد اختلف القراء فيها فهم من قرأ بالرفع وذلك على اجراء الظن مجري العلم فتكون مخففة من الثقيلة واسمها محذوف والجملة بعدها خبر والتقدير وحسبوا أنها لا تكون فتنة ومنهم من قرأ بالنصب على اجراء الظن على أصله وعدم نزوله منزلة العلم وهو الارجح فلهذا أجموا على النصب في نحو أم حسبتم أن تدخلوا الجنة أم حسبتم أن تتركوأ احسب الناس أن يتركوا أن يفعل بها فاقرة ويؤيد القراءة الاولى أيضا قوله تعالى ان يحسب الانسان أن لن نجعل عظامه ان يحسب أن لن يقدر عليه أحد ان يحسب أن لم يره أحد ألا ترى انها في من مخففة من الثقيلة اذ لا يدخل الناصب على ناصب آخر ولا على جازم * ثم قلت (وتضمن أن بعد ثلاثة من حروف الجر وهي كي نحو كي لا يكون دولة وحتى ان كان الفعل مستقبلا بالنظر الى ما قبلها نحو حتى رجع النيام وسي وأسلمت حتى أدخل الجنة واللام تعليلية مع المضارع المجرد من لا نحو لا يغفر لك الله بخلاف لا لا يعلم أو وجودية نحو ما كنت أو لم أكن لا فعل وبعد ثلاثة من حروف العطف وهي أو التي بمعنى الى نحو لان منك أرتقضي حتى أو الانحو لا قتلته أو يسلم وفاء السببية أو المعية مبوقين بنى محض أو طلب بغير اسم الفعل نحو لا يقضي عليهم فيموتوا أو يعلم الصابرين ونحو لا تظفوا فيه فيحل عليكم غضبي * لانه عن خلق وتأتي منه *

(قوله وبعد ثلاثة من حروف العطف) وجعلها في الشارح أربعة بضم ثم وجعلها في المتن قسما مستقلا (قوله بمعنى الى نحو لان منك أو تقضي حتى) في الحقيقة يحسن جعلها أو هنا بمعنى الا وكأهم رأوا أنه حيث كان اللزوم أمرا متدا حسنا ان يعتبر له غاية

أ (قوله في قراءة من نصب) وأما من رفع فظن إلى أنه بالنظر لمن التكلم ليس مستقبل بل أن أريد من قولهم فهو حال وإن أريد من التكلم بالآية عند نزولها كما هو ظاهر الشارح فهو ماض ثم جملة مستقبل بالنظر لما قبلها معناه بالنظر لبعض الزوال والكرب الذي مضى فلا ينافي أن هناك بعضاً منه متأخراً عن القول لأنهم قالوا ذلك في أثناء الكرب وقبل مجيء النصر بدهاءة فتأمل (قوله تقولك سرت حتى أدخلها الخ) يقال الدخول مستقبل بالنظر لما قبلها وهو السيرة وكانهم رأوا أن القصد في هذا وما بعده إنما هو الأخبار بما حصل الآن فليس انقصد فيه إلى استقبال أصلاً بخلاف حتى يقول الرسول فإنه لما لم يكن المعنى ٧٤ فيه على الحال كان توجيه الاستقبال محال لكن أنت خير بأنه يصح في الآية الحال المحكي وفي

انتال الحكم بأنه مستقبل بالنظر لما قبلها وإن كان حالاً فلا إشكال باق فتأمل وحرر (قوله الثانية لام العاقبة) أقول لم يذكرها في المتن كأنه رأى قول بعضهم أنها من أقسام العلة (قوله اللام الزائدة) ويمكن أنها تعليلية والمفعول محذوف وليست زائدة في المفعول به والتقدير أتايريد الله ما يريد لأجل أن يذهب عنكم الرجس وأمرنا بما أمرنا لأجل أن نسلم لرب العالمين أو أن الفعل منزل منزلة اللازم (قوله لام الجحود) أي اللام المصاحبة للجحود وهو النفي وليس المراد به نفي المعلوم المحقق ألا ترى الآيات أن كنت تعرفتم اختلاف في لام الجحود فقل هي زائدة في خبر كان وهو قول الكوفيين ويفتقرون إلى حذف فالتقدير ما كان الله ذاك يذروا والتأويل بالوصف

وبعد الفاء والواو وأو ثم إن عطف على اسم خالص نحو أو يرسل رسولاً ونحو * لبس عبادة وتقر عيني * ولك معهن ومع لام التعليل اظهرا (ان) وأقول اختصت أن بأنها تنصب المضارع ظاهرة ومقدرة بخلاف أخواتها الثلاثة فإنها لا تنصب الا ظاهرة وإنما تضر في الغالب بعد حرف جر أو حرف عطف فاما حروف الجر التي تضرع بعدها فتلاثة حتى واللام وكى التعليلية أما حتى فتدح حتى تفي إلى أمر الله حتى يرجع اليناموسي وليس النصب بحتى نفسها خلافاً لكونه لا يجوز اظهرا أن بعدها في شعر ولا نثر ويشترط لاضمار أن بعدها أن يكون الفعل مستقبل بالنظر إلى ما قبلها سواء كان مستقبل بالنظر إلى زمن التكلم أو لا فالأول كقوله تعالى لن نرجع عليه عاكفين حتى يرجع اليناموسي ألا ترى أن رجوع موسى عليه السلام مستقبل بالنظر إلى ما قبل حتى وهو ملازم منهم للعكوف على عبادة المعجل وكذلك قولك أسلمت حتى أدخل الجنة والثاني كقوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول في قراءة من نصب يقول فإن قول الرسول والمؤمنين مستقبل بالنظر إلى الزلزال لا بالنظر إلى زمن الأخبار فإن الله عز وجل قص علينا ذلك بعدما وقع ولو لم يكن الفعل الذي بعده حتى مستقبلًا باحداً لاعتبارين امتنع اضماراً وتعين الرفع وذلك كقولك سرت حتى أدخلها إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول ومن ذلك قولهم شربت الأبل حتى يجي البعير يجربطه ومرض زيد حتى لا يرجو أنه فأن المعنى حتى حالة البعير أنه يجي ويجربطه وحتى حالة هذا المريض أنهم لا يرجون من الواضح فيه أنك تقول سألت عن هذه المسئلة حتى لا أحتاج إلى السؤال أي حتى حالتي الآن أني لا أحتاج إلى السؤال عنها وأما اللام فلها أربعة أقسام أحدها اللام التعليلية نحو وأنزلنا إليك الذكريتين للناس ومنه أنا فتحنا لك فتحاً مبيناً ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر فإن قلت ليس يفتح مكة علة للمغفرة قلت هو كذا ذكرت ولكنه لم يجعل علة لها وإنما جعل علة لاجتماع الأمور الأربعة للآتي صلى الله عليه وسلم وهي المغفرة وأتمام النعمة والهداية إلى الصراط المستقيم وحصول النصر العزيز ولا شك في أن اجتماعها عليه السلام حصل حين فتح الله تعالى مكة عليه وإنما مثلت بهذه الآية لأنها قد يخفى التعليل فيها على من لم يتأملها الثانية لام العاقبة وتسمى أيضاً لام الصيرورة ولا مالمال وهي التي يكون ما بعدها تقيضاً لمقتضى ما قبلها نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً فالتقاطهم له إنما كان لرأفهم عليه ولما أتى الله تعالى عليه من المحبة فلا يرام أحد إلا حبه فقصدها أن يصيروه قرة عين لهم فآل بهم الأمر إلى أن صار عدواً لهم وحزناً الثالثة اللام الزائدة وهي الآتية بعد فعل متعدي نحو يريد الله ليبين لكم أنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس وأمرنا لنسلم لرب العالمين فهذه الأقسام الثلاثة يجوز لك اظهرا أن بعدهن قال الله تعالى وأمرت لأن أكون الرابعة لام الجحود وهي الآتية بعد كون ماض منفي كقول الله تعالى ما كان الله ليذنب المؤمنين على ما أنتم عليه وما كان الله ليطلعكم على الغيب وهذه يجب اضماراً بعدهما أما كي ففي نحو جئت كي تكرمي إذا قدرتها تعليلية بمنزلة اللام

فلاذلم يسمع في يذر الا المضارع والامر وأما المبالغة فلا تحسن هنا لان القصد نفي أصل الشيء على أنها اساءة أدب كما ذكروا في كون رب بمعنى التربية أطلق على الله مبالغة وقال البصريون هي اللام المقوية لوصف هو خبر كان لضعفه بأنه فرع الفعل وليست زائدة محضة كحقيقه في المنفى والتقدير ما كان الله يريد إلا أن يغفر لهم وقس ويمكن على بعدائها للعللة والتقدير ما كان الله يريد إلا أن يغفر على الوجهين السابقين آنفاً فلي تأمل

والتقدير حيثك كي أن تكرمني ولا يجوز التصريح بأن بعدها الافي الشعر خلافا للكوفين وقد مضى ذلك وأما حروف العطف فأربعة وهي أو والواو والفاء وثم وهذه الأربعة منها ما لا يجوز معه الاظهار وهو أو ومنها ما لا يجب معه الاظهار وهو ثم ومنها ما تارة يجب معه الاظهار وتارة يجوز معه الاظهار والظهار وهو الفاء والواو وهذا كله يفهم مما ذكرت في المقدمة فاما أو فينصب المضارع بأن مضرة بعدها وجوبا اذا صح في موضعها الي أو الا فالاول كقولك لالنزك أو تقضي حتى وقوله

لا تسهلان الصعب أو أدرك المني * فانتقادت الآمال الانصار

والثاني كقولك لا تلتان الكافر أو يسلم وقوله

وكننت اذا غمرت قناة قوم * كسرت كعوبها أو تستقيا

أي الا أن تستقيم فلا أكسر كعوبها ولا يجوز أن يكون التقدير كسرت كعوبها الي أن تستقيم لان الكسر لا استقامة معه وأما الفاء والواو فينصب الفعل المضارع بأن مضرة بعدهما وجوبا بشرطين لا بد منهما أحدهما أن تكون الفاء للسببية والواو للامعية فلهذا رفع الفعل في قوله * ألم تسأل الرب القواء فينطق * وذلك لان الفاء لو كانت عاطفة لجر ما بعدها ولو كانت للسببية انصب ما بعدها فلما ارتفع دل على انها للاستئناف وقال الله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون الفاء هنا عاطفة كما سأتى الثاني أن يكونا مسبوقين بنفي أو طلب فلا يجوز النصب في نحو زيد يا بني افيحدثنا فاقوله

سأترك منزلي لبني تميم * وألحق بالحجاز فاستريحا

فضرورة وقيل الاصل فاستريح بنون التوكيد الخفيفة فابدت في الوقف ألفا كالتقف على لنسعا بالف وهذا التخريج هروب من ضرورة الى ضرورة فان توكيد الفعل في غير الطلب والشرط والقسم ضرورة وقولنا طلب يشمل الامر والنهي والدعاء والعرض والتضيض والتثني والاستفهام فهذه سبعة مع التثني صارت ثمانية وهذه المسئلة التي يعبر عنها بمسئلة الاجوبة الثمانية ولكل منها نصيب من القول يخصه فلتسلكم على ذلك بما يكشف اشكاله فنقول أما التثني فنحو قولك ماتا تني فأكرمك ولك في هذا أربعة أوجه أحدها أن تقد رالفاء لجر دعف لفظا الفعل على افظا ما قبلها فيكون شريكه في امرابه فيجب هنا الرفع لان الفعل الذي قبله امر فروع والمعطوف شريك المعطوف عليه فكانت قلت ماتا تني فأكرمك فهو شريكه في التثني الداخل عليه وعلى هذا قوله تعالى هذا يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون فالفاء هنا عاطفة كما ذكرنا والفعل الذي بعدها داخل في سلك التثني السابق فكانه قيل لا يؤذن لهم فلا يعتذرون الثاني أن تقد رالفاء لجر السببية ويقد رالفعل الذي بعدها مستأنفا ومع استئنافه أن يقدر مبنيا على مبتدأ محذوف فيجب الرفع أيضا لخلو الفعل عن الناصب والحجازم فنقول ماتا تني فأكرمك بمعنى فأنأكرمك لكونك لم تأتني وذلك اذا كنت كارها لاتبانه ويوضح هذا أنك تقول ما زيد قاسيا فيعطف على عبده أي فهو لا تنفقاء القسوة عنه يعطف على عبده والفرق بين هذا الوجه والذي قبله واضح لان الوجه الاول شمل التثني فيه ما قبل الفاء وما بعدها وهذا الوجه انصب التثني فيه الي ما قبل الفاء خاصة دون ما بعدها وذلك لانك لم تجعل الفاء لعطف الفعل الذي بعدها على التثني الذي قبله فيكون شريكه في التثني وانما أخلصتها للسببية ويذكر النحويون هذين الوجهين في قولك ماتا تني فحدثنا وهو سهو ذيستحيل أن يتثني الا تيان ويوجد الحديث والصواب ما مثلت لك به الثالث أن تقد رالفاء عاطفة لعطف مصدر الفعل الذي بعدها على المصدر المؤول بما قبلها وتقدر التثني منصبا على المعطوف دون المعطوف عليه فيجب حينئذ النصب بأن مضرة وجوبا والتقدير ما يكون منك اتيان فأكرم أي ما يكون منك اتيان فيعقبه مني اكرام بل يكون منك اتيان ولا يكون مني اكرام الرابع أن تقد رالفاء لعطف مصدر الفعل الذي بعدها على المصدر المؤول بما قبلها

(قوله ولا يجوز أن يكون

التقدير الخ) مبنى على ان

ضمير تستقيا لا كعوب

ويصح أنه لا يقوم أي أنه

يكسر الكعوب أي رؤساء

الشرالي أن تستقيم رعيهم

وقوله قناة قوم من اضافة

المشبه به للمشبه والقناة الرح

والكعوب ما يبرز في

الاياب (قوله وهو سهو

اذ يستحيل الخ) يمكن أن

ولكن تقدر التني منصبا على المعطوف عليه فينتفي المعطوف لانه مسبب عنه وقد اتفني ويكون معنى الكلام ما يكون منك اتيان فكيف يكون مني اكرام وهذا ان الوجهان سائغان في ما تأتينا فتحدثنا اذ يصح ان يقال ما تأتينا محدثا بل تأتينا غير محدث وأن يقال ما تأتينا فكيف تحدثنا وتلخص أن لنا في الرفع وجهين وفي النصب وجهين فان قلت هل يجوز أن يقرأ أولا يؤذن لهم فيعتذروا بالنصب على أحد الوجهين المذكورين للنصب قلت نعم يجوز على الوجه الثاني وهو ما تأتينا فكيف تحدثنا أي لا يؤذن لهم بالاعتذار فكيف يعتذرون ويمتنع على الوجه الاول وهو ما تأتينا محدثا لا بل تأتينا غير محدث ألا ترى ان المعنى حينئذ لا يؤذن لهم حالة اعتذارهم بل يؤذن لهم في غير حالة اعتذارهم وليس هذا المعنى مرادا فان قلت فاذا كان للنصب في الآية جائر على الوجه الذي ذكرته فبالله لم يقرأ به أحد من القراء المشهورين قلت لو جهين أحدهما أن القراءة سنة متبعة وليس كل ما تجوز به العربية تجوز القراءة به الثاني ان الرفع هنا بثبوت النون فيحصل بذلك تناسب رؤس الآي والنصب بخذوها فيزول معه التناسب ومن محيى النصب بعد التني قول الله عز وجل لا يقضي عليهم فيموتوا والنصب هنا على معنى قولك ما تأتينا فكيف تحدثنا على قولك ما تأتينا محدثا بل غير محدث ولو قلت ما تأتينا الا فتحدثنا أو ما تزال تأتينا فتحدثنا وجب الرفع وذلك لان التني في المثال الاول قد انتقص بالا وفي المثال الثاني هو داخل على زال وزال للتني ونفي التني ايجاب وأما الامر فكقوله

يا ناق سيري عنقا فسيحا * الى سليمان فاستريح

وشرطه أمر ان أحدهما أن يكون بصيغة الطلب فلو قلت حسبك حديث فينام الناس بالنصب لم يجز خلافا للسكاسي والثاني أن لا يكون بلفظ اسم الفعل فلا يجوز أن تقول صه فلتكرمك بالنصب هذا قول الجمهور وخالفهم السكاسي فأجاز النصب مطلقا وفصل ابن جني وابن عصفور فأجازا اذا كان اسم الفعل من لفظ الفعل نحو زال فتحدثك ومنعاه اذا لم يكن من لفظه نحو صه فتكرمك وما أجدر هذا القول بأن يكون صوابا وأما النهي فكقوله لا تفعل شرا فاعاقبك وقول الله تعالى لا تقتروا على الله كذبا فيسحقكم بمذاب ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي ولو قصضت النهي بالاقبل القاء لم تنصب نحو لا تضرب الاعمر ايفضض فيجب في غضب الرفع وأما الدعاء فكقوله اللهم تب على قاتوب وقول الله تعالى ربنا أطمس على أموالهم واشدو على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الاليم وقول الشاعر

رب ووقني فلا أعدل عن * سنن الساعين في خير سنن

وشرطه أن يكون بالفعل فلو قلت سقيالك فيريك الله لم يجز النصب وأما الاستفهام فشرطه أن لا يكون باداة تليها جملة اسمية خبرها جامد فلا يجوز النصب في نحو هل أخوك زيد فافكره بمخلاف هل أخوك قائم فافكره مولا فرق بين الاستفهام بالحرف نحو فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا والاستفهام بالاسم نحو من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه يقرأ برقع يضاعف ونصبه وفي الحديث حكاية عن الله تعالى من بدعوني فاستجب له من يستغفرني فاغفر له والاستفهام بالظرف نحو أين بيتك فازورك ومتى تسير فارافك وكيف تكون فاصحبك فان قلت فما بال الفعل لم ينصب في جواب الاستفهام في قول الله عز وجل ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة قلت لو جهين أحدهما أن الاستفهام هنا معناه الاثبات والمعنى قد رأيت ان الله أنزل من السماء ماء والثاني أن اصباح الارض مخضرة لا يتسبب عمدا دخل عليه الاستفهام وهو رؤية المطر وإنما يتسبب ذلك عن نزول المطر نفسه فلو كانت العبارة أنزل الله من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة ثم دخل الاستفهام صح النصب فان قلت بردها الوجه قوله تعالى أعجزت أن أكون مثل هذا الغراب فأواري سواد أخى فان موارد السوأة لا يتسبب عمدا دخل عليه حرف الاستفهام لان المعجز عن الشيء لا يكون سببا في حصوله قلت ليس أواري

مرادهم أنت ليست عادتك
الاثبات لنا فأنت تحدثنا
الآن جبرنا وهو ظاهر
(قوله ان الاستفهام هنا
معناه الاثبات) أقول يأتي
له في واو المعية النصب في قول
الخطبة * ألم أك جاركم
ويكون يعني * البيت
والظاهر ان الاستفهام فيه
تقرير يعنى الاثبات

منصوب في جواب الاستفهام وإنما هو منصوب بالمعطف على الفعل المنصوب وهو كون فان قلت فقد جعله
الزمخشري منصوب في جواب الاستفهام قات هو غلط في ذلك وأما العرض فكقول بعض العرب ألا تقع المساء
فتسبح وكقولك ألا تأتينا فتحدثنا وقول الشاعر

يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما * قد حدثوك فإراء كن سمعا

وأما التحضيض فكقولك هلا أتيت الله تعالى فيغفر لك وهو إلا سلمت فتدخل الجنة وهو والعرض متقاربان
بجمعهما التنبيه على الفعل الآن في التحضيض زياده تو كيد وحث وأما قوله تعالى لو لأخرني إلى أجل قريب
فأصدق فن باب النصب في جواب الدعاء ولكنه استمرت فيه عبارة التحضيض أو العرض للدعاء وأما التنفي
فكقوله تعالى ياليتني كنت معهم فأفوز فوزا عظيما وقول الشاعر * ألا رسول لنا منها فيخبرنا * فهذه أمثلة النصب
بعدفاء السببية في هذه المواضع الثمانية وأما النصب بعدواو المعية في المواضع المذكورة فسمع في خمسة وقاسه
الزحويون في ثلاثة فالخمس المسموع فيها أحدها التنفي كقوله تعالى ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم
انصارين والمعنى والله أعلم أنكم تجاهدون ولا تصبرون وتطمعون أن تدخلوا الجنة وإنما ينبغي لكم الطمع في
ذلك إذا اجتمع مع جهادكم الصبر على ما يصيبكم فيعلم الله حينئذ ذلك واقعا منكم والواو من قوله تعالى ولما و
الحال والتقدير بل أحسبتم أن تدخلوا الجنة وحالتكم هذه الحالة والثاني الأمر كقوله
فقلت ادعي وأدعوان أندي * لصوت أن ينادى داعيان

والثالث النهي كقول الشاعر

يا أيها الرجل المعلم غيره * هلا لنفسك كان ذا التعليم
ابدا بنفسك فانها عن غيبها * فاذا انتهت عنه فانت حكيم
فهناك يسمع ما تقول ويشقى * بالقول منك وينفع التعليم
لأنه عن خاق وتأتي مثله * عار عليك اذا فعلت عظيم

وتقول لا تأكل السمك وتشرب اللبن فاذا أردت بالواو عطف الفعل على الفعل جزمت الثاني وكان شريك
الاول في النهي وكانت قات لا تفعل هذا ولا هذا حينئذ فيلتي سا كنان الباء واللام فتكسر الباء على أصل التقاء
لسا كنين وإن أردت عطف مصدر الفعل على مصدر مقدر مما قبله نصبت الفعل بأن مضمرة وكان النهي
ا حينئذ عن الجمع بينهما وإن أردت الاستثنا فرت الثاني والرابع التنفي كقوله تعالى ياليتنارد ولا نكذب
بآيات ربنا ونكون من المؤمنين والخامس الاستفهام كقوله وهو الخطيئة

ألم أك جاركم ويكون بيني * وبينكم المودة والاخاء

وينصب الفعل المضارع بأن مضمرة جواز الا وجوبا بعد الاربعة أحرف وهي الفاء والواو ونهم وأو وذلك اذا
عطفن على اسم صريح مثال ذلك بعدا و قول الله تعالى وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب
أو يرسل رسولا فيوحى بأذنه يقرأ في السبع ورفع يرسل ونصبه وقال أبو بكر بن مجاهد المقرئ رحمه الله قرئ
لأن لي بكم قوة أو آوى بنصب آوى ولا وجه له ورد عليه ابن جني في محنته وغيره وقالوا وجهها كوجه قراءة
أكثر السبعة أو يرسل رسولا بالنصب وذلك لتقدم الاسم الصريح وهو قوة فكانه قيل لو أن لي بكم قوة أو آوى إلي
ركن شديد ومثال ذلك بعدا والواو قول ميسون بنت بحدل

لللبس عبادة وتقر عني * أحب الي من لبس الشفوف

الرواية فيه بنصب تقر وذلك بأن مضمرة على أنه معطوف على اللبس فكانه قيل لللبس عبادة وقرة عني ومثال
ذلك بعد الفاء قوله

لو لا توقع معترفه فراضيه * ما كنت أوترأ ترأب على ترب

ومثال ذلك بمد ثم قول الشاعر

اني وقتلي سليكأثم أعقله * كالثور يضرب لماعاف البقر

كانت العرب اذا رأت البقر قد عافت ورود الماء تعمدا الى الثور فتضربه فترد البقر حينئذ الماء ولا تمتنع منه فزارا من الضرب أن يصيبها وانما امتنعوا من ضربها لضمة هاء عن حملها بخلاف الثور وقول اسم صريح احترام من نحو ما تأنيب فتجد شفا ان العطف فيه وان كان على اسم متقدم فانا قد قدمنا أن التقدير ما يكون اتيانا فحديث لكن ذلك الاسم ليس بصريح فاضمارا هناك واجب لا جائز بخلاف مسئلتنا هذه فان اضمارا أن جائز بل نص ابن مالك في شرح العمدة على أن الاظهار أحسن من الاضمار * ثم قلت * (باب المجرورات ثلاثة أحدها المجرور بالحرف وهو من والي وعن وعلى والباء واللام وفي مطلقا والكاف وحتى والواو للظاهر مطلقا والياء لله ورب مضافا للكعبة أو الياء وكما الاستفهامية أو ان المضمره وصلتها أو منذ ومن غير مستقبل ولا مبهم ورب بضمير غيبة مفر دمذكو يميز بمطابق للمعنى قليلا ولمسك موصوف كثير) وأقول لم أنيت القول في المرفوعات والمنصوبات شرعت في المجرورات وقسمتها الى ثلاثة أقسام مجرور بالحرف ومجرور بالاضافة ومجرور بمجرور وبدأت بالمجرور بالحرف لانه الاصل وانما لم أذكر المجرور بالتبعية كما فعل جماعة لان التبعية ليست عندنا هي العاملة وانما العامل عامل المتبوع وذلك في غير البدل وعامل محذوف في باب البدل فرجع الجرب في باب التوابع الى الجرب بالحرف والجرب بالاضافة وقسمت الحروف الحارة الى ستة أقسام أحدها ما يجز الظاهر والمضمر وبدأت به لانه الاصل وهو سبعة أحرف من والي وعن وعلى والياء واللام وفي ومن أمثلة ذلك قوله تعالى ومنك ومن نوح الى الله مرجعكم اليه مرجعكم لتركن طبعا عن طبق رضى الله عنهم ورضوا عنه وعليها وعلى الفلك تحملون آمنوا بالله ورسوله وآمنوا بالله ما في السموات وما في الارض له ما في السموات وما في الارض كل له قانتون وفي الارض آيات للمؤمنين وفيها ما تشتهي الانفس الثاني ما لا يجز الظاهر ولا يختص بظاهر معين وهو ثلاثة الكاف وحتى والواو اثلاث ما يجز لفظتين بعينهما وهو اثناء فانها لا تجز الاسم الله عز وجل وربها مضافا الى الكعبة أو الى الياء قال الله تعالى تالله فتؤنذكر يوسف تالله لقد آثر الله علينا وتالله لا كيدن أصنامكم وقالت العرب ترب الكعبة وتربي لافعلن الرابع ما يجز فردا خاصا من الظواهر ونوعا خاصا منها وهي كقائنها لا تجز الا امرين أحدهما ما الاستفهامية وهي الفرد الخاص يقال لك جئتك أمس فتقول في السؤال عن علة الحجي مله أو كيمه فكما ان له جار ومجرور كذلك كيمه والاصل لما وكما ولكن ما الاستفهامية متى دخل عليها حرف الجر حذفت ألفها وجوبا كما قال الله تعالى فبم أنت من ذكراهم يتساءلون بهم يرجع المرسلون وحسن في الوقف ان تردف بهاء السكت كما قرأ البزي في هذه المواضع وغيرها الثاني ان المضمره وصلتها وذلك هو النوع الخاص تقول جئتك كي تكرمي فان قدرت كي تميلية فالنصب بأن مضمره وان المضمره مع هذا الفعل في تأويل مصدر مجرور بكي وكأنك قلت جئتك للاكرام الخامس ما يجز نوعا خاصا من الظواهر وهو منذ ومنذ فان مجرورها لا يكون الاسم زمان ولا يكون ذلك الزمان الامعينا لامبهما ولا يكون ذلك الميعن الا ماضيا أو حاضر الاسم متبعا لاقول ما رأيت منذ يوم الجمعة ومذ يوم الجمعة ومنذ يومنا ولا تقول لأراده منذ غد ولا منذ غد وكذا لا تقول ما رأيت منذ وقت السادس ما يجز نوعا خاصا من المضمرات ونوعا خاصا من المظهرات وهو رب قائم ان جرت ضمير افلا يكون الا ضمير غيبة مفر داه ذكر امراداه المفر المذكر وغيره ويجب تفسيره بنكرة بعده مطا بقا لله في المراد منصوبة على التمييز نحو ربه رجا لقيت وربه رجلين وربه رجا لاور به امرأة وربه امرأتين وربه نساء وكل ذلك قليل وان جرت ظاهرا فلا يكون الا نكرة موصوفة نحو ربه رجا لقيت وذلك كثير قال قلت قد كان من حقلك أن تؤخر اثناء في الذكر عن الحروف

فيه نصب الثاني واتباعه للاول وبمعنى اللام في الباقي) وأقول الثاني من أنواع الجرورات الجرور بالاضافة والاضافة في اللغة الاسناد قال امرؤ القيس

فلما دخلنا هاهنا أضفنا ظهورنا * الى كل حارى جديد مشطب

أي لم يدخلنا هاهنا أسندنا ظهورنا الى شكل رجل منسوب الى الحيرة مخطط فيه طرائق وفي الاصطلاح اسناد اسم الى غيره على تنزيل الثاني من الاول منزلة تنوينه أو ما يعم مقام تنوينه ولهذا وجب تجريد المضاف من التنوين في نحو غلام زيد ومن التون في نحو غلام زيد وضاربي عمرو قال الله تعالى تبت يدا أبي لهب أنا مرسلو الناقة أنا مهلكوا أهل هذه القرية وذلك لأن نون المثني والمجموع على حده قائمة مقام تنوين المفرد والى هذا أشرت بقولي ويجرد المضاف من تنوين أو نون تشبيهه واحترزت بقولي تشبهه من نون المفرد وجمع التكسير كشيطان وشياطين بقول شيطان الانس شر من شياطين الجن فثبت التون فيهما ولا يجوز غير ذلك وقولي مطلقا أشرت به الى أنها قاعدة عامة لا يستثنى منها شيء بخلاف القاعدة التي بعدها وكما ان الاضافة تستدعي وجوب حذف التنوين والتون المشبهة له كذلك تستدعي وجوب تجريد المضاف من التعريف سواء كان التعريف بلامه لفظية أم بأمر معنوي فلا تقول الغلام زيد ولا زيد عمر ومع بقاء زيد على تعريف العلمية بل يجب ان تجرد الغلام من أل وان تعتقد في زيد الشيوع والتكثير وحينئذ يجوز لك اضافتهما وهذه هي القاعدة التي تقدمت الإشارة اليها آنفا والذي يستثنى منها مسألة الضارب الرجل والضارب رأس الرجل والضارب زيد وقد تقدم شرحهن في فصل المحلى بال فأغنى ذلك عن اعادته فلذلك قلت الا فيما استثنى أي الا فيما تقدم لي استثناء ثم بينت بعد ذلك ان الاضافة على قسمين محضة وغير محضة وان غير المحضة عبارة عما اجتمع فيه أمران أمر في المضاف وهو كونه صفة وأمر في المضاف اليه وهو كونه معمولا لتلك الصفة وذلك يقع في ثلاثة أبواب اسم الفاعل كضارب زیده اسم المفعول كمعطي الدينار والصفة المشبهة كحسن الوجه وهذه الاضافة لا يستفيد بها المضاف تعريفًا ولا تخصيصًا أما أنه لا يستفيد تعريفًا فلا جاع ويدل عليه انك تصف به النكرة فتقول مررت برجل ضارب زيد وقال تعالى هــد يا بالغ الكعبة هذا عارض ممطرنا ان لم تعرب بمطرنا خبرا ثانيًا ولا خبر المبتدأ المحذوف وأما أنه لا يستفيد تخصيصًا فهو الصحيح وزعم بعض المتأخرين أنه يستفيد ببناء على ان ضارب زيد أخص من ضارب والجواب ان ضارب زيد ليس فرعا من ضارب حتى تكون الاضافة قد أفادته التخصيص وانما هو فرع عن ضارب زيد بالتنوين والنصب فالتخصيص حاصل بالمعمول أضفت أم لم تصف وانما سميت هذه الاضافة غير محضة لانها في نية الانفصال اذا اصل ضارب زيد كما ينشأ وانما سميت لفظية لانها أفادت أمرًا لفظيا وهو التخفيف فان ضارب زيد أخف من ضارب زيدا وان الاضافة المحضة عبارة عما اتفقت فيها الامران المذكوران أو أحدهما مال ذلك غلام زيد فان الامرين فيهما متفقان وضرب زيد فان المضاف اليه وان كان معمولا للمضاف لكن المضاف غير صفة وضارب زيد أمس فان المضاف وان كان صفة لكن المضاف اليه ليس معمولا لاهل لان اسم الفاعل لا يعمل اذا كان بمعنى الماضي فهذه الامثلة الثلاثة وما أشبهها تسمى الاضافة فيها محضة أي خالصة من شائبة الانفصال ومعنوية لانها أفادت أمرا معنويا وهو تعريف المضاف ان كان المضاف اليه معرفة نحو غلام زيد ونحو غلام امرأه اللهم الا في مسئلتين فانه لا يعرف ولكن يتخصص احدهما أن يكون المضاف شديد الابهام وذلك كقبر ومثل وشبه وخذن بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال المهملة بمعنى صاحب والدليل على ذلك انك تصف بها التكرات فتقول مررت برجل غيرك وبرجل مثلك وبرجل شبيهك وبرجل خدتك قال الله تعالى ربنا أخرجننا نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل الثانية أن يكون المضاف في موضع مستحق للتكره كان يقع حالا أو تمييزا أو اسما للنافية للجنس فالحال كقولهم جاء زيد وحده والتمييز كقولهم كم ناقة وفصيلة لها فكم مبتدأ وهي استفهامية وناقة منصوب على

التمييز وفصلها عاطف ومعطوف والمعطوف على التمييز تمييز واسم لا كقولك لأبأزيد ولا غلامى لعمرو فان
الضحيح أنه من باب المضاف واللام مقحمة بدليل سقوطها في قول الشاعر
أبالموت الذى لا بدأنى * ملاق لأبألك تخوفنى

فهذه الأنواع كلها منكرات وهي في المعنى بمنزلة قولك جاء زيد منفردا وكم ناقة وفصيل لهما ولا أبالك ثم بينت ان
الاضافة المنصوبة على ثلاثة أقسام مقدرة بني ومقدرة بمن ومقدرة باللام فالمقدرة بني ضابطها أن يكون
المضاف اليه ظرفا للمضاف نحو قول الله تعالى بل مكر الليل والتهار تر بص أربعة أشهر ونحو قولك عثمان شهيد
الدار والحسين شهيد كربلاء ومالك عالم المدينة وأكثر التحويين لم يثبت بجي الاضافة بمعنى في والمقدرة بمن
ضابطها أن يكون المضاف اليه كلاما مضاف وصالحا للاخبار به عنه نحو قولك هذا خاتم حديد ألا ترى ان الحديد
كل والخاتم جزء منه وأنه يجوز ان يقال الخاتم حديد في خبر بالحديد عن الخاتم وبمعنى اللام فيما عدا ذلك نحو زيد
وغلام عمرو وثوب بكر * ثم قلت (الثالث المجرور للمجاورة وهو شاذ نحو هذا جحر ضب خرب وقوله
* يصاح بلغ ذوى الزوجات كلهم * وليس منه وامسحوا برؤسكم وأرجلكم على الاصح) وأقول الثالث
من أنواع المجرورات ما جرح للمجاورة المجرور وذلك في بابي التثنية والتوكيد قيل وباب عطف النسق فاما التثنية فني
قولهم هذا جحر ضب خرب روي بخفض خرب لمجاورته لضب وانما كان حقه الرفع لانه صفة للمرفوع وهو
الجحر وعلى الرفع أكثر العرب وأما التوكيد فني نحو قوله

يصاح بلغ ذوى الزوجات كلهم * ان ليس وصل اذا انحلت عمرا الذنب

فكلهم توكيد لذوي لا لازوجات والاقال كلهم وذوي منصوب على المفعولية وكان حق كلهم التثنية ولكنه
خفض لمجاورة التخفوض وأما المعطوف فكقوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الآية في قراءة من
جرح الارجل لمجاورته للمخفوض وهو الرأس وانما كان حقه التثنية كما هو قراءة جماعة آخرين وهو
منصوب بالمطف على الوجوه والايدي وهذا قول جماعة من المفسرين والفقهاء وخالفهم في ذلك المحققون
ورأوا أن الخفض على الجوار لا يحسن في المعطوف لان حرف العطف حاجز بين الاسمين ومبطل للمجاورة نعم
لا يتمتع في القياس الخفض على الجوار في عطف البيان لانه كالتثنية والتوكيد في مجاورة المتبوع وينبغي امتناعه في
البدل لانه في التقدير من جملة أخرى فهو مجوز تقدير اورأى هو لاء ان الخفض في الآية انما هو بالمطف
على لفظ الرأس قبل الرجل مفسولة لامسوحة فاجابوا عن ذلك بوجهين أحدهما ان المسح هنا الفصل قال أبو
على حكى ثامن لا يتم ان أبأزيد قال المسح خفيف الفصل قالوا يقال مسحت الصلاة وخصت الرجلان من بين
سائر المفصولات باسم المسح ليقصد في صب الماء عليهما اذا كانتا مظنة للاسراف والثاني ان المراد هنا المسح
على الحنين وجعل ذلك مسحا للرجل مجازا وانما حقيقة أنه مسح للخص الذي على الرجل والسنة بينت ذلك
ويرجح هذا القول ثلاثة أمور أحدها ان الحمل على المجاورة حمل على شاذ في بني صوت القرآن العظيم عنه الثاني
أنه اذا حمل على ذلك كان العطف في الحقيقة على الوجوه والايدي فيلزم الفصل بين المتعاطفين بجملة أجنبية وهو
وامسحوا برؤسكم واذا حمل على المطف على الرأس لم يلزم الفصل بالأجنبي والاصل أن لا يفصل بين المتعاطفين
بمجرد فضلا عن الجملة الثالث ان العطف على هذا التقدير حمل على المجاور وعلى التقدير الاول حمل على غير المجاور
والحمل على المجاور أولى فان قلت يدل للتوجيه الاول قراءة التثنية لانها عطف على الوجوه والايدي
بل على محل الجار والمجرور كما قاله

يسلكن في نجد وغورا عاترا * فواسقاعن قصدها جوارا

ثم قلت

(قوله الثالث ان العطف
على هذا التقدير حمل على
المجاور الخ) الاولى حذف

أو مكانا وأما أي فليست
لجرد التعليق بل تعين بحسب
ما تضاف اليه والمصنف
أراد المجزومات لفظا
والاخص المضارعة
لان الماضي يكون
في محل جزم أي
محل لفظ أو فعل لو كان
معربا كان مجزوما على أحد
الوجه السابقة في نظيره
لا اسم هذا العمل يتبع
الطاب فلما كان القسم
الاول يتحقق معناه في فعل
واحد جزم فعلا واحدا
بخلاف التعليق قائما يكون
بين اثنين (قوله لم يلد)
المشهور ان لم يلد المضي
وكانه خص هذا لانه محل
النزاع لانه قيل قد ولد
العزيز والمسيح وان كان النفي
ولده مهيم وان كان النفي
في الواقع أزليا بديا سبحانه
وبك رب العزة عما يصفون
وسلام على المرسلين والحمد
لله رب العالمين (قوله الي انها
اسم) والظاهر انها عندهم
لغير العاقل كهمسا (قوله
التلاع) نقل عن الشنواني
انه بقاء الفوفية جمع تلمة
وهي ما ارتفع أو انخفض
من الارض أي لا أحل
فيها من طالبي الارفاد

(باب المجزومات الافعال المضارعة الداخلة عليها جازم وهو ضربان جازم لفعل وهو لم ولما ولام الامر ولا
في النهي وجازم لفعلين وهو أدوات الشرط ان واذا والمجرر والتعليق وهما حرفان ومن للعاقل وما وما مهمال غيره
ومق وأيان للزمان وأين واني وحيثا للمكان وأي بحسب ما تضاف اليه ويسمي أولهما شرطاً ولا يكون ماضي
المعني ولا انشاء ولا جامدا ولا مقرونا بتنفيس ولا قدولا ناف غير لا ولم وتانيهما جواباً وجزاء) وأقول لما
أنهيت القول في المجزورات شرعت في المجزومات وبهذا الباب تم أنواع المبررات وينت أن المجزومات هي
الافعال المضارعة الداخلة عليها أداة من هذه الادوات الخمسة عشر وأن هذه الادوات ضربات ما يجزم فعلا
واحدا وهو أربعة لم يولد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد ولم ننحو لما يقض ما أمره بل لما يذوق عذاب ولما يعلم
الله الذين جاهدوا منكم ولا امر ننحو لينفق ذو سعة من سعته ولا في النهي ننحو لان نحن ان الله معنا وقد يستعار
ان للدعاء كقوله تعالى ليقض علينا ربنا لا تؤاخذنا وما يجزم فعلين وهو الاحد عشر الباقية وقد قسمتها الى
سنة أقسام أحدها ما وضع للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط وهو ان واذا ما قال الله تعالى وان تعودوا
نمدو تقول اذا تم اقم وهما حرفان اما ان فبالاجماع واما اذا فنحن سيبويه والجمهور وذهب المبرد وابن السراج
والفارسي الى انها اسم وفهم من تخصيصي هذين بالحرفية أن ما عداها من الادوات أسماء وذلك بالاجماع في غير
مهما وعلى الاصح فيها والدليل عليه قوله تعالى ههنا تاتنا به من آية فساد الضمير المجرور وعليها ولا يعود الضمير
الاعلى اسم الثاني ما وضع للدلالة على من يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو من ننحو من يعمل سوا يحجز به الثالث
ما وضع للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو ما ومهما ننحو قوله تعالى وما تنفعوا من خير يعلمه الله
مهما تاتنا به من آية الآية الرابع ما وضع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط وهو متى وأيان
كقول الشاعر

ولست بحلال التلاع مخافة * ولكن متى تسترفد القوم أرفد

(وقول الآخر)

أيان تؤمنك تامن غيرنا واذا * لم تدرك الامن من انما نزل حذرا

الخامس ما وضع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط وهو ثلاثة أين واني وحيثا كقوله تعالى أينا تكونوا
يدرككم الموت وقول الشاعر

خليلى انى تاتيانى تاتيا * أخا غير ما يرضى كمالا يحاول

وقوله

حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في فابر الازمان

السادس ما هو متردد بين الاقسام الاربعة وهي أي قائما بحسب ما تضاف اليه فهي في قولك أيهم يقيم أقم معه من باب
من وفي قولك أي الدواب تركب أركب من باب ما وفي قولك أي يوم نصم أصم من باب متى وفي قولك أي مكان
نجلس أجلس من باب أين ثم بينت ان الفصل الاول يسمى شرطاً وذلك لانه علامة على وجود الفصل الثاني
والعلامة تسمى شرطاً قال الله تعالى فقد جاء أشراطها أي علاماتها والاشراط في الآية جمع شرط بفتح حين
لا جمع شرط بسكون الراء لان فعلا لا يجمع على أفعال قياسا لا في مثل الوسط كاثواب وآيات ثم بينت ان فصل
الشرط يشترط فيه ستة أمور أحدها أن لا يكون ماضي المعنى فلا يجوز ان قام زيدا مس أقم معه وأما قوله تعالى

(قوله اذا ما تمسنا) ظاهر هذا ان الجواب ايضا لا يكون ماضى المعنى وهو الحق لانه ملحق على ٨٣ الشرط وأما قوله ان كان قيصة قد

من قبل فقد صدقت فمناه تين
صدقها وأت الفاء لانه على
اضار قد وهذا خير من جعل
المصنف الجواب هنا ماضيا
معنى (قوله فلا يخف) أى قلناه
عن الخوف وهذا كناية عن
لازمه من اتقاء الخوف
وليس القصد انه ان خاف
اقتحم النهي اللهم ارزقنا
الخوف منك يا رحيم (قوله
ولو باسمية) أى هذا ان
كان بفعل الامر ومثل
له بقوله تعالى قل تعالوا
أتل أو باسمية غير خبر
ومثل له بقوله أين يتك
أو باسم فعل ومثل له بمكانك
تحمدي أو بما لفظه لفظ
الخبر ومثل له بقوله حسبك
الحديث يمت الناس فان
حسب ابا معنى كاف أو اسم
فعل مضارع بمعنى يكفى
فلم يرتب الامثلة (قوله
كون الجواب محبوا) أى
ليصح حلول ان مع لا
النافية قبله قال الاشعري
وشرطه بعد الامر محبة ان
الشرطية بدون لا فلا يجزم
فى أكرمى لا أكرمك اذ لا
يناسب ان تكرمى
لا أكرمك ويجري فيه
خلاف الصكاسى (قوله

ان كنت قلته فقد علمته فالعنى ان يتبين اني كنت قلته كقوله * اذا ما تمسنا لم تلدنى لثيمة * فهذا في الجواب
نظير الآية الكريمة في الشرط الثاني أن لا يكون طلبا فلا يجوز ان قم ولا ان تقم أو لا تقم الثالث أن لا يكون جامدا
فلا يجوز ان عسى ولا ان ليس الرابع أن لا يكون مقرونا بتفيس فلا يجوز ان سوف يقم الخامس أن لا يكون
مقرونا بقدر فلا يجوز ان قد قام زيد ولا ان قد يقم السادس أن لا يكون مقرونا بخبر نفي فلا يجوز ان لما يقم ولا ان
لن يقم ويستثنى من ذلك لم ولا فيجوز اقترانه بهما نحو وان لم تفعل فابلت رسالته ونحو لا تفعلوه تكن فتنة
في الارض ثم بين ان الفعل الثاني يسمى جوابا وجزءا تشبيها له بجواب السؤال وبجزءا الاعمال وذلك لانه يقع
بصدوق الاول كما يقع الجواب بعد السؤال وكما يقع الجزاء بعد الفعل المجازى عليه * ثم قلت (وقد يكون
واحدا من هذه فيقترن بالفاء نحو ان كان قيصة قد من قبل فصدق الآية فمن يؤمن بربه فلا يخف بخس أو جملة
اسمية فيقترن بها أو باذا الفجائية نحو فهو على كل شيء قدير ونحو اذا هم يقنطون) وأقول قد يأتي جواب
الشرط واحدا من هذه الامور الستة التي ذكرت انها لا تكون شرطا فيجب أن يقترن بالفاء مثال ماضى المعنى ان
كان قيصة قد من قبل فصدق وهو من الكاذبين وان كان قيصة قد من دبر فكذب وهو من الصادقين ومثال
الطلب قوله تعالى قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحبك الله فمن يؤمن بربه فلا يخف بخس ولا رهقا فمن قرأ فلا
يخف بالجزم على أن لا ناهية وأما من قرأ فلا يخف بالرفع فلا نافية ولا النافية تقترن بفعل الشرط كما بينا فكان
مقتضى الظاهر أن لا تدخل الفاء ولكن هذا الفعل مبنى على متبدا محذوف والتقدير فهو لا يخف فالجملة اسمية
وسياقها ان الجملة الاسمية تحتاج الى الفاء أو اذا وكذا يجب هذا التقدير في نحو ومن عاد فينتقم الله منه أي فهو ينتقم
الله منه ولو لا ذلك التقدير لوجب الجزم وترك الفاء ومثال الجملة قوله تعالى ان ترى أنا قلى منك ما لا وولدا
فمسي ربى أن يؤتيني خيرا من جنتك ان تبدوا الصدقات فنعماهى ومن يكن الشيطان له قرينا فساء قرينا ومثال
المقرون بالتفيس قوله تعالى وان خفتم عيلة فسوف يشيكم الله من فضله ومن يستكف عن عبادته ويستكبر
فسيحشرهم اليه جميعا ومثال المقرون بقدر قوله تعالى ان يسرق فقد سرق أخ له من قبل ومثال المقرون بناف غير
لا ولم وان لم تفعل فابلت رسالته ومانعه لو امن خير فلن تكفروه ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئا وقد
يكون الجواب جملة اسمية فيجب اقترانه بأحد أمرين أما بالفاء أو اذا الفجائية فالاول كقوله تعالى وان
يسلك بخير فهو على كل شيء قدير والثاني كقوله تعالى وان لم تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم يقنطون * ثم قلت
(ويجوز حذف ما علم من شرط بعدوا الانحو افعل هذا والاعاقبتك أو جواب شرطه ماض نحو فان استطعت أن
تبتني نفقا في الارض أو جملة شرط وأداته ان تقدمها طلب ولو باسمية أو باسم فعل أو بما لفظه الخبر نحو تعالوا
أتل ونحو أين يتك أترك وحسبك الحديث يمت الناس وقال * مكانك تحمدي أو تستريحي * وشرط ذلك بعد
النهي كون الجواب محبوا بال نحو لا تكفر تدخل الجنة) وأقول مسائل الحذف الواقعة في باب الشرط والجزاء
ثلاثة المسألة الاولى حذف الجواب وحده وشرطه أمران أحدهما أن يكون معلوما والثاني أن يكون فعل
الشرط ماضيا تقول أنت ظالم ان فعلت لوجود الأمرين ويمتنع ان تقم وان تقعد ونحو ما حيث لا دليل لا تتفاء
الأمرين ونحو ان قت حيث لا دليل لا تتفاء الأمر الاول ونحو أنت ظالم ان فعل لا تتفاء الأمر الثاني قال الله
تعالى وان كان كبر عليك امر اضمهم فان استطعت أن تبتني نفقا في الارض أو سلما في السماء فتأتيهم بآية تقديره
فافل والحذف في هذه الآية في غاية من الحسن لانه قد انضم لوجود الشرطين طول الكلام وهو مما يحسن معه

تقديره فافل) وهو معلوم بالشوق من السوق (قوله طول الكلام) وهو مما يحسن معه الحذف لانه لا اجحاف حيث بذل اراحة من الطول

(قوله فليست انما نحن فيه) أي لان كلامنا فيها اذا حذف الشرط مع جملته بأن يحذف الفعل والفاعل أو كان ومعمولاها الاذان انما يتيم الكلام بهما وقوله في صدر المسئلة حذف فعل الشرط وحده لا ينافي هذا لان معناه بدون الاداة احتراز عن الجزم في جواب الشرط (قوله هذا هو المذهب الصحيح) ومقابلته ان الجزم بلام الامر مقدرة وورد بأنه لا يظهر في أكرمى أكرمك اذا تدخل في الشائع على فعل المتكلم والجزم هنا شائع والقول بأنه يغتفر في المقدر ما لا يغتفر في الملفوظ ترويح وقيل بل الطلب لأنه ضمن معنى التعليق وورد بأنه معنى حقه أن يؤدي بالحرف والذي عرف تضمنه معنى الحرف الاسم لا الفعل وأقول قد ٨٤ تضمنت عسى الترجي ونعم المدح وشئ الذم الى غير ذلك على أنه يرد على اضممار الاداة أن الجازم في

الحذف المسئلة الثانية حذف فعل الشرط وحده وشرطه أيضا أمران دلالة الدليل عليه وكون الشرط واقعا بعد والا كقولك تب والاعاقبتك أي والاتب عاقبتك رقول الشاعر

فطلقها فلست لها بكفء * والا يمل مفرقك الحسام

أي وان لا تطلقها يعل وقد لا يكون ذلك بعدوا لا فيكون شاذا الا في نحو ان خيرا غير قياس كما مر في بابه على أن ذلك لم يحذف فيه جملة الشرط بجملة تها بل بعضها وكذلك نحو وان أحدم من المشر كين استجارك فليستا بمناحن فيه وأكثر ما يكون ذلك مع اقتران الاداة بالانافية كما نلت المسئلة الثالثة حذف اداة الشرط وفعل الشرط وشرطه أن يتقدم عليهما طلب بلفظ الشرط ومعناه أو بمضاه فقط نحو اتنى أكرمك تقديره اتنى فان تاتى أكرمك فأكرمك مجزوم في جواب شرط محذوف دل عليه فعل الطلب المذكور وهذا هو المذهب الصحيح والثاني نحو قوله تعالى قل تعالوا أتله ما حرّم ربكم عليكم أي تعالوا فان تالوا أتله ولا يجوز أن يقدّر ان تعالوا لان تعال فعل جامد لا مضارع له ولا ماضي حتى توهم بعضهم أنه اسم فعل ولا فرق بين كون الطلب بالفعل كما مثلنا أو كونه باسم الفعل كقول عمرو بن الاطنابة وغلط أبو عبيدة فنبه الى قطري بن الفجاءة

أبتلى عفتى وأبى نلادى * وأخذ الحمد باليمن الربيع

وامساكي على المكروه نفسي * وضربني هامة البطل المشيع

وقولى لكما جشات وجاشت * مكانك محمدى أو تستريحى

لادفع عن ما ترصالحات * وأحمى بعد عن مرض محجيج

فجزم محمدى بعد قوله مكانك وهو اسم فعل بمعنى ائبتي وشرط الحذف بعد النهي كون الجواب أمرا محبوبا كدخول الجنة والسلامة في قولك لا تكفر تدخل الجنة ولا تدن من الاسد تسلّم فلو كان أمرا مكروها كدخول النار أو كل السبع في قولك لا تكفر تدخل النار ولا تدن من الاسد كلك تعين الرفع خلافا لكسائى ولا دليل له في قراءة بعضهم ولا تمن تستكثر لجواز أن يكون ذلك موصولا بنية الوقف وسهل ذلك ان فيه تحصيلًا لتناسب الافعال المذكورة معه ولا يحسن أن يقدر بدلًا لما قبله كازعم بعضهم لاختلاف معنيهما وعدم دلالة الاول على الثاني ثم قلت (ويجب الاستثناء عن جواب الشرط بدليله متقدما لفظا نحو هو ظالم ان فعل أو نية نحو ان قت أقوم ومن ثم امتنع في النثر أن تهم أقوم وبجواب ما تقدم من شرط مطلقا أو قسم الا ان سبقه ذو خبر فيجوز ترجيح الشرط المؤخر) وأقول حذف الجواب على ثلاثة أوجه تمتع وهو ما اتنى منه الشرطان المذكوران أو أحدهما وجائز وهو ما وجد فيه ولم يكن الدليل الذى دل عليه جملة مذكورة في ذلك الكلام متقدمة لذكر لفظا وتقديرا وواجب وهو ما كان دليله الجملة المذكورة فاتت مقدمة لفظا كقولهم أنت ظالم ان فعلت والمتقدمة تقديرا لها

الفعل كالجار في الاسم وحذف الجار وابقاء عمله شاذ وهذا انما يجزم في جواب النفي لان فيه جزما بعدم الوقوع كالإيجاب الذي جزم بالوقوع فبعد عن الشرط الذي يحتمل الوقوع وعدمه (قوله بنية الوقف) أي فأتى به على حالة الوقف وهو السكون (قوله لاختلاف معنيهما) أي لان لكل واحد منهما معنى مستقلا فليس مناهما واحدا حتى يكون بدل كل ولا الثاني جزء الاول حتى يكون بدل بعض وأما قوله وعدم دلالة الاول على الثاني فهو نفي لبدل الاشتمال لان ضابطه ان يدل المبدل منه على البدل اجمالا فقولك نفع زيد يدل على شيء نافع علميا أو مالا أو جاهها اذا معنى لنفع الذات من حيث هي

فقولك علمه بدل اشتمال هذا وقد يدعى هنا محجة بدل

الاشتمال اذا لمن مضاه لا تعط والعطية في ذاتها حسنة لا معنى للنهي عنها فلا بد من وجه للنهي كعدم الاخلاص أو طلب أكثر منها فقوله تستكثر بدل اشتمال ولم يصرى هنا دلالة أوضح من قولهم ان تأتاتنا سألنا لمعط (قوله ومن ثم امتنع في النثر) ظاهره أنه مفسر على ما قبله وليس كذلك انما هو مفسر على أحد الشرطين المذكورين سابقا وهو مضي الشرط (قوله الا أن سبقه ذو خبر فيجوز ترجيح

الشرط) وقيل يجب

(قوله على نية التقديم على أداة الشرط في مذهب سيبويه) وقيل هو الجواب فقيل لم يحزم لأنه على حذف المبتدأ أي فإنا أقوم وقيل بل لما لم تصلح
الأداة في لفظ الشرط لكونه ماضيا مع أنه بصلتها أهملت في الجواب رأسا لبعده منها (قوله وجبت مراعاة الشرط تقدم أو تأخر) كأنه التقوي الخبر
بوجود الطالب له فروعي الأقوى في الحاجة وهو الشرط المفيد لا القسم المؤكد فتأمل بلطف (قوله ويجوز النصب) لا الرفع لأنه لا يستأنف بين
فعل الشرط وجوابه هذا وألحق الكوفيون ثم بالفاء والواو (قوله كل الافعال ترفع) أقول يصح الافعال الأصلية التي لم يمتنعها مانع فخرج بالاول
كان الزائدة فلا ترفع والفعل المؤكد لغيره كقام زيد فان الفاعل للمنبوع ان قلت بل هماما معاملا فيه كما يعمل حامل المنبوع فيه وفي تابعه قلت يجوز
أن ان المؤثر واحد ويمتنع مؤثران لا روادا فتأمل وخرج بالثاني طالما وقلما وكثرا وقصر ما لأنها كفت بما في هذه الستة أفعال لافاء لها (قوله الا
المشبه بالمفعول به مطلقا) أقول معنى مطلقا في جميع جزئياته وقوله الا الخبر يعني خبر عامله وهو ٨٥ خبر كان وأما خبر المبتدأ بحسب

الأصل الذي لا يقال له
خبر الفعل وهو معمول
ظن فيدخل في المفعول به
كإثباته وقوله فاصبها
الوصف الخالف ونشر
مرتب وقونه والناقص
اقتصر عليه لان كلامه في
الفعل والافعال خروف
تصلي عمل كان (قوله
والمبهم المعنى أو النسبة)
كلاهما مدخول المبهم وعمل
المبهم من نحو رطل
وعشرين وان كان جامدا
لا يشبه الفعل لتأويله
بالمشتق أي موزون
بالرطل ومصدود بالعشرين
(قوله أو عرض) هذا ليس
كلما ألقى ان غضبت على
زيد دال على عرض وقد
تعدي بالحرف ثم مراده

صورتان احدهما قول ان قام زيد أقوم وقول الشايع

وان أتاه خليل يوم مسغبة * يقول لا غائب مالي ولا حرم

فان المضارع المرفوع المؤخر على نية التقديم على أداة الشرط في مذهب سيبويه والأصل أقوم ان قام ويقول ان
أتاه خليل والمبرر يرى أنه هو الجواب وان الفاء مقدرة والثانية أن يتقدم على الشرط قسم نحو والله ان جاءني
لا كرمته فان قولك لا كرمته جواب القسم فهو في نية التقديم الى جانبه وحذف جواب الشرط لدلالته غيب
وبذلك على ان المذكور جواب للقسم فكيد في نحو المثال ونحو قوله تعالى ولئن نصر وهم ليلون الادبار وورفعه
في قوله تعالى ثم لا ينصرون ثم أثرت الى أنه كما وجب الاستثناء بجواب القسم المتقدم يجب العكس في نحو ان قم
والله اقم وأنه اذا تقدم عليه ماضى يطلب الخبر وجبت مراعاة الشرط تقدم أو تأخر نحو زيد والله ان قم اقم
* ثم قلت (وجزم ما بعد فاء أو واو من فعل تال للشرط أو الجواب قوي ونصبه ضعيف وورفع تالى الجواب جازم)
وأقول ختمت باب الجواز بمسئلتين أو لا هي يجوز فيها ثلاثة أوجه الثانية يجوز فيها وجهان وكلتاها يكون الفعل
فيهما واقعا بعد الفاء أو الواو فاما مسألة الثلاثة الأوجه فضابطها أن يقع الفعل بعد الشرط والجزء كقوله تعالى
وان تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه الآية قري فيفقر بالحزم على المطف وفيفقر بالرفع على الاستئناف وفيفقر
بالنصب باضمار ان وهو ضعيف وهي عن ابن عباس رضي الله عنهما وأما مسألة الوجهين فضابطها أن يقع الفعل بين
الشرط والجزء كقولك ان تأتني وتمش الى أكرمك فالوجه الحزم ويجوز النصب كقوله
ومن يقترب منا ويخضع نؤوه * ولا يخش ظلمانا أقام ولا هضما

* ثم قلت

(باب في عمل الفعل كل الافعال ترفع اما الفاعل أو نائبه أو المشبه به وتصب الاسماء المشبهة بالمفعول به مطلقا والا
الخبر والتمييز والمفعول المطلق فاصبها الوصف والناقص والمبهم المعنى أو النسبة والمتصرف التام ومصدره ووصفه
والا لمفعول به قائم بالنسبة اليه سبعة أقسام ما لا يعتمد الى أصله كالذال على حدوث ذات كحدثت ونبئت أو صفة
حسية كطال وخلق أو عرض كعرض وقرع وكلموازا لا تفعل كاتكسر أو فعل كظرف أو فعل أو فعل الذين
وصفهما على فاعل في نحو ذل وسمن وما يعتمد الى واحد أو اثنين بالجار كغضب ومرأى دائما بنفسه كافعال

بالمرض ما لا يشاهد كالمرض فانه التام وانما يشاهد أثره وما خلق التوب فنفس ذوبانه المشاهد فتأمل (قوله كاتكسر أو فعل كظرف) هما
كذلك ما يدل على عرض كعرض وسمن وما يدل على صفات حسية كطال وتعدد علامات اللزوم لا يضر كالا يضر تعدد علامات الاسم
في مررت بزيد (قوله الذين وصفهما على فاعل) يرده على محل فهو محل مع أنه يتعدي بحرف الجر نحو يخلت على زيد بالمال وكأنه أراد ما وصفهما
ليس الاعلى فاعل ويخل يقال فيه باخل أيضا (قوله ورأى) يعني لامن رأى المتعلق بشئ واحد بل من رأى الشئ اذا اعتقده كذا في متعلقة
بأمرين وكذا قوله لا يعتمد في حرف معناه لا يعتمد في حرف المتعلقة بشئ واحد كقيل المعرفة تتعلق بالإسائط بل بمعنى علم الشيء بحالة كذا

تأمل

واحتزرت بالحسية من نحو علم وفهم وفرح ألا ترى أن الأول منها متعد لاثنين والثاني لواحد بنفسه والثالث لواحد بالحرف تقول علمت زيدا فاضلا وفهمت المسئلة وفرحت بزيد الثالثة أن يكون على وزن فعل بالضم كظرف وشرف وكرم ولؤم وأما قولهم رحبتكم الطاعة وطلع بشر الجن فضمننا معنى وسع وبلغ الرابعة أن يكون على وزن الفعل نحو أنكسر وانصرف والخامسة أن يدل على مرض كمرض زيد وفرح وأشربطر والسادسة والسابعة أن يكون على وزن فعل أو فعل اللذين وصفهما على فصيل كذل فهو ذليل وسمن فهو سمين ويدل على أن ذل فعل بالفتح قولهم يذل بالكسر وقلت في نحو ذل احترأ من نحو بخل فانه يتمدى بالجاء تقول بخل بكذا والنوع الثاني ما يتعدى الى واحد دائما بالجاء كغضبت من زيد وصررت به أو عليه فان قلت وكذلك تقول فيما تقدم ذل بالضرب وسمن بكذا قلت الجور وان مفعول لاجله لا مفعول به الثالث ما يتعدى لواحد بنفسه دائما ككأفعال الحواس نحو رأيت الهلال وشحمت الطيب وذقت الطعام وسمعت الاذان ولمست المرأة وفي التزييل يوم يرون الملائكة يوم يسمعون الصبيحة لا يدقون فيها الموت أولا مستم النساء الرابع ما يتعدى الى واحد تارة بنفسه وتارة بالجاء كشكر ونصح وقصد تقول شكرته وشكرت له ونصحت له ونصحت له وقصدت له وقصدت له وقصدت اليه قال الله تعالى واشكروا انعمة الله أن اشكر لي ولو اليك ونصحت لكم الخامس ما يتعدى لواحد بنفسه تارة ولا يتمدى أخرى لا بنفسه ولا بالجاء وذلك نحو فقر بالفاء والغين الممجمة وشحما بالشين المسجمة والحاء المهملة تقول فقر فاه وشحاه بمعنى فقحه وفقر فوه وشحافوه بمعنى انفتح السادس ما يتعدى الى اثنين وقسمته قسمين أحدهما ما يتعدى اليهما تارة ولا يتمدى أخرى نحو نقص تقول نقص المال ونقصت زيدا دينار بالتخفيف فيهما قال الله تعالى ثم لم يتصوكم شيئا وأجاز بعضهم كون شيئا مفعولا مطلقا أي نقصا ما الثاني ما يتعدى اليهما دائما وقسمته ثلاثا أقسام أحدها ما تأتي مفعوليه كغفر كاسر واستغفر تقول أمرتك الخير وأمرتك بالخير وسيأتي شرحهما بعد والثاني ما أول مفعوليه فاعل في المعنى نحو كسوته حبة وأعطيته دينارا فان المفعول الأول لا يسر وأخذ فيه فاعلية معنوية الثالث ما يتعدى لمفعولين أو لهما وان بينهما مبتدأ وخبر في الاصل وهو أفعال القلوب المذكورة قبل وأفعال التصيير وشاهد أفعال القلوب قوله تعالى وإني لأظنك يافرعون مشورا فان علمتموهن مؤمنات تجدوه عند الله هو خير الانحسبه شر لكم وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن آتائي اعتقدوههم وقول الشاعر

قد كنت أحجوا بأعمر وأخاتقة * حتى ألت بنا يوم الملمات

وقول الآخر * زعمتني شيخا ولست بشيخ * والاكثر تعدي زعم الى أن أو أن وصلتهما نحو زعم الذين كفروا أن لن يبعث وقوله * وقد زعمت اني تغيرت بعدها * وقال

دريت الوفي المهد ياعمر وفاغبط * فان اغتباطا بالوفاء حميد

والاكثر في دري أن تعدي الى واحد بالياء تقول دريت بكذا قال الله تعالى ولا أدراكم به وإنما تعدت الى الكاف والميم بواسطة همزة النقل وقوله

فقلت أجري بأبا خالد * والافهني امرأها لكا

أي اعتقدني وقوله * تعلم شفاء النفس قهر عدوها * والاكثر في تعلم أن تعدي الى أن وصلتها كقوله * تعلم رسول الله أنك مدركي * وشاهد أفعال التصيير قوله تعالى فجعلناه هباء منثورا واتخذ الله إبراهيم خليلا لو يردونكم من بعد إيمانكم كفارا حسدا ورت كنابضهم يومئذ بموج في بعض واحتزرت من ظن بمعنى اتهم فانها تعدي لواحد نحو قولك عدم لي مال فظننت زيدا ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين أي ما هو بمتهم على الغيب وأما من قرأ بالضاد فمناه ما هو ببخيل وكذلك علم بمعنى عرف نحو والله أخرجه من بطون

لو لا توقع معترفه فاضيه * ما كنت أوثر أرباع على رب

ومثال ذلك بعد ثم قول الشاعر

اني وقتلي سليكاً ثم أعقله * كالثور يضرب لمسا عات البقر

كانت العرب اذا رأت البقر قد عافت وورود الماء تعمد الى الثور فتضربه به فترد البقر حينئذ الماء ولا تمتنع منه فرارا من الضرب أن يصيبها وانما امتنعوا من ضربها لضمة في حلقه بخلاف الثور وقولي اسم صريح احتراس من نحو ما تأتينا فتحدثنا فان العطف فيه وان كان على اسم متقدم فانا قد قدمنا أن التقدير ما يكون اتيان فحديث لكن ذلك الاسم ليس بصريح فاضمار ان هناك واجب لاجازة بخلاف مسئلتنا هذه فان اضمار أن جائز بل نص ابن مالك في شرح العمدة على أن الاظهار أحسن من الاضمار * ثم قلت * (باب الجرورات ثلاثة أحدها الجرور بالحرف وهو من والي وعن وعلى والياء واللام وفي مطلقا والكاف وحقي والواو للظاهر مطلقا واتاء لله ورب مضافا للكعبة أو الياء وكما الاستفهامية أو ان المضمره وصلتها أو منذ ومذل من غير مستقبل ولا مبهم ورب بضمير غيبة مفر دمذكوم يميز بمطابق للمعنى قليلا ولمنكر موصوف كثير) وأقول لم أنبت القول في المرفوعات والمنصوبات شرعت في الجرورات وقسمتها الى ثلاثة أقسام مجرور بالحرف ومجرور بالاضافة ومجرور بمجاورة مجرور وبدأت بالجرور بالحرف لانه الأصل وانما لم أذكر الجرور بالتبعية كما فعل جماعة لان التبعية ليست عندنا هي العامة وانما العامل عامل المتبوع وذلك في غير البدل عامل محذوف في باب البدل فرجع الجبر في باب التوابع الى الجبر بالحرف والجبر بالاضافة وقسمت الحروف الجارة الى ستة أقسام أحدها ما يجز الظاهر والمضمر وبدأت به لانه الأصل وهو سبعة أحرف من والي وعن وعلى والياء واللام وفي ومن أمثلة ذلك قوله تعالى ومنك ومن نوح الى الله مرجعكم اليه مرجعكم لتركيب طباق عن طبق رضى الله عنهم ورضوا عنه وعليها وعلى الفلك تحملون آمنوا بالله ورسوله وآمنوا بالله ما في السموات وما في الارض له ما في السموات وما في الارض كل له قانتون وفي الارض آيات للمؤمنين وفيها ما تشتهي الانفس الثاني ما لا يجز الظاهر ولا يخص بظاهر معين وهو ثلاثة الكاف وحقي والواو الثالث ما يجز لفظين بعينهما وهو اتاء فانها لا تجز الاسم الله عز وجل وربا مضافا الى الكعبة أو الى الياء قال الله تعالى تالله فتؤذني يورف تالله لقد آثر الله علينا وتالله لا كيدن أصنامكم وقالت العرب ترب الكعبة وترتي لافعلن الرابع ما يجز فردا خاصا من الظواهر ونوعا خاصا منها وهي كقوله لا تجز الا من امرين أحدهما ما الاستفهامية وهي الفر دالخص يقال لك جئتكم أمس فتقول في السؤال عن علة المجيء علمه أو كيمه فكما ان له جار ومجرور كذلك كيمه والأصل لمسا وكما ولكن ما الاستفهامية مقى دخل عليها حرف الجر حذفت ألفها وجوبا كما قال الله تعالى فيم أنت من ذكراهم يتساءلون بهم يرجع المرسلون وحسن في الوقف ان تردف بهاء الساكنة كما قرأ البزي في هذه المواضع وغيرها الثاني ان المضمره وصلتها وذلك هو انواع الخاص تقول جئتكم كي تكرمني فان قدرت كي تعليمية فالنصب بأن مضمره وان المضمره مع هذا الفعل في تأويل مصدر مجرور بكي وكأنك قلت جئتكم للآكرام الخامس ما يجز نوعا خاصا من الظواهر وهو منذ ومذ فان مجرورهما لا يكون الاسم زمان ولا يكون ذلك الزمان الامعنا لا مبهما ولا يكون ذلك المعين الماضي أو الحاضر الا سبعة لا تقول ما رأيت من ذبوم الجمعة وذبوم الجمعة ومنذ يومنا ومنذ يومنا ولا تقول لا أراهم منذ غد ولا منذ غد وكذا لا تقول ما رأيت منذ وقت السادس ما يجز نوعا خاصا من المضمرات ونوعا خاصا من المظهرات وهو رب فانها ان جرت ضمير افلا يكون الا ضمير غيبة مفر دالذكر امر ادا به المفر دالذكر وغيره ويجب بنفسه بكرة بعده مطا بقا لله في المراد منصوبة على التمييز نحو ربه رجلا لقيت ورب رجلاين ورب رجلا ورب امرأة ورب امرأتين ورب نساء وكل ذلك قليل وان جرت ظاهرا فلا يكون الا نكرة موصوفة نحو رب رجل صالح لقيت وذلك كثير فان قلت قد كان من حقه أن تؤخر اتاء في الذكر عن الحروف

فيه نصب الثاني واتباعه للاول وبمعنى اللام في الباقي) وأقول الثاني من أنواع المجرورات المجرور بالاضافة والاضافة في اللغة الاسناد قال امرؤ القيس

فلما دخلنا هاضقا نأظهورنا * الى كل حارى جديد مشطب

أي لما دخلنا هذا البيت أسندنا ظهورنا الى كل رجل منسوب الى الحيرة مخطط فيه طرائق وفي الاصطلاح اسناد اسم الى غيره على تنزيل الثاني من الاول منزلة تنوينه أو ما يقوم مقام تنوينه ولهذا وجب تجريد المضاف من التنوين في نحو غلام زيد ومن النون في نحو غلامى زيد وضارنى عمرو وقال الله تعالى تبت يدا ابنى لهبانا مرسلو الناقاة انا مهلكوا أهل هذه القرية وذلك لان نون المثني والمجموع على حده قائمة مقام تنوين المفرد والى هذا أشرت بقولي ويجرد المضاف من تنوين أو نون تشبهه واحترزت بقولي تشبهه من نون المفرد وجمع التكسير كشيطان وشياطين تقول شيطان الانس شر من شياطين الجن فثبت النون فيهما ولا يجوز غير ذلك وقولي مطلقا أشرت به الى أنها قاعدة عامة لا يستثنى منها شيء بخلاف القاعدة التي بعدها وكأنا الاضافة تستدعي وجوب حذف التنوين والتون المشبهة له كذلك تستدعي وجوب تجريد المضاف من التعريف سواء كان التعريف بلامه لفظية أم بأمر معنوي فلا تقول الغلام زيد ولا زيد عمر ومع بقاء زيد على تعريف العلمية بل يجب ان تجرد الغلام من أل وان تستقدي زيد الشيوخ والتكبير وحينئذ يجوز لك اضافتهما وهذه هي القاعدة التي تقدمت الإشارة اليها آتوا الذي يستثنى منها مسألة الضارب الرجل والضارب رأس الرجل والضارب بازيد وقد تقدم شرحهن في فصل المحلى بال فأغنى ذلك عن اعادته فلذلك قلت الا فيما استثنى أي الا فيما تقدم لي استثناءه ثم يثبت بعد ذلك ان الاضافة على قسمين محضة وغير محضة وان غير المحضة عبارة عما اجتمع فيه أمران أمر في المضاف وهو كونه صفة وأمر في المضاف اليه وهو كونه معمو لا تلك الصفة وذلك يقع في ثلاثة أبواب اسم الفاعل كضارب زيده اسم المفعول كمعطي الدينار والصفة المشبهة كحسن الوجه وهذه الاضافة لا يستفيد بها المضاف تعريفًا ولا تخصيصًا أمّا أنه لا يستفيد تعريفًا فلا يجمع ويدل عليه انك تصف به النكرة فتقول مررت برجل ضارب زيد وقال تعالى هدى ابنا لكعبة هذا طارض ممطر ناان لم تعرب ممطر ناخبرنا ناينا ولا خبر المبتدأ محذوف وأمّا أنه لا يستفيد تخصيصًا فهو الصحيح وزعم بعض المتأخرين أنه يستفاده بناء على ان ضارب زيد أخص من ضارب والجواب ان ضارب زيد ليس فرعا من ضارب حتى تكون الاضافة قد أفادته التخصيص وانما هو فرع عن ضارب زيد بالتأوين والتصب فالتخصيص حاصل بالمعمول أضفت لم تصف وانما سميت هذه الاضافة غير محضة لانها في نية الاتصال اذا اصل ضارب زيدا كما ينهوا وانما سميت لفظية لانها أفادت أمر اللفظ وهو التخفيف فان ضارب زيد أخف من ضارب زيدا وان الاضافة المحضة عبارة عما اتفقت فيها الامران المذكوران أو أحدهما مال ذلك غلام زيد فان الامرين فيهما متفيان وضرب زيد فان المضاف اليه وان كان معمولا للمضاف لكن المضاف غير صفة وضارب زيد أمس فان المضاف وان كان صفة لكن المضاف اليه ليس معمولا لاله لان اسم الفاعل لا يعمل اذا كان بمعنى الماضي فهذه الامثلة الثلاثة وما أشبهها تسمى الاضافة فيها محضة أي خالصة من شائبة الانفصال ومعنوية لانها أفادت أمرا معنويا وهو تعريف المضاف ان كان المضاف اليه معرفة نحو غلام زيد ونحو غلام امرأه اللهم الا في مسئلتين فانه لا يعرف ولكن يتخصص احدهما أن يكون المضاف شديد الابهام وذلك كبير ومثل وشبه وخذن بكسر الحاء المعجمة وسكون الدال المهملة بمعنى صاحب والدليل على ذلك انك تصف بها النكرات فتقول مررت برجل غيرك وبرجل مثلك وبرجل شريك وبرجل خدك قال الله تعالى ربنا أخرجننا فعمل صالحا غير الذي كنا نعمل الثانية أن يكون المضاف في موضع مستحق للنكرة كان يقع حالا أو تميزا أو اسما للنافية للجنس فالحال كقولهم جاء زيد وحده والتميز كقولهم كنانة وفصيلة فافهم مبتدأ وهي استفهامية وناقاة منصوب على

التمييز وفصلها عاطف ومعطوف والمعطوف على التمييز تميز واسم لا كقولك لا أبان زيد ولا غلامى لعمرو فان
الصحيح أنه من باب المضاف واللام مقحمة بدليل سقوطها في قول الشاعر
أبالموت الذى لا بدأنى * ملاق لا أبالك تخوفنى

فهذه الانواع كلها نكرات وهي في المعنى بمنزلة قولك جاء زيد منفردا وكم ناقته وفصيلها لهما ولا أبالك ثم بينت ان
الاضافة المنصوبة على ثلاثة أقسام مقدرة بنفي ومقدرة بمن ومقدرة باللام فالمقدرة بنفي ضابطها أن يكون
المضاف اليه ظرفا للمضاف نحو قول الله تعالى بل مكر الليل والنهار تر بص أربعة أشهر ونحو قولك عثمان شهيد
الدار والحسين شهيد كربلاء ومالك عالم المدينة وأكثر التحويين لم يثبت مجيء الاضافة بمعنى في والمقدرة بمن
ضابطها أن يكون المضاف اليه كلاما مضافا وصالحا للاخبار به عنه نحو قولك هذا خاتم حديد لا ترى ان الحديد
كل والخاتم جزء منه وأنه يجوز ان يقال الخاتم حديد في خبر بالحديد عن الخاتم وبمعنى اللام فيما عدا ذلك نحو زيد
وغلام عمرو وثوب بكر * ثم قلت (الثالث المجرور للمجاورة وهو شاذ نحو هذا حجر ضرب خرب وقوله
* يصاح بلغ ذوى الزوجات كلهم * وليس منه وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم على الاصح) وأقول الثالث
من أنواع المجرورات ما جر مجاورة المجرور وذلك في بابي التثنية والتوكيد وباب عطف النسق فاما التثنية ففى
قولهم هذا حجر ضرب خرب روي بخفض خرب لمجاورته لضرب وانما كان حقه الرفع لانه صفة للمرفوع وهو
الحجر وعلى الرفع أكثر العرب وأما التوكيد ففى نحو قوله

يصاح بلغ ذوى الزوجات كلهم * ان ليس وصل اذا انحلت عمرا الذنب

فكلهم توكيد لذوى لا لازوجات والاقال كلهم وذوى منصوب على المفعولية وكان حق كلهم النصب ولكنه
خفض لمجاورة الخفض وأما المعطوف فكقوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الآية في قراءة من
جر الارجل لمجاورته للخفض وهو الرأس وانما كان حقه النصب كما هو قراءة جماعة آخرين وهو
منصوب بالمعطف على الوجود الايدي وهذا قول جماعة من المفسرين والفقهاء وخالفهم في ذلك المحققون
ورأوا أن الخفض على الجوار لا يحسن في المعطوف لان حرف المعطف حاجز بين الاسمين ومبطل للمجاورة نعم
لا يتمتع في القياس الخفض على الجوار في عطف البيان لانه كالتوكيد في مجاورة المتبوع وينبئ امتناعه في
البدل لانه في التقدير من جملة أخرى فهو مجوز تقدير اورأى هؤلاء ان الخفض في الآية انما هو بالمعطف
على لفظ الرأس قبل الرجل مفعولة لامسوحة فاجابوا عن ذلك بوجهين أحدهما ان المسح هنا الغسل قال أبو
على حكى ثامن لا يتم ان أبان زيد قال المسح خفيف الغسل قالوا يقال مسحت الصلاة وخصت الرجلان من بين
سائر المفعولات باسم المسح ليقصد في صب الماء عليهما اذ كانتا مظنة للاسراف والثاني ان المراد هنا المسح
على الحنين وجعل ذلك مسحا للرجل مجازا وانما حقيقته أنه مسح للخص الذي على الرجل والسنة يثبت ذلك
ويرجح هذا القول ثلاثة أمور أحدها ان الحمل على المجاورة حمل على شاذ فينبغي صون القرآن العظيم عنه الثاني
أنه اذا حمل على ذلك كان المعطف في الحقيقة على الوجود والايدي فيلزم الفصل بين المتعاطفين بجملة أجنبية وهو
وامسحوا برؤوسكم واذا حمل على المعطف على الرأس لم يلزم الفصل بالأجنبي والاصل أن لا يفصل بين المتعاطفين
بغيره فضلا عن الجملة الثالث ان المعطف على هذا التقدير حمل على المجاور وعلى التقدير الاول حمل على غير المجاور
والحمل على المجاور أولى فان قلت يدل للتوجيه الاول قراءة النصب قلت لانسلم انها عطف على الوجود والايدي
بل على محل الجار والمجرور كما قاله

يسلكن في نجد وغورا حائرا * فواسقاعن قصدها جوارا

ثم قلت

(قوله الثالث ان المعطف
على هذا التقدير حمل على
المجاور الخ) الاولى حذف

أو مكاناً وأما أي فليست
لجرد التعليل بل تعين بحسب
ما تضاف اليه والمصنف
أراد المجزومات لفظاً
والإمّاخص المضارعة
لان الماضي يكون
في محل جزم أي
محل لفظ أو فعل لو كان
معرباً كان مجزوماً على أحد
الأوجه السابقة في نظيره
لا اسم هذا العمل يتبع
الطاب فلما كان القسم
الأول يتحقق معناه في فعل
واحد جزم فعلاً واحداً
بخلاف التعليل قائماً يكون
بين اثنين (قوله لم يلد)
المشهور ان لم يلد المضي
وكانه خص هذا لانه محل
النزاع لانه قيل قدولة
العزيز والمسيح وان المسيح
ولده مريم وان كان النفي
في الواقع أزلياً بدياً سبحانه
وبك رب العزة عما يصفون
وسلام على المرسلين والحمد
لله رب العالمين (قوله الي أنها
اسم) والظاهر انها عندهم
لفظ الماضي كهما (قوله
التلاع) نقل عن الشنواني
أنه بالتاء القوفية جمع تلمة
وهي ما ارتفع أو انخفض
من الارض أي لا أحصل
فيها من طالبي الارفاد
أي الاعطاء وجد بالقاف وهو ما ارتفع فقط

(باب المجزومات الافعال المضارعة الداخلة عليها جازم وهو ضربان جازم لفعل وهو لم ولما ولام الامر ولا
في التهي وجازم لفعلين وهو أدوات الشرط ان واذا والمجرر والتعليل وهاجر فان ومن للعاقل وما ومهما للغيره
ومق وأيان للزمان وأين واني وحيناً للمكان وأي بحسب ما تضاف اليه ويسمي أولهما شرطاً ولا يكون ماضي
المعني ولا انشاء ولا جامداً ولا مقروناً بتنفيس ولا قدولاً ناف غير لا ولم وتانيهما جواباً وأجزاء) وأقول لما
أنهيت القول في المجزورات شرعت في المجزومات وبهذا الباب تم أنواع المبررات وينت أن المجزومات هي
الافعال المضارعة الداخلة عليها أداة من هذه الأدوات الخمسة عشر وأن هذه الأدوات ضربات ما يجزم فعلاً
واحداً وهو أربعة لم يولد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد ولم يولد لم يقض ما أمره بل لما يذوق عذاب ولما يعلم
الله الذين جاهدوا منكم ولما الامر نحو لينفق ذو سعة من سعته ولا في التهي نحو لا تخزن ان الله مخاض وقد يستعار
ان للدعاء كقوله تعالى ليقض علينا ربك ربنا لا تؤاخذنا وما يجرم فعلين وهو الاحد عشر الباقية وقد قسمتها الى
ستة أقسام أحدها ما وضع للدلالة على مجرد تعليل الجواب على الشرط وهو ان واذا ما قال الله تعالى وان تعودوا
نعد وقول اذما تقيم أقم وهم حار فان أماناً فبالاجماع وأما اذا فمندسبويه والجمهور وذهب المبرد وابن السراج
والفارسي الى أنها اسم وفهم من تخصيصه هذين بالحرفية أن ما عداها من الأدوات أسماء وذلك بالاجماع في غير
مهما وعلى الاصح فيها والدليل عليه قوله تعالى. هما تاتنا به من آية فعاد الضمير المجزور وعليها ولا يمود الضمير
الاعلى اسم الثاني ما وضع للدلالة على من يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو من نحو من يعمل سوءاً يجز به الثالث
ما وضع للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو ما ومهما نحو قوله تعالى وما تفعّلوا من خير يعلمه الله
مهما تاتنا به من آية الآية الرابع ما وضع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط وهو متى وأيان
كقول الشاعر

ولست بحلال التلاع عفاة * ولكن متى تسترفد القوم أرفد

(وقول الآخر)

أيان تؤمنك تامن غيرنا اذا * لم تدرك الامن من المزل حذرا

الخامس ما وضع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط وهو ثلاثة أين واني وحيناً كقوله تعالى أيتها تكونوا
يدرككم الموت وقول الشاعر

خيلي اني تاتياني تاتيا * أخافير ما ير ضيكا لا يحاول

وقوله

حينما تستقم يقدر لك الله نجاحاً في فابر الازمان

السادس ما هو متردد بين الاقسام الاربعة وهي أي قائم بحسب ما تضاف اليه فهي في قولك أيهم يقيم أقم معه من باب
من وفي قولك أي الدواب تركب أركب من باب ما وفي قولك أي يوم تصم أصم من باب متى وفي قولك أي مكان
تجلس أجلس من باب أين ثم بينت ان الفعل الاول يسمى شرطاً وذلك لانه علامة على وجود الفعل الثاني
والعلامة تسمى شرطاً قال الله تعالى فقد جاء أشراطها أي علاماتها والأشراط في الآية جمع شرط بفتح
اللام لا جمع شرط بسكو
الشرط يشترط
شأنه
نحو زمان قام زيدا من أقم معه وأما قوله تعالى

(قوله اذا ما تسبنا) ظاهر هذا ان الجواب ايضا لا يكون ماضى المعنى وهو الحق لانه معلق على ٨٣ الشرط وأما قوله ان كان قيصره قد

من قبل فقد دقت فمناه تين
صدقها وأنت الفاء لانها على
اضمار قد وهو هذا خير من جعل
المصنف الجواب هنا ماضيا
معنى (قوله فلا يخفى) أى قلنا
عن الخوف وهذا كناية عن
لازمه من انتفاء الخوف
وليس الاصد أنه ان خاف
اقتحم التهيى اللهم ارزقنا
الخوف منك يا رحيم (قوله
ولو باسمية) أى هذا ان
كان بفعل الامر ومثله
له بقوله تعالى قل تعالوا
أتل أو باسمية غير خبر
ومثله بقوله أين يتك
أو باسم فعل ومثله بمكانك
تحمدي أو بما لفظه لفظ
الخبر ومثله بقوله حسبك
الحديث يتم الناس فان
حسب ما بمعنى كاف وأسم
فعل مضارع بمعنى يكنى
فلم يرتب الامثلة (قوله
كون الجواب محبوا) أى
ليصح حلول ان مع لا
النافية قبله قال الاشعري
وشرطه بعد الامر محبة ان
الشرطية بدون لا فلا يجوز
فى أكرمى لا أكرمك اذ لا
يناسب ان تكرمى
لا أكرمك ويجري فيه
خلاف العكسائى (قوله

ان كنت قلته فقد علمته فالمعنى ان تبين اني كنت قلته كقوله * اذا ما تسبنا لم تلدى لقيمة * فهذا في الجواب
نظير الآية الكريمة في الشرط الثاني أن لا يكون طلبا فلا يجوز ان قم ولا ان لقم أو لا قم الثالث أن لا يكون جامدا
فلا يجوز ان عسى ولا ان ليس الرابع أن لا يكون مقرونا بنفس فلا يجوز ان سوف يقيم الخامس أن لا يكون
مقرونا بقد فلا يجوز ان قد قام زيد ولا ان قد يقيم السادس أن لا يكون مقرونا بحرف نفي فلا يجوز ان لما يقيم ولا ان
لن يقيم ويستثنى من ذلك لم ولا فيجوز اقترانه بهما نحو وان لم تفعل فابلغت رسالته ونحووا لا تفعلوه تكن فتنة
فى الارض ثم بينت ان الفعل الثانى يسمى جوابا وجزاء تشديدا له بجواب السؤال ويجزاء الاعمال وذلك لانه يقع
بصدوق الاول كما يقع الجواب بعد السؤال وكما يقع الجزاء بعد الفعل المجازى عليه * ثم قلت (وقد يكون
واحدا من هذه فيقترب بالفاء نحو ان كان قيصره قد من قبل فصددت الآية فري يؤمن بربه فلا يخفى بحسب أو جملة
اسمية فيقترب بها أو باذا الفجائية نحو فهو على كل شئ قدير ونحووا اذ هم يقنطون) وأقول قد يأتى جواب
الشرط واحدا من هذه الامور الستة التي ذكرت انها لا تكون شرطا فيجب أن يقترب بالفاء مثال ماضى المعنى ان
كان قيصره قد من قبل فصددت وهو من الكاذبين وان كان قيصره قد من دبر فكذبت وهو من الصادقين ومثال
الطلب قوله تعالى قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحبيكم الله فمن يؤمن بربه فلا يخفى بحسب ولا رهقا فيمن قرأ فلا
يخفى بالجزم على أن لانهية وأما من قرأ فلا يخفى بالرفع فلا نافية ولا النافية تترن بفعل الشرط كما ينافى كان
مقتضى الظاهر أن لا تدخل الفاء ولكن هذا الفعل مبنى على مبتدأ محذوف والتقدير فهو لا يخفى فالجملة اسمية
وسبب أن الجملة الاسمية تحتاج الى الفاء أو اذا وكذا يجب هذا التقدير في نحو ومن عاد فينتقم الله منه أى فهو ينتقم
الله منه ولو لا ذلك التقدير لوجب الجزم وترك الفاء ومثال الجملة قوله تعالى ان ترى أنا أقل منك مالا وولدا
فسي ربي أن يؤتىني خيرا من جنتك ان تبدوا الصدقات فنعمهاى ومن يكن الشيطان له قرينا فاساء قرينا ومثال
المقرون بالتفيس قوله تعالى وان خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله ومن يستكف عن عبادته ويستكبر
فسيحشرهم اليه جميعا ومثال المقرون بقوله تعالى ان يسرق فقد سرق أخ له من قبل ومثال المقرون بناف غير
لا ولم وان لم تفعل فابلغت رسالته وما تفعلوا من خير فلن تكفروه ومن يقبل على عقبيه فلن يضر الله شيئا وقد
يكون الجواب جملة اسمية فيجب اقترانه بأحد أمرين أما بالفاء أو اذا الفجائية فالاول كقوله تعالى وان
يسلك بخير فهو على كل شئ قدير والثاني كقوله تعالى وان لم تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذ هم يقنطون * ثم قلت
(ويجوز حذف ما علم من شرط بعدوا لا نحو افعل هذا او اعاقبتك أو جواب شرطه ماض نحو فان استطعت أن
تبتغي نفاقى الارض او جملة شرط وأداته ان تقدمها مطلب ولو باسمية أو باسم فعل أو بما لفظه الخبر نحو تعالوا
أتل ونحو أين يتك أزرك وحسبك الحديث يتم الناس وقال * مكانك تحمدي أو تسترحى * وشرط ذلك بعد
التهى كون الجواب محبوا لا تكفر تدخل الجنة) وأقول مسائل الحذف الواقعة فى باب الشرط والجزاء
ثلاثة المسألة الاولى حذف الجواب وحده وشرطه أمران أحدهما أن يكون معلوما والثاني أن يكون فصل
الشرط ماضيا تقول أنت ظالم ان فعلت لوجود الأمرين ويمتنع ان تقوم وان تقع ونحوها حيث لا دليل لا انتفاء
الأمرين ونحو ان قت حيث لا دليل لا انتفاء الأمر الاول ونحو أنت ظالم ان فعلت لا انتفاء الأمر الثانى قال الله
تعالى وان كان كبر عليك امر اضم فان استطعت أن تبتغي نفاقى الارض أو سلمنا فى السماء فتأنيهم بآية تقديره
فاصل والحذف فى هذه الآية فى غاية من الحسن لانه قد انضم لوجود الشرطين طول الكلام وهو مما يحسن منه

تقديره فافصل) وهو معلوم بالدق من السوق (قوله طول الكلام) وهو مما يحسن منه الحذف لانه لا اجحاف حيث يلهو اراحة من الطول

(قوله فليست مانحن فيه) أي لان كلامنا إذا حذف الشرط مع جملته بأن يحذف الفعل والفاعل أو كان ومعمولا هالالذان انما يتم الكلام بهما وقوله في صدر المسئلة حذف فعل الشرط وحده لا ينافي هذا لان معناه بدون الاداة احتراز عن الجزم في جواب الشرط (قوله هذا هو المذهب الصحيح) ومقابله ان الجزم بلام الامر مقدرة ورد بأنه لا يظهر في أكرمى أكرمك اذ لا تدخل في الشائع على فعل المتكلم والجزم هنا شائع والقول بأنه يغتفر في المقدر ما لا يغتفر في الملفوظ ترويح وقيل بل الطلب لأنه ضمن معنى التعليق ورد بأنه معنى حقه أن يؤدي بالحرف والذي عرف تضمنه معنى الحرف الاسم لا الفعل وأقول قد ٨٤ تضمنت عسى الترجي ونعم المدح وشئ الذم الى غير ذلك على أنه يرد على اضرار الاداة أن الجزم في

الحذف المسئلة الثانية حذف فعل الشرط وحده وشرطه أيضا أمران دلالة الدليل عليه وكون الشرط واقعا بعد والا كقولك تب والاعاقبتك أي والانتب عاقبتك رقول الشاهر

فطلقها فلست لها بكفاء * والا يعل مفرقك الحسام

أي وان لا تطلقها يعل وقد لا يكون ذلك بعد والاف يكون شاذا الا في نحو ان خبرا غير قياس كما مر في بابه على أن ذلك لم يحذف فيه جملة الشرط بمجملتها بل بعضها وكذلك نحو وان أحد من المشر كين استجارك فليستا مانحن فيه وأ كثر ما يكون ذلك مع اقتران الاداة بالنافية كما مثلت المسئلة الثالثة حذف أداة الشرط وفعل الشرط وشرطه أن يتقدم عليهما طلب بلفظ الشرط ومعناه أو بمضاه فقط نحو انتنى أ كرمك تقديره انتنى فان تاتى أ كرمك فاكرمك مجزوم في جواب شرط محذوف دل عليه فعل الطلب المذكور وهذا هو المذهب الصحيح والثاني نحو قوله تعالى قل تعالوا آتوا ما حرم ربكم عليكم أي تعالوا فان آتوا آتوا ولا يجوز أن يقدر فان تعالوا لان تعال فعل جامد لا مضارع له ولا ماضي حتى توهم بمضاهيه أنه اسم فعل ولا فرق بين كون الطلب بالفعل كما مثلنا أو كونه باسم الفعل كقول عمرو بن الاطنابة وغلط أبو عبيدة فنبه الي قطري بن الفجاءة

أبت لي عفتي وأبي تلامي * وأخذ الحمد باليمن الربيع

وامساكي على المكروه نفسي * وضربي هامة البطل المشيع

وقولي لكاجشات وجاشت * مكانك محمدى أو تستريحى

لادفع عن ما ترصالحات * وأحى بعد عن مرض صحيح

فجزم محمدى بعد قوله مكانك وهو اسم فعل بمعنى اثبتى وشرط الحذف بعد انهي كون الجواب أمرا محبوا كدخول الجنة والسلامة في قولك لا تكفر تدخل الجنة ولا تدن من الاسد تسلم فلو كان أمرا مكروها كدخول النار أو كل السبع في قولك لا تكفر تدخل النار ولا تدن من الاسد كلك تعين الرفع خلافا لكسائى ولا دليل له في قراءة بعضهم ولا تمن تستكثر لجواز أن يكون ذلك موصولا بنية الوقف وسهل ذلك ان فيه تحصيل لتاسب الافعال المذكورة معه ولا يحسن أن يقدر بدلا مما قبله كما زعم بعضهم لاختلاف معنيهما وعدم دلالة الاول على الثاني ثم قلت (ويجب الاستغناء عن جواب الشرط بدليه متقدما لفظا نحو هو ظالم ان فعل أو نية نحو ان قت أقوم ومن ثم امتنع في النثر انهم أقوم وبجواب ما تقدم من شرط مطلقا وقسم الا ان سبقه ذو خبر فيجوز ترجيح الشرط المؤخر) وأقول حذف الجواب على ثلاثة أوجه تمتع وهو ما اتنى منه الشرطان المذكوران أو أحدهما وجائز وهو ما وجدافيه ولم يكن الدليل الذي دل عليه جملة مذكورة في ذلك الكلام متقدمة الا كلفظا وتقديرا وواجب وهو ما كان دليله الجملة المذكورة فانتقدمة لفظا كقولهم أنت ظالم ان فعلت والمتقدمة تقديرا لها

الفعل كالجار في الاسم وحذف الجار وابقاء عمله شاذ وهذا انما لم يحزم في جواب التثني لان فيه جزما بعدم الوقوع كالاجاب الذي جزم بالوقوع فبعد عن الشرط الذي يحتمل الوقوع وعدمه (قوله بنية الوقف) أي فأتى به على حالة الوقف وهو السكون (قوله لاختلاف معنيهما) أي لان لكل واحد منهما معنى مستقلا فليس مناهما واحدا حتى يكون بدل كل ولا الثاني جزء الاول حتى يكون بدل بعض وأما قوله وعدم دلالة الاول على الثاني فهو نفي لبدل الاشتغال لان ضابطه ان يدل المبدل منه على البدل اجمالا فقولك نف معنى زيد يدل على شيء نافع علما أو مالا أو جاهاد لا معنى لتفع الذات من حيث هي

فقولك علمه بدل اشتغال هذا وقد يدعى هنا محجة بدل

الاشتغال اذ لا تمن مضاه لا تعط والعطية في ذاتها حسنة لا معنى للنهي عنها فلا بد من وجه للنهي كعدم الاخلاص أو طلب أكثر منها فقولك تستكثر بدل اشتغال ولم يمرى هنا دلالة أوضح من قولهم ان تاتنا تسألنا نعط (قوله ومن ثم امتنع في النثر) ظاهره أنه مفسر على ما قبله وليس كذلك انما هو مفسر على أحد الشرطين المذكورين سابقا وهو مضي الشرط (قوله الا أن سبقه ذو خبر فيجوز ترجيح

الشرط) وقيل يجب

(قوله على نية التقديم على أداة الشرط في مذهب سيبويه) وقيل هو الجواب فقيل لم يحزم لانه على حذف المبتدأ اى فانما أقوم وقيل بل لما لم تصل
 الاداة في لفظ الشرط لكونه ماضيا مع انه بلصقها أهملت في الجواب رأسا لبعده منها (قوله وجبت مراعاة الشرط تقدم أو تأخر) كأنه التقوي الخبر
 بوجود الطالب له فروعي الاقوى في الحاجة وهو الشرط المفيد لا القسم المؤكد فتأمل بلطف (قوله ويجوز النصب) لا الرفع لانه لا يستأنف بين
 فعل الشرط وجوابه وهذا ألحق الكوفيون ثم بالفاء والواو (قوله كل الافعال ترفع) أقول يمتنى الافعال الاصلية التي لم يعمها مانع فخرج بالاول
 كان الزائدة فلا ترفع والفعل المؤكد لغيره كقام زيد فان الفاعل للمتبوع ان قلت بل هما معا عاملان فيه كما يعمل عامل المتبوع فيه وفي تابعه قلت يجوز
 أن ان مؤثر واحد ومتبوع مؤثران لا رواحد فتأمل وخرج بالثاني طالما وقعها أكثر ما وقصر ما لانها كفت بما فيه هذه الستة أفعال لافاء لى لها (قوله الا
 المشبه بالمفعول به مطلقا) أقول معنى مطلقا في جميع جزئياته وقوله الا الخبر يمتنى خبر عام له وهو ٨٥ خبر كان وأما خبر المبتدأ بحسب

الاصل الذي لا يقال له
 خبر الفعل وهو مضمول
 ظن فيدخل في المفعول به
 كإثباته وقوله فتأصبا
 الوصف الخلف ونشر
 مرتب وقونه والناقص
 اقصر عليه لان كلامه في
 الفعل والافعال خروف
 تشمل حمل كان (قوله
 والمبهم المعنى أو النسبة)
 كلاما مدخول المبهم وحمل
 المبهم من نحو رطل
 وعشرين وان كان جامدا
 لا يشبه الفصل لتأويله
 بالمشق أى موزون
 بالرطل وممدود بالعشرين
 (قوله أو عرض) هذا ليس
 كليا ألا ترى ان غضبت على
 زيد دال على عرض وقد
 تعدي بالحرف ثم مراده

صورتان احدهما قول ان قام زيد أقوم وقول الشاخص
 وان أتاه خليل يوم مسغبة * يقول لا غائب مالي ولا حرم
 فان المضارع المرفوع المؤخر على نية التقديم على أداة الشرط في مذهب سيبويه والاصل أقوم ان قام ويقول ان
 أتاه خليل والمبرد يرى أنه هو الجواب وان الفاء مقدرة والثانية ان يتقدم على الشرط قسم نحو والله ان جاءني
 لا كرمته فان قولك لا كرمته جواب القسم فهو في نية التقديم الى جانبه وحذف جواب الشرط لدلالته عايب
 ويدل على ان المذكور جواب القسم توكيده في نحو المثال ونحو قوله تعالى ولئن نصر وهم ليولن الادبار ورفع
 في قوله تعالى ثم لا ينصرون ثم أشرت الى أنه كواجب الاستثناء بجواب القسم المتقدم بحسب العكس في نحو ان قم
 والله اقم وأنه اذا تقدم عليه ما شئ يطلب الخبر وجبت مراعاة الشرط تقدم أو تأخر نحو زيد والله ان يقم اقم
 * ثم قلت (وجزم ما بعد فاء أو او من فعل تال للشرط أو الجواب قوي ونصبه ضعيف ورفع تالى الجواب جائز)
 وأقول ختمت باب الجوازم بمسئلتين أو لا هما يجوز فيها ثلاثة أو جه الثانية يجوز فيها وجهان وكلتاها يكون الفصل
 فيها ما وقع بعد الفاء أو أو او فاما مسألة الثلاثة الاوجه فضابطها ان يقع الفعل بعد الشرط والجزء كقوله تعالى
 وان تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه الآية قري فيغفر بالجزم على العطف وفيغفر بالرفع على الاستئناف وفيغفر
 بالنصب باضمار ان وهو ضعيف وهي عن ابن عباس رضي الله عنهما وأما مسألة الوجهين فضابطها ان يقع الفعل بين
 الشرط والجزء كقوله ان تأتني ونمش الى اكرمك قالوجه الجزم ويجوز النصب كقوله
 ومن يقترب منا ونحن نعوزه * ولا ينحس ظلمنا ما أقام ولا هضما
 * ثم قلت
 (باب في عمل الفعل كل الافعال ترفع اما الفاعل أو نائبه أو المشبه به وتنصب الاسماء المشبهة بالمفعول به مطلقا والا
 الخبر والتمييز والمفعول المطلق فتأصبا الوصف والناقص والمبهم المعنى أو النسبة والمتصرف التام ومصدره ووصفه
 والا لمفعول به فانها بالنسبة اليه سبعة أقسام ما لا يتعدى اليه أصلا كالذال على حدوث ذات كحدثت ونبئت أو صفة
 حسية كطال وخلق أو عرض كمرض وقرع وكلموا لان الفعل كان كسر أو فعل كظرف أو فعل أو فعل المذنب
 وصفهما على فقيل في نحو ذل وتضمن وما يتعدى الى واحد دائما بالجار كغضب ومرض أو دائما بنفسه كافعال

بالمرض ما لا يشاهد كالمرض فانه التام واما يشاهد أثره واما خلق التوب فنفس ذوبانه المشاهد فتأمل (قوله كان كسر أو فعل كظرف) هما
 كذل مما يدل على عرض كمرض وسمن مما يدل على صفات حسية كطال وتعدد علامات الزوم لا يضر كالا يضر بتعدد علامات الاسم
 في مررت يزيد (قوله الذين وصفهما على فقيل) يرد عليه بخل فهو بخل مع أنه يتعدى بحرف الجر نحو بخلت على زيد بالمال وكأنه أراد ما وصفهما
 ليس الاعلى فعيل وبخل يقال فيه باخل أيضا (قوله ورأى) يعنى لامن رأى المتعلق بشئ واحد بل من رأى الشئ اذا اعتقده كذا فى متعلقة
 بأمرين وكذا قوله لا يعنى في حرف منه لا يعنى حرف المتعلقة بشئ واحد كاقبل المعرفة تتعلق بالسائط بل يعنى علم الشئ بهالة كذا

(قوله فاما انهما كفعول كفعول) اعني انه يعمد اليه العامل بنفسه تارة وبالجار أخرى ثم اف مراده بالثاني مكمل العدما تبين أي ما يعمد به عدد الاثنين ولو الاول بدليل تنبيهه الا في كلت زيدا طعامه وكانت لزيدا طعامه ووزنته طعامه ووزنت له طعامه هكذا ينبغي ان يفهم ان كانت مقابلة الثاني بالاول تقتضي أنه الاخير (قوله وجعل) أي بمعنى اعتقد نحو وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن انما اناي اعتقدوهم لان كلامنا في افعال القلوب واما جعل التصيرية فتأتي في افعال التصيير (قوله ودري في لنية) بتصغير التحقير واللغة الكثيرة كايأتي له تعدي به بالحرف الواحد وهو مبنى للمفعول مراد ٨٦ منه الفاعل على حدزكم وحين (قوله وهب وتعلم معنى اعلم) ظاهره انه تفسير لهما وهو المتبادر

من اليت الا في اي لم
تجرف فاهلم اني امرؤ
هالك ويستصلح هب
أيضا في الفرض
والقدير نحو هب ان
أبهم جبر في الم (قوله
على انه مفعول لاجه)
أقول التعليل هنا مبد
فالاولى أنه لا يلزم من
تعلق الجار بالسالم تعدي
الأ ترى مرض زيد في
الدار اذا التمدى بالحرف
يسكون الجرور مفعولا
بمعنى واقع هو عليه
كمررت برید و غضبت
عليه وهذا تعلم ان
جعل المصنف بخلت بكذا
متعديا وكذا غضبت من
زيد لا يظهر لان غضبت
من زيد معناه اتصفت
بالغضب من أجل زيد
فالجرور مفعول من
أجله جري بحرف التعليل

الحواس أو تارة وتارة كشكر ونصح وقصد وما يعمد له بنفسه تارة ولا يعمد اليه أخرى كغفر وشجبا
وما يعمد اليه اثنين فاما ان يعمد اليهما تارة ولا يعمد أخرى كنقص وزاد أو يعمد اليهما دائما فاما ان يعمد
كفعل شكر كأمرو واستغفر واختار وصدق وزوج وكفي وسمى ودعا بعينه وكال ووزن وأولهما فاعل في
المعنى كاعطي وكسأ وأولهما وان يعمد ابتدأ وخبر في الاصل وهو أفعال القلوب ظن لا يجمع أهم وعلم لا يجمع عرف
ورأى لا من الرأي ووجد لا بمعنى حزن أو حقد وحب لا بمعنى قصد وحسب وزعم وخال ودرى في لنية
وهب وتعلم معنى اعلم ويلزمان الامر وأفعال التصيير كجعل وتخذوا وتخذروا وترك ويجوز الغاء القلية المتصرفه
متوسطة أو متأخرة ويجب لمليقها قبل لام الابتداء أو القسم أو استفهام أو نفي مما مطلقا أو بلا أو ان في جواب
القسم أو لعل أو لو أو ان أو كم الخبرية وما يعمد اليه ثلاثة وهو أعلم وأرى وما ضمن مضاهما من أنبا ونا وأخبر
وخبر وحدث) وأقول عقدت هذا الباب لبيان حمل الافعال فذكرت ان الافعال كلها قاصر هاو متعديها تامها
وناقصها مشتركة في أمرين أحدهما انها تعمل الرفع ويان ذلك ان الفعل امانا ناقص فيرفع الاسم نحو كان زيد
فاضلا واما تام آت على صيغته الاصلية فيرفع الفاعل نحو قام زيد واما تام آت على غير صيغته الاصلية فيرفع النائب عن
الفاعل نحو قضى الامر وقد تقدم شرح ذلك كله الثاني انها تنصب الاسماء غير خمسة أنواع أحدها المشبه بالمفعول به
فانما ينصبه عند الجمهور والصفات نحو حسن وجهه والثاني الخبر فانما ينصبه الفعل الناقص وتصاريفه نحو كان
زيد قائما ويهيجني كونه قائما ولم أذكر تصاريفه في المقدمة لوضوح ذلك والثالث التمييز فانما ينصبه الاسم المبهم
المعنى كرتل زينا أو الفعل المجهول النسبة كطاب زيد نفسا وكذلك تصاريفه نحو هو طيب نفسا أو الرابع
المفعول المطلق وانما ينصبه الفعل المتصرف التام وتصاريفه نحو قم قياما وهو قائم قياما ويمتدح ما أحسنه احسانا
وكنيت قائما كوناو الخامس المفعول به وانما ينصبه الفعل المتعدي بنفسه كضربت زيدا وقد قسمت الفعل
بحسب المفعول به تقريبا بدعا فذكرت أنه سبعة أنواع أحدها ما لا يطلب مفعولا به البتة وذكرته له علامات أحدها
أن يدل على حدوث ذات كقولك حدثت امرؤ وعرض سفر ونبت الزرع وحصل الخصب وقوله

إذا كان الشتاء فادقوني * فان الشيخ بهر مه الشتاء

فان قلت فانك تقول حدثت لي امرؤ وعرض لي سفر فنحنى ان هذا الظرف صفة للرفع المتأخر تقدم عليه فصار
حالا قتلته أولا وآخر ايجدوف وهو الكون المطلق أو هو متعلق بالفعل المذكور على أنه مفعول لاجله والكلام في
لمفعول به الثانية أن يدل على حدوث صفة حسية نحو طال الليل وقصر النهار وخلق اثوب ونظف وطهر ونجس

واحتزرت

لفقد الشروط كما

جر بقاء السببية في ذلك بالضرب وسمن بالا كل كذلك لاختلاف فاعل الضرب ووقت الا كل مع طامله ما ان قلت على كلامك مامنى كون الخبر
في أمرتك بالخبر مفعولا تابيا بالحرف مع أنه لم يقع عليه الامر قلت لما رأوه يأتي منصوبا مفعولا به كثيرا حكاه عند الجرب بحكم النصب فتأمل

في ذلك

واحتزرت بالحسية من نحو علم وفهم وفرح ألا ترى أن الأول منها متعد لاثنين والثاني لواحد بنفسه والثالث لواحد بالحرف تقول علمت زيداً فاضلا وفهمت المسئلة وفرحت بزيد الثالثة أن يكون على وزن فعل بالضم كظرف وشرف وكرم ولؤم وأما قولهم رحبتكم الطاعة وطلع بشر الجن فضمنامني وسع وبلغ الرابطة أن يكون على وزن الفعل نحو أنكسر وانصرف والخامسة أن يدل على عرض كمرض زيد وفرح وأشر وبطر والسادسة والسابعة أن يكون على وزن فعل أو فعل اللذين وصفهما على فاعل كذل فهو ذليل وسمن فهو سمين ويدل على أن ذل فعل بالفتح قولهم يذل بالكسر وقلت في نحو ذل أحدنا من نحو بخل فانه يتعدى بالجار تقول بخل بكذا والنوع الثاني ما يتعدى إلى واحد دائماً بالجار كخضبت من زيد ومرت به أو عليه فان قلت وكذلك تقول فيما تقدم ذل بالضرب وسمن بكذا قلت الجبرور أن مفعول لا جله لا مفعول به الثالث ما يتعدى لواحد بنفسه دائماً كآفعال الحواس نحو رأيت الهلال وشممت الطيب وذقت الطعام وسمعت الاذان ولمست المرأة وفي التزويل يوم يرون الملائكة يوم يسعون الصيحة لا يذوقون فيها الموت أو لا مستم النساء الرابع ما يتعدى إلى واحد تارة بنفسه وتارة بالجار كشكر ونصح وقصد تقول شكرته وشكرت له ونصحت له ونصحت له وقصدت له وقصدت له وقصدت إليه قال الله تعالى واشكروا نعمة الله أن اشكر لي ولو الديك ونصحت لكم الخامس ما يتعدى لواحد بنفسه تارة ولا يتعدى أخرى لا بنفسه ولا بالجار وذلك نحو فقر بالفاء والغين الممجمة وشحا بالشين الممجمة والحاء المهملة تقول فقر فاه وشحاه بمعنى فتحه وفقر فوه وشحافوه بمعنى انفتح السادس ما يتعدى إلى اثنين وقسمته قسمين أحدهما ما يتعدى اليهما تارة ولا يتعدى أخرى نحو نقص تقول نقص المال ونقصت زيدا ديناراً بالتخفيف فهما قال الله تعالى ثم لم ينصوكم شيئا وأجاز بعضهم كون شيئا مفعولاً مطلقاً أي نقصا ما الثاني ما يتعدى اليهما دائماً وقسمته ثلاثة أقسام أحدها ما تأتي مفعوليه كفعول شكر كاهرو واستغفر تقول أمرتك الخير وأمرتك بالخير وسيأتي شرحهما بعد والثاني ما أول مفعوليه فاعل في المعنى نحو كسوته حبة وأعطيته دينارا فان المفعول الأول لا يسر وأخذ فاعليه معنوية الثالث ما يتعدى لمفعولين أولهما وتأتيها مبتدأ وخبر في الأصل وهو أفعال القلوب المذكورة قبل وأفعال التصيير وشاهد أفعال القلوب قوله تعالى وإني لأظنك يافرعون مشورا فان علمتموهن مؤمنات تجددوه عند الله هو خير الانحسبوه شر الكم وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن آتائي اعتقدوهم وقول الشاھر

فدكنت أحجوا بأعمر وأخاتقة * حتى ألت بنا يوماً ملهات
وقول الآخر * زعمتني شيخاً ولست بشيخ * والاكثر تعدي زعم إلى أن أو أن وصلتهما نحو زعم الذين كفروا أن لن يبعث وقوله * وقد زعمت أني تغيرت بعدها * وقال
درت الوفي المهديا عمر وفاغتبط * فان اغتباطا بالوفاء حميد
والاكثر في دري أن تعدي إلى واحد بالباء تقول دريت بكذا قال الله تعالى ولا أدراك به وإنما تعدت إلى الكاف والميم بواسطة همزة النقل وقوله

فقلت أجزني بأخالد * والافهني امرأها لكا
أي اعتقدني وقوله * تعلم شفاء النفس قهر عدوها * والاكثر في تعلم أن يتعدى إلى أن وصلتها كقوله * تعلم رسول الله أنك مدركي * وشاهد أفعال التصيير قوله تعالى فجعلناه عباءة منوراً واتخذ الله إبراهيم خليلاً لو يدونكم من بعد إيمانكم كفاراً حسداً ورت كنابعضهم يومئذ يفرح في بعض واحتزرت من ظن بمعنى اتهم فانها تتعدى لواحد نحو قولك عدم لي مال فظننت زيدا ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين أي ما هو بظنهم على الغيب وأما من قرأ بالضاد فعناه ما هو ببيخيل وكذلك علم بمعنى عرف نحو والله أخر حكم من بطلون

(قوله بينها وبين معموليها) أو بينها وبين جملة سدس مسددها كجملة جواب القسم (قوله علمت صبيحة أي يوم الخ) صبيحة منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر مقدم ان قلت ان قدرت المتعلق مقدم المضاف للاستفهام عمل فيه ما قبله مع أنه يكتب منه الصدارة وان قدرته مؤخر الزم عمل ما بعد ٨٨ الاستفهام فيما قبله ولا يجوز تقديره بعد صبيحة وقبل أي لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف

أما تكم لا سلمون شيأ ورأي من الرأي كقولك رأي أبو حنيفة حل كذا أو حرمنه وحجاً بمعنى قصد نحو حجوت بيت الله ومن وجد بمعنى حزن أو حقد فانهما لا يتعديان بانفسهما بل تقول حزن على الميت وحقدت على المسيء ثم اعلم أن لأفعال القلوب ثلاث حالات الاعمال والالقاء والتعليق فاما الاعمال فهو نصبها للمفعولين وهو واجب اذا تقدمت عليها مليات بعدها معلق نحو ظننت زيداً عالماً وجازاً اذا توسلت بينها نحو زيداً ظننت عالماً وتأخرت عنها نحو زيداً عالماً ظننت وأما الالقاء فهو ابطال عملها اذا توسلت أو تأخرت تقول زيد ظننت عالماً وزيد عالماً ظننت والالقاء مع التأخر أحسن من الاعمال والاعمال مع التوسط أحسن من الالقاء وقيل هما سريان وأما التعليق فهو ابطال عملها في اللفظ دون التقدير لاعتراض ماله صدر الكلام بينها وبين معموليها وهو واحد من أمور عشرة أحدها لام الابتداء نحو علمت لزيد فاضل وقوله تعالي ولقد علموا لمن اشترا ماله في الآخرة من خلاق الثاني لام جواب القسم نحو علمت ليقوم من زيد أي علمت والله ليقوم من زيد وقوله

ولقد علمت لثابتين منبقي * ان المنايا لا تطيش سهامها

الثالث الاستفهام سواء كان بالحرف كقولك علمت أزيد في الدار أم عمرو وقوله تعالي وان أدري أقرب أم بعيد ما توعدون أو بالاسم سواء كان الاسم مبتدأ نحو لنعم أي الحزين بين أحمي ولتعلن أي أنا أشد عذاباً أو خبراً نحو علمت متى السفر أو مضافاً إليه المبتدأ نحو علمت أبو من زيداً والخبر نحو علمت صبيحة أي يوم سفر ك أو فضلة نحو وسيلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون فاي منصوب على المصدرية بما بعده وتقديره ينقلبون أي انقلاب وليس منصوباً بما قبله لان الاستفهام له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله وهذه الانواع كلها اذا خلت تحت قولي استفهام الرابع ما التنافية نحو علمت ما زيد قائم وقوله تعالي لقد علمت ما هؤلاء ينطقون الخامس لا التنافية في جواب القسم نحو علمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو والسادس ان التنافية في جواب القسم نحو علمت والله ان زيد قائم بمعنى ما زيد قائم السابع لعل نحو وان أدري لعله فتنة لكم ذكره أبو علي في التذكرة الثامن لو الشرطية كقول الشاعر

وقد علم الاقوام لو أن حاتماً * أراد ترا الممال كان له وفر

التاسع ان التي في خبرها اللام نحو علمت ان زيد القائم ذكر ذلك جماعة من المغاربة والظاهر ان المعلق انما هو اللام لان الان ابن الجباز حكى في بعض كتبه أنه يجوز علمت ان زيد قائم بالكسر مع عدم اللام وان ذلك مذهب سيويه فلي هذا المعلق ان العاشر كخبرية نص على ذلك بعضهم وحمل عليه قوله تعالي ألم يروا كم أهلكنا قبلهم من القرون أنهم اليهم لا يرجعون وقد ركم خبرية منصوبة بأهلكنا والجملة سادة مسددة مفعولي يروا ثم بتقدير بأنهم وكأنه قيل أهلكناهم بالاستئصال وهذا الاصراب والمعنى محييان لكن لا يتعين خبرية كم بل يجوز ان تكون استفهامية ويؤيده قراءة ابن مسعود من أهلكنا وجوز الفراء ان تصاب كم بير واوه وسه وسواء قدرت خبرية أو استفهامية وقال سيويه ان ومعمولاها بدل من كم وهذا مشكل لانه ان قدر كم معمولة لبروازم

اليه قلت نختار الاول ويتفرق في المحذوف مالا يتفرق في المذكور أو الثاني وتقول المضاف للاستفهام كأنه هو الاستفهام والاستفهام يعمل فيه ما بعده فكذا ما هو بمنزلة الاستفهام وعصمه ان المضاف والمضاف اليه كأنهما اسم واحد للاستفهام فتأمل (قوله فاي منصوب على المصدرية) مبنى على ان منقلب للحدث ويصح أنه لامكان فالنصب على الظرفية (قوله السابع لعل) جملة من المعلقات دون أن المفتوحة في علمت أن زيدا قائم كأنه لما أمرت علم في أن افتتح حكموا بأنهم معموليها معمولة لسم ولا تعليق وانما منع الاصراب لان الجملة لا يظهر فيها اصراب كاطع منها البناء في علمت سيويه هذا أو مالم فعل لم تؤثر فيها شيأ فنم حكموا بأن علم انما

ما أو ردناه

تسلطت على معمولين بعدها

لكن لعل علقها عنهما وأظهرت فيهما عمل نفسها فتأمل (قوله أهلكناهم بالاستئصال) أي أنه أطلق المسبب وهو لا يرجعون وأراد سيويه وهو اذ هاهم من أصلهم بحيث لم يبق منهم أحد بخلافهم (قوله ويؤيده قراءة ابن مسعود الخ) أقول لا تأيد لجواز

ان من موصول

ما أوردناه على الفراء من إخراج كم عن صدريتها وان قدرها مموالة لاهلكنا لزم تسلط أهلكننا على أنهم ولا يصح أن يقال أهلكننا عدم الرجوع والذى يصح قوله عندي أن يكون مراده أنها بدل من كم وما بعدها فان يروا مسلطة في المعنى على أن وصلتها فهذه جملة العلاقات والجملة المعلق عنها العامل في موضع نصب بذلك المطلق حتى أنه يجوز ذلك أن تعطف على محلهما بالنصب قال كثير

وما كنت أدري قبل عزة ما البكا * ولا موجعات القلب حتى نوات

يروي بنصب موجعات بالكسر عطفاً على هل قوله ما البكا ومن ثم سمي ذلك تعليقاً لأن العامل ملغى في اللفظ وعامل في المحل فهو عامل لا عامل فسمي مطلقاً أخذاً من المرأة المطلقة التي لا مزاوجة ولا مطلقة ولهذا قال ابن الحشاش لقد أجاد أهل هذه الصناعة في وضع هذا اللقب لهذا المعنى ولشرح ما تقدم الوعد بشرحه من الأفعال التي تعدى اليه مفعولين أو لهما مسرح دائماً أي مطلق من قيد حرف الجر والثاني تارة مسرح منه وتارة مقيد به وقد ذكرت منها في المقدمة عشرة أفعال أحدها أمر قال الله تعالى أنا مرون الناس بالبر وتفسون أنفسكم وقال الشاعر

أمرتك الخير فاعمل ما أمرت به * فقد تركت ذامال وذان شب

فجمع بين اللتين الثاني استغفر قال الشاعر

أستغفر الله من عمدي ومن خطئي * ذنبي وكل امرئ لاشك مؤثر

وقول الآخر

أستغفر الله ذنباً لست بحصيه * رب العباد إليه الوجه والعمل

الثالث اختار قال الله تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلاً وقال الشاعر

وقالوا نأت فاختر من الصبر والبكا * فقلت البكا أشق أذن لظلي

أي اختر من الصبر والبكا أحدهما الرابع كنى بتخفيف النون تقول كنيته أباعبد الله وبأبي عبد الله ويقال أيضاً كنيته قال

هي الخمر لاشك تكفى الطلا * كما الذنب يكنى أبا جعدة

وقال * وكما بهما كنى بأبى فلان * الخامس سمي تقول سميت زيداً وسميته يزيداً قال

وسميت به يحيى ليحيى فلم يكن * لا مرقضاء الله في الناس من يد

السادس دعا بمعنى سمي تقول دعوت زيداً وقال الشاعر

دعنى أخاه أم عمرو ولم أكن * أخاه ولم أرضع لها بلبان

السابع صدق بتخفيف الدال نحو ولقد صدقتم الله وعده ثم صدقناهم الوعد وتقول صدقته في الوعد الثامن زوج تقول زوجته هنداً وهند قال الله تعالى وزوجنا كهواً وقال وزوجناهم بحور عين التاسع والعاشر كال

ووزن تقول كالت زيد طعامه وكالت زيداً طعامه ووزنت لزيد ماله ووزنت زيداً ماله قال الله تعالى وإذا كالوهم أووزنوهم يخشرون والمفعول الأول فيهما محذوف السابع ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل وهو سبعة أحدها علم

المتقولة بالهمزة من علم المتعدية لاثنتين تقول أعلمت زيداً عمره أفاضلاً الثاني أرى المتقولة بالهمزة من رأى المتعدية لاثنتين نحو أريت زيداً عمره أفاضلاً بمعنى أعلمته قال تعالى كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم فالحاء والميم

مفعول أول وأعمالهم مفعول ثان وحسرات مفعول ثالث والبواقي ماضٍ من معنى أعلم وأرى المذكورتين من أنبأ وأخبر وخبر وحدث تقول أنبأت زيداً عمره أفاضلاً بمعنى أعلمته وكذلك تفعل في البواقي وإنما أصل

(قوله والجملة المعلق عنها

العامل في موضع نصب)

لأنها سدت مسد المفعولين

والأ فالقياس أن المحل

لكل جزء منها وحده (قوله

والمفعول الأول فيهما

محذوف) أقول المحذوف

هو الثاني أي كالوهم شيئاً

أووزنوهم شيئاً وكأنه

أطلق عليه أول لأنه أطلق

على المذكور الثاني وإن كان

بمعنى مكمل العددين كما

سبق لنا تحقيقه عند قوله

فأما ما بينهما كفعول شكر

والحذف لدليل يقال له
اختصار والقيل معه باق
على تمديه ومعه موله
المحذوف للدليل كالثابت
ولغير دليل اقتصار وهو أن
ينزل الفعل منزلة اللازم
و يقطع النظر عن المفعول
بالكلية نحو فلان يعطي أي
يفعل الاعطاء من غير نظر
إلي ان المعطي دينار أو درهم
أو غيرهما هذا وقوله ولا
يجوز حذف مفعول في باب
ظن مراده بالمفعول الجنس
فيصدق بالواحد والمتعدد
(قوله وأجمعوا على ذلك)
ان قلت مقتضي الظاهر
العكس بأن يجمعوا على المنع
في حذف المفعولين
اقتصاوا ويجري الخلاف
في حذف أحدهما قلت
المدار على السماع فيمكن أنه
سمع شبهه في الثاني دون
الاول على ان الحذف
اقتصارا تنزila منزلة اللازم
من كل وجه فاغفر واذا
حذف أحدهما فكانه تلاعب
لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء
فايتأمل ذلك (قوله الرواسيا)

هذه الخمسة ان تسمى لاثنين إلى الاول بنفسها وإلى الثاني بالباء أو عن نحو أنبتهم باسمهم فلما أنبأهم باسمهم نبؤني
بعلو نبئهم عن ضيف إبراهيم وقد يحذف الحرف نحو من أنبأك هذا * ثم قلت (ولا يجوز حذف مفعول في
باب ظن ولا غير الاول في باب أعلم واري الالدليل وبنو سليم يجيزون اجراء القول مجرى الظن وغيرهم يخصه
بصفة تقول بعد استفهام متصل أو منفصل بظرف أو مفعول أو مجرور) وأقول ذكرت في هذا الموضع مسئلتين
منه متين لهذا الباب احدهما أنه يجوز حذف المفعولين أو أحدهما للدليل ويتبع ذلك لغير دليل مثال حذفهما
للدليل قوله تعالى أين شركائي الذين كنتم تزعمون أي تزعمونهم شركاء كذا قدروا والاحسن عندي أن يقدر
أنهم شركاء وتكون ان وصلتها سادة مسددهما بدليل ظهور ذلك في قوله تعالى وما نرى معكم شفعاءكم الذين زعمتم
أنهم فيكم شركاء ومثال حذف أحدهما للدليل وبقاء الآخر قوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من
فضله هو خير لهم أي بخلهم هو خير لهم فحذف المفعول الاول وأبقى ضمير الفصل والمفعول الثاني وقال عنتره

ولقد نزلت فلا تظني غيره * متى ينزلة المحب المذكر

أي فلا تظني غيره واقما أو كائنا حذف المفعول الثاني ولا يجوز ذلك أن تقول علمت أو ظننت مقتضرا عليه من غير
دليل على الاصح ولأن تقول علمت زيدا ولا علمت قائما وترك المفعول الاول في هذا المثال والمفعول الثاني في
الذي قبله من غير دليل عليهما وأجمعوا على ذلك * المسئلة الثانية أن العرب اختلفوا في اجراء القول مجرى
الظن في نصب المفعولين على لفتين فبنو سليم يجيزون ذلك مطلقا فيجيزون أن تقول قلت زيدا منطلقا وغيرهم
يوجب الحكاية فيقول قلت زيدا منطلق ولا يجوز اجراء القول مجرى الظن إلا في ثلاثة شروط أحدها أن تكون
الصفة تقول ببناء الخطاب الثاني أن يكون مسبوقا باستفهام الثالث أن يكون الاستفهام متصلا بالفعل أو منفصلا
عنه بظرف أو مجرور أو مفعول مثال المتصل قولك أتقول زيدا منطلقا وقول الشاعر

مق تقول القلص الرواسيا * يدين أم قاسم وقاسما

ومثال المنفصل بالظرف قول الشاعر

أبعد بعد تقول الدار جامعة * شملى بهم أم تقول البعد محتوما

ومثال المنفصل بالمجرور في الدار تقول زيدا جالسا ومثال المنفصل بالمفعول قول الشاعر

اجها لا تقول بني لؤى * لعمري أيك أم متجاهلينا

ولو فصلت بغير ذلك تعينت الحكاية نحو أنت تقول زيدا منطلق ثم قلت

(باب الاسماء التي تشمل عمل الفعل وهي عشرة أحدها المصدر وهو اسم الحدث الجاري على الفعل كضرب
واكرام وشرطه أن لا يصغر ولا يحد بالباء نحو ضربته ضربتين أو ضربات ولا يتبع قبل العمل وان يخلفه فعل مع
ان أو ما وعمله منونا أقيس نحو أو اطعم في يوم ذي مسغبة يتبها ومضافا للفاعل أكثر نحو ولولادفع الله الناس
ومقررونا بال ومضافا للمفعول ذكر فاعله ضعيف) وأقول لما أنهيت حكم الفعل بالنسبة إلى الاعمال أردفته بما يعمل
عمل الفعل من الاسماء وبدأت منها بالمصدر لان الفعل مشتق منه على الصحيح واحترزت بقولي الجاري على
الفعل من اسم المصدر فانه وان كان اسما دال على الحدث لكنه لا يجري على الفعل وذلك نحو قولك أعطيت عطاء
فان الذي يجري على أعطيت إنما هو اعطاء لانه مستوف لحروفه وكذا اغتسلت غسلا بخلاف اغتسلت اغتسالا
وسأنتي شرح اسم المصدر بعد وأشرت بتشبي بضر و اكرام إلى مثالي مصدر ثلاثي وغيره ومثال ما يخلفه فعل
مع أن قوله تعالى ولولادفع الله الناس أي ولولأن يدفع الله الناس أو ان يدفع الله الناس ومثال ما يخلفه فعل مع ما قوله

فاسما مصدر كإيائي له (قوله ومثال ما يخلفه) كأنه اسم جمل الاول محل عمله أن والثاني ما لان أن للاستقبال والدفع في الآية تعالى
مقصود حدوده واستمراره في المستقبل بخلاف الخوف فان القصد حدوده لا بقاءه للاستقبال

(قوله بكونه نكرة) أي بناء على قول ابن الحاجب النكرة للماهية الصادقة بالقليل والكثير وكذا الفصل وأما أن قلنا النكرة للواحد فهي بقيدة عن الفعل كالحذود بانتهاء الذي لا يعمل إذا فعل بدل على مطلق الماهية فوجه الاقضية حينئذ باتقاء آل والاضافة للذين هما خصائص الاسماء ويعارض بالتأويل وكأثرهم اغفروا لانه يدخل الفعل في الجملة اذا كان لفلان وترنم نحو * ويعدو على ٩١ المرء ما ياترن (قوله روى

بالنصب فلا ضرورة) هذا انما يتم على مذهب ابن مالك في الضرورة لا على مذهب الجمهور كما لا يخفى (ففسد للمعنى الخ) الفساد على أن آل للاستغراق اما ان جعلت للمهدأ أو الجنس وقوله من استطاع مبين للمراد فلا على انما يختار الاستغراق ويوجب على جميع الناس هل المستطيع على الحج تنفيذ الحكم الله كما هو قاعدة الامر بالمعروف ان قلت ينافية قولهم من ترك الحج فآله حسيبه كما صرح به ابن أبي زيد وغيره قلت معناه انه لا يحسد بقتل ولا يقاتل بخلاف الصلاة والزكاة فلا ينافي حته ولو لمه على أن قولهم ذلك انما سببه عدم تحقق الاستطاعة لحقاء أسباب المعجز فتأمل (قوله ضعيف النكابة) التاء من بنية المصدر وليست تاء الوحدة المانعة للعمل (قوله فان صغر أو وصف لم يعمل) ظاهره ولو كان بالنم الظاهر انه اذا وصف به العمل صحيح بدليل

تمالى تخافونهم تخيفتكم أنفسكم أي كاتخافون أنفسكم ومثال ما لا يخالفه فعل مع أحد هذين الحرفين قولهم مررت به فاذا له صوت صوت حمار اذ ليس المعنى على قولك فاذا له ان صوت أو ان يصوت أو ما يصوت لانك لم ترد بالمصدر الحدوث فيكون في تأويل الفعل وانما اردت أنك مررت به وهو في حالة تصويت ولهذا قدروا الصوت الثاني ناصباً او يجمعوا صوتا الاول عاملا فيه وانما كان حمل المنون أقيس لانه يشبه الفعل بكونه نكرة وانما كان اعمال المضاف للفاعل أكثر لان نسبة الحدث إلى أوجهه أظهر من نسبتها إلى أوقع عليه ولان الذي يظهر حينئذ انما هو عمله في الفضلة ونظيره ان لا تكثر فاعله ضعيف لان الذي يظهر حينئذ انما هو عمله في العمدة ولقد غلبه ضمهم فزعم في المضاف للمفعول الذي ذكر فاعله بعد ذلك أنه مختص بالشعر كقول الشاعر

أفنى تلادى وما جعت من نشب * قرع القواقير أفواه الاباريق

فيم روي الافواه بالرفع ويرد على هذا القائل أنه روي أيضا بالنصب فلا ضرورة في البيت وقول النبي صلى الله عليه وسلم وجع البيت من استطاع اليه سبيلا فان قلت فهلا استدلت عليه بالآية الكريمة آية الحج قلت الصواب انها ليست من ذلك في شيء بل الموصول في موضع جرد بدل بعض من الناس أو في موضع رفع بالابتداء على أن من موصولة ضمنت معنى الشرط أو شرطية وحذف الخبر أو الجواب أي من استطاع فليحج ويؤيد بالابتداء ومن كسر فان الله غنى عن العالمين وأما الحمل على الفاعلية ففسد للمعنى اذا التقدير اذا ذاك والله على الناس أن يحج المستطيع فعلى هذا اذا لم يحج استطاع يأثم الناس كلهم ولو أضيف للمفعول لم يذكر الفاعل لم يمنع ذلك في الكلام عند أحد نحو لا يسأم الانسان من دعاء الخير أي من دعائه الخير ومثال اعمال ذي الالف واللام قول الشاعر يصف شخصا بضعف الرأي والحين

ضعيف النكابة أعداءه * يخال الفرار يرأخي الاجل

ثم قلت (الثاني اسم الفاعل وهو ما اشتق من فعل لمن قام به على معنى الحدوث كضارب ومكرم فان صغرا وصف لم يعمل والافان كان صلة لال عمل مطلقا والاعمال ان كان حالا واستقبالا واعتمدوا تقدير افعلى نفى أو استفهام أو خبر عنه أو موصوف) وأقول قولى ما اشتق من فعل فيه تجوز وحقه ما اشتق من مصدر فعل وقولى لمن قام به مخرج للفعل بأنواعه فانه انما اشتق لتعيين زمن الحدث لا للدلالة على من قام به ولا اسم المفعول فانه انما اشتق من فعل لمن وقع عليه ولا سماء الزمان والمكان المأخوذة من الفعل فانها انما اشتقت لما وقع فيها لمن قام به وذلك نحو المضرب بكسر الراء اسم الزمان المضرب او مكانه وقولى على معنى الحدوث مخرج للصفة المشبهة ولاسم التفضيل كظريف وافضل فانهما اشتقا لمن قام به الفعل لكن على معنى الثبوت لا على معنى الحدوث وأشرت بتثنية بضارب ومكرم الى انه ان كان من فعل ثلاثي جاء على زنة فاعل وان كان من غير جاء بلفظ المضارع بشرط تبديل حرف المضارعة بميم مضمومة وكسر ما قبل آخره مطلقا ثم ينقسم اسم الفاعل الى مقرون بال موصولة ومجرد عنها المقرون بها يعمل عمل فله مطلقا عن ماضيا كان او حاضرا او مستقبلا تقول هذا الضارب زيد

ماسبق في المصدر وقوله هنا أو وصف دليل على أن المراد بقوله في المصدر ولا يتبع ولا يوصف لان الذي يختص بالاسم ويبعد التشبه من الفعل انما هو الوصف لا التأكيد والبدل لانهما يقيمان في الافعال فكأنه احتباك (قوله ان كان حالا أو استقبالا) لشبه المضارع ٢ (قوله جاز استعمال المشترك) مراده بالمشترك مطلق متعدد المعنى والافعال مشترك الاصطلاحى انما يقال اذا اتحد اصطلاح التخاطب (قوله بكسر الراء) هو قاعدة مفسطه ٢ قول المحشي قوله جاز استعمال المشترك الخ ليس ذلك في نسخ الشرح التي بأيدينا

امس او الآن او غدا قال امرؤ القيس القاتلين الملك الحلال حلا * غير معد حسيبا وناثلا
فاحمل القاتلين مع كونه بمعنى الماضي لانه يريد بالملك الحلال احل اباه وفيه دليل ايضا على اعماله مجموعا والمجرد عنها
انما يعمل بشرطين احدهما ان يكون للحال او الاستقبال لا للماضي خلافا للكسائي وهشام وابن مضاء استدلوا
بقوله تعالى وكلهم باسط ذراعيه بالصيد وتأولها غيرهم الثاني ان يكون مستمدا على واحد من اربعة وهي النفي
كقوله
ماراع الحلال ذمة ناكث * بل من وفي يجدا الحليل خليلا
الثاني الاستفهام كقوله انا ورجالك قتل امرئ * من العز في جك اعتاض ذلا
الثالث اسم مخبر عنه باسم الفاعل كقوله تعالى ان الله بالغ امره الرابع اسم موصوف باسم الفاعل كقولك مررت
برجل ضارب زيد او قولي ولو قديرا اشارة الى مثل قوله

كناطح صخرة يومأليوهنا * فلم يضرها واوهى قرنه الوعل
وقوله ليت شعري مقيم العذر قومي * لي ام هم في الحبلى عاذلونا
وقوله ضارب امر اجوابا لمن قال كيف رايت زيدا الاتري ان هذه عملت لا عنادها على مقدار الاصل كوعلى
ناطح وليت شعري امقيم ورايته ضاربا * ثم قلت (الثالث المثال وهو ما حول للمبالغة من فاعل الى فعال او
مفعول او فاعل بكثرة او فعيل او فاعل بقلّة) واقول الثالث من الاسماء العاملة عمل الفعل امثلة المبالغة وهي عبارة
عن الاوزان الخمسة المذكورة محولة عن صيغة فاعل لقصد افادة المبالغة والتكثير وحكمها حكم اسم الفاعل
فتقسم الى ما يقع صلة لال فتعمل مطلقا والى مجرد عنها فتعمل بالشروط المذكورين ومثال اعمال فعال قولهم
أماله مسل فان شراب وقول الشاعر

اخا الحرب لباسا اليها جلها * وليس بولاج الخوائف اعقلا
ومثال اعمال مفعول قولهم انه نحر بوائكها اي سنانها ومثال اعمال فعول قول ابى طالب
* ضروب بصل السيف سوق سنانها * واعمال هذه الثلاثة كثير فلهذا اتفق عليه جميع البصريين ومثال
اعمال فعيل قول بعضهم ان الله سميع دعاء من دعاه ومثال اعمال فعل قول زيد الخليل رضى الله عنه
آتاني انهم مزقون مرضى * جحاش الكرمين لهم فديد

واعمالها قليل فلهذا خالف سيويه فيهما قوم من البصريين ووافقهم آخرون ووافق بعضهم في فعل لانه على
وزن الفعل وخالفه في فعيل لانه على وزن الصفة المشبهة كظريف وذلك لا ينصب المفعول واما الكوفيون فلا
يميزون اعمال شي من الخمسة ومق وجدا شيئا منها قد وقع بعده منصوب اضمر والله فعلا وهو تعسف * ثم
قلت (الرابع اسم المفعول وهو ما اشتق من فعل لم يقع عليه كضروب ومكرم) واقول الرابع من الاسماء
العاملة عمل الفعل اسم المفعول يوفى قولي في حده ما اشتق من فعل من المجاز ما تقدم شرحه في حد اسم الفاعل
وقولي لم يقع عليه مخرج للافعال الثلاثة ولا اسم الفاعل ولا اسم الزمان والمكان وقد تبين شرح ذلك مما تقدم
ومثلات بضروب ومكرم لانه على ان صيغته من الثلاثي على زنة مفعول كضروب ومقتول ومكسور
ومأمور ومن غيره بلفظ مضارعه بشرط ميم مضمومة مكان حرف المضارعة وقد وقع ما قبل آخره كخرج
ومستخرج * ثم قلت (وشرطهما كاسم الفاعل) واقول أي شرط اعمال المثال واعمال اسم المفعول
كشرط اعمال اسم الفاعل على التفصيل المتقدم في الواقع صلة لال والمجرد منها وقدم في ذلك * ثم قلت
(الخامس الصفة المشبهة وهي كل صفة صح تحويل اسنادها الى ضمير موصوفها وتختص بالحال والمفعول السببي
المؤخر وترفعه فاعلا أو بدلا أو تنصبه مشبها أو تميزا أو تجرده بالاضافة الا ان كانت بال وهو هار منها) واقول

كضرب ومسجد من
يسجد بالضم الان افتتح
عين المضارع فيفتح أيضا
كفجر (قوله وتأولها
غيرهم) بحكاية الماضي
على انا قول البسط حاصل
الآن أيضا والوصيد
باب كهفهم والكهف الفار
(قوله ورأيت ضاربا) وأري
علمية ويكفيها الخبر عنه ولو
بحسب الاصل (قوله أي
سنانها) والضمير لنون
أي يخرها كثيرا (قوله على
وزن الفعل) أي كفجر
وفهم وعلم وسمع (قوله
هار منها) أي مباشرة
وبواسطة كالمضاف لمائة
أل والسببي نسبة للسبب
وهو لفظة الجبل يربط به
الامتة أطلق على الضمير
وربط لربطه الاوصاف
والصلوات والاخبار

الخامس من الأسماء العاملة عمل الفعل الصفة المشبهة وهي عبارة عما ذكرت ومثال ذلك قولك زيد حسن وجهه بالنصب أو بالجر والاصل وجهه بالرفع لانه فاعل في المعنى اذا الحسن في الحقيقة انما هو للوجه ولكنك أردت المبالغة فقول الاسناد الى ضمير زيد فجعلت زيدا نفسه حسنا وأخرجت الوجه فضلة ونصبته على التشبيه بالمفعول به لان العامل وهو حسن طالب له من حيث المعنى لانه معمول له الاصل ولا يصح أن ترفعه على الفاعلية والحالة هذه لاستيفائه فاعله وهو الضمير فأشبهه بالمفعول في قولك زيد ضارب عمر الان ضارب طالب له ولا يصح أن ترفعه على الفاعلية فنصب بذلك فالصفة مشبهة باسم الفاعل المتعدي لو احدى منصوبها يشبه مفعول اسم الفاعل وقد تقدمت الإشارة الى هذا التقدير ثم لك بعد ذلك أن تخفضه بالاضافة وتكون الصفة حينئذ مشبهة أيضا لان الخفض ناشئ على الاصح عن النصب لاعتبار الرفع لا يلزم إضافة الشيء الى نفسه اذ الصفة أبدأ غير مرفوعها وغير منصوبها فافهمه وتعارف هذه الصفة اسم الفاعل من وجود أحدها انما لا تكون الا للحال وأغنى به الماضي المستمر الى زمن الحال واسم الفاعل يكون للماضي وللحال والاستقبال والثاني أن معمولها لا يكون الا سببيا وأغنى به ما هو متصل بضمير الموصوف لفظا أو تقديرا واسم الفاعل يكون معموله سببيا أو أجنبيا تقول في الصفة المشبهة زيد حسن وجهه وزيد حسن الوجه أي الوجه منه أو وجهه فهو اما على نيابة آل مناب الضمير المضاف اليه أو على حذف الضمير من غير نيابة عنه ولا تقول زيد حسن عمرا كما تقول زيد ضارب عمرا الثالث أن معمولها لا يكون الا مؤخرا عنها تقول زيد حسن وجهه ولا تقول زيد وجهه حسن ومعمول اسم الفاعل يكون مؤخرا عنه ومقدم عليه تقول زيد غلامه ضارب الرابع أنه يجوز في مرفوعها النصب والجر ولا يجوز في مرفوع اسم الفاعل الا الرفع ثم بينت أن الخفض له وجه واحد وهو الاضافة وان الرفع له وجهان أحدهما أن يكون فاعلا واثاني أن يكون بدلا من ضمير مستتر في الصفة وان النصب فيه تفصيل وذلك ان المنصوب ان كان نكرة ففيه وجهان أحدهما أن يكون اتصابه على التشبيه بالمفعول به والثاني أن يكون تميزا وان كان معرفة امتنع كونه تميزا وتعين كونه مشبها بالمفعول به لان التميز لا يكون الا نكرة ثم بينت أن جواز الرفع والنصب مطلق وان جواز الخفض مقيد بأن لا تكون الصفة بال والمعمول مجر دمهنا ومن الاضافة لتاليها وتضمن ذلك امتناع الجر في نحو زيد الحسن وجهه والحسن وجهه أيه والحسن وجهه والحسن وجهه ثم قلت (السادس اسم الفعل نحو بله زيد اجمعني دعه وعليك وبه معنى الزمه والصق ودونك بمعنى خذه ورويده وتيده بمعنى أمهله وهيئات رشتان بمعنى بعصا فترق وأوه وأف بمعنى أتوجع وأتضجر ولا يضاف ولا يتأخر عن معموله ولا ينصب في جوابه وما نون منه فنكرة) وأقول السادس من الأسماء العاملة عمل الفعل اسم الفعل وهو على ثلاثة أنواع ماسمي به الامر ودوالغالب فلهذا بدأت به ومثلته بخمسة أمثلة وهي بله بمعنى دع كقول الشاعر في صفة السيوف تذر الجاحم ضاحيا هاماتها * بله الا كف كاهم تخاق أي دع الا كف وذلك في رواية من نصب الا كف أمام من خفضها قبله فصدر بمنزله قولك ترك الا كف وأما من رفعها وهو شاذ فهي اسم استفهام بمنزلة كيف وما بعدها مبتدأ وهي خبره وعليه معنى الزمه وقوله تعالى عليكم أنفكم أي الزموا شأن أنفكم ويقال أيضا عليك به فقل الباء زائدة وقيل اسم لالصق دون الزم ودونك بمعنى خذه كقول صبية لامها * دونكها يا أم لا طيقها * ورويده وتيده بمعنى أمهله وماسمي به الماضي وهو أكثر ماسمي به المضارع فلهذا أقدم عليه ومثله بمثلين هيئات بمعنى في بعد رشتان بمعنى افترق قال

(قوله وما نون منه فنكرة)
لكن اتنبون بماعني فلا
يجوز في نحو هيئات وعليك
(قوله بله الا كف الخ)
كأنه خطاب لانسان
استمظم قطع السيوف
الاكف (قوله وقيل اسم
لالصق) يعني قاله الاصاق
متعلقة بعليك لان الجار
يكفيه معنى الفعل هكذا
والظاهر ان الباء زائدة وان
الاصاق وغيره يؤخذ
من المقام ولو لم تذكر الباء
فقولك عليك الوسادة فيه
معنى الاصاق بخلاف عليك
بالتقوى

فهيئات هيئات العقيق ومن به * وهيئات خل بالعقيق نواصله

رشتان هذا والعناق والنوم * والمشرط البارد في ظل الدوم

وقال

(قوله ولا يجوز عند الاصمعي شتان ما بين زيد وعمر) وجهه أن شتان بمعنى افترق والافتراق إنما ينسب لعدد والذى بين زيد وعمر وشي واحد
ان قلت حينئذ ما وجه تجويزه قلت تضمن شتان معنى بعد أى بعد الفرق الذى بينهما وعظمت المسافة التى تفصل بينهما (قوله بظاهر قوله تعالى) يشير
الى أنه مؤول باضما وفعل ٩٤ (قوله اسكت سكوتا) أى أوجد فردا من أفراد السكوت وليس يلزم ترك الكلام بالمرّة لان التكرار

فى سياق الاثبات لانهم
فيمثل حينئذ بالسكوت عن
سيرة وفتح أخرى واشهر
أنه لا يمثل على التوین
الابتراك الكلام رأسا وكان
وجهه أن صه معناه
لا تتكلم كلاما والتكرار فى
سياق النفي نعم ثم الظاهر أنه
إذا نون رويدا وانصب
الضمير يؤتى به منفصلا
فيقال رويدا اياه ولا يقال
رويداء وان كان القياس
اتصال الضمير بعامله الآن
الاتصال بعامله الاسمى
يشبه الاضافة فلا يجماع
التوین (قوله فمعناه السكوت)
أى الممهود أى عن كلام
مخصوص أو عن كل كلام
بحسب ما يترك وبين مخاطبك
وان اشتهر الاول فقط
(قوله عمل استقر)
الانسب لقوله المعتمدان
يقول عمل مستقر (قوله
العمل لهما) لدلالتهما على
المتعلق وفهمه عندهما
حقى ككأنه معناه تأمل
(قوله فان قلت فى مسئلة)
وارد على تمثيله بجاء الذى

واك زيادة ما قبل فاعل شتان كقوله شتان مانومى على كورها * ونوم حيان أخى جابر
ولا يجوز عند الاصمعي شتان ما بين زيد وعمر وجوز غير محتجا بقوله
شتان ما بين اليزيدى فى الندى * يزيد بن معن واليزيد بن حاتم
وأما قول بعض المحدثين جازيتونى بالوصال قطيعة * شتان بين صنعكم وصنيعي
فلم تستعمله العرب وقد يخرج على اضمار ما موصولة بين وذلك على قول الكوفيين ان الموصول يجوز حذفه
ومسمى به المضارع نحو أو بمعنى أتوجع وأف بمعنى أتضجر وبعضهم أسقط هذا القسم وفسر هذين بتوجعت
وتضجرت ومن أحكام اسم الفاعل أنه لا يضاف كإسماء وهو الفاعل كذلك ومن ثم قالوا إذا قلت بله زيد
ورويدا بالخفض كأنه مصدرين والفتحة فيها حينئذ فتحة اعراب وإذا قلت بله زيد ورويدا كأنه اسمى
فعلين ومعلوم أن الفتحة فيها حينئذ فتحة بناء لعدم التوین ومنها أن معمولها لا يتقدم عليها لا تقول زيدا عليك
وخالف فى ذلك الكسائى تمسكا بظاهر قوله تعالى كتاب الله عليكم وقول الزاجر
يا أيها المانع دلوى دونكا * انى رأيت الناس يحمدونكا

ومنها فى المضارع لا ينصب فى جواب الطلبى منه لا تقول صه فأحدثك بالنصب خلافا للكسائى أيضا نعم يحزم
فى جوابه كقوله * مكانك تحمدى أو تستريحى * ومنها أن مانون منها نكرة وما لم ينوفى معرفة فاذا قلت
صه فمعناه اسكت سكوتا وإذا قلت صه فمعناه السكوت * ثم قلت (السابع والثامن الظرف والمجرور
المتعديان وعملهما عمل استقر) وأقول إذا اعتمد الظرف والمجرور على ما ذكرت فى باب اسم الفاعل وهو النفي
والاستفهام والاسم المخبر عنه والاسم الموصوف والاسم الموصول عملا عمل فعل الاستقرار فرفع الفاعل
المضمر أو الظاهر تقول ما عندك مال وما فى الدار زيدوا الأصل ما استقر عندك مال وما استقر فى الدار زيد
فحذف الفعل وأنيب الظرف والمجرور عنه وصار العمل لهما عند المحققين وقيل إنما العمل للمحذوف واختاره
ابن مالك ويجوز ذلك أن تجعلهما خبرا مقدما وما بعدهما مبتدأ مؤخر أو الوجه الاول أولى لسلامته من مجاز
التقديم والتأخير وهكذا العمل فى بقية ما يعتمدان عليه نحو أفى الله شكى وقولك زيد عندك أبوه وجاء الذى
فى الدار أخوه ومررت برجل فى فضل فان قلت فى أى مسئلة يعتمد الوصف على الموصول حقى بحال عليه
الظرف والمجرور قلت اذا وقع بعد ال فانها موصولة والوصف صلة ولهذا حسن عطف الفعل عليه فى قوله
تعالى ان المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله * ثم قلت (التاسع اسم المصدر والمراد به اسم الجنس المنقول
عن موضوعه الى افادة الحدث كالكلام والثواب وإنما يعمل الكوفيون والبغداديون وأما نحو ان مصابك
الكافر حسن فحائرا اجمالا لأنه مصدر وعكسه نحو فجار وحاد) وأقول التاسع اسم المصدر وهو يطلق على ثلاثة
أمور أحدها ما يعمل اتفاقا وهو ما بدى بيمين زائدة لغير المفاعلة كالضرب والمقتل وذلك لأنه مصدر فى الحقيقة
ويسمى المصدر المسمى وأما سموه أحيانا اسم مصدر نحو زوا ومن أعماله قول الشاعر
أظلم ان مصابكم رجلا * أهدي السلام تحية ظلم
الهمزة للنداء وظلوم اسم امرأة منادى ومصابكم اسم ان وهو مصدر بمعنى أصابتكم ويسمى اسم مصدر مجازا

ورجلا

فى الدار أخو مع قوله أولا على ما ذكر فى باب اسم
الفاعل فانهم (قوله وعكسه نحو فجار) أى أنه لا يعمل باجماع

ورجلا مفعول بالمصدر وأهدي السلام جملة في موضع نصب على أنها صفة لرجلا وتحيه مصدر لا هدى السلام من باب قعدت جلوسا وظلم خبران ولهذا البيت حكاية شهيرة عند أهل الأدب والثاني ما لا يعمل اتفاقا وهو ما كان من أسماء الأحداث هاما كسبحان علما للتسبيح وفجارو حماد علمين للفجرة والحمدة والثالث ما اختلف في اعماله وهو ما كان اسما لغير الحدث فاستعمل له كالكلام فإنه في الاصل اسم للملفوظ به من الكلمات ثم نقل الى معنى التكليم والثواب فإنه في الاصل اسم لما يثاب به العباد ثم نقل الى معنى الأثابة وهذا النوع ذهب الكوفيون والبغداديون الى جواز اعماله تمسكاً به ورد من نحو قوله

أ كفرا بعد رد الموت عنى * وبعد عطائك المائة الرتاعا

وقوله لان ثواب الله كل موحد * جناف من الفردوس فيها يخلد

وقوله قالوا كلامك هند او هي مصفية * يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا

ومنع ذلك البصريون فاضمر وهذه المتصوبات أفعالا تعمل فيها ثم قلت (العاشر اسم التفضيل كأفضل وأعلم ويعمل في تمييز ظرف وحال وفاعل مستتر مطلقا ولا يعمل في مصدر ومفعول به أو له أو معه ولا في مرفوع ملفوظ به في الاصح الا في مشكلة الكحل) وأقول أما أخرت هذا من الظرف والمجرور وان كان مأخوذا من لفظ الفعل لان عمله في المرفوع الظاهر ليس مطردا كما تراها الآن وأشرت بالتمثيل بأفضل وأعلم الى أنه يبقى من القاصر والمتمدى ومثال اعماله في التمييز أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا هم أحسن أنا ناور ثيابا ومثال اعماله في الحال زيد أحسن الناس متبسما وهذا بسرا أطيّب منه وطبا ومثال اعماله في الظرف قول الشاعر

فانا وجدنا العرض أحوج ساعة * الى الصون من ريط يمان مسهم

ومثال اعماله في الفاعل المستتر جميع ما ذكرنا ولا يعمل في مصدر لا تقول زيد أحسن الناس حسنا ولا في مفعول به لا تقول زيد أشرب الناس عسلا وانما تعديه اليه باللام فتقول أشرب الناس للعسل ولا في فاعل ملفوظ به لا تقول مررت برجل أحسن منه أبوه الا في لغة ضعيفة حكاه سيبويه واتفقت العرب على جواز ذلك في مشكلة الكحل وضابطها أن يكون أفضل صفة لاسم جنس مسبق بنى والفاعل مفضلا على نفسه باعتبارين وذلك كقول النبي صلى الله عليه وسلم ما من أيام أحب الى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة وقول العرب ما رايت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد ولهذا المثال لقب المشكلة بمسألة الكحل وقوله

ما رايت امرأ أحب اليه الا * ببذل منه اليك يا ابن سنان

ولم يقع هذا التركيب في التنزيل واعلم ان مرفوع أحب في الحديث والبيت نائب فاعل لانه مبنى من فعل المفعول لامن فعل الفاعل ومرفوع أحسن في المثال بالعكس لان بناءه على العكس * ثم قلت (واذا كان بال مطابق أو مجردا أو مضافا لنكرة أفرد أو ذكر أو لمعرفة فالوجهان) وأقول استطردت في أحكام اسم التفضيل فذكرت أنه على ثلاثة أقسام أحدها ما يجب فيه أن يكون طبق من هوله وهو ما كان بالالف، واللام تقول زيد الأفضل وهذا الفضلي والزيدان الأفضلان والهندان الفضليان والزيدون الأفضلون والهندات الفضليات أو الفضل الثاني ما يجب فيه أن لا يطابق بل يكون مفردا مذكرا على كل حال وهو نونان أحدهما المجرى من آل والاضافة تقول زيد أو هند أفضل من عمرو والزيدان أو الهندان أفضل من عمرو والزيدون أو الهندات أفضل من عمرو والثاني المضاف الى نكرة تقول زيد أفضل رجل والزيدان أفضل رجلين والزيدون أفضل رجال وهند أفضل امرأة والهندان أفضل امرأتين والهندات أفضل نسوة وتجب المطابقة في تلك النكرة كما مثنا وأما قوله تعالى ولا تكونوا أول كافرين فالتقدير أول فريق كافر ولولا ذلك لقل أول كافرين أو التقدير ولا يكن كل منكم أول كافر مثل فاجدوهم ثمانين جملة اثناث ما يجوز فيه الوجهان وهو المضاف لمعرفة تقول الزيدان أفضل

(قوله ريط) بكسر الراء
هو الملاءة والمسهم المخطط
(قوله نائب فاعل) وان
كان هذا اسما عيا ولا فاعل
التفضيل كأفضل التمتع
انما يصاغ من المبني للفاعل

(قوله متفاوت المعنى) لثباتي فيه التفاضل والتعجب لان التعجب استعظام زيادة في وصف فاعل خفي سببها فلا يصح ان من القتل لانه شيء واحد هو ازهاق الروح (قوله وحر) فيه ان دليله لا يظهر في حر الماهم الا ان يقال حمل على المتل لانه موازن له ثم غير شارحاً خرج هذه الافعال بزيادة قيدها ولا يكون اسم فاعله على الفعل ٩٦ ولم يلتفت الى أنه مزيد مقدر (قوله عاملان) بينهما ارتباط اما بعبط نحو قام وقعد زيداً و

القوم والزيدون أفضل القوم وهذا أفضل النساء والهندان أو الهندات أفضل النساء وان شئت قلت الزيدان أفضل القوم والزيدون أفضل القوم. هند فضلي النساء والهندان فضليا للنساء وترك المطابقة أولى قال الله تعالى ولتجدنهم أحرص الناس على حياة ولم يقل أحرص حي الناس وقال الشاعر
ومية أحسن الثقلين جيداً * وسالفة وأحسنهم قذالاً

ولم يقل حسنى الثقلين ولا حسناهم وعن ابن السراج إيجاب ترك المطابقة ورد بقوله سبحانه وتعالى الا الذين هم أراذلنا وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها * ثم قلت (ولا يبنى ولا ينقاس هو ولا أنفعال التعجب وهي ما فعله وأفضل به وفعل الامن فعل ثلاثي مجرد لفظاً وتقدير انام متفاوت المعنى غير منفي ولا مبنى للمفعول) وأقول لا يبنى أفعال التفضيل ولا ما فعله وأفضل به وفعل في التعجب من نحو جلف وكلب وحر لانها غير أفعال وقولهم ما جلفه وأحره وأكلبه خطأ ولا من نحو دحرج لانه رباعي ولا من نحو انطلق واستخرج لانه وان كان ثلاثياً لكنه مزيد فيه ولا من نحو هيف وغيد وحول وسود وعور وحر وعصى وعرج لانها وان كانت ثلاثية مجردة في اللفظ لكنهما مزيدة في التقدير اذا أصل حول أو حور أو غور وغيد أو غيد أو دال على ذلك ان عيناهما لم تقاب أفعالهم تحرهما وانفتاح ما قبلها فلو لا ان ما قبل عينيهما ساكن في التقدير لوجب فيها القلب المذكور ولا من نحو كان وظل وبات وصار لانها غير تامة ولا من نحو ضرب لانه مبنى للمفعول ولا من نحو ما قام وما عاج بالدواء لانه منفي وما سمع مخالف لشيء مما ذكرنا لم يقس عليه فن ذلك قولهم هو أخص من فلان وأقن منه فبنوه من غير فعل بل من قولهم هو أخص وقن بكذا وقولهم ما اتقاه من اتقى وما أخصر هذا الكلام من اختصر وهما ذو زيادة والثاني مبنى للمفعول وفي التنزيل ذلكم أقمسط عند الله وأقوم للشهادة وهما من أقمسط اذا عدل ومن أقم الشهاده وسيدويه يقبس ذلك اذا كان المزيد فيه أفعال وفهم من قولى ولا ينقاس أنه قديس من غير ذلك بالسمع دون القياس كما بينته ثم قلت (باب واذا تنازع من الفعل أو شبهه عاملان فأكثرهما تأخر من معمول فأكثر فالصري يختار أعمال المجاور فيضمر في غيره مرفوعه ويحذف منصوبه ان استغنى عنه والاخره والكوفي السابق فيضمر في غيره ما يحتاجه) وأقول لما فرغت من ذكر العوامل أردتها بحكمها في التنازع ويسمى هذا الباب باب التنازع وباب الاعمال والحاصل أنه يتأني تنازع عاملين وأكثر في معمول واحد أو أكثر وان ذلك بشرطين أحدهما أن يكون العامل من جنس الفعل أو شبهه من الاسماء فلا تنازع بين الحرفين ولا بين الحرف وغيره والثاني أن لا يكون المعمول متقدماً ولا متوسطاً بل متأخراً فلا تنازع في نحو زيداً ضربت وأكرمت لتقدمه ولا في نحو ضربت زيداً وأكرمت لوسطه وجوز ذلك بعضهم فيها مثال تنازع العاملين معمولاً قوله تعالى آتوني أفرغ عليه قطراً فأتوني وافرغ عاملان طالبان لقطر أو مثال تنازع العاملين أكثر من معمول ضربت وأهدت زيداً يوم الخميس ومثال تنازع أكثر من عاملين معمولاً واحداً قول الشاعر

أرجو واخشي وادعوا لله مبتئياً * عفووا عافية في الروح والجسد

ومثال تنازع أكثر من عاملين أكثر من معمول واحد قوله صلى الله عليه وسلم تسبحون وتحمدون وتكبرون

يكون الثاني جواً بالاول جواب الشرط نحو آتوني أفرغ عليه قطراً أو جواب السؤال نحو يستنونك قل الله يفتيككم في الكلافة أو كون الثاني من معمولات الاول نحو وانهم ظنوا كما ظننتم أن ان يبعث الله أحداً قلت أو كون الثاني مرتباً على الاول نحو هاهن أقرأ كتابه

* وعزة معمول معنى غيره * فان القراءة مرتبة على الاخذ والعناء والتعب مرتب على المثل وعلى كل حال لا يجوز قام قعد زير (قوله فيضمر في غيره مرفوعه) ويفتقر لاجل عمدته عود الضمير لما تأخر لفظاً ورتبة (قوله فيضمر في غيره ما يحتاجه) أي ولو منصوباً لانه عائد على مقدم رتبة لانه معمول الاول (قوله فلا تنازع بين الحرفين) وأنبته بعضهم في ان لم تكره في فان كلامها يقتضي الجزم والجمهور يقولون ان عاملة في فعل مأخوذة من معنى لم أي ان اتسفى اكرامك

فهي عاملة في محل لم ومدخولها (قوله فلا تنازع في نحو زيداً ضربت وأكرمت) بل هو معمولاً يابيه جزماً وحذف من غيره اذا لم ادبر أتى العامل الاول استحق المعمول فلم يأت الثاني الا بعد عمله فيه بخلاف ما اذا تأخر المعمول عنهم ما لكن أنت خير بأن تسمية ذلك تنازعاً قديدي له وجه صحة ولا مشاحة في الاصطلاح (قوله أرجو واخشي الخ) يقال هنا أكثر من معمول لان مبتغيا حال معمولاً لعامل صاحبها وكأنه رأى ان الاظهر الا بقاء عند الدعاء لكن أنت خير بصحة عند الحشية على ان الرجاء كالدعاء ثم ظهر ان الحق مع المصنف لانه لا تنازع في حال ولا يتميز

لوجوب تكبيرهما فلا يتأتى اضمارهما في المهمل فتدبر (قوله في أحد القولين) وقال ابن مالك هما خبر والمر فوع مبتدأ مؤخر قائلاً لا يقع التنازع في المرفوع السببي (قوله أعمال الاول لتقدمه) كما قيل في الفعل المؤكد لا فاعل له والفاعل الاول نحو قام قام زيد (قوله الصواب في القياس) لسلامته من الفصل بين العامل والمعمول باجنبي والتوكيد غير أجنبي ان قلت يلزم الفصل عند ٩٧ البصريين في نحو رغبت ورغب في الزيدان

دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين فدبر ظرف وثلاثاً فمفعول مطاق وهما مطلوبان لكل من العوامل الثلاثة ومثال تنازع الفعلين ما مثلنا ومثال تنازع الاسمين قول الشاعر

قضي كل ذي دين فوق غريمه * وعزة بمطول معنى غريمها

في أحد القولين ومثال تنازع الفعل والاسم هاؤم اقرؤا كتابيه واتفق الفريقان على جواز أعمال أي العاملين شئت ثم اختلفوا في المختار فاختار الكوفيون أعمال الاول لتقدمه والبصريون أعمال المتأخر لمجاورة المعمول وهو الصواب في القياس والاكثر في السماع فاذا أحمل الثاني نظرت فان احتاج الاول لمرفوع أضمر على وفق الظاهر المتنازع فيه نحو قاما وقعدا أخوا قاموا وقعدا خوتك قن وقعد نسوتك وهذا اجماع من البصريين وان احتاج لنصب فلا يخلو اما ان يصح الاستغناء عنه أو لا فان صح الاستغناء عنه وجب حذفه نحو ضربت وضربني زيد ولا يجوز أن تضمره فتقول ضربته وضربني زيد الا في ضرورة الشعر قال الشاعر

اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب * جهار افكن في القيب أحفظ للود

وان لم يصح وجب تأخير نحو رغبت ورغب في الزيدان عنهما واذا أحمل الاول أضمر في الثاني لما يحتاجه من مرفوع ومنصوب ومجرور فتقول قام وقعدا أخوا قام وضربتهما أخوا قام وضربت بهما أخوا ولا يجوز حذفه اذا كان مرفوعاً باتفاق ولا اذا كان منصوباً الا في ضرورة الشعر كقول الشاعر

بمكاظ يفتني الناظر * ن اذا هم نحو اشعاعه

ومن ثم قلنا في قوله تعالى آتوني أفرغ عليه قطرا انه أحمل الثاني لانه لو أحمل الاول لوجب أن يقال آتوني أفرغه عليه قطرا وكذا في بقية آي التزيل الواردة من هذا الباب ثم قلت

(باب اذا شغل فعلاً أو وصفا ضمير اسم سابق أو ملابس لضميره عن نصبه وجب نصبه بمحذوف بمائل للمذكوران تلا ما يختص بالفعل كان الشرطية وهما لا ومق وترجح ان تلا ما بالفعل به أولى كالهزمة وما التافية أو طائفا على فعلية غير مفصول بام نحو أبشر انا واحد تتبعه والانعام خلقها لكم وكان المشغول طلباً وجب رفعه بالابتداء ان تلا ما يختص به كذا الفجائية أو تلا ما له الصدر كزيد هل رأيته وهذا خارج عن أصل هذا الباب مثل وكل شيء فعلوه في الزبر وزيدهما حسنة وترجح في نحو زيد ضربته واستويا في نحو زيد قام وعمر أكرمه) وأقول هذا الباب المسمى باب الاشتغال وحقيقته ان يتقدم اسم ويتأخر عنه عامل هو فعل أو وصف وكل من الفعل والوصف المذكورين مشتغل عن نصبه له نصبه لضميره لفظاً كزيد اضربه أو محلاً كزيد امرت به أو ملابساً لضميره نحو زيد اضربت غلامه أو مررت بغلامه والاسم في هذه الامثلة ونحو ما أصله أن يجوز فيه وجهان أحدهما ان يرفع على الابتداء فالجمله بعده في محل رفع على الخبرية والثاني أن ينصب بفعل محذوف وجوبا يفسره الفصل المذكور فلا موضع للجمله بعده لانها مفسرة وفهم من قولي فعل أو وصف ان العامل ان لم يكن أحدهما لم تكن المسئلة من باب الاشتغال وذلك نحو زيد انه فاضل وعمر وكنانة أسد وذلك لان الحرف لا يعمل فيما قبله وكذلك نحو زيد دراكه وعمر وعليه لان اسم الفعل لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملاً ومن ثم لم يجز النصب على الاشتغال في نحو وكل شيء فعلوه في الزبر وقولك زيد ما حسنة لان فعلوه صفة والصفة لا تعمل

(١٣ - شذور)

غير هذا حاصله أنه لا عطف على جملة الخبر أصلاً بل العطف على كل حال على الجملة

الكبرى غير ان الجملة الكبرى لها اعتباران صدر وعجز فتعتبر المناسبة بين المعطوف والجملة الكبرى نارة من حيث صدرها ونارة من حيث عجزها وحينئذ فلا حاجة لرابط أصلاً وهو دقيق (قوله أصله أن يجوز فيه وجهان) أقول مراده بالجواز ما قابل الامتناع لا استواء الامرين لان هذا ليس

أصلاً إذا ما يكون في قام زيد وعمر وأكرمته والاصل ترجيح الرفع (قوله تابع) في معنى التابع كلام للمبسوط في كتابة الازهرية فارجع اليه ان شئت (قوله مطلقاً) محدودة أولاً ٩٨ والثاني عدم توكيده اتفاقاً نحو دهر وحين فاصدقه على القليل والكثير لافائدة في تأكيده

(قوله ولا يعاد ضمير متصل) نحو ضربته ضربته ويحتمل هذا ان يكون للفعل أو الفاعل أو المفعول فان قلت أنا قمتين تأكيده الثاني أو هو فالتاكيد من استعادة أو نقل ضمير الرفع لغيره وان قلت ضربته ضربته احتمل الاولين فقط هذا والظاهر ان توكيد الفعل المسند للضمير باعادة وحده ممتنع أو غير شائع نحو ضربته ضرب أو ضربت ضرب والقول بالالتفات في ذلك بعيد (قوله ولا حرف غير جوابي) نحو كسرت بالحجر بالحجر رد التوهم انك كسرت الحجر وعليه فهو توكيد لمعنى الباء امان كان رد التوهم الكسر بالسكين مثلاً فهو توكيد بالحجر لكن على الاول هو اظهر في محل الاضمار اذا الظاهر كسرت بالحجر به اغتفر لان المقام لتأكيد في الجملة اما حرف الجوابي فكالمستقبل يعاد وحده كما يؤتى به ابتداء

في الموصوف وفعل التعجب جامد فهو شبه بالحرف فلا يعمل فيما قبله لاسيما وبينهما التمجية ولها مصدر وكذلك زيداً انما الضار به لان ال موصولة فلا تقدم عليها مع مول صلته اسم الذي تقدم وبعده فعل أو وصف وكل منهما انما نصب لضمير أو لسيبويه ينقسم خمسة أقسام أحدها ما يترجح نصبه وذلك في ثلاث مسائل احداها ان يكون الفعل المشغول طلباً نحو زيداً اضربه وعمر الاثنية الثانية ان يتقدم عليه أداة يقلب دخولها على الفعل نحو ابشر انا واحداً اتبعه الثالثة ان يقرن الاسم بما طف مسبوق بجملة فعلية لم تبين على مبتدا كقوله تعالى خلق الانسان من نطفة فاذا هو خصيم مبين والاعلام خلقه الهالك الثاني ما يترجح رفعه بالابتداء وذلك فيما لم يتقدم عليه ما يطلب الفعل وجوباً أو رجحاناً نحو زيداً ضربته وذلك لان النصب محجوج الي التقدير ولا طالب له والرفع غني عنه فكان أولى لان التقدير خلاف الاصل ومن ثم منه بعض النحويين ويردونه قري جئات عدن يدخلونها سورة انزلناها بنصب جنات وسورة الثالث ما يجب نصبه وذلك فيما تقدم عليه ما يطلب الفعل على سبيل الوجوب نحو ان زيداً رأيت فأكرمه الرابع ما يجب رفعه وذلك اذا تقدم عليه ما يختص بالجلل الاسمية كذا الفجائية نحو خرجت فاذا زيد يضربه همز وواجزة كثر النحويين النصب بعدها هو أو حال بين الاسم والفعل شيء من أدوات التصدير نحو زيداً يدهل رأيت وعمر وما لقيته الحامس ما يستوي فيه الأمران وذلك اذا وقع الاسم بعد عاطف مسبوق بجملة فعلية مبنية على مبتدا نحو زيداً قام وعمر أكرمته وذلك لان الجملة السابقة اسمية المصدر فعلية المعجز فان راعيت صدرها رفعت وان راعيت عجزها نصبت فالنسبة حاصلة على كلا التقديرين فلذلك جاز الوجهان على السواء وقد جاء التنزيل بالنصب قال الله تعالى الرحمن علم القرآن الآيات الرحمن مبتدا وعلم القرآن جملة فعلية خبر والمجموع جملة اسمية ذات وجهين والجللتان بعد ذلك معطوفتان على الخبر وجللتا الشمس والقمر بحسبان والنجم والشجر يسجدان معترضتان والسماء رفعها عطف على الخبر أيضاً وهي محل الاستشهاد ثم قلت (باب يتبع ما قبله في الاعراب خمسة أحدها التوكيد وهو تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول فالأولى نحو جاء زيد بنفسه والزيدان أو الهندان أنفسهم ما والزيدون أنفسهم والهندات أنفسهن والعين كالنفس والثاني نحو جاء الزيدان كلاهما والهندان كلتاها واشتريت العبد كله والعبيد كلهم والامة كلها والاماء كلهن ولا تؤكد نكرة مطلقاً وتؤكد باعادة اللفظ أو مرادفه نحو دكا دكا وفجاس بلا ولا يعاد ضمير متصل ولا حرف غير جوابي الامع ما اتصل به) وأقول اذا استوفت العوامل مع مولاتها فلا سبيل لها الى غيرها الا بالتبعية والتوابع خمسة ثمت وتوكيد وعطف بيان وبدل وعطف نسق وقيل أربعة فادرج هذا القائل عطفي البيان والنسق تحت قوله والعطف وقال آخر ستة فجعل التأكيده اللفظي باباً واحداً والتأكيده المعنوي كذلك ومثال المقرر لا امر المتبوع في النسبة جاء زيد بنفسه فانه لا قولك نفسه لجوز السامع كون الجاني خبره أو كتابه بدليل قوله تعالى وجاء ربك أي أمره ومثال المقرر لا امره في الشمول قوله عز وجل فسجد الملائكة كلهم أجمعون اذ لو لا التأكيده لجوز السامع كون الساجد أكثرهم ويجب في المؤكد كونه مرفقة وشد قول عائشة رضي الله عنها ما صام رسول الله صلى الله عليه وسلم شهراً كله الا رمضان وقول الشاه

لكنه شاقه ان قيل دارجب * ياليت عدة حول كله رجب وأشده ابن عاكب وغيره ياليت عدة شهر وهو تحريف ويجب في التأكيده كونه مضافاً الى ضمير عائشة على المؤكد

مطابق

كذلك وشذا عادة غيره وحده كقوله فلا والله لا ياني لماني * وللا لما بهم أبادوا وأسئل منه قوله

لأبأبوح حجب بثتها * أخذت على موافقاه عهدا

مطابق له كما ثلثنا ويستثنى من ذلك اجمع وما تصرف منه فلا يصفن لضمير تقول اشترت العبد كله اجمع والامة كلها جماء والعبد كلهم اجمعين والاماء كلهن جمع ويجب في النفس والعين اذا اكديهما ان يكونا مفردين مع المفرد نحو جاء زيد نفسه عنه وجاءت هند نفسها عنهما مع الجمع نحو جاء زيدون أنفسهم أعينهم والهندات أنفسهن أعينهن وأما اذا اكديهما المثنى ففيهما ثلاث لغات أفصحها الجمع فتقول جاء زيدان أنفسهما أعينهما ودونه الافراد ودون الافراد التثنية وهي الاوجه الجارية في قولك قطعت رؤس الكباشين (مسئلة) قال بعض العلماء في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون فائدة ذكر كل رفع وهم من يتوهم أن الساجد البعض وقائدة ذكر اجمعون رفع وهم من يتوهم أنهم لم يسجدوا في وقت واحد بل سجدوا في وقتين مختلفين والاول صحيح والثاني باطل بدليل قوله تعالى لاغوينهم اجمعين لان اغواء الشيطان لهم ليس في وقت واحد فدل على ان اجمعين لا تعرض فيه لاتحاد الوقت وانما معناه كلهم في كل سواء وهو قول جمهور النحويين واذا ذكر في الآية تأكيذا على تأكيد كماله تعالى فهل الكافرين أمهلهم رويدا * ثم قلت (الثاني) نعمت وهو تابع مشتق أو مؤول به فيفيد تخصيص متبوعه أو توضيحه أو مدحه أو ذمه أو تأكيده أو الترحم عليه ويتبعه في واحد من أوجه الاصراب ومن التعريف والتكثير ولا يكون أخص منه نحو بال رجل صاحبك بدل ونحو بال رجل الفاضل وزيد الفاضل نعمت وأمره في الافراد والتذكير واضدادهما كالفعل ولكن يرجح نحو جاءني رجل فمؤدغلمانة على قاعد أو قاعدون فضيف ويجوز قطعه ان علم متبوعه بدونه بالرفع أو بالنصب) وأقول مثال المشتق مررت برجل ضارب أو مضروب أو حسن الوجه أو خير من عمرو ومثال المؤول به مررت برجل أسد أي شجاع ومثال ما يفيد تخصيص المتبوع قوله تعالى فتحرر رقيقة مؤنثة ومثال ما يفيد مدحه الحمد لله رب العالمين ومثال ما يفيد ذمه أو ذبالة من الشيطان الرجيم ومثال ما يفيد الترحم عليه اللهم أناعبدك المسكين ومثال ما يفيد التوكيد نفخة واحدة وعشرة كاملة ولا تتخذوا الهين اثنين رزعم قوم من أهل البيان أن اثنين عطف بيان ويحتاج شرح ذلك الى بسط طويل وقد طبع العربون بان النعت يتبع المنعوت في أربعة من عشرة والتحقق أن الامر على النصف في العددين وانه انما يتبع في اثنين من خمسة وهم واحد من أوجه الاصراب الثلاثة التي هي الرفع والنصب والجرو واحد من التعريف والتكثير فلا نعت نكرة بمعرفة ولا العكس لا تقول مررت برجل الفاضل ولا يزيد فاضل كما انه لا يتبع المرفوع بمنصوب ولا مجرور ولا نحو ذلك ويجب عند جماهير النحويين كون الموصوف اما أعرف من الصفقة أو مساويا لها فلا يجوز أن يكون دونها فالاول كقولك مررت بزید الفاضل فان العلم أعرف من المعرفة باللام والثاني نحو مررت بالرجل الفاضل فانها معر فان باللام والثالث نحو مررت بالرجل صاحبك فصاحبك بدل عندهم لان المضاف للضمير في رتبة الضمير أو رتبة العلم وكلاهما أعرف من المعرفة باللام وأما الافراد ووضاها التثنية والجمع والتذكير ووضده وهو التأنيث فان النعت يعطي من ذلك حكم الفعل الذي يحمل هله من ذلك الكلام فتقول مررت بأمرأة حسن أبوها بالتذكير كما تقول حسن أبوها وفي التثنية ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها ورجل حسنة أمه بالتأنيث كما تقول حسنت أمه وتقول برجل حسن أبواه ورجل حسن أباه ولا تقول حسنين ولا حسنين على لغة من قال أكلوني البراغيث وعلى ذلك فقس الا أن العرب أجز واجمع التكسير مجرى الواحد فجازوا فاصبحا مررت برجل فمؤدغلمانة كما تقول قاعد غلمانة وقوم رجحوه على الافراد واليه اذهب وأما جمع التصحيح فاما يقول من يقول أكلوني البراغيث واذا كانت المنعوت معلوما بدون النعت نحو مررت بأمرأة القيس الشاعر جازك فيه ثلاثة أوجه الاتباع فيخفض والقطع بالرفع باضار هو والنصب باضار فعل ويجب أن يكون ذلك الفعل

لا يضاف للضمير (قوله قطعت رؤس الكباشين) فالتثنية ظاهرة والجمع مراد به مافوق الواحد والافراد مراد به الجنس الصادق بالاثنتين (أو توضيحه) هو في المعارف ولم يقولوا فيها تخصيصا لان عمومها لمرض الاشتراك فجعله خفاء طارضا فالآية توضيح والتخصيص ازالة العموم الاصل وأنت خير بان هذا مع ضمه لا يظهر في غير العلم من المعارف فن ثم ينظر له بعض وعبر فيها بالتخصيص مثل الذكرات كان عقيل في شرح الخلاصة (قوله ولا يكون أخص) أقول الظاهر مذهب من جوز كونها أخص لانها موضحة أو مخصصة فلتكن أعرف وكأن من منع قال لا يكون التابع أشرف من المتبوع (قوله) ويحتاج شرح ذلك الى بسط طويل) أقول يرد على من قال انه عطف بيان ان عطف البيان موضح أو مخصص وكلاهما متقن هنا ويحاجب بأنه موضح وذلك ان الهين مثنى والحكم المتعلق به يحتمل أنه من حيث كل فرد ويحتمل أنه من حيث الهيئة الاجتماعية بل

وبما كان المتبادر الاول كما يظهر لك في قولنا لا تضرب الزبدتين وليس مرادنا اذني كل من الالهين كفر بقوله اثنتين توضيح وبيان لان

التي عن الهين من حيث انهما انسان فلا ينافي انه لا بد من احدث كما عينه بقوله انما هو الله واحد فاي قارهون ولما كان هذا حقيقيا لم يعتبره التحوير وقالوا انه صفة مؤكدة ولا يدققون تدقيق اهل المعاني والبيان الناظرين للنسكات وان لم تنفع هذا وتشوقت لنوع بسط في المقام حيث اشار بذلك المصنف الامام فلتتل عليك عبارة المولى سعد الدين في المطول ونصهافي مبحث بيان المسند اليه فان قلت قد اورد المصنف يعني الخطيب القزويني صاحب التلخيص قوله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين انما هو الله واحد في باب الوصف وذكر انه للبيان والتفسير وأورده السكاكي في عطف البيان مصرحاً بأنه من هذا القليل في الحق في ذلك قلت ليس في كلام السكاكي ما يدل على انه عطف بيان صناعي لجواز ان يريدانه من قبيل الايضاح والتفسير وان كان وصفاً صناعياً ويكون اراده في المبحث مثل اراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان في بحث التاكيد على ماهو دأب السكاكي ويكون مقصوده انه وصف صناعي جي به للايضاح لا للتاكيد مثل أمس الدابر على ما وقع في كلام النحاة وقرر ذلك ان لفظ الهين حامل لمعني الجنسية أعني الالهية ومعني العدد أعني الانثنية وكذا لفظ الله حامل لمعني الجنسية والوحدة والفرس المسوق له الكلام في الاول انتهى عن اتخاذ الاثنين من الاله لا عن اتخاذ جنس الاله وفي الثاني انه اثبات الواحد من الاله لا اثبات جنسه فوصف الهين باتين واله بواحد ايضاً حالاً هذا ان فرض وتفسير او هذا الذي قصده صاحب الكشف حيث قال الاسم الحامل لمعني الافراد أو الثنية دال على شيئين الجنسية والعدد المخصوص فاذا أردت الدلالة على ان المعنى به منهما والذي يساق له الحديث هو العدد شفع بما يؤكده هذا كلامه وقوله يؤكده أي بحقيقة ويقرره ولم يقصده انه تأكيد صناعي لانه انما يكون بتكرير لفظ المتبوع أو بألفاظ مخصوصة فوقع في شرح المفتاح من ان مذهب صاحب الكشف ان الهين اثنين ونفخة واحدة من التأكيد الصناعي ليس بشيء اذ دلالة الكلام عليه بل اورد في الفصل قوله تعالى نفخة واحدة مثالا للوصف المؤكده أمس الدابر فالحق ان كلام اثنين وواحد وصف صناعي للبيان والتفسير كما في قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث جعل ١٠٠ في الارض صفة لدابة وطير بجناحيه صفة لطيور ليدل على ان القصد الي الجنس دون العدد كما سبق

في باب الوصف فالآيتان يشتركان في أن الوصف فيهما للبيان ويفترقان من حيث أنه في الهين اثنين واله واحد لبيان ان القصد الى	أخص أو أعني في صفة التوضيح وامدح في صفة المدح وأذم في صفة الذم فالاول كما في المثال المذكور والثاني كما في قول بعض العرب الحمد لله أهل الحمد بالنصب والثالث كما في قوله تعالى وامرأته حمالة الحطب يقرأ في السبع حمالة الحطب بالنصب باضمار اذم وبالرفع اما على الاتباع أو باضمار هي * ثم قلت (الثالث عطفه، البيان وهو تابع غير صفة بوضع متبوعه أو يخصه بنحو * أقسم بالله أبو حفص عمر * ونحو أو كفارة طعام مساكين ويتبعه
--	--

العدد دون الجنس وفي دابة في الارض وطائر يطير بجناحيه لبيان ان القصد الي الجنس دون العدد وقرر هذا المبحث على ما ذكرت في عما لا يزيد عليه للمصنف وبه يتبين ان لاختلاف بين صاحب الكشف وصاحب المفتاح والمصنف على ما توهمه القوم واستدل العلامة في شرح المفتاح على انه عطف لا وصف أن معنى قولهم الصفة تابع يدل على معنى في متبوعه انه ذكر ليدل على معنى في متبوعه على ما نقل عن ابن الحاجب ولم يذكر اثنين وواحد للدلالة على الانثنية والوحدة اللتين في متبوعهما ليكنوا صفتين بل ذكر الدلالة على أن القصد من متبوعهما الى أحد جزأيه أعني الانثنية والوحدة دون الآخر أعني الجنسية فكل منهما تابع غير صفة بوضع متبوعه فيكون عطف بيان لا صفة (وأقول) ان أريد انه لم يذكر الا ليدل على معنى في متبوعه فلا يصح التعريف على شيء من الصفة لانها البتة تكون لتخصيص أو تأكيد أو مدح أو ذم أو نحو ذلك وان أريد انه ذكر ليدل على هذا المعنى ويكون الغرض من دلالة شيء آخر كالتخصيص والتاكيد وغيرهما فيجوز ان يكون ذكر اثنين وواحد للدلالة على الانثنية والوحدة فيكون الغرض من هذا بيان المقصود وتفسيره كما كان الدابر ذكر ليدل على الدور والغرض منه التاكيد بل الامر كذلك عند التحقيق ألا ترى ان السكاكي جعل من الوصف ماهو كاشف وموضح ولم يخرج بهذا عن الوصفية ثم قال وأما انه ليس ببذل فظاهر لانه لا يقوم مقام المبدل منه وفيه ايضا نظر لانا لا نسلم انه يجب صحة قيام البدل مقام المبدل منه ألا ترى الى ما ذكره صاحب الكشف في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن انهم وشركاءهم فمفعول جعلوا والجن بدل من شركاءه معلوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا الله الجن بل لا يبعد ان يقال الاولى الى انه بدل لانه المقصود بالنسبة اذا انتهى انما هو عن اتخاذ اثنين من الآلهة على ما مر تقريره انتهت عبارة المطول (قوله أخص) هو يوهم الابهام والفرس انه معلوم (قوله وأمدح في صفة المدح) هو وجهه لكن قال غير المدح من الصفة ويجوز انه يراد عن غيره ماعدا مفيد الذم وقياسه في الذم ماعدا مفيد المدح (قوله غير صفة) يحتمل ان مراده بها المشتق ومثله المؤول به فكأنه قال تابع جامد ويحتمل ان مرادها التثنية واليه نحافى الشارح (قوله ان لم يجب ذكره كنهه قام زيد أخوها) قد يدعي صحة البدلية وكونه جملة أخرى أمر تقدير لا يمنع ارتباط الاولى بضمير وفي الظاهر هو من متعلقات الجملة الاولى ومن توابع ما فيها كان يكون المبدل منه نية الطرح لا ينافي عود الضمير في البدل اليه نحو أكلت الرغيف ثلثة

وقوله ولم يمتنع احلاله محل الاول) الانسب بكون البديل على نية تكرار العامل أن يقول ولم يمتنع تقدير العامل له ان قلت ما يمنع التقدير يمنع تسلسل العامل الاول حيث جعل عطف بيان قلت المقدور به مل بطريق الاستقلال والعمل بالتبع يقتضيه ما لا يقتضيه في غيره ان قلت حينئذ ما مني جعلهم البديل من التوابع قلت نظر الاظهر (قوله ولم يمتنع في نحو مقام ابراهيم) أي يمتنع عطف البيان في قوله تعالى في شأن البيت الحرام فيه آيات بينات مقام ابراهيم فلا يجوز ان مقام ابراهيم عطف بيان آيات بناء على انه ماضي واحد وان المراد بمقام ابراهيم مقام به من الامور للمعبر عنها بالآيات وذلك ان عطف البيان وموضع أو مخصص ودلالة مقام ابراهيم على هذه الامور أخفى من دلالة آيات بينات عليها ذلك المتبادر من مقام ابراهيم المكان الحقيقي الذي قام به والاخفى لا يوضح الاظهر فلا يخصه لخصه معناه في نفسه وبالنسبة له ان قلت قد ذكر صاحب الكشف في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام ان الثاني في عطف البيان ليس بلازم ان يكون اوضح من الاول لجواز أن يكون التوضيح باجماعهما ١٠١ قلت بعد تسليم ما ذكر له فهنا مانع

آخر لان مقام مفرد معرفة وآيات جمع نكرة وقد قال ابن مالك فأوليه من وفاق الاول مامن وفاق الاول التمت ولي وان كان الزمخشرى قد أعرب مقام عطف بيان فقد قيل انه مخالف للاجماع في ذلك كما في الاشموني (قوله يا سعيد كرز) بتسوين كرز فليس المانع من البيان الاخفاء الثاني على ما علمت فيه أما ان ضم بلا توين فالمانع أيضا كون البيان لا يعطي حكم المنادى المستقل وبه صرح في الشارح ثم الظاهر ان الاخفى يصح بدلا وان لم يصح عطف بيان (قوله قالون عيسى) فالثاني أخفى لانه أمما شتهر بالاول لقبه به شيخه نافع لجودة قراءته (قوله من تقب ولا

في أربعة من عشرة ويجوز اعرابه بدل كل ان لم يجب ذكره كنهذا مقام زيد أخوها ولم يمتنع احلاله محل الاول نحو يا زيد الحارثو * أنا ابن التارك البكري بشر * ويانصر نصر نصر او يمتنع في نحو مقام ابراهيم وفي نحو يا سعيد كرز وقرأ قالون عيسى) وأقول قولي تابع جنس يشمل التوابع كلها وقولي غير صفة مخرج لاصفة فانها توافق عطف البيان في افادة توضيح المتبوع ان كان معرفة وتخصيصه ان كان نكرة فلا بد من اخراجها والادخالات في حد البيان وقولي بوضع متبوعه أو بخصه مخرج لما عدا عطف البيان ومثال الموضوع قوله أقسم بالله أبو حفص عمر * مامساها من تقب ولا دير

والمراد بعمر بن الخطاب رضي الله عنه ومثال المطف المخصص قوله تعالى أو كفارة طعام مساكين فيمن نون كفارة ورفع الطعام وحكم المطفوف أنه يتبع المطفوف عليه في أربعة من عشرة وهي واحد من الرفع والصب والجرو واحد من التبريف والتشكيرو واحد من الافراد والثنية والجمع وواحد من التذكير والتأنيث وكل شيء تجاز اعرابه عطف بيان جاز اعرابه بدلا أعني بدل كل من كل الا اذا كان ذكره واجبا كنهذا مقام زيد أخوها ألا ترى أن الجملة الفعلية خبر عن هند والجملة الواقعة خبر الا بدلهما من رابط يرتبطها بالخبر عنه والرباط هنا الضمير في قوله أخوها الذي هو تابع لزيد فلو أسقط لم يصح الكلام فوجب أن يعرب بياننا لا بدلا لان البديل على نية تكرار العامل فكأنه من جملة أخرى فتخلوا الجملة الخبر بها عن رابط والاذا امتنع احلاله محل المتبوع ولذلك أمثلة كثيرة منها قولك يا زيد الحارث فهذا من باب البيان وليس من باب البديل لان البديل في نية الاحلال محل المبدل منه اذ لو قيل يا زيد الحارث لم يحجز لان أوأل لا يجتمعان هنا وهما قول الشاعر أنا ابن التارك البكري بشر * عليه الطير رقبه وقوما

فبشر عطف بيان على البكري وليس بدلا لامتناع أنا ابن التارك بشر اذ لا يضاف ما قبله الالف واللام الى مجرد منها الا ان كان المضاف صفة مائة أو مجموعة جمع المذكر السالم نحو الضارب زيد والضارب بوزيد ولا يجوز الضارب زيد خلافا للفرأ وسها قول الراجز وهو ذو الرمة اتي واسطار سطر سطر * لقائل يانصر نصر نصر لان نصر الثاني مرفوع والثالث منصوب فلا يجوز فيه - ما أن يكونا بدلين لانه لا يجوز يانصر بالرفع ولا يانصر بالنصب قالوا وانما نصر الاول عطف بيان على اللفظ والثاني عطف بيان على المحل واستشكل ذلك ابن

دبر) هامتقار بان فكلاهما مرض تحت البعير الا ان الاول تقر فيه والثاني تحلل أجزاءه حتى رقب وبعده * اغفر له اللهم ان كان فجر * وهذا كلام اعرابي قال له ناقتي تقبت ودبرت فاحماني على غير هاتيكذبه (قوله نون كفارة) احتزبه عن قراءة اضافة كفارة للطعام (قوله ولذلك أمثلة كثيرة) كأنه يعرض بقول ابن مالك وصالحا بدلية يري في غير نحو يا غلام بعمر او نحو بشر تابع البكري (قوله أنا الخ) يقول ان أباه عزيم علي قتل بشر فلهما عزيم صار مجزوما بقتله لكل أحد حتى للطير أو انه ضربه بضرته صيرته على آخر رمق ففي الوجهين صارت الطير تتبع البكري بشرا لتأكل من ميتته اذ اوقع (قوله خلافا للفرأ) واليه أشار ابن مالك بقوله وليس أن يبدل بالمرضى (قوله ذو الرمة) بضم الراء قطعة جبل بالية ذكره الجوهري

(قوله لان الشيء لا يبين نفسه) أقول يمكن الجواب عنه بأن نصر الثاني ضمن الشهرة في أو صاف الخبر ونصرا الثالث ضمن شهرة أزيد فحصل الاختلاف كما قالوا في أنابوا النجم ١٠٢ وشعري شعري (قوله ادعي الربوبية) فيشمل رب العالمين بحسب زعم قومهم بخلاف رب

موسى وهرون فمعلوم أنه الله تعالى (قوله ويوافق متبوعه) أي تارة وبخالفه أخرى (قوله فلا يصدق عليه أنه المقصود) أي لان هذه الجملة تفيد حصر المقصد فيه (قوله انما يتبع بواسطة حرف) يشير إلى أن قوله بلا واسطة راجع للتابع ويصح أنه راجع لقوله المقصود بالحكم (قوله مقصودين) خرج بدل الغلط فان الاول غير مقصود فيه أصلا ان قلت كيف قوله مقصودين مع قولهم المقصود بالحكم هو البديل قلت مرادهم أن المقصود ثانيا انما هو البديل فلا ينافي أن المبدل منه يقصد أو لا توطئة للبديل لتنبه له النفس ثم يقصر المقصد على البديل فقوله مقصودين أي المبدل منه أولا وسيلة والبديل ثانيا بالذات (قوله قصد صحيحا) خرج بدل النسيان فان قصد الاول فيه خطأ وقوله ولا جزئية كما في بدل البعض ان قلت الثلث جزء من النصف وكذا ما بعده قلت لكنه

الطراوة لان الشيء لا يبين نفسه قال وانما هذا من باب التوكيد اللفظي وتابعه على ذلك المحمدان ابنا مالك ومطلي فان قلت يسمي بذكر بضم كز وجب كونه بدلا وامتنع كونه بيا نالا لان البديل في باب النداء حكمه حكم المنادى المستقل وكرز اذا نودي ضم من غير تنوين وأما البيان المفرد التابع لمبنى فيجوز وقوعه ونصبه ويمتنع ضمه من غير تنوين ومنه في ذلك التمت والتوكيد نحو يازيد الفاضل والفاضل وياقيم أجمعون وأجمعين وكذلك يتبع اليباز في قولك قرأ قلون عيسى ونحوه مما الاول فيه أوضح من الثاني وانما قال العلماء في قوله تعالى آمنا برب العالمين رب موسى وهرون أنه بيان لان فرعون كان قد ادعى الربوبية فلو اقتصر واعلى قولهم رب العالمين لم يكن ذلك صريحا في الايمان بالرب الحق سبحانه وتعالى * ثم قلت (الرابع البديل وهو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة وهو ما بديل كل نحو صراط الذين أو بعض نحو من استطاع اليه سبيلا أو اشتغال نحو قتال فيه أو اضرار نحو ما كتب له نصفها ثلثا ربعها أو نسيان أو غلط كجاءني زيد عمر ووهذا زيد حمار والاحسن عطف هذه الثلاثة بيل ويوافق متبوعه وبخالفه في الاظهار والتعريف وضديهما لكن لا يبدل ظاهر من ضمير حاضر الا بديل بعض أو اشتغال مطلقا أو بديل كل أن أفاد الا حاطة) وأقول البديل في اللغة العوض وفي التنزيل عسي ربنا أن يبدلنا خيرا منها وفي الاصطلاح ما ذكرت والتابع جنس يشمل التوابع والمقصود بالحكم فصل مخرج للثمة والبيان والتأكيد فانهن متممات للمقصود بالحكم لا مقصودة بالحكم ولنحو جاء القوم لا زيد فان زيدا منى عنه الحكم فلا يصح أن يقال انه المقصود بالحكم ولا نحو عمر وفي جاء زيد وعمر وأومعرو وأومعرو أو القوم حتي عمر وفاته مقصود بالحكم مع الاول فلا يصدق عليه أنه المقصود بالحكم وبلا واسطة مخرج للمعطوف عطف النسق في نحو جاء زيد بل عمر وفاته وان كان المقصود بالحكم لكنه انما يتبع بواسطة حرف العطف وأقسامه ستة بدل كل من كل وبدل بعض من كل وبدل اشتغال وبدل اضرار وبدل نسيان وبدل غلط فبدل الكل نحو اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين فالصراط الثاني هو نفس الصراط الاول وبدل البعض نحو ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فن في موضع خفض على أنها بديل من الناس والمستطيع بعض الناس لا كلهم وبدل الاشتغال نحو ويستلونك عن الشهر الحرام فقال فيه فقتل بديل من الشهر وليس اقتال نفس الشهر ولا بعضه ولكنه ملابس له لوقوعه فيه وبدل الاضرار كقوله عليه الصلاة والسلام ان الرجل ليصلي الصلاة ما كتب له نصفها ثلثا ربعها الى العشر وضابطه أن يكون البديل والمبدل منه مقصودين قصدا صحيحا وليس بينهما توافق كما في بدل الكل ولا كلية ولا جزئية كما في بدل البعض ولا ملابسة كما في بدل الاشتغال وبدل النسيان كقولك جاءني زيد وعمر وإذا كنت انما قصدت زيدا أو لاني تدين فساد قصدك فذكرت عمر أو بديل الغلط كقولك هذا زيد حمار والاصل أنك أردت أن تقول هذا حمار فسبقك لسانك إلى زيد فرفعت الغلط بقولك حمار وسماه التحويون بدل الغلط على معنى بدل الاسم الذي هو غلط ألا ترى أن الحمار بديل من زيد وأن زيدا انما ذكر غلطاً ويصح أن يعمل لهذه الابدال الثلاثة بقولك جاءني زيد وعمر ولان الاول والثاني ان كانا مقصودين قصدا صحيحا فبدل اضرار وان كان المقصود انما هو الثاني فبدل غلط وان كان الاول قصدا أو لاني تدين فساد قصدك فبدل نسيان ثم اعلم أن البديل والمبدل منه يتقسمان بحسب الاظهار والاضمار أربعة أقسام وذلك لانهما يكونان ظاهرين ومضميرين ومختلفين وذلك على وجهين فابدال الظاهر من

المظهر

لاحظه مقابلا بالنصف واعتبره جزأ للصلاة فن ثم أضافه لضميرها

(قوله وبدل النسيان كقولك جاءني زيد وعمر وإذا كنت انما قصدت أن تقول عمر ونسبك الخ) هذا لا يظهر فالاولى ما في بعض النسخ اذا قصدت أن تقول زيداً تدين خطأ قصدك لان النسيان بالجنان والغلط باللسان

(قوله ضربته اياه الخ) الوجه ما قاله ابن مالك من تعين التأكيده اللفظي اذ البديل لا بدله من ١٠٣ مزية فوجب أنه المقصود ودون الاول

كالوصف بالاخوة في جاء
زيد أخوك والضمير ان
متحدان من كل وجه
الا أن يقال الضمير الثاني
يرجع الى المعهود فكان
معنى زيد ضربته اياه ضربت
المعهود بي ويترك (قوله
ولولت ضربته هو كان
بالاتفاق توكيذا) اصل
نكتته أنه من باب استعمال
ضمير الرفع في موضع
التصب لمصاحبه لضمير
النصب وحيث كان بدلا
فهو في التقدير من جملة
أخرى فلام صحيح لاستعمال
ضمير الرفع (قوله لا ولانا
وآخرنا) جعله بدل دل
بناء على ان العطف ملاحظ
قبل الابدال والا فهو بدل
بعض (قوله بكم قرين)
فهذا ضرورة ان قلت قرين
محيط بهم قلت هذا في كل
بدل كمال المراد ان
يكون في البدل نص على
التعميم كقوله لا ولنا تأمل
(قوله غدوا) بدل من أخاه
وهو محل الشاهد (قوله
الابعدتوكيده بالمتفصل
أو فاصلا) ظاهرة ان
أي فاصل يكفي في التوكيد
والتبادر من الالفية تعين
الضمير المتفصل (قوله ولقد

المظهر نحو جاءني زيد أخوك وابدال المضمر من المضمر نحو ضربته اياه فإياه بدل أو توكيد أو جاب ابن مالك الثاني
وأسقط هذا القسم من أقسام البديل ولولت ضربته هو كان بالاتفاق توكيد لا بدلا وابدال المضمر من الظاهر
نحو ضربت زيدا اياه وأسقط ابن مالك هذا القسم أيضا من باب البديل وزعم أنه ليس بمسموع قال ولولسمع
لا عرب توكيد لا بدلا وفيما ذكره نظر لانه لا يؤكد القوى بالضعيف وقد قالت العرب زيد هو الفاضل وجوز
التحويون في هو أن يكون بدلا وأن يكون مبتدأ وأن يكون فصلا وابدال الظاهر من المضمر فيه تفصيل وذلك
أن الظاهر ان كان بدلا من ضمير غيبة جازم مطلقا كقوله تعالى وما أنسانيه الا الشيطان أن أذكره فان أذكره بدل من
الهاء في أنسانيه بدل اشتمال ومثله وترنه ما يقول وقول الشاعر

على حاله لو ان في القوم حاتم * على جوده لضم بالماء حاتم
الا ان هذا بدل كل من كل وان كان ضمير حاضر فان كان البديل بعضا واشتمالا جاز نحو أعجبتني وجهك
وأعجبتني عامك وقوله

أوعدني بالسجن والادام * رحلي فرحلي شتة المناسم
فرحلي بدل بعض من ياء أو وعدني وقوله

ذريني ان أمرك لن يطا * وما ألفتني حلمي مضاعا
فلم يبدل اشتمال من ياء ألفتني وان كان بدل كل فاما أن يدل على احاطة أو لافان دل عليها جاز نحو تكون لنا عيدا
لاولنا وآخرنا وان كان غير ذلك امتنع نحو قلت زيد ورأيتك زيدا وجوز ذلك الاخفش والكوفيون تمسكا
بقوله بكم قرين كفيينا كل معضلة * وأم نهج الهدى من كان ضليلا
وكذلك ينقسمان بحسب التعريف والتشكيك الى مرتبتين نحو اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين ونكرتين نحو
ان للمتقين امفازا حداثق ومتخالفين فاما أن يكون البديل معرفة والمبدل منه نكرة نحو الى صراط مستقيم صراط
الله أو يكونا بالعكس نحو لنسفعا بالناسية ناصية كاذبة وقول الشاعر

لاتلواها وادلوها دلو * ان مع اليوم أخاه غدوا
ثم قلت (الخامس عطف النسق وهو بالواو المطلق الجمع وبالفاء الجمع والترتيب والتعقيب ونم للجمع
والترتيب والمهلة وبحق للجمع والغاية وبأم المتصلة وهي المسبوقه بهمزة التسوية أو بهمزة يطلب بها وبأم التعين
وهي في غير ذلك منقطعة مختصة بالمثل ومراذفة لبل وقد تضمن مع ذلك معنى المهمة وبإو بعد الطلب للتخيير
أو الاباحة وبعد الخبر للشك أو التشكيك أو التقسيم وبل بعد التثني أو التثني لثبوتها وإثبات تقيضه لتاليها
كلمكن وبعد الاثبات والامر لنقل حكم ما قبلها ما بعدها وباللثني ولا يعطف غالبا على ضمير رفع متصل ولا
يؤكد بالنفس أو بالعين الابعدتوكيده بمنفصل أو بعد فاصل ما ولا على ضمير خفض الاباعدة الخافض) وأقول
معنى كون الواو لمطلق الجمع انها لا تقتضي ترتيبا ولا عكسه ولا مية بل هي صالحة بوضعها لذلك كله فثال استعمالها
في مقام الترتيب قوله تعالى وأوحينا الى ابراهيم واسماعيل واسحق ويعقوب والاسباط ومثال استعمالها
في عكس الترتيب نحو وعيسى وأيوب ولقد أرسلنا نوحا و ابراهيم كذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك اعبدوا
ربكم الذى خلقكم والذين من قبلكم ائقن لربك واسجدوا ركع الراكين ومثال استعمالها في المصاحبة
فانجيناها ومن معه في الفلك ونحو فاغرقناه وجنوده ونحو واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت واسماعيل ومثال
افادة الفاء للترتيب والتعقيب ونم للمهلة قوله تعالى أماته فاقبره ثم اذا شاء أنشره فعطف الاقبار على
الامانة بالفاء والانشاء على الاقبار ثم لان الاقبار يعقب الامانة والانشاء يترأخي عن ذلك ومعنى حتى الغاية

أرسلنا نوحا و ابراهيم) فيه ان هذا من الترتيب

وغاية الشيء نهايته والمراد انها تعطف ما هو نهاية في الزيادة أو القلة والزيادة ما في المقدار الحسي كقولك تصدق فلان بالاعداد الكثيرة حتى الاولوف الكثيرة أو في المقدار المعنوي كقولك مات الناس حتى الانبياء وكذلك القلة تكون نارة في المقدار الحسي كقولك الله سبحانه وتعالى يحصي الاشياء حتى مثاقيل الذر ونارة في المقدار المعنوي كذلك زارني الناس حتى الحجامون وأم على قسمين متصلة ومنقطعة وتسمى أيضا منفصلة فالمتصلة هي المسبوقة امامهمزة التسوية وهي الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها نحو سواء عليهم أن نذرتهم أم لم ننذرهم ألا ترى أنه يصح أن يقال سواء عليهم أن نذروا وعندهم أو بهمة يطلب بها أو بام التعيين نحو أزيد في الدار أم عمرو وسميت أم في النوعين متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى باحدهما عن الآخر والمنقطعة ما عدا ذلك وهي بمعنى بل وقد تضمن مع ذلك معنى الهمزة وقد لا تتضمنه فالاول نحو أم اتخذ مما يخلق بنات أي بل اتخذهمزة مفتوحة مقطوعة للاستفهام الانكارى ولا يصح أن تكون في التقدير مجردة من معنى الاستفهام المذكور والا لزم اثبات الاتخاذ المذكور وهو محال والثاني كقوله تعالى هل يستوي الاعمى والبصير أم هل تستوي الظلمات والنور أي بل هل تستوي وذلك لأن أم قد اقترنت بهل فلا حاجة الي تقديرها بالهمزة وأولها أربعة ممان أحدها التخيير نحو فكفارته اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو نحر بر ربة والثاني الاباحة كقوله تعالى ولا على أنفسكم أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم أو بيوت أمهاتكم وهذان المضيان لها إذا وقعت بعد الطلب والثالث الشك نحو لبتا يوم أو بعض يوم والرابع التشكيك وهو الذي يبرعه بالابهام نحو وأنا أو اياكم أملى هدي أو في ضلال ميين وهذان المضيان لها إذا وقعت بعد الخبر وأما بل فيعطف بها بعد النفي أو النهي ومعناها حينئذ تقرير ما قبلها بالجملة واثبات تقيضه لما بعدها نحو ما جاءني زيد بل عمرو ولا يقيم زيد بل عمرو وبعد الاثبات أو الامر ومعناها حينئذ نقل الحكم الذي قبلها للاسم الذي بعدهما وجعل الاول كالمسكوت عنه وأما لكن فلا يعطف بها الا بعد النفي أو النهي ومعناها كمنى بل وعن الكوفيين جواز العطف بها بعد الاثبات قياسا على بل وأما غيرهم لا يسمعون وأما لاقها الحكم النفي الثابت لما قبلها عما بعدهما فذلك لا يعطف بها الا بعد الاثبات وذلك كقولك جاءني زيد لا عمرو ومثال العطف على الضمير المرفوع المتصل بعد التوكيد قوله تعالى لقد كنتم أنتم وآباؤكم في ضلال مبين ومثاله بعد الفصل بالمفعول يدخلونها من صلح فن عطف على الواو من يدخلونها وازد ذلك للفصل بينهما بضمير المفعول ومثال العطف من غير توكيد ولا فصل قول النبي صلى الله عليه وسلم كنت وأبو بكر وعمر فعات وأبو بكر وعمر وقول بعضهم مررت برجل سواء العدم فسواء صفة لرجل وهو بمعنى مستو وفيه ضمير مستتر مائد على رجل والعدم معطوف على ذلك الضمير ولا يقاس على هذا خلافا للكوفيين ومثال العطف على الضمير المحفوض بعد إعادة الخافض فقال لها وللارض قل الله يجيبكم منها ومن كل كرب وعليها وعلى الفلك تحملون ولا يجب ذلك خلافا لكثير البصريين بدليل قراءة حرة رحمه الله واتقوا الله الذي تسألون به والارحام بخفض الارحام وحكاية قطرب ما فيها غيره وفرسه

* ثم قلت

(فصل وإذا اتبع المنادي يبدل أو نسق مجرد من أل فهو كالمنادي المستقل مطلقا وتابع المنادي المبني غيرهما برفع أو ينصب الاتباع أي فيرفع والاتباع المضاف المجرد من أل فينصب كتابا (المغرب) * وأقول لتوابع المنادي أحكام تخصها فلهذا أفردها بفصل والحاصل ان التابع إذا كان بدلا أو نسقا مجردا من أل فإنه يستحق حينئذ ما يستحقه لو كان منادي تقول في البدل يا سميدي كركز بالضم كاتقول يا كركز وكذلك يا عبد الله كركز وفي النسق يا زيدو خالد بالضم كاتقول يا خالد وكذلك يا عبد الله وخالد لافرق في البابين المذكورين بين كون المنادي معربا أو مبنيًا وان كان التابع غير بدل ونسق مجرد من أل فإن كان المنادي مبنيًا فالتابع له ثلاثة أقسام ما يجب

(قوله كالمنادي المستقل)
وجهه أنه ما ليسا متممين
للاول حتى يتبعانه بل البديل
هو المقصود وحده
والنسق مقصود كالاول

رفعه وما يجب نصبه وما يجوز فيه الوجهان فالواجب رفعه نبت أى نحو يا أيها الانسان يا أيها الناس وعن المازني
اجازة نصبه وانه قرئ قل يا أيها الكافرين وهذا ان نبت فهو من الشذوذ بمكان والواجب نصبه التابع المضاف
مثاله في النعت نحو يا زيد صاحب عمرو ومثاله في التوكيد يا تميم كلهم أو كلكم ومثاله في البيان يا زيداً يا عبد الله والجار
فيه الوجهان التابع المفرد نحو يا زيد الفاضل والفاضل ويأتمم أجمعون وأجمعين ويأسيه كرزو كرز قال ذو الرمة
* لتائل يا نصر نصر نصرا * وان كان المتأدى معرباً تعين نصب التابع نحو يا عبد الله صاحب عمرو ويأتمم تميم
كلهم ويا عبد الله يا زيدوا إذا وجب نصب المضاف التابع لا يبنى فنصبه تابعاً للمعرب أحق قال الله تعالى قل اللهم
فاطر السموات والارض فاطر صفة لاسم الله سبحانه وزعم سيوبه انه نداء فان حذف منه حرف النداء لان
المتأدى الملازم للنداء لا يجوز عنده أن يوصف وكلمة اللهم لا تستعمل الا في النداء * ثم قلت

(باب موانع الصرف تسعة يحجمها قوله

اجمع وزن عاد لا أنت بمرفة * ركب وزد عجمة فالوصف قد كلاً

(قوله وكذلك أذربيجان)

ظاهرة انه ممنوع من
الصرف مع ان فيه تفصيلاً
ذكره قالوا لى أن يقول
أذربيجان فان أردت به
البلدة المصينة منع وان نكرته
بأن أردت بلدة ماسماة

فالتأنيث بالالف كهي ومحجراً والجمع المائل لمسا جود مصابيح كل منها ما يستقل بالمتع والبواقي منها ما لا يمنع
الامع العلمية وهو التأنيث كفاطمة وطلحة وزينب ويجوز في نحو هند وجهان بخلاف نحو سقرو بلخ وزيد
لامرأة والتركيب المزجي كمديكر وبالعجمة كبراهيم وما يمنع تارة مع العلمية وأخرى مع الصفة وهو العدل
كعمر وزفر وكنتى وثلاث وآخر مقابل آخرين والوزن كهدوا حرو والزيادة كهمان وغنسان وشرط تأثير
الصفة اصلها وعدم قبولها التاء فارب وصفوان بمعنى ذليل وقاس ويعمل وندمان من المتأددة منصرفه وشرط
العجمة كون علميتها في العجمية والزيادة على الثلاثة فزوح منصرفه وشرط الوزن اختصاصه بالفعل كعمر
وضرب علمين أو افتتاحه بزيادة هي بالف مل أولى كاحمر وكافكل علماً) وأقول الاصل في الاسماء أن تكون
منصرفة أعني منونة تنوين التمكين وانما تخرج عن هذا الاصل اذا وجد فيها علتان من علل تسع أو واحدة منها
تقوم مقامهما واليت المنظوم لبعض التحويين وهو يجمع العلل المذكورة ما بصريح اسمها أو بالاشتقاق والذي
يقوم مقام علتين شيئاً أن التأنيث بالالف مقصورة كانت كهي أو بمدودة كحجراً والجمع الذى لا نظير له في
الاحاد أى لا مفرد على وزنه وهو مفاعل كساجد ومفاعيل كمصابيح ودنانير وانما نلت للمقصورة بهي
دون حبل وللامدودة بصحراء دون حراء ثلاثتهم أن المانع الصفة والالف التأنيث كانوا هم بعضهم وما عدا
هاتين العلتين لا يؤثر الا بانضمام علتى أخرى له ولكن يشترط في التأنيث والتركيب والعجمة ان تكون علتة الثانية
المجمعة تاكل منهن العلمية ولهذا صرفت صنجة وقائمة وان وجد فيهما علتة أخرى مع التأنيث وهي العجمة
في صنجة والصفة في قائمة وما ذاك الا لان التأنيث والعجمة لا يمنعان الامع العلمية وكذلك أذربيجان اسم بلدة
فيه العلمية والعجمة والتركيب والزيادة قيل وعلته خامسة وهي التأنيث لان البلدة مؤنثة وليس بشئ لا لان علم هل
لخطوا فيه البقرة أو المكان ولو قدر دخولوه من العلمية وجب صرفه لان التأنيث والتركيب والعجمة شرط اعتبار
كل منهن العلمية كما ذكرنا والالف والنون اذا لم تكن في صفة كسكران فلا تمنع الامع العلمية كسلمان ولا وصفية
في أذربيجان فتعيت العلمية ولا علمية اذا نكرته فوجب صرفه ومنلت للتأنيث بفاطمة وطلحة وزينب لا بين أنه
على ثلاثة أقسام لفظي ومعنوي ولفظي لا معنوي ومعنوي لا لفظي وأما بقية الملل فانها تمنع تارة مع العلمية وتارة

مع الصفة مثال العدل مع العلمية عمر وزفر وزحل وجميع ودلف فانها معدولة عن عامر وزافر وزاحل وجامع ودالف وطريق معرفة ذلك أن يتلحق من أفواءهم ممنوع الصنف وليس فيه مع العلمية علة ظاهرة فيحتاج حينئذ الى تكلف دعوى العدل فيه ومثاله مع الصفة أحاد وموحد وثنا ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع فانها معدولة عن واحد واحد وانين اثنين وثلاثة ثلاثه وأربعة أربعة قال الله تعالى أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع فهذه الكلمات الثلاث مخفوضة لانها صفة لا جنحة وهي ممنوعة الصنف لانها معدولة عما ذكرنا فلها هذا كان خفضها بالفتحة ولم يظهر ذلك في مثنى لانه مقصور وظاهر ذلك في ثلاث ورباع لانها اسمان مجعيا الآخر ومن ذلك آخر في نحو قوله تعالى فمدته من أيام أخر فأخر صفة لا بام وهي معدولة عن آخر بفتح الهمزة والحاء بينهما ألف لانها جمع أخرى وأخرى أنى أخر بالفتح وقياس فعلى أفعل أن لا تستعمل الامضافة الى معرفة أو مقرونة بلام التعريف فاما لا اضافة اليه ولا لام بقياسه أفعل كافضل تقول هند أفضل والهندات أفضل ولا تقول فضلى ولا أفضل فأما أخر فصفة معدولة فلها هذا خفضت بالفتحة فان كان أخر جمع أخرى أنى أخر بكسر الهمزة فهي مصروفة تقول مررت بأول وآخر بالصرف اذ لا عدل هنا ومثال الوزن مع العلمية أحمد ويزيد ويشكر ومع الصفة أحر وأفضل ولا يكون الوزن المانع مع الصفة الا في أفعل بخلاف الوزن المانع مع العلمية ومثال الزيادة مع العلمية سلمان وعمران وعثمان وأصبهان ومثاله مع الصفة سكران وغضبان ولا تكون الزيادة المانعة مع الصفة الا في فعلا بخلاف الزيادة المانعة مع العلمية ويشترط لتأثير الصفة أمران أحدهما كونها أصلية فيجب الصنف في نحو قولك هذا قلب صفوان بمعنى قاس وهذا رجل أرب بمعنى ذليل أي ضئيف والثاني عدم قبوله التاء ولهذا انصرف نحو ندمان وأرمل لقولهم ندمانة وأرملة قال الشاعر

وندمان يزيد الكاس طيبا * سقيت وقد تفورت النجوم

ويشترط لتأثير العجمة أمران أحدهما كون علميتها في اللغة المعجمة فنحو لحام وفير وز علمين لمذكرين مصروف والثاني الزيادة على الثلاثة فنوح ولوط وهود ونحو هن مصروفة وجها واحدا هذا هو الصحيح قال الله تعالى كذبت قوم نوح المرسلين وقال تعالى وقوم لوط وأصحاب مدين وقال تعالى ألبعد العاد قوم هود وليس مما نحن فيه لانه عربي وليس في أسماء الانبياء عليهم الصلاة والسلام عربي غيره وغير صالح وشعيب ومحمد صلى الله عليه وسلم وزعم عيسى بن عمرو ابن قتيبة والجرجاني والزمخشري أن في نوح ونحوه وجهين وهو مردود لانه لم يرد بمنع الصنف سماع مشهور ولا شاذ وشرط الوزن كونه اما مختصا بالفعل أو كونه بالفعل أولى منه به الاسم فالاول نحو شعر وضرب علمين قال الشاعر * وجدى يا حجاج فارس شمرا * والثاني نحو أحر صفة أو علما وافكل علما والافكل اسم لارعدة فان هذا الوزن وان كان يوجب في الاسماء والافعال كثيرا ولكنه في الافعال أولى منه في الاسماء لانه في الافعال يدل على التكلم كاذب وانما لاق وفي الاسماء لا يدل على معنى والدال أصل لفير الدال واعلم ان المؤنث ان كان تأنيته بالألف كبحى وصحراء امتنع صرفه ولم يحتاج لعلة أخرى وقد مضى ذلك وقول أبي على ان صحراء امتنع صرفه لانه صفة والف التأنيث منتقض بمنع صرف صحراء وان كان بالتاء امتنع صرفه مع العلمية سواء كان لمذكر كطالحة وحزة أو لمؤنث كفاطمة وعائشة وقول الجوهري ان هاوية من قوله تعالى قامه هاوية اسم من أسماء النار معرفة بنفسه بالالف واللام خطأ لان ذلك يوجب منع صرفه وان كان بغير التاء امتنع صرفه وجوبان كان زائدا على ثلاثة كسداد وزنب أو ثلاثا يحرك الوسط كقروظي قال الله تعالى ما سلككم في سقر كلا

به صرف (قوله فقدروا العدل) ان قلت هلا قدروا غيره قلت مرجع العدل تحويل اللفظ في الحروف ونظائره كثيرة في التصريف وكثرة الشيء تساعد على تقديره عند عدمه والله سبحانه وتعالى أعلم بما هنالك والحمد لله رب العالمين وصلى الله على أشرف الخلق سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

قول المحض فقدروا العدل كأن نسخته كذلك والذي بأيدينا من النسخ بدله فيحتاج حينئذ الى تكلف دعوى للمعدل اه

انها الظي أو ساكن الوسط أعجميا كما وجور وحمص وياخ أسماء بلاد أو صربيا ولكنه منقول من المذكر الى المؤنث نحو زيد وبكر وعمر وأسماء نسوة هذا قول سيديوه وذهب عيسى بن عمر الى أنه يجوز فيه الوجهان وان لم يكن منقولاً من المذكر الى المؤنث فالوجهان كهنود وعد وجمال ومنع الصرف أولى وأوجب الزجاء وقد اجتمع الوجهان في قوله

لم تلتفع بفضل مئزها * دعد ولم تسق دعد في العلب

ثم قلت

* (باب المدد الواحد والاثنان وموازن فاعلا كثالث والعشرة مركبة يذكرون مع المذكر ويؤنثن مع المؤنث والثلاثة والتسعة وما بينهما مطلقاً والعشرة مفردة بالعكس وتميز المائة وما فوقها مفرد مخفوض والعشرة مفردة وما دونها مجموع مخفوض الالف ثمة مفردة وكل الخبرية كالعشرة والمائة والاستفهامية المحجورة كالاحد عشر والمائة ولا يميز الواحد والاثنان وثنتا حنظل ضرورة) * وأقول العدد في أصل اللغة اسم لشيء المعدود كالقبض والنقض والحبط بمعنى المقبوض والنقوض والمحبوط بدليل كم يتم في الارض عدد سنين والمراد به هنا الالفاظ التي تعديها الاشياء والكلام عليها في موضعين أحدهما في حكمها في التذكير والتأنيث والثاني في حكمها بالنسبة الى التمييز فاما الاول فانهما في على ثلاثة أقسام القسم الاول ما يذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث دائماً كما هو القياس وذلك الواحد والاثنان تقول في المذكر واحد واثنان وفي المؤنث واحدة واثنتان قال الله تعالى والهكم الله واحد هو الذي خلقكم من نفس واحدة حين الوصية اثنان ربنا اثنتان اثنتين وأحييتنا اثنتين وكذلك ما كان من العدد على صيغة اسم الفاعل نحو نالت ورابع وثلاثة ورابعة الى عاشر في المذكر وعاشرة في المؤنث قال الله تعالى سيقولون ثلاثاً ربهم أي هم ثلاثة أو هؤلاء الثلاثة والخامسة أن غضب الله عليها أي والشهادة الخامسة القسم الثاني ما يؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث دائماً وهو الثلاثة والتسعة وما بينهما ما سواها كانت مركبة مع العشرة أو لا تقول في غير المركبة ثلاثة رجال بالتاء الى تسعة رجال قال الله تعالى آيتك ألا تكلم الناس ثلاثة أيام وتقول ثلاث نسوة قال الله تعالى آيتك ألا تكلم الناس ثلاث ليال وتقول في المركبة ثلاثة عشر رجلاً بالتاء في ثلاثة وثلاث عشرة امرأة بحذف التاء من ثلاث قال الله تعالى عليها تسعة عشر أي ما كلاً أو خازناً القسم الثالث ما فيه تفصيل وهو العشرة فان كانت غير مركبة فهي كالسبعة والثلاثة وما بينهما تذكر مع المؤنث وتؤنث مع المذكر وان كانت مركبة جرت على القياس فذكرت مع المذكر وأنت مع المؤنث قال الله تعالى اني رأيت أحد عشر كوكباً فافجرت منه اثنتا عشرة عينا وتقول عندي عشرة امرأة وأحد عشر رجلاً أو أماً الثاني وهو التمييز فانها في على أقسام خمسة أحدها ما لا يحتاج لتمييز أصلاً وهو الواحد والاثنان لا تقول واحد رجل ولا اثنا رجلين وأما قوله فيه ثنتا حنظل فضرورة والثاني ما يحتاج الى تمييز مجموع مخفوض وهو الثلاثة والعشرة وما بينهما ما تقول عندي ثلاثة رجال وعشر نسوة وكذلك ما بينهما ما يستثنى من ذلك أن يكون التمييز لكلمة المائة فانها يجب افرادها تقول عندي ثلثائة ولا يجوز ثلاث مائات ولا ثلاث مئتين الا في ضرورة والثالث ما يحتاج الى تمييز مفرد منصوب وهو الاحد عشر والتسعة والتسعون وما بينهما نحو اني رأيت أحد عشر كوكباً وبنتا منهم اثني عشر ثقيلاً واعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتمناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة ان هذا أخي له تسع وتسعون نعجة وأما قوله تعالى وقطعناهم

اثني عشرة أسباطا فليس أسباطا تميزا بل هو بدل من اثني عشرة والتميز محذوف أي اثني عشرة بفرقة والرابع ما يحتاج الى تميز مفرد مخفوض وهو المائة والاثني عشر تقول غدي مائة رجل وأنت رجل ويلتحق بالعدد المنتصب تميزه تميز كم الاستفهامية وهي بمعنى أي عدد ولا يكون تميزها إلا مفردا تقول كم غلاما عندك ولا يجوز كم غلما ناخذ إلا لالكوفيين ويلتحق بالعدد المخفوض تميزه تميز كم الخبرية وهي اسم دال على عدد مجهول الجنس والمقدار يستعمل للتكثير ولهذا انما يستعمل غالبيا في مقام الافتخار والتعظيم ويفقر الى تمييز بين جنس المراد به ولكنه لا يكون إلا مخفوضا كما ذكرنا ثم تارة يكون مجعولا تميز الثلاث والعشرة وأخواتهما تارة يكون مفردا كتميز المائة والاثني عشر وما فوقهما والخامس ما يحتاج الى تمييز مفرد منصوب أو مخفوض وهو كم الاستفهامية المجرورة نحو بكم درهما اشتريت فالنصب على الاصل والجزم من مضمر لا بالاضافة خلافا لاجاج وانما اذكر في المقدمة أن تميز كم الاستفهامية وتميز الاحد عشر والتمية والتسعين وما بينهما منصوب لانني قد ذكرته في باب التميز فلذلك اختصرت اعادته في هذا الموضع من المقدمة والحمد لله على احسانه وقد أتيت على ما أردت ابراده في

شرح هذه المقدمة ولله سبحانه وتعالى الحمد والمئة واياه أسأل ان يجعل ذلك لوجهه الكريم خالصا

مصرفا وعلى التفع به موقوفا وأن يغفر لي خطيئتي يوم الدين وأن يدخلني

برحمته في عباده الصالحين بسمه وكرمه آمين والصلاة

والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

أجمعين والحمد لله رب

العالمين

يقول راجي عفور رب البريه عبد الجواد خلف المصحح بالمطبعة الخيرية

محمدك اللهم رفعت أقواما وخففت آخرين ونصلي ونسلم على سيدنا محمد سيد الاولين والآخرين وعلى آله
وأصحابه الذين نصب الله بهم الدين وأضمر الكفر وأظهر كلمة الحق، اليقين (وبعد) فقد تم باعانة مسبب كل سبب
طبع الكتاب الجليل المسمى (شذور الذهب) في معرفة كلام العرب تأليف رئيس المحققين بلادفاع وتاج
رؤس المدققين من غير نزاع العلامة الهمام أبي محمد عبد الله بن هشام محلي الهوامش والطبر بحواش كقراء
الدرر مشتملة على تحقيقات شريفة وتدقيقات منيفة وإبحاث رائقة ونكات فائقة مع وجازة كلماتها وسلاسة
الفاظها وكيف لا وهي نسيج وجيد دهره وفائق أقرانه في عصره المفرد العلم الشهير الاستاذ المحقق أبي
محمد محمد الأمير تقدمها الله برحمته وأسكنهم فسيح جنته وذلك بالمطبعة الخيرية بمصر القاهرة
المعزية لمالكها ومديرها المتوكل على العزيز الوهاب حضرة الكامل السيد

﴿عمر حسين الحشاب﴾ في شهر شوال سنة ١٣٢٣ من

هجرة من خلقه الله على أكمل الحاصل سيدنا

محمد الشفيع يوم الزحام

خاتم الرسل

الكرام



صحيفة

صحيفة

٤	الكلمة قول مفرد	٥٨	العاشر الفعل المضارع اذا تجرد من ناصب وجازم
٧	فالاسم ما يقبل ال الخ	٥٨	باب المنصوبات خمسة عشر أحدها المفعول به
٨	والفعل اما مضارع الخ	٥٩	ومنه المنادى
١٠	والحرف ما عدا ذلك الخ	٦٠	الثاني المفعول المطلق
١٠	مبحث الكلام	٦١	الثالث المفعول له
١٢	باب الاعراب	٦١	الرابع المفعول فيه
٢٣	فصل تقدر الحركات كلها الخ	٦٢	الخامس المفعول معه
٢٥	باب البناء ضد الاعراب	٦٣	السادس المشبه بالمفعول به
٢٥	الباب الاول ما لزم البناء على السكون	٦٤	السابع الحال
٢٦	الباب الثاني ما لزم البناء على السكون أو نائبه	٦٦	الثامن التمييز
٢٦	الباب الثالث ما لزم البناء على الفتح	٦٧	التاسع المستثنى بليس الخ
٢٩	الباب الرابع ما لزم البناء على الفتح أو نائبه	٧٠	العاشر خبر كان وأخواتها
٣٠	الباب الخامس ما لزم البناء على الكسر	٧٠	الحادي عشر خبر كان وأخواتها
٣٣	الباب السادس ما لزم البناء على الضم	٧١	الثاني عشر خبر ما حمل على ليس الخ
٣٥	الباب السابع ما لزم البناء على الضم أو نائبه	٧١	الثالث عشر اسم ان وأخواتها
٣٩	باب الاسم نكرة وهو ما يقبل رب الخ	٧٢	الرابع عشر اسم لا النافية للجنس
٤٠	أنواع المعارف ستة أحدها المضمر الخ	٧٢	الخامس عشر الفعل المضارع التالي للنواصب
٤١	الثاني العلم	٧٨	باب المجرورات ثلاثة أحدها المجرور بالحرف
٤٢	الثالث الإشارة		الخ
٤٢	الرابع الموصول	٧٩	الثاني المجرور بالاضافة
٤٤	الخامس المحلى بال	٨١	الثالث المجرور للمجاورة
٤٥	السادس المضاف لمعرفة	٨٢	باب المحزومات
٤٥	باب المرفوعات عشرة أحدها الفاعل	٨٥	باب في عمل الفعل
٤٧	الثاني نائب الفاعل	٩٠	باب الاسماء التي تشمل عمل الفعل وهي عشرة
٥١	الثالث المبتدأ		أحدها المصدر الخ
٥٢	الرابع خبر المبتدأ	٩١	الثاني اسم الفاعل
	الخامس اسم كان وأخواتها	٩٢	الثالث أمثلة المبالغة
٥٣	السادس اسم أفعال المقاربة	٩٢	الرابع اسم المفعول
٥٤	السابع اسم ما حمل على نيس	٩٢	الخامس الصفة المشبهة
٥٥	الثامن خبر ان وأخواتها	٩٣	السادس اسم الفعل
٥٧	التاسع خبر لا التي انفي الجنس	٩٤	السابع والامن انظر والمجرور المعتمدان

صحيفة	صحيفة
٩٤ التاسع اسم المصدر	١٠٠ الثالث عطف ، البيان
٩٥ العاشر اسم التفضيل وهو خاتمتها	١٠٢ الرابع البدل
٩٦ باب التنازع	١٠٣ الخامس عطف النسق
٩٧ باب الاشتغال	١٠٤ فصل في تابع المنادي
٩٨ باب التوابع وهي خمسة أحدها التوكيد	١٠٥ باب موانع الصرف
٩٩ الثاني النعت	١٠٧ باب العدد

﴿نمت﴾

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

THE ABU SHADI
MEMORIAL LIBRARY

PRESENTED BY

CHARLES A. DANA, JR. '37
H. H. PRINCE SADRUDDIN AGA KHAN
COUNCIL ON ISLAMIC AFFAIRS

Princeton University Library



32101 076411105